المكتبات والمعلومات

فى

الدول المتقدمة والنامية

الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات

الانتاج الفكرى

تأليف

دكتور أسامة السيد محمود

كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

١٩٨٧



٦٠ شـــــارع القصر العينى
أمام روز اليوسف ت : ٣٥٤٧٥٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

((لا يكلف الله نفساً إلا وسـعها لها ما كسبت وعليها ما إكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين)) .

(صدق الله العظيم)

* * *

المحتـــويات

« المقـــــدمة »

١ — موضوع الكتاب واهميته

شهد تخصص المكتبات والمعلـومات تطورات متعاقبة فى مفاهيمـه الأساسية ومؤسساته خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومع أن بوادر هذه التطورات ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، الا ان سرعة ايقاعها وتاثيرها زاد من معدلاته فى العقود الثلاثة الماضية ، وكان هناك سببان اساسيان وراء هذه التطورات :

الأول شدة الطلب على المعلـومات والحاجة اليها فى أى مجتمـع معاصر بعد أن أصبحت المصدر الأول المساعد فى عمليـات التعليم والبحث والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبالتالى اصبحت ثروة حقيقيـة لا تقل فى قيمتها عن الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة ، وزاد هذا من أعبـاء المؤسسـات الاختزانيـة فى جمـع هذه المعلـومات وتنظيمها وحفظهـا واسترجاعها بأدق وأسرع الوسائل رغم تزايدها المستمر وتنوع الأوعيـة التى تسجل بها ، وساعد هذا على دخول مجموعة من المؤسسات الى اطار التخصص تتولى استغلال الحاجة الى المعلومات بتحويلها الى سلعة تباع وتشترى وتجنى من وراء ذلك أرباح طائلة .

والثانى هو التقدم فى التكنولوجيا عامة ، وفى تكنولوجيا الالكترونيات خاصة ، ثم انتشارها الكبير فى مؤسسات التخصص بكافة انواعها ، وما تبع ذلك من تأثير فى هذه المؤسسات خاصة مع دخول مجموعات جديدة من الفنيين التكنولوجيين مع هذه الآلات بمفاهيم جديدة محاولين التأثير على مفاهيم التخصص الأصلية وعلاقاته ومكوناته الداخلية .

ورغم أن تخصص المكتبات والمعلومات فى موضوعه ، يرجع تاريخه الى احتياج الانسان لذاكرة اخرى خارجية ترعى رصيده الفكـرى وزاده الحضـارى من أوعيـة المعلـومات ضبطاً واقتنـاء وتنظيمـاً وحفظـا واسترجاعاً ، ورغم أنه تعرض لكثير من المتغيرات مع كل موجة حضارية

وردت عليه ، وبالذات ابتكار الورق والطباعة والثورة الصناعية وما أعقبها من تغيير فى الهياكل الاقتصادية فى المجتمعات الغربية ومن ثم أنواع جديدة من الأوعية ومن المستفيدين عبر القرون الماضية ، الا أن مقدار التغيير فى هذا التخصص وتأقلمه مع التطورات التى حدثت فى القرن العشرين أعطت الفرصة للتيارات الوافدة والتكنولوجيين الجدد لأن تهز مفاهيمه خاصة مع غياب الدراسات النظرية التى تؤصل هذه المفاهيم وتثبت أركانها وتحدد علاقات التخصص بالتخصصات الأخرى .

وبلغ خلط المفاهيم بين التخصص وتخصصات أخرى ، يرتبط بها بعلاقات متداخلة أو تشابك فى الممارسات ، ومحاولات اعادة تكوين العلاقات الداخلية لمكونات التخصص ، والانقسامات بين مؤسساته ومتخصصيه ، ذروته فى السبعينيات من هذا القرن ، وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدرجات متفاوتة فى أوربا واليابان ، الا أن الدول النامية لم تسلم من التيارات الوافدة والمستوردة خاصة بتاريخ هذه الدول المعروف فى استقبال هذه التيارات وترحيب البعض بها منذ بداية هذا القرن مع بداية ظهور التوثيق ، لقلة عدد المتخصصين الواعين بقضايا التخصص وحلقات تطوره ، ولولع البعض بالتقليد الأعمى لكل القضايا فى الدول المتقدمة بصرف النظر عن واقع وظروف الدول النامية .

ووصلت هذه التطورات الى مصر منذ نحو خمسة عشر عاما ولم يعد يخفى على أحد أن بعض مفاهيم التخصص الأساسية ووظائفه ومكوناته وعلاقاته وتطورات مؤسساته وتعدد أنواع متخصصيه أصبحت محل جدل ، فبدأ البعض فى ترديد دعاوى كثيرة عن الدور المنفصل لكل من مؤسساته الاختزانية ، وبدأ البعض الآخر فى الحديث عن وجود علم جديد « علم المعلومات » ومنفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، وبحيث أصبحت هناك حاجة ماسة الى دراسة أوضاع التخصص وتطوراته والشكل الذى عليه اطاره العام .

ويهدف هذا الكتاب الى رسم صور كاملة ومفصلة للإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والدول النامية ومصر فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، والتعرف على الوضع القائم بشأن مفاهيمه النظرية وعلاقات مكوناته الداخلية بعضها ببعض ودرجة تقاربها وارتباطها وعلاقته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومؤسساته الاختزانية والتجارية والمهنية والاكاديمية ووظائف كل منها وأهدافه ونشاطه

ثم سمات الانتاج الفكرى فى الفترة الأخيرة ، واكتشاف العوامل التى أثرت على تطوره ، والعوامل التى قد تؤثر على مسارات مستقبله .

وأهمية هذه الدراسة ترجع الى حتمية اكتشـــاف حقيقة ما يقال وما يتردد فى التخصص الآن ، وسط كثير من الادعاءات الزائفـــة التى تتردد بدون وعى أو دراسة أو فهم لتطور التخصص ومفاهيمه الأساسية وإطاره العام فى بعض الأحيان ، أو لتحقيق ربح مادى أو مكاسب شخصية فى أحيان أخـــرى .

٢ — مجـــال الدراســـة وحدودها

يتناول هذا الكتاب تخصص المكتبات والمعلومات فى شكله الحالى فى الدول المتقـــدمة والدول الناميـــة ومصر ويركز على المفـــاهيم الأساسية للتخصص وقضيته المحورية وعـــلاقاته بالتخصصات الأخـــرى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية ، ثم مؤسساته المختلفة الاختزانية والمهنيـــة والتجارية والأكاديمية وسمات الانتاج الفكرى الموجودة حاليا فى التخصص.

ورغم ان التركيز الرئيسى للدراسة على الواقع الحالى للتخصص، الا انها فى بعض الأحيان قد تطرقت الى سنوات مضت لتتبع مسارات التخصص وتطوره ، ثم تعرض لواقعه الحالى بالتفصيل والتحليـــل الكامل ، تنتهى بمحاولات استقراء مسارات مستقبله اعتماداً على منحنيات تطـــوره من جهة ، وقضاياه المطروحة حاليا من جهة ثانية ، وما يكشف عنه الانتـــاج الفكرى وآراء المتخصصين والأساتذة الكبار من ناحية ثالثة .

وقد ركزت الدراسة فى تعرضها لواقع التخصص على الفترة الزمنية من ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م بالنسبة لقضاياه المطروحة وما اســـتقرت عليه مفاهيمه وأنشطة مؤسساته المختلفة ، وأيضا على سمات انتاجه الفكرى ، وتتبع تطـــوره فى نفس الفترة ، وتمت دراسة ســـمات الانتـــاج الفكرى المصرى عبر تاريخه كله من ١٨٨٢ـــ١٩٨٠ لقلة عدده من ناحية ، ولعدم وجود أى دراسات سابقة من ناحية أخرى ، ولأن أدوات ضبطه متوفرة لهذه الفترة .

وحاولت الدراسة أن تتعرض لأكبر عدد ممكن من دول العالم لمحاولة تتبع أوضاع ومسارات التخصص ومؤسساته على أوسع نطاق ، ولهذا

فقد أخذت نماذج من هذه المؤسسات وتناولت نشاطها بالتفصيل فى نحو ٣٠ دولة من دول العالم غطت كل مناطقه الجغرافية فى أمريكا الشمالية وأمريكا الغربية والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وقد ضم المؤلف الى هذه العينة فلسطين المحتلة حيث تعرف عن كثب على المقررات الدراسية المتبعة فى اعداد اخصائى المعلومات لدى الكيان الصهيونى ، وتعرف على مقدار تغطية دورياته فى أدوات الضبط الببليوجرافى الدولية ، وكان ذلك ايماناً من المؤلف بانه قد حان الوقت لكى نتعرف فى العالم العربى على كل نشاطات المكتبات والمعلومات لدى الكيان الاسرائيلى مثلما هو بالتأكيد يتعرف على كل الانشطة العربية فى هذا المجال .

٣ ــ المنهج وخطوات الاعداد

قدمت هذه الدراسة فى الأساس كرسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ، وقد أجرى المؤلف تعديلات طفيفة لتتلاءم عند ظهورها فى الكتاب الذى بين يدى القارىء . ومن الصعب الادعاء بان هناك مناهج بحث ثانية وخاصة لتخصيص المكتبات والمعلومات وإنما هو يستعير مناهج بحثه من العلوم الاجتماعية اساسا ، وقد استخدم المؤلف المنهج الشمولى التكاملى فى النظر الى كل مكونات البنية الأساسية للتخصص ، وتحليلها والخروج بمؤشرات اجمالية لوضعه الراهن .

وقد استغرق العمل فى إعداد الرسالة الأصلية نحو ٥ سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ . وكانت أول الخطوات فى إعداده إجراء بحث للإنتاج الفكرى فى الموضوع فى كل بنوك المعلومات فى الولايات المتحدة وانجلترا ، وقام المؤلف بقراءته كله تقريبا وخاصة ما كان باللغة الانجليزية اثناء وجوده فى الدولتين أعوام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ و ١٩٨٣ . كما إستغل المؤلف فترة وجوده بالخارج فى اجراء عشرات المقابلات الشخصية مع رواد التخصص الذين قابلهم فى عدد من المؤتمرات الدولية التى حضرها ، وكانت آراء هؤلا المتخصصين من أهم نقاط ومفاتيح البحث الجوهرية التى وجهت المؤلف لموضوع الدراسة .

وكانت المرحلة الثانية هى اختيار عينات ممثلة لكل أنواع المؤسسات .ة فى التخصص ومن انتاجه الفكرى مع مراعاة أن تكون هذه العينات نوعا وجغرافيا وموضوعيا لكل ما فى اطار التخصص من أنشطة

واتجاهات ، ثم تمت التحليلات اللازمة للمؤسسات الأكاديمية بما تحتويه من مقررات ، ولإنتاجه الفكرى باستخدام الأساليب الاحصائية الملائمة من المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وجداول المقارنات ، كما تم عرض الأنشطة الأكاديمية فيما يختص بالمقررات الدراسية باستخدام الرسوم البيانية .

٤ ـ فصول الكتاب

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول يعقبها قائمة المصادر والمراجع ، ويتعرض كل فصل من فصولها لجانب من جوانب التخصص ، والفصل الأول يتناول المفهوم النظرى للتخصص وموضوعه الأساسى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية وعلاقاته وانتماءه وقوامه العلمى وعوامل التغيير المحيطة به ، ثم مسارته المتوقعة فى المستقبل .

الفصل الثانى يتناول مؤسساته الاختزانية والمهنية على المستوى الدولى والقومى ، مع اختيار بعض النماذج الجديرة بالذكر من انماط المؤسسات السابقة . ثم تعرض الفصل للمؤسسات التجارية التى تشكل قطاعاً جديداً داخله يطلق عليه الآن « قطاع صناعة المعلومات » ، وتعرض الفصل لظهور هذه المؤسسات وأهدافها ووظائفها وحجم نشاطها الحالى فى الدول المتقدمة والنامية .

الفصل الثالث خصص لنشاط المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، حيث يتناول تطوره وأوضاع هذه المؤسسات من حيث الشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسماء المؤسسات وأوضاعها الادارية والمقررات الدراسية التى تضمها أنماط متعددة من هذه المؤسسات ، مع تناول مؤشرات المستقبل بالنسبة للإعداد لكوادره البشرية .

الفصل الرابع يتناول سمات الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم اعتماداً على ما تم ضبطه من انتاج فى أدوات الضبط لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حيث تمت دراسة فئات وأوعية النشر وعدد الدوريات الموجودة التى كشفت التحليلات عن انها أهم وعاء يكتب فيه الانتاج فى التخصص ولغات الدوريات وجغرافيتها ووفياتها ، وهيئات نشرها ،ثم التوزيع الموضوعى للانتاج كله على اطار التخصص

ومعامل ارتباط الانتاج الفكــرى بالمقررات الدراســية ، وانتاجية المؤلف سنويا .

أما الفصل الخامس والأخير من الكتــاب فقد خصص للتعــرف على المكونات الحالية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر حيث يتناول نفس الجزئيات التى تعرض لها الكتاب فى الفصول الأربعة الأولى واختتم هذا الفصل بمجموعة من المؤشرات لمســتقبل التخصص فى مصر مع توصيات كشفت عنها الدراسة فى كل فصولها وصيغت فى شكل مبادىء يســتطيع بها التخصص أن يطور من مستقبله فى مصر .

لا يتبقى بعد ذلك سوى شكر الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى أســتاذى الجليل والمشرف على هذه الدراســة أثناء إعدادها كرســالة دكتوراه ، فله فضل كبير فى توجيه المؤلف وفى مراجعتها ، والأستاذ الدكتور فتحى عبدالهادى الذى ساعد المؤلف على نشرهــا كما كان مع الأســتاذ الدكتور محمود الشنيطى أعضاء لجنة الحكم عليها ، ومنحاها أعلى تقدير علمى وأكاديمى ، وزوجتى العزيزة كبيرة العطاء التى تحملت وضحت أثناء إعدادها ومعطية لى كل تشجيع ورعاية .

ثم الحمد والشكر لله الرحمن الرحيم الذى وهبنى القــوة وهدانى ، ولولا هذه الهداية ما تمكنت من عمل شىء ، وليجعلنى الله سبحانه وتعالى مصدر عطاء لكل من ساعدنى .

الدكتــــور
اسامة السيد محمــود
ينــاير
١٩٨٦

الفصل الأول

الإطار النظرى لتخصّص المكتبات والمعلومات[١]

تمهيـــــــــد ..

وصل تخصص المكتبات والمعلومات الى مرحلة متقـــدمة فى موضوعه وعلاقاته ، وفى مؤسساته وأدبه وهو أمر يجعل الدراسة الاكاديمية لهذا التخصص عملا واجبا ومنطقيا فى ظل ظروف تطـــور المجال وتضخمه فى العقـــود القليلة الماضية وهذا التطور نفســـه قد حمل فى طياته كثيراً من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى بعضها كان متناقضاً مع المعطيات الأساسية للتخصص حتى إن هذه المعطيات تبـــدو غير واضحة ومبهمة ومن الصعب تحديدها لأنها دائماً محل تساؤل وجدل حتى فى ابسط وأدق مفاهيمها ، ليس فقط فى الدول التى ما زالت فى بداية طريق التقدم ، فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بل ايضا فى الدول المتقدمة التى سارت شوطا بعيدا فى هذا التخصص .

من الملائم لأى تخصص أن يبدأ بالتعرف على الاطار العام له ، لتحديد لب دراسته وحدوده العامة وقطاعاته الرئيســـية وعـــلاقاته بالعلـــوم والتخصصات الأخرى الى جانب التعرف على أنواع المؤسسات المختلفـــة التى تنتمى اليه وظائفها المتنـــوعة ، ثم السمـــات الأساسية لأدب هذا التخصص وانتاجه الفكرى ، ومن الطبيعى أن عدم تحديد هذا كله يؤثر الى حد بعيد فى المعطيات الأساسية للتخصص ويجعله فى مهب الريح لأى من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى .

ويهـــدف هذا الفصل الى رســـم الاطار العام لتخصص المكتبـــات والمعلومات وتحديد موضـــوعه وأهدافه ووظائفـــه ومكوناته الداخليـــة وعلاقاتها ، ثم العلاقات الخارجية التى تربط هذا التخصص بالتخصصات الأخرى الى تطـــوره ، كما سيتعرض الفصل ايضا للأسس النظرية التى يمارس التخصص عمله اعتمـــاداً عليها ودرجة الاستقرار بها ، ومقـــدار التقدم الذى وصلت اليه ، والبيئة التى تعمل بها مؤسساته حاليا وهى التى اثرت الى حد بعيـــد على ظروف ومتطلبات العمـــل ، وعلى شـــكل هذه المؤسسات ومسمياتها ، كما سيتعرض الفصل للمتغيرات التى قد تدفـــع بالتخصص الى هذا المسار أو ذاك فى الدول المتقدمة أو النامية .

أولا : موضوع التخصص وأهدافه ووظائفه

١ — موضوع التخصص

لكى ينال أى تخصص أو فرع من فروع المعـرفة الاعتراف العلمى والأكاديمى والمهنى والاجتماعى فلابد له من أن يحـدد موضـوع دراسته وجوهره واهتمامه بدقة وبوضوح تمنع أى خلط أو تداخل مع أى تخصص أو فرع آخر ، وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات ورقعة أرضه الأساسية هى ضبط أوعية المعلـومات بإقتنائها وتنظيمها وإتاحتها للاستخدام من أقدم أشكالها من الألواح الطينية وقطع الحجارة والجلود والعظام وأخشاب الأشجار وأوراق البردى ، وحتى أحدثها بكل الوانها المرئية والمسـموعة ، ومروراً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشـكالها ، وأوعية المعلـومات التى يعتنى بها التخصص . هى الوسائط التى سـجلت أفكار وتجـارب وخبرات الجنس البشرى ، وهى أيضا رصيده وزاده الحضارى التى تحمل معلومات الأمس واليوم المسجلة(١) .

وأوعية المعلومات التى تشكل موضوع تخصص المكتبات والمعلومات بدأت فى الظهور منذ آلاف السنوات بعد أن « أصبح من الصعب على ذاكرة الفرد أن يختزن ويضبط كل ما يصل اليه من خبرات السابقين فى ذاكرته الداخلية ، وخشى من أن ينسى هذه الخبرات المكتسبة فاحتاج الى وسيط يسجل عليه هذه الخبرات ، وبهـذا بدأت تظهر الذاكرة الخارجية »(٢) ، وهى ذاكرة لا نهاية لحدودها وقادرة على استيعاب الخبرات والمعـارف التى يصل اليها .

ومع ظهور الطباعة ، بدأت هذه الذاكرة الخارجية تتجسد وتتزايد اهميتها وينمو حجمها واصبحت موضوعا يشترك فى دراسته عدة تخصصات كل منها يتناولها فى جانب من جوانبها ثم ازداد هذا النشاط كثافة بعد ظهور الوسائط السمعية والمرئية الجديدة لتسجيل المعلومات والمعرفة ونقلهـا من مكان الى آخر ، وبدأت تظهر مؤسسات متعددة منها ما يهتم بانتـاج معرفة الذاكرة الخارجية نفسها ، ومنها ما يهتم بانتاج الوسائط المـادية وأوعية المعلومات ، ثم مؤسسـات اختزانية تعمـل على اقتنـاء أوعية المعلومات بكافة اشكالها وتنظيمها فنيا ثم حفظها لاسترجاعها لجمهـور معين له اهتماماته وحاجاته المحددة ، وتعددت اشكال هذه المؤسسـات مع استمرار زيادة الأوعية وتنوع أشكالها .

ومن الطبيعى أن كل مؤسسة من المؤسسات الاختزانية هى بمثابة نظام متكامل مكون من عدد من الأجزاء ويعمل بها عـــدد من المتخصصين وعلى ضوء عدد من التقنيات كما انه يرتبط بمجموعة من العلاقات الداخلية والخارجية ليحقق الأهداف التى وضعها لنفسـه ، وبالتالى فان التخصص أصبح يدرس تنظيم المعلومات الموجودة داخـــل المؤسسات الاختزانية من ناحية « بنائها وأهدافها ووظائفها وحدودها وأفرادها وعلاقاتها »(٣) .

وعلى ذلك فان تخصص المكتبـــات والمعلـــومات انما هو التخصص الذى يعتنى بأوعية المعلومات من حيث الضبط والاختيار والاقتناء والتنظيم والاسترجاع ، وهذه الأوعية تحمل المعلومات التى تشكل الذاكرة الخارجية للجنس البشرى ، وتحتفظ بها المؤسسات الاختزانية الاقتنائية

٢ ــ وظائف التخصص

ان كل المؤسسات الاختزانية الاقتنائية تمارس ثلاثة وظائف أساسية بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو شكل أوعية المعلومات التى تختزنها ، والوظائف الثلاثة هى :

(أ) اختيار أو اقتناء الأوعية طبقاً لسياســـة واضحة تضعها كـــل مؤسسة بعد دراســـة متطلبات المســـتفيدين وعلى ضـــوء الامكانيات المتاحة لها .

(ب) تحليل الأوعية التى تقتنيها وتنظيمها وحفظها طبقـــا لمجموعة من القواعد والمعايير والتقنيات لكى يســـهل استرجاعها بما تتضمنه من معلومات بعد ذلك . وقد اعتبرت هذه الوظيفـــة هى الأساس لكل عمل المؤسسات الاختزانية لأنه لولا عملية التحليل والتنظيم لـــا استطاع أحد الوصول الى هذه الأوعية أو معلوماتها ؛ ولهذا « فهى عنق الزجاجة حتى بعد أن تطور نمط المستفيدين وأصبح اهتمامهم أحيانا بالمعلـــومات الموجودة داخل الأوعيـــة بدلا من الأوعية نفســـها ذلك أن المعلـــومات المطلوبة لا توجد مجردة ، بل لابد ان تتجسد دائماً داخل وعاء معلومات ما »(٤) .

(جـ) استرجاع الأوعية وبث المعلــومات الموجودة طبقاً لمتطلبــات المستفيدين التى ترد فى شكل استفسارات وطلبات للمعلومات، وتقديمها اليهم فى صـــورة عدد من الخدمات . وعـــلاوة على الوظائف الأساسية السابقة فهناك عدد من الوظائف الاضافية التى قد تختلف من مؤسسة اختزانية الى أخرى ، مثل زيادة استخدام النظام عن طريق دعوة المستفيدين وتسويق الخدمات المقدمة من المؤسسة لهم ، وادارة نظام المعلــومات الداخلى للمؤسسة الاختزانية بمكوناته ووظائفه وعـــلاقاته وأفراده ، ثم تطويره باستمرار الى الأفضل(٥) ، كما أن هنـــاك بعض الكتاب(٦) الذين يفصلون هذه الوظائف الى اكثر من العمليات الثلاثة السابقة ، فيتم مثلا اعتبار عمليات الحفظ منفصلة عن عمليات التحليل والتنظيم كما يتم فصل عمليات الاسترجاع عن تقديم الخدمات وبث المعلــومات ، ويعتبرون أن عمليـــة تلقى أسئلة المستفيدين وبناء اســـتراتيجيات البحث عن المعلومات للاجابة على هذه الأسئلة وظيفة مســـتقلة ، والحقيقـــة أن العمليات السابقة كلها عمليات جزئية يمكن دون عناء ادماجها تحت الوظائف الثلاثة الأساسية لأى مؤسسة اختزانية ، وهى الاختيار والاقتناء والتحليل والتنظيم ثم الاسترجاع والخدمة .

٣ ـــ هدف التخصص

ان جميع الوظائف التى تقوم بها المؤسسات الاختزانية انما تهدف الى هدف واحد وهو نقل الرسائل الموجـــودة فى أوعية المعلـــومات وهى الوسائط المكونة لذاكرة الانسان الخارجية من انســـان الى انســـان ومن عصر الى عصر ومن مكان الى آخر وبالتالى يتحقق الاتصال بالمعرفة ، وقد أكدت الكتابات على الهدف الاتصالى للتخصص وعلى طبيعة المؤسســـات الاختزانية كقنوات اتصال عبر الحضـــارة البشرية كلها(٧) ، وعلى أن قنوات الاتصال هذه انما تعمل على « تسهيل عمليات تدفق المعلومات بين حلقات المعرفة وطوال الحضارة البشرية »(٨) ، وقد قسم روجر جرير(٩) أهداف المؤسسات الاختزانية الى أهداف أرشيفية لضبط أوعية المعلومات من أجل اعلام المستفيدين والترويح عنهم وتثقيفهم وتعليمهم . ومن هنـــا نستطيع أن نرى أن الضبط للأوعية فى حد ذاته ليس هدفا ولكنه وســـيلة لعدة أهداف أخرى هى الاعلام والترويح والثقافة والتعليم .

ثانيا : تطور التخصص

تبلور تخصص المكتبات والمعلومات من مجموعة ممارسات تجرى على أوعية المعلومات وداخل مؤسسات تتولى ذلك بنوع كبير من الاجتهاد ، الى شكله الحديث منذ فترة لا تزيد عن مائه عام الا بسنوات قليلة . ذلك أنه يمكن ارجاع ذلك الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهى الفترة التى ظهرت فيها الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم بدأت الدراسة الأكاديمية المنظمة للراغبين فى دراسة هذا التخصص ، وهى كلها مؤشرات هامة كانت بمثابة منعطف فى تطور تخصص المكتبات والمعلومات .

وكانت اللبنة الأولى لظهور تخصص المكتبات والمعلومات هى ظهور أوعية المعلومات التى شكلت موضوعه الأساسى ومحور اهتمامه ، وسرعان ما ظهرت عدة مؤسسات تعتنى باختيار وجمع وتحليل هذه الأوعية ثم اختزانها لخدمة من يطلبها ، والحقيقة أن هذه المؤسسات ـ المؤسسات الاختزانية ـ ظلت لفترة طويلة تتمثل فى المكتبة كمؤسسة اجتماعية يرتادها كل أفراد المجتمع للحصول على أوعية للقراءة والبحوث ، وسرعان ماحتمت طبيعة بعض الأوعية استقلالها فى وقت مبكر نسبياً من مراحل تطور المؤسسات الاختزانية ، ويقصد بها على وجه التحديد أوعية المكاتبات والتصرفات والاداريات(١٠) . وقد ساعد على هذا الاستقلال ان أولئك المرتبطون بهذه الأوعية انتاجاً ثم طلباً على معلوماتها ، كانوا هم المرتبطون بمسئوليات اتخاذ القرارات من السلطة الحاكمة .

وقد سارت المؤسسات الاختزانية فى التخصص بنمطى المكتبات التى كانت تحتوى على أوعية المعلومات المرتبطة بالقراءة والبحث والتعليم ، ثم دور المحفوظات للأوعية الادارية ردحا طويلا من الزمن امتد الى القرن التاسع عشر ، كان عملها يتميز بالكفاءة والفعالية معا . وأديا ما كان مطلوباً منهما تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع وبالتالى حفظا للمهنة وللتخصص وضعه الاجتماعى والعلمى بل زادا من قيمته مع مرور الحضارة البشرية وتطورها .

ومع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تحيط بالمؤسسات الاختزانية التى كانت موجودة عدة متغيرات جديدة نتجت كلها عن مجموعة

من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التى احدثتها الثورة الصناعية اساساً فبدات تتضح الأهمية القصوى للبحث العلمى وبالتالى ظهرت اعداد كبيرة من هؤلاء الباحثين وتدفقت على هذه المؤسسات الاختزانية وخاصة ظرفها الخاص بالقراءات والبحوث أعدادا كبيرة من هذه الأبحاث ، ولعل افضل من تتبع تأثيرات المتغيرات الاجتماعية والعلمية على التخصص ومؤسساته فى تلك الفترة ، وسنوات النصف الأول من القرن العشرين هو عالم المكتبات والمعلومات الهندى رانجاناثان ، وحدد أبرز التأثيرات بحدوث غزوتين للتخصص الأولى فى نهاية القرن الماضى بدخول العلماء للعمل فى هذه المؤسسات ، والثانية بعدها بنحو ربع قرن بدخول الفنيين والمهندسين مع أجهزة الميكروفيلم(١١) .

ولا شك أن الغزوتين وما صحبهما من ظروف اجتماعية واقتصادية احاطت بالتخصص ومؤسساته قد تسببتا فى اعادة صياغة المكونات الداخلية لتخصص المكتبات والمعلومات والى ظهور مؤسسات ومتخصصين جدد ، ولهذا يحسن دراسة ذلك عن كثب للتعرف على المقصود بمصطلحين ترددا كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية وهما التوثيق وعلم المعلومات وعلاقتهما ومكانهما داخل الاطار العام للتخصص ومؤسساته .

١ — التوثيق Documentation

ان معظم تعريفات التوثيق تلقى الضوء على هويته وعلاقته بالمكتبات ورغم أن هناك تعريفات متعددة له فان أفضلها وأشملها هو تعريف رانجانا ثان الذى يلقى الضوء على مفهومه وحقيقته وأهدافه ثم علاقته بالمكتبات ، وهذا التعريف هو(١٢) « العمل والممارسة من أجل جعل الأفكار الصغيرة والحديثة أكثر استخداما من قبل المتخصصين (قانون ١) وتقديم الخدمات المتعلقة بهذه الأفكار اليهم (قانون ٢) بشمول (قانون ٣) وسرعة (قانون ٤) على الرغم من التدفق المستمر والمتزايد من الأفكار الصغيرة والحديثة فى عدد متزايد من الموضوعات المتخصصة والتى تتضمنها عدة آلاف من الدوريات » .

ولعل قوة هذا التعريف تنبع من أن رانجاناثان قد ربط بينه وبين المكتبات عن طريق تطويع قوانينه الخمسة الأساسية التى تحكم نشاط التخصص من وجهة نظره لتشتمل التوثيق ، ذلك أنه مجموعة من الممارسات لتقديم الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأفكار الحديثة والصغيرة والتى

توجد أساسا فى الدوريات بسرعة وشمول وقد ميز أيضا هذه العلاقة بأنها علاقة احتواء من جانب المكتبات للتوثيق لاهتمام الأخير بالأفكار الصغيرة والحديثة وبالمتخصصين على وجه الخصوص بينما تهتم المكتبات بكل الأفكار وبكل المستفيدين .

كان ظهور التوثيق فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض علماء العلوم الطبيعية واستشعارا منهم بعدم ملاءمة تقنيات العمل فى المكتبات فى تلك الفترة ورغبة منهم فى خدمة باقى زملائهم وسرعان ما تجمع عدد من هؤلاء العلماء ، وكان اهم ما يجمعهم معا هو نوع من عدم الرضا على الخدمات التى كانت تقدم اليهم من المكتبات فى ذلك الوقت وبدأوا فى تجميع الانتاج الفكرى المنشور فى ببليوجرافية عالمية .

وقد انقسمت جهود هذه المجموعة الى اهتمامين ، الأول لاعداد الببليوجرافية نفسها ، والثانى لتطوير نظام تصنيف ديوى العشرى ، ذلك الجهد الذى أدى الى ظهور التصنيف العشرى العالمى ، والذى يعتبر فى نظر الكثيرين أبرز ما افرزته حركة التوثيق(١٢) ولم يكن لبدايات التوثيق أى توفيق يذكر من الناحية العملية ، فلم تخرج الببليوجرافية موضع الاهتمام الى حيز الوجود على الاطلاق ولكنه أدى الى ظهور عنصرين اثرا فى تخصص المكتبات والمعلومات أبعد تأثير بعد ذلك وهما :

١ ـ ظهور تجمع من العلماء اهتم بقضية ضبط أوعية المعلومات واتاحتها ومطالبته بتطوير مؤسسات التخصص واشتغال هؤلاء العلماء بالفعل فى المهنة ، مما أدى الى دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن من قبل فى هذا التخصص ووفدت اليه مع العنصر البشرى الجديد .

٢ ـ حدوث انقسام فى بعض مؤسسات التخصص الاختزانية والمهنية فى أوربا الغربية وبعدها بقليل فى الولايات المتحدة ، فغيرت بعض المؤسسات الاختزانية اسمها من « مكتبة » الى « مركز توثيق » ، كما ظهرت مؤسسات مهنية ـ جمعيات واتحادات ـ حاولت أن تجد لنفسها مكانا منفصلا عن نهر التخصص الرئيسى ، فانفصل بعض أعضاء الجمعية الأمريكية للمكتبات "American Library Association"

وتحالفوا مع بعض العاملين الذين لم يفلحوا فى الانضمام الى الجمعية وأسسوا « جمعية المكتبات المتخصصة » "Special Library Association" فى عام ١٩٠٨ ونفس

الموقف تقريبا حدث فى انجلترا بظهــور « جمعية المكتبــات المتخصصــة ومكاتب المعلومات Association of Special Libraries and Information bureaux فى عام ١٩٢٤ وللأسف فإن هذه المؤسسات المهنية التى ظهرت مع ظهور التوثيق وبعده عمدت الى تفتيت التخصص ولم تحاول على الاطلاق ايجاد أى نوع من نقاط التلاقى مع المتخصصين أو المؤسسات الاختزانية أو المهنية الموجودة ، وقد زاد من حدة هذه الانقسامات ظهــور ونمو تكنولوجيــا المصغرات الفيلمية ، وتشجيع الاحتكارات الراســمالية لمؤيــدى هــذه التكنولوجيات لدوافع تجارية بحتــة ، وتشكيل عــدة جماعات اهتمــام Interest groups من مؤيدى وانصار المصغرات الفيلمية حتى ان هذه الجماعات هى التى لعبت الدور الرئيسى فى تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى "American Documentation Institute" فى عام ١٩٣٧(١٤) وقد أدى كل هذا الى تعاظم نفوذ وانتشار التوثيق فى الفترة بين الحربين العالميتين .

وعلى الرغم من كل النشاط المهنى والتطبيقى والتجــارى والدعائى الذى صحب التوثيق فى تلك الفترة ، الا أن النشاط النظرى والاكاديمى لم يكن له أى وجود يذكر فلم تنظم أى مقررات دراسية فى التوثيــق الا فى العــام الدراسى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، بجامعــة « كيس ويســترن ريزرف Case Western Reserve فى الولايات المتحــدة ، بل ان أول محاولات لوضع تعريف محدد له لم تجىء الا مع نهاية الثلاثينات . وكان للخلفية النظرية الهشة للتوثيق وتحالف بعض الأحــداث التاريخية على مجريات التخصص كنولى أمين مكتبة الكونجرس لرئاسة معهد التوثيــق الأمريكى ، وتخلصه من تاثير شركات المصغرات الفيلمية على المعهــد ، والتطور العلمى الضخم الذى زاد من مشكلة انفجار المعلومات منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن ، ثم انتهاء هذا الجيل من المكتبيين الذين وقفوا طويلا ضد اتباع بعض الأســاليب الحديثة فى التحليل الموضوعى وتقــديم خدمات اكثر سرعة وكفاءة تلائم احتياجات المتخصصين ، وأيضا انتهــاء جيل الموثقين الذين بنوا دعاوى الانفصال على خلافات شخصية ؛ علاوة على الهجوم الشديد الذى كان يلاقيه مصطلح التوثيق من بعض فئــات المتخصصين فى علوم أخرى لاستخدامه فى عدة مجــالات بمعانى مختلفة ، وكان لذلك كله اكبر الاثر على اختفــائه تقريبا وبحيث لم يتبــق منه

الا بعض المؤسسات والمتخصصين فى الدول النامية وفى فرنسا والمانيا الغربية التى لا تزال تستخدم هذا المصطلح ، وهذه المؤسسات والعاملون بها يمارسون نفس الوظائف والأهداف التى تتم فى أى مكتبة متخصصة .

ولعل الأثر الأكبر الذى تركه التوثيق خلفه كحلقة من حلقات تطور تخصص المكتبات والمعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات منذ الحرب العالمية الثانية لأهداف المهنة الأساسية ، وتقديم المؤسسات الاختزانية لبعض الخدمات الحديثة التى طالب بها العلماء وبالسرعة التى تتلاءم مع سرعة الطلب على أوعية المعلومات ذاتها ، ثم تعديل أو ظهور قواعد ومعايير متعددة للإعداد البيليوجرافى ؛ والتغيير الجذرى الذى احدثه التوثيق منذ بداية النصف الثانى من هذا القرن فى كثير من برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية فى التخصص ، وزيادة على ذلك وضع بذور الانقسام فى التخصص والذى لا يزال مستمراً حتى الآن .

٢ — علم المعلومات Information Science

استخدم هذا المصطلح الذى حل محل مصطلح التوثيق الى حد كبير لأول مرة فى عام ١٩٥٩ ولم يكن مستخدما قبل ذلك على الاطلاق لا فى مؤتمرات أو أسماء مؤسسات أو أى انتاج فكرى(١٥) ، ويبدو انه استوعب درس التوثيق جيداً لأن محاولات(١٦) وضع تعريف له تعاقبت منذ ظهوره اعتبارا من مؤتمرى « معهد جورجيا للمعلومات » Georgia Institute of Technology عامى ١٩٦١ ؛ ١٩٦٢ ثم بمحاولات روبرت تايلور Robert Tylor وبوركو Borko فى الولايات المتحدة وفيكرى Vikary فى انجلترا وميخائيلوف Mikhailov وزملائه فى الاتحاد السوفيتى ، حتى وصلت هذه المحاولات الى وضع التعريف الذى صاغه والقاه « بوركو » أمام الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of Information Science بمناسبة وضع هذا الاسم لها بدلا من « معهد التوثيق الأمريكى » فى عام ١٩٦٨ ، ويحظى هذا التعريف بقبول شبه عام . وقد جاء فى هذا التعريف أن علم المعلومات هو(١٧) « التخصص Discipline الذى يدرس خواص وسلوك المعلومات والقوة الكامنة التى تتحكم فى تدفق المعلومات ووسائل اعدادها واتاحتها لبتحقق منها أقصى استخدام وهذا

التخصص يهتم بهذا الجزء من المعرفة التى تختص بابتكار وجمع وتنظيم وخزن واسترجاع وتفسير وتحويل واستغلال المعلومات » ويتفق معظم المتخصصين المؤيدين لعلم المعلومات على هذا التعريف وبالحدود التى رسمها فيها عدا ميخائيلوف الذى يقصره على الاهتمام بالمعلومات العامية فقط ، ويوسع من مجاله لكى يتضمن كل أشكال الاتصال العلمى(١٨) .

ورغم حرص معظم من يتشيعون لعلم المعلومات على أصباغ العلمية عليه ، الا أن التعريف نفسه قد نص على انه تخصص Discipline يهتم ويدرس جوانب من المعرفة وبه مجموعة من المتخصصين وليس علما محدداً أى جزء محدد ومنسق من المعرفة ومعتمداً على قوانين ثابتة ، كما أنه من الواضح أن المجال الذى حدده علم المعلومات لدراسته هو مجال واسع وعريض ويغطى شبكة الذاكرة الخارجية كلها ، فلو نظرنا الى شكل هذه الشبكة(١٩) ورجعنا الى التعريف السابق لوجدنا أن علم المعلومات يغطى ابتكار المعلومات ثم وسائل اعدادها ثم جمعها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها وتفسيرها وهى كلها تغطى الجزء الأكبر من نشاط الذاكرة الخارجية والتى يشترك فى دراستها عدد ليس بالقليل من العلوم والتخصصات الأخرى حاول كل منها أن يحدد زاويته وموقعه المعين فى دراستها ، الا أن علم المعلومات بالشكل السابق يريد أن يدرس الذاكرة الخارجية كلها بل انه تجاوز الذاكرة الخارجية الى الذاكرة الداخلية للانسان فهناك بعض الكتابات(٢٠) التى فسرت دراسة وسائل ابتكار وسلوك وخصائص المعلومات التى جاءت فى التعريف السابق بأنه دراسة « تنظيم المعلومات والمعرفة البشرية فى عقل الانسان ومعرفة دوافع ابتكاره واخراجه أو اكتسابه لمعلومات معينة وواضح أن ذلك هو من قبيل خلط المفاهيم لأن ذلك كله يقع ضمن دائرة علم النفس .

ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهنية ـــ الجمعيات والاتحادات ـــ والبرامج الأكاديمية ، واعداد كبيرة ممن يدعون أنهم متخصصون فى علم المعلومات وهو فى هذا يشبه التوثيق الى حد كبير مما يرجح تشابه علم المعلومات مع التوثيق فى أجزاء متشابهة كثيرة فيما عدا تغيير المصطلحات ، الا أن هذا كله لا يكفى لتثبيت دعائمه كعلم وكاتجاه منفصل داخل تخصص المكتبات والمعلومات الأساسى ؛ ان المؤسسات المهنية الموجودة هى أساسا لرعاية مصالح أعضائها كما ان لها أهدافا تجارية واضحة وسيتم التعرض لها فى الفصل القادم من الرسالة ، أما

البرامج والمقررات الأكاديمية فهى مليئة بالتناقضات وغير محددة لتناولها التخصصى وأبسط دليل على هذا هو العدد الكبير من المقررات التى يتم تدريسها داخل برامج علم المعلومات والتى تبدو على كثرتها شاملة لكل تخصصات وعلوم المكتبات والحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء والادارة وعلم النفس وسيتم التعرض لهذه البرامج فى الفصل الثالث من الرسالة ، أما بالنسبة لاعداد المتخصصين فى علم المعلومات فإننا لو فحصنا عن كثب نوعياتهم ومؤهلاتهم الدراسية ووظائفهم ، وعن طريق عدد أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات التى كانت تضم نحو ٤٠٠٠ عضو فى عام ١٩٧٩ فسنجد ما يلى(٢١) :

١ — من ناحية المؤهلات الدراسية هناك ٨٦٪ من الأعضاء يحملون درجة جامعية فى المكتبات ، و ٨٪ يحملون اكثر من درجة جامعية أحدهم فى المكتبات ، و٢٤٪ يحملون درجات جامعية فى الهندسة والزراعة والاقتصاد والانسانيات والعلوم الاجتماعية والحاسبات الالكترونية ولم يدرسوا مكتبات .

٢ — من ناحية الوظائف : هناك ٢٤٪ من الأعضاء هم مديرو مكتبات أو أمناء مكتبات ، و ٢٠٪ ليس لهم علاقة مباشرة بالمعلومات سوى كمستخدمين ، و ١٩٪ مهندسون ، و ١٣٪ مندوبو تسويق ومبيعات ، و ١٢٪ اساتذة جامعات من كل التخصصات والباقى من مهن اخرى .

والأرقام السابقة تثبت بما لا يدع مجالا للشك مقدار التكامل العضوى بين المكتبات والمعلومات ، وبطلان الاتجاه الذى يدعو الى الفصل بينهما والى بناء تخصص مستقل يطلقون عليه علم المعلومات . والحقيقة أن نقطة تكامل التخصص كله ، والعلاقة بين تخصص المكتبات والمعلومات وعلم المعلومات من النقاط التى لا تذكر فى الغالب أو تذكر نادرا بدون تفاصيل فى الانتاج الفكرى الذى يدعى انتمائه لعلم المعلومات فقط ، ويفهم من هذا الانتاج أن علم المعلومات يهتم بالمعرفة نفسها وبالمعلومات المجردة دون أى وسيط مادى أو وعاء للمعلومات ، وهى مغالطة واضحة لأن المعلومات لا توجد مجردة ، بل تتجسد فى وعاء ما ، كما أن المعلومات المجردة لا يمكن تنظيمها أو تحليلها أو حفظها حتى لو كانت بشكل محسب الا اذا كانت مسجلة بالصور أو الرموز أو الحروف ، وذلك ان الوعاء هو الذى ينظم وهو الذى يحفظ أو تؤخذ منه المعلومات وتقدم للمستفيد ، فالمعلومات ان كانت فى ذاكرة الانسان فهى مجال تخصص علم النفس ،

وان كانت مجسد فى وعاء فهى مجال تخصصى المكتبات والمعلومات . وقد نبه براترنــد بروكس Brtrand Brooks — وهو واحــد من أفضــل وأنضج علماء المكتبات والمعلومات فى العالم — الى ذلك فقال بالنص(٢٢) « ان علم المعلومات يدرس الوثائق المحتوية على معلومات ويهــدف الى تنظيمها واعداد مجموعة مستخلصات وكشافات لهذه الوثائق لوضعها فى اطار التنظيم البيليوجرافى المتكامل لخدمة المستفيدين ، وذلك باستخدام الوسائل اليدوية أو الآلية على حد سواء » ومن الواضح التشابه والتطابق بين الهدف الذى وضعه بروكس ، والعمليات التى يقوم بها ما أطلق عليه علم المعلومات ، وبين هدف ووظائف تخصص المكتبات والمعلومات .

ان اختلاف المصطلحات والمسميات لا ينبغى أن يغفل وحده الهــدف والمضمون والوظائف والعلاقات الحتمية بين مكونات التخصص ومؤسساته كما أن التشبث بوجود اختــلافات بين علم المعلــومات ، وبين تخصص المكتبات والمعلومات اعتمــادا على اختــلاف المصطلحات دون النظر الى المفــاهيم الأساسية وراء كل مصطلح أدى الى سلسلة من الانقســامات والصراعات داخل التخصص ومؤسساته فى خلال العقود الثــلاثة الماضية وبالذات فى الولايات المتحدة ، ثم امتد تدريجيــا الى باقى دول العــالم بدرجات متفاوتة ، واذا كان الأمر مجرد اطلاق مصطلحات جديدة ، كعلــم المعلومات على تخصص المكتبات والمعلومات ، أو احــلال هذا المصطلح مكان مصطلح سابق كالتوثيق لمــا كان هناك اختلاف يذكر بين المتخصصين أو المؤسسات ، الا أن المؤلف يشعر بأن الأمر أكبر من مجرد اختــلاف المصطلحات بل تعداه فى كثير من المــواقف الى اختــلاف فى المفــاهيم ، ومحاولات لفصل أو سلخ نشاط تقوم به بعض المؤسســات أو المتخصصين تحت مظلة هذه المصطلحات عن التخصص الأم وهو المكتبات والمعلومات، إن أى دراسة واعية ومتعمقة ، لعلم المعلــومات كاتجاه انفصــالى عن تخصص المكتبات والمعلومات ستثبت حتمية احتواء التخصص لهذا النشاط وبطلان أية محاولات لسلخه منه .

ورغم قصر المدة التى مرت على حدوث الانقسامات داخل التخصص بين مؤسساته ومتخصصيه ، الا انها حفلت بكثير من التطورات السريعة والمتلاحقة ، وتربط معظم محاولات تتبع هذه التطورات بين زيادة استخدام الحاسبات الالكترونية فى مؤسسات التخصص وبداية الانقســامات وذلك لان الاستخدام أدى الى دخول أعداد كبيرة من المتخصصين فى الحاسبات

الالكترونية الى التخصص بمفاهيمهم الهندسية والفنية ، ومع غياب المفاهيم الأساسية لديهم عن تخصص المكتبات الذى وفدوا اليه حدث نوع من عدم الاستقرار فى هذه المفاهيم ، وهو وضع مشابه لما حدث فى غزوة العلماء فى نهاية القرن الماضى ، الا أن هذه الغزوة الجديدة للالكترونيين كانت أقوى تأثيرا وأشد عمقاً بفعل قوة الالكترونيات وما احدثته من تغيير جذرى فى معظم أنشطة المجتمع . علاوة على ذلك ربطت محاولات تتبع مسارات التخصص فى العقود الأربعة الماضية بين التغييرات التى تحدث به وبين تطور نمط الطلب على المعلومات فى المجتمع والذى أدى الى تقصير المدة الزمنية التى تمر ما بين ظهور المعلومات الحديثة وطلب المستفيدين لها ، وما بين ظهورها وتقادمها والاستغناء عنها من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الى نوع من التمرد على أساليب المكتبات والتوثيق معا ، يضاف الى ذلك الحاجة التى لم يسبق لها مثيل لمعلومات من كل فرد أو مؤسسة أو مجتمع بعد أن أصبحت عماد البحث العلمى ، واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية بكافة اشكالها(٢٣) ولابد هنا من الاشارة بأن احتواء تخصص المكتبات والمعلومات لعلم المعلومات كان بطيئاً نسبياً كما حدث مع التوثيق من قبل فتكررت قصة التوثيق فى سنوات عمره الأولى ولكن بصورة أسرع وأوسع بفعل انتشار النظم المحسبة والتكنولوجية .

ومن الملاحظ أن مفهوم التوثيق فى الهند واوربا الغربية وأمريكا اللاتينية قد اقتصر على تطوير خطط التصنيف وبالذات التصنيف العشرى العالمى والتحليل الموضوعى واستخدام المصغرات الفيلمية وتقديم خدمات التكشيف والاستخلاص ، ولكنه تطور فى الولايات المتحدة بعد ذلك بتأثير سباق الفضاء بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، لهذا كثفت الأولى امكانياتها التكنولوجية لتطوير نظم جمع وتنظيم وخزن واسترجاع المعلومات ولهذا تكاد تكون الدعاوى الانفصالية لعلم المعلومات تتركز فى الولايات المتحدة ثم تقل كلما توغلنا فى أوربا الغربية والشرقية التى لا يزال مفهومها للمعلومات يغلب عليه طابع المكتبات المتخصصة والتوثيق وبالذات للموضوعات العلمية حتى تصل الى تأثير ضئيل فى الدول النامية(٢٤) ، ويرجع السبب الى قوة هذه الدعاوى داخل الولايات المتحدة للارتباط الوثيق بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وبين حركة علم المعلومات خاصة مع تأثير وقوة شركات الحاسبات الالكترونية الامريكية وضخامة استثماراتها وعائداتها المالية ، لهذا تحاول دائما تقوية وتوسيع دائرة

استخدام الحاسبات فى المؤسســـات الاختزانية باعتبارها عميــلا دائماً ومضموناً .

وهناك نقطة أخيرة بشأن الدعاوى المتعـــددة لعلم المعلومات وهى منـــاداة بعض الكتاب(٢٥) بأن علـــم المعلــومات قد ظهر لكى يكون هو الأساس النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات ثم يحاولون رسم العلاقات بينهما على هذا الأساس ، وهذا الادعاء من الصعب جدا قبوله ذلك لأنه لم يحدث حتى الآن فى أى علم أو تخصص آخر أن ظهر تخصص جـــديد يحاول وضع الأسس النظرية لتخصص أو علم قائم عـــلاوة على أن كل النشاط الذى يحفل به علم المعلومات حتى الآن انما هو موجه أساساً نحو تطبيقات استخدام الحاسبات الالكترونية ولا يوجد له أى نشاط نظـــرى يذكر .

ولعل ما قد يســـفر عنه علم المعلـــومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات لأهدافهم وعملهم السريع نحو ايجاد اطار نظرى ثابت الدعائم ، يكفى لمنع الادعاءات والاعتداءات على التخصص ورسم الحدود الداخلية لمكوناته ، وتحـــديد علاقاته الخارجيـــة بالتخصصات والعلـــوم الأخرى .

ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص

كان للتطورات الاجتماعية والعلمية التى سادت فى البيئة المحيطة بالتخصص ومؤسساته منذ نهاية القرن الماضى والتى تعرض لها المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل ، اثراً كبيراً على اعادة تجسيد مؤسسات التخصص الاختزانية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، وقد اتخذ هذا التجسيد شكله الحالى اعتماداً على عنصرين هما :

(أ) نوعية المستفيدين وهناك ثلاثة أنواع أساسية منهم وهم المدير ومتخذ القرار ، والباحث المتخصص ، والقارىء العام فى غير تخصصه .

(ب) نوعية أوعية المعلومات وهناك فئتين أساسيتين من أوعية المعلومات وهما أوعية المعلومات من مكاتبات والتزامات ثم من القراءات والبحوث(٢٦) .

وعبر مراحل تطور التخصص ، وحتى القرن التاسع عشر كان هناك مؤسسة اختزانية تتولى جمع المكاتبات والاداريات لخدمة المديرين ومتخذى القرارات وتطورت فى المسميات من ديوان الانشاء الى دار المحفوظات ، أو الأرشيفات الادارية فى الوحدات الادارية(٢٧) ، وقد استمر هذا حتى الآن وان اتخذت بعض هذه الوحدات أسماء حديثة فى بعض الأحيان أبرزها « وحدات المعلومات الادارية » كما أنه عبر مراحل التخصص كان هناك مؤسسة اختزانية اخرى تتولى أمر أوعية القراءات والبحوث ضبطا باختياره وتنظيمه واسترجاعه فى شكل مجموعة خدمات بعد ذلك ، واتخذت عدة مسميات بدأت بخزانة الكتب ودار الكتب حتى استقرت لفترة على مكتبه ، الا أنه ومع بدايات القرن العشرين بدأت التسمية الأخيرة تتطور قليلا خاصة مع تزايد المواد المتخصصة وأوعية المعلومات . ومع حدوث التداخلات الخاصة بالتوثيق ثم علم المعلومات بعد ذلك « بدأت تظهر اتجاهات متزايدة الى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان يهتم أساسا بأوعية المواد المتخصصة ولخدمة المتخصصين وهكذا ظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات مثل مركز التوثيق أو مركز المعلومات »(٢٨) .

ولابد هنا من الانتباه الى أن اختـلاف المسميات بين المؤسسـات الاختزانية التى تتولى امر اوعية القراءات والبحوث ليس هو الأمر الفيصل فى تحديد هويتها ، بل ان ما تقوم به من وظائف وما تقـدمه من خدمات هو الذى يشكل هذه الهوية ، كما أن هناك مرونة كبيرة بين هذه المؤسسات تسمح باختلاطها لاتفاقها فى الوظائف الأسـاسية ، وأبرز مثال على ذلك مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة التى تحتـوى على أنماط متعـددة من الأوعية وتخدم كل انواع المستفيدين وتقدم كل انواع الخـدمات ، الا أن مثل هذه المكتبات عادة ما تتمتع بامكانات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الاسـتجابة لكل انواع المسـتفيدين والتعامل مع كل اشـكال وأوعيـة المعلـومات ، وعلى هذا فإن المؤسسات الاختزانية المتعلقـة بالقراءات والبحوث لا يمكن اعتبارها جزراً منفصلة بحال من الأحـوال أو أن كل منها يختص بفرع من التخصص على أساس أن المكتبات تختص بالقارىء غير المتخصص ومراكز التوثيق والمعلومات تختص بالمستفيد المتخصص ، فالحقيقة أن هذه المؤسسـات كلها تعمل من أجل نفس الهـدف ، وعلى أساس نفس المعايير ولكن بدرجات تطبيق مختلفة .

وقد حددت الجمعية الأمريكية للمكتبات ، باعتبارها الجهة التى تعتمد البرامج الدراسية فى المكتبـات والمعلومات فى الولايات المتحـدة المفاهيم السابقة بشكل قاطع منـذ أن بدأت تشتد حدة الانقسامات فى التخصص خاصـة مع بداية عقـد السبعينيات فنصت فى مقـدمة دليـل التقييـم والاعتماد(٢٩) الذى تمارس عملها بناء على ما جاء فيه على أن « المكتبيات Librarianship تشـمل أيضـا المفاهيم القريبـة Relevent Concepts مثل علم المعلومات والتوثيق وكذلك وحـدة المفهوم المأخوذ من الكلمـات مكتبـه Library ومركـز الأوعيـة Media Center ومراكز الوسائل التعليميـة Educational Resources Center ومركـز التوجيـه لمؤسسات المعلـومات Referal Center وان خدمـات المكتبـات والمعلومات هى التى تهتم بالمعرفة المسجلة Recordable Knowledge والمعلومات المسجلة بها مهما كان شكلها فتقـوم بالتعـرف على المعرفة المسجلة والتزود بها وحفظها وتنظامهـا وبثها والاتصال بها وتفسـيرها والمساعدة على استخدامها .

ولا أعتقد أن هناك أوضح أو أقوى من مفهوم الترابط بين مكـونات التخصص ومؤسساته ، ولا أوضح أو أقوى من المفاهيم الخاصة بوظائف واهداف التخصص مما جاء فى الفقرة السابقة .

رابعا : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه

١ ـ علاقات التخصص

ان تأكيد ذاتية أى تخصص أو مجال أو علم تعتمد بالدرجة الأولى على تحديد علاقاته بالتخصصات والمجالات والعلوم الأخرى ومعرفة درجة التداخل والتشابك بينه وبينها ، ومع التقدم العلمى المستمر ، سواء فى المكتشفات الجديدة داخل اطار كل تخصص ، أو بظهور تخصصات جديدة تمتلىء بها بعض الفواصل والفراغات التى كانت موجودة بين بعض الكيانات أو التخصصات أو العلوم ، ومن الواضح أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت حركة مد وجزر وجذب شديدة بين كثير من التخصصات الموجودة تم على أثرها اعادة تشكيل كثير من العلاقات الموضوعية بين التخصصات المختلفة ، خاصة وان كل تخصص لم يعد كجزيرة منعزلة عن باقى التخصصات أو العلوم .

وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات العلمية التى تأثرت الى حد بعيد بكل تيارات المد والجزر ، لاشتراكه مع كثير من التخصصات الأخرى فى التعرض للمعرفة البشرية بالدراسة ، كل منها تعرض لهذه المعرفة من أحد جوانبها المتعددة . وقد تعرض تخصص المكتبات والمعلومات لهذا المد والجزر لحداثة عهد التخصص ولتأخر المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى تحديد هذه العلاقات الا بعد فترة من ظهور تداخلات جديدة ولتأثير الحركات الانقسامية التى ظهرت على التخصص فى خلال هذا القرن ، وهى التى ساعدت ، بل دفعت ، الى عدم وضوح هذه العلاقات الموضوعية .

وتحديد العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات كان من نقاط التى توفرت لها معالجة افضل وأدق مقارنة ببعض النقاط النظرية الأخرى ، وهناك أكثر من طريقة يمكن اتباعها للوصول الى التخصصات الأخرى التى تربطها بتخصص المكتبات والمعلومات علاقات موضوعية أو تداخلات .

فلو تتبعنا شكل شبكة الذاكرة الخارجية(٣٠) ، وحاولنا تتبع علاقات هذه الشبكة ، فسنجد انها تبدأ بعمليات الخبرة والبحث وهى

مرحلة لها علاقات بمناهج وطرق البحث فى كل تخصصات المعرفة ، ثم مرحلة التكوين والتأليف حيث يلتقى فى هذا الموقع من شبكة الذاكرة الخارجية تخصص المكتبات والمعلومات مع كل التخصصات الأخرى حيث تقوم هذه التخصصات بإنتاج المؤلفات والأدب الخاص بها فى شكل أوعية معلومات ، ثم تأتى مرحلة تحميل هذه الأفكار على أوعية معلومات والعمل على نشرها فتتداخل تخصصات التسويق وصناعة أوعية المعلومات والحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية والقانون معا فى هذه المرحلة ، ثم تأتى مراحل اهتمام تخصص المكتبات والمعلومات المباشر حيث يبدأ فى ضبط وحصر هذه الأوعية لعمليات الاختيار والاقتناء التى يستعين فيها التخصص ببعض أساليب الادارة والمحاسبة تليها مرحلة التحليل والتنظيم وهى مرحلة يقوم بها تخصص المكتبات والمعلومات مستعينا بأساليب اللغويات لبناء المكانز وقوائم رؤوس الموضوعات والمنطق لوضع خطط التصنيف ، تليهما مرحلة الخدمة والاسترجاع التى لها علاقاتها هى الأخرى بأدوات وأساليب الاسترجاع الآلية فى الحاسبات الالكترونية ثم مجموعة العلوم الاجتماعية والنفسية التى تساعد فى تحليل وفهم جمهور المستفيدين وخدمتهم كل حسب طلبه .

وعلى هذا فإن تتبع مسار شبكة الذاكرة الخارجية التى يحتل التخصص مكان القلب منها بضبطه لحركتها وتأثيره المباشر فى كل مراحلها سوف يكشف لنا عن وجود علاقات وتداخلات واهتمامات مشتركة بين التخصص وبين علوم وتخصصات الدراسات الاجتماعية والنفسيه والتربوية والتسويق وصناعات أوعية المعلومات والقانون واللغويات والرياضيات والاحصاء والمنطق .

ونفس هذه العلاقات يمكن أن نصل اليها لو فحصنا أدوات الضبط الببليوجرافى فى التخصص مع كشافات ومستخلصات وببليوجرافيات — ستذكر فى الفصل الرابع من الكتاب — وسنجد أن الانتاج الفكرى للتخصص والمدرج فى هذه الببليوجرافيات قد تطرق أو نشر فى دوريات التخصصات والعلوم السابق ذكرها ، ولهذا فإن تصنيف ديوى العشرى فى طبعته التاسعة عشر ، قد ربط فى كشافه النسبى بين تخصصات المكتبات والمعلومات وبين موضوعات فى تخصصات الادارة والقانون والدراسات الاجتماعية والاتصال والحاسبات الالكترونية . ولعل تعدد العلاقات بهذا الشكل هو أحد الأسباب التى تجعل من المعلومات موضوعا

تتنازعه عدة تخصصات كل منها ينظر اليها بمفهوم هلامى يدخل فى مجال اهتمامه .

والمتتبع للبرامج والمقررات الموجودة فى المؤسسات الأكاديمية فى التخصص ، سيجد أنها تضم مقررات ، أو أن هناك مقررات فى برامجها تتعرض للتخصصات والعلوم التى سبق ذكرها — ستثبت تحليل المقررات الدراسية الذى أجراه الطالب وسيتضمنه الكتاب فى فصله الثالث صحة ودقة هذه العلاقات أيضا — وأبرز دليل على ذلك هو معايير معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientist فى بريطانيا ، وهى التى أظهرت علاقات لتخصص المكتبات والمعلومات بتخصصات الرياضيات واللغويات والحاسبات الالكترونية والادارة ، والتسويق والمصغرات الفيلمية والطباعة والقانون والاتصال(٣١) ، وهذه المعايير قد نشرها المعهد للاسترشاد بها فى بناء البرامج والمقررات الدراسية .

وهناك وجهة نظر يابانية فيما يتعلق بتحديد العلاقات الموضوعية رغم انغماس اليابانيين فى العاده بالتطبيقات اكثر من الجهد النظرى فى التخصص وقد تتبع(٣٢) معهد أبحاث علم المعلومات فى اليابان Information Science Research Institute دورة حياة أى قطعة معلومات منذ ابتكارها وحتى تقادمها واستبعادها فحدد علاقات موضوعية بالتربية وعلم النفس فى مرحلة الابتكار ، وعلاقات موضوعية بالنشر وصناعة الأوعية فى مرحلة تجسيد المعلومات فى وعاء ثم بعلوم النظم والرياضيات والمنطق واللغويات والحاسبات الالكترونية فى مرحلة التنظيم والتحليل ثم علاقات بالادارة والقانون خاصة فى مرحلة نقل المعلومات من مكان الى آخر .

ومن الواضح انه مهما حاولنا أن نصل الى العلاقات بأى من الطرق السابقة فإن هناك اتفاق كاف حولها ، ولعل مصطلح « عائلة علوم المعلومات »(٣٣) يعبر عن تعدد هذه العلاقات وتشابكها وتأثيرها المتبادل فى العلوم والتخصصات التى تجمعها ، ومع هذا فإن هناك تأكيدات متعددة وكافية بأن هناك علاقات قوية ومتينة بتخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس دون باقى العلاقات والارتباطات(٣٤) .

٢ — إنتماء التخصص :

هناك اتفاق كاف على أن تخصص المكتبات والمعلومات يقع داخل اطار التخصصات والعلوم التى تدرس ظاهرة الاتصال وعلى أن الاتصال — واذا استبعدنا الجوانب الميكانيكية فيه — هو اتصال المعرفة بين البشر فى المجتمع أساسا ، وهو أيضا محور لكل العمليات الاجتماعية تقريبا ويخضع للجانب الأكبر من اهتمام الدراسات والعلوم الاجتماعية ، وبالتالى فإن التخصص يقع داخل نطاق هذه العلوم .

ويعد رانجانا تان هو أوضح من عالج قضية انتماء التخصص حين اكد على أن المؤسسات الاختزانية لأوعية المعلومات هى ظاهرة اجتماعية أساسا سواء فى علاقاتها بالمستفيدين أو بوضعها فى المجتمع من ناحية الدور والأهداف ، أو بدراسات متخصصيها التى تركز على تحليل دورها الاجتماعى والثقافى ثم بالعلاقات المتبادلة بين أوعية المعلومات وبين مستفيديها وبين المجتمع ككل ، علاوة على أن كل الدراسات النظرية فى التخصص تستخدم أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية(٣٥) .

وتناول جيس شيرا(٣٦) علاقة التخصص بالعلوم الاجتماعية باستفاضة وفى عدد من كتاباته ، ووجهة نظره أن المكتبة أو مركز المعلومات هى جزء من نظام الاتصال فى المجتمع الذى توجد فيه ، وان خدماتها وعلاقاتها بمستفيديها هى علاقات انسانية واجتماعية وليست علاقات ميكانيكية لأن المعلومات والمعرفة ينتجها الانسان ، وينظمها الانسان ومن أجل الانسان وبالتالى فان المعلومات والمعرفة هى ظاهرة اجتماعية وانسانية اساسا ، ولكنه نوه بوجود علاقات اخرى اساسية بالتكنولوجيا لتأثير الأجهزة الحديثه فى تقديم خدمات التخصص ، كما انه استبعد من ناحية أخرى أن تكون للتخصص علاقات قوية أو حتى باحتمال أن ينضم فى المستقبل الى العلوم الطبيعية أو التطبيقية لاختلاف الظواهر محل الدراسة واختلاف اساليب البحث .

ومن الملاحظ أن وجهة نظر الدول الاشتراكية أوضح فيما يتعلق بإنتماء المجال الى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك الى عدم السماح بتعدد وجهات النظر لطبيعية النظم السياسية هناك ، وعلى سبيل المثال فإن

المتتبع لنشاط « معهد كل الأمم للمعلومات العلميــة والفنية » والمعروف اختصاراً باسم VINITI فى الاتحاد السوفيتى ، يلاحظ اهتمامه بتنظيم دورات متعددة عن التاثيرات الاجتماعية للمعلــومات ، ولعل التعــريف الروسى لعلم المعلومات يوضح أيضا بطريقـــة أكثر دقة وجهة النظر فى علاقة التخصص بالعلوم ، هذا التعريف الذى صدر فى وثيقة رسمية عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وهى أعلى سلطة فى الاتحاد الســوفيتى قد ربط بين علم المعلومات وبين العلوم الاجتماعية ، واشار الى أن محور دراسته انما هى سبل الاتصال بالمعرفة للأغراض الاجتماعية(٣٧) .

وقد ربط بعض الكتاب(٣٨) بين تخصص المكتبات والمعلومات ، وبين العلوم الاجتماعية باستخدام طريقة استبعاد انتماء التخصص الى قطاع آخر من المعرفة غير العلوم الاجتماعية ، فهنــاك بعض جوانب التخصص النظرية غير محددة بدقة حتى الآن ، وهو يشبه فى ذلك اختلاف وجهــات النظر فى بعض جوانب العلوم الاجتمــاعية التى تتشــابك مع تخصص المكتبات والمعلومات بعلاقات وفى هذا اكبر دليل على ابتعاد التخصص عن أهم ملامح العلوم الطبيعية أو البحت لأن الأخيرة علوم « صلبة » تعتمــد على قوانين ونظريات ثابتة تحسم بتجريبها واختبارها أى اختــلافات فى وجهات النظر .

ومع هذا فإن للمؤلف وجهة نظر يســوقها هنا ، وهى أن تخصص المكتبات والمعلومات مثله مثل الاحصاء والحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس ــ وكلها بالمناسبة ترتبط بعــلاقات وثيقــة مع التخصص ــ عبارة عن مجموعة من الأساليب والتطبيقات التى تســتخدم وتفيد علوما أخرى ، ومتخصصين فى كل التخصصات الأخــرى ، ولهذا فهى علــوم مساعدة بحكم أساليبها واستخدام التخصصات الأخــرى لها ، ويمكن أن تتبلور فيما بعد خاصة بعد أن تستقر مفاهيمها النظرية وحركات الشــد والجذب بينها ، وتكون قطاع جديد من قطاعات المعرفة يمكن أن يطلــق عليه قطاع العلوم المساندة أو المساعدة .

الا أنه ، وبالوضع القــائم للتخصص ، فإنه يقع داخــل اطــار الدراسات والعلوم الاجتماعية ، ويتشابك مع تخصصات وعلوم ودراسات الادارة وعلم النفس والاجتماع واللغويات والتربيــة والقانون والحاسبات الالكترونيه والمنطق والاحصاء بعلاقات موضوعية واضحة .

خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية

لكى نطلق على اى جزء من المعرفه مجموعة دراســات كانت او تخصص او مهنــة كلمة علم ــ سيســتخدم المؤلف فى سياق هذا الكتاب ابسط واشهر تعريفات كلمة علم Science وهو ان العلم جزء منسق ومحدد ومنظم من المعرفة ويعتمد على قوانين ثابتة ومختبرة ــ فإنه لابد من أن يتوفر له الشروط التالية(٣٩) :

١ ــ أن يحدد الظاهرة أو الموضوع أو مجموعة المشاكل الأساسية التى يدرسها ، وعلى أن يكون هذا التحــديد متميزا عن باقى التخصصات والعلوم لا يشترك فيه غيره .

٢ ــ ان تكون هناك نظريات أو مجموعة قوانين اساسية قد اختبرت عدة مرات حتى ثبتت دقتها وصحتها ويمكن من هذه النظريات والقوانين أن يشكل هذا العلم منهج بحثه الذى يكفيه لحل أى مشكلة تعترضه. والنظريات والقوانين يمكن اعتبارها بمثابة « قواعد عامة وثابتــة مهما تغيرت ظروف تطبيقها ، وتم تكوينها بشكل منهجى يمكن أن يقود البحث العلمى فى نقطة معينة لحل احد المشاكل أو لاكتشاف قانــون أو نظرية جديدة(٤٠) .

٣ ــ أن يحدد علاقاته وتداخلاته مع العلوم الأخرى بدقة وأن يبنى لغته الخاصة وقائمة مصطلحاته .

٤ ــ أن يكون هناك العــدد الكافى من المتخصصين ليمارس هــذا العلم نشاطه فى البحث والتطبيق .

٥ ــ أن يكون لهذا العلم نظاما أكاديمى معترف به .

٦ ــ أن تتواجد له جمعيات مهنية ترعى مصالح المتخصصين فيه ، وتنمى الاحساس بأهميته ، وتيسر سبل الاتصال بين هؤلاء المتخصصين ، وتضع أو تشارك فى وضع المعايير الخاصة به .

٧ ـ أن يثمر النشاط البحثي والأكاديمي والمهني في هذا العلم عن انتاج فكري له قيمته العلمية ، ويمكن حصره وضبطه واتاحته ببليوجرافيا.

وقد أضاف بعض الكتاب(٤١) شرطاً آخر وهو ضرورة وجود نظام اتصال رسمي بين المتخصصين في أي علم ، الا أن ذلك متضمنا في وجود ونشاط وأهداف الجمعيات المهنية وأيضا في المؤسسات الأكاديمية التي تنظم حلقات ومؤتمرات وتيسير سبل هذا الاتصال ، كما أن الانتاج الفكري المكتوب هو وسيلة اتصال بين هؤلاء المتخصصين أيضا ، وهناك اضافة أخرى(٤٢) لهذه الشروط وهي ضرورة وجود هدف للعلم ومجموعة قواعد أخلاقية تحكم المتخصصين فيه الا أن الطالب يعتقد أن الهدف والقواعد الأخلاقية هما نتاج مجموعة الأسس النظرية العامة التي يرتكز عليها هذا العلم .

والحقيقة أن الشروط السبعة الأولى تمثل المعايير المتفق عليها والتي يمكن أن نحكم بها على أي كيان بما اذا كان علماً أم لا . ويحسن اذن أن نطبقها على تخصص المكتبات والمعلومات لنكتشف مقدار ما وصل اليه من رقي وثبات ليصل الى مرتبة العلم .

فيما يتعلق بوجود موضوع أساسي يدرسه تخصص المكتبات والمعلومات فمن الواضح أن هذا الموضوع هو أوعية المعلومات ، ذلك أن كل النشاط الذي يتم في التخصص يتعلق بأوعية المعلومات وما تحتويه من الأفكار والمعلومات ، ويعمل التخصص على ضبطها وتسهيل الاستفادة بها عن طريق اختيارها واقتنائها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها لخدمة المستفيدين .

ولا شك أيضا أن التخصص وبسبب أن أوعية المعلومات موضوع تتناوله عدة تخصصات أخرى ، مثل بعض الدراسات النفسية والاجتماعية التي تتناول ابتكار المعلومات ، وصناعات النشر والطباعة وصناعة الأوعية التي تتناول اعدادها ماديا ، الا أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد الزاوية التي تخصه ويهتم فيها بهذه الأوعية ، وهي زاوية الضبط وتسهيل الاستخدام . وعلى هذا فإن المؤلف يرى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوع اهتمامه ولهذا توفر له أول الشروط لكي يصبح علماً قائماً بذاته .

أما اذا انتقلنا الى البحث عن وجود نظريات وقوانين أساسية وثابتة دقيقة ومختبرة ، وما يتبعها من تثبيت دعائم مناهج بحث قوية ، فلابد من الاعتراف بأن وجود مثل هذه النظريات أو القوانين فى تخصص المكتبات والمعلومات أمر نادر الوجود ، ولعل هذا الغياب هو نقطة الضعف الرئيسية فى لبنات ودعائم التخصص وأسسه النظرية .

ان القانون الوحيد الثابت الذى ظهر فى المجال هو قانون « برادفورد Bradford » المستخدم بنجاح فى الدراسات البيليومترية وتكوين المجموعات وتنميتها ، هذا على الرغم من بعض التحفظات عليه بشأن استقرار وثبات نتائجه حتى من أشد المتحمسين له(٤٣) ، أما باقى القوانين الموجودة فعددها لا يزيد على أصابع اليد الواحده . كقانون « شانون/ ويفر Shanon & Weaver » فى مجال نقل الرسائل فى مجال الفيزياء ، ولم يصمد أمام أى هجوم عليه ، فهذا القانون حدد ثلاثة مستويات للاتصال ، مستوى فنى أو هندسى يتعلق بطرق نقل الرموز المكونة للرسالة ، ومستوى لغوى يتعلق بدقة النقل المطلوبة لهذه الرموز ، ومستوى سلوكى عن تاثير الرسالة المنقولة فى الشخص الذى يتلقاها ، والقانون بهذا الشكل وضع ليلائم الآلات أساساً كما أعلن ذلك من وضعوه انفسهم وكان هدفهم منه تقليل ومنع التشويش Noise اثناء نقل اى رسالة(٤٤) ، وهى بهذا غير ملائمة للتخصص لأنها تعرضت للرسالة بدون أن تتعلق بمحتوياتها بينما المحتوى هو أساس عمل كل المؤسسات الاختزانية فى التخصص(٤٥) ، أما عن محاولات تطويع الجبر البولينى لكى يصبح قانون لعمليات الاسترجاع فإن هذه المحاولات لم تصادف أى توفيق يذكر لأن الجبر البولينى ما هو الا وسيلة وأسلوب يستخدم فى عدة فروع كالحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء . كما أن قانون زيف Ziph الذى يربط عدد تكرار الكلمات فى نص معين بأهميتها والمستخدم حاليا فى عمليات « التكشيف الآلى » بالذات لا يعدو أن يكون محاولات تطبيقية لم تختبر بدقة أو تتحدد درجة ثباتها(٤٦) ، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهى ليست قوانين تجريبية Emperical باعتراف رانجانا ثان نفسه(٤٧) الذى وصفها بانها مبادىء معيارية للعمل فى المكتبات Normative Principles of Library work

ان المؤلف يرى ويسانده كثير من المتخصصين فى المكتبات والمعلومات، ان هناك غيابا لمجموعة قوانين تكفى لقيام دعام علم قوى وصلد لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا الغياب أثره على ضعف بنائه النظرى كما كان الغياب مثار انتقاد شديد للتخصص فى الفترة الماضية .

وقد ناقش المؤلف فى الجـــزء الســـابق من هذا الفصل العـــلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلـــومات وتبين من هذه المناقشـــة ان العلاقات الموضوعية قد تحددت بشكل مرضى حتى الآن .

ننتقل بعد ذلك الى مجموعة الشروط الخاصة بوجـــود المتخصصين والنظام الأكاديمى لاعدادهم ، ثم الجمعيات المهنية التى تجمعهم والانتاج الفكرى الناتج من هذا النشاط كله . ومن الأشياء المتفق عليها وجود هذه المقومات كمياً ونوعياً فى التخصص ، وان كان لابد من الاعتراف بأن اهتزاز بعض مفاهيمه الأساسية يؤثر بما لا يدع مجالا للشك فى برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية كما انه انعكس أيضا على انغماس الانتاج الفكرى فى معالجة مشاكله التطبيقية ، ومبتعدا عن تحديد مفاهيمه النظرية ويمكن أيضا الاحساس بتضارب الآراء والاتجاهات داخـــل مؤسساته وجمعياته المهنية .

ومن العرض السابق يتضح ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوعه الأساسى وعلاقاته الموضوعية وان كانت الأخيرة لم تســـتقر الاستقرار الأكمل بعد ، ولكن لا توجد له نظريات أو قـــوانين أساسية ، والشروط الثلاثة تشكل الأساس النظرى لأى علم ، كما توفرت له والى درجة كبيرة اعداد وفيرة من المتخصصين والمؤسسات المهنية ، كما أن له مؤسساته الأكاديمية التى تتولى اعداد المهارات البشرية فيه كما أن له انتاجا فكرياً موجوداً وهذه هى مقومات النشاط المهنى لأى علم .

والحقيقة أن قصور الجوانب النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ظل اتهاما بواجـــه التخصص منذ بداية القرن العشرين وتنبه عـــدد من المتخصصين لذلك بل ان بروكس(٤٨) انكر وجود أى أسس للتخصص لا ضمنياً ولا صراحة .

Hordly yet exists, explicity of implicity

ومما يؤسف له أن غياب الأسس النظرية الصلدة قد أدى الى عـــدد من السلبيات على مدار تاريخه الحديث ، أهمهــا أن عدم الاســـتقرار فى علاقاته الداخلية والخارجية أدى الى محاولات متعددة للاعتداء على حدوده مثلما حدث الآن ممن يحاولون فصل علم المعلومات عن تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أدى الى فقــدان بعض المكانة والتقــدير الاجتمــاعى للمتخصصين على اعتبــار أنه ينظر اليهم على انهم ليســوا علمــاء أو متخصصون ، بل انهم أقرب الى المهنيين .

ومــع اعتراف المؤلف بضعف هذا الأســـاس النظرى ، وانصراف المتخصصين عن الاهتمام به وتنميته ، الا أن الأمر يستحق وقفة متأنيــة تقارن بين تخصص المكتبات والمعلومات فى مرحلة تطوره الزمنية الحالية ، وبين باقى العلوم والتخصصات الأخرى حتى لا يصبح الأمر مجرد توجيه اتهامات أو محـــاولات لانقاص قــدر المتخصصين مما أصابهم ويصيبهم بالاحباط ، فرغم ان موضوع التخصص قديم منذ ظهور الحاجة الى أوعية معلومات يحتفظ الانسان عليها بخبراته ، الا أن بلورة الممارســـات الى تخصص لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن من الزمان بسنوات قليلة ، بل ان محاولات التأصيل النظرى لهذا التخصص لم تبدأ الا بعد ذلك وخاصة بعد ظهــور التوثيــق ، لمحاولة المتخصصين فى المكتبات فى ذلك الوقت لمنع الاعتداء على التخصص وانقسامه ولتحديد علاقاته ، أى أن العمر الزمنى لمحاولات التأصيل لا يتعدى نصف قرن من الزمان على أكثر تقدير ، وبالتالى فإنه من الظلم البين تطبيق معايير وشروط ومقومات أى علم آخر مثل الفزياء أو الكمياء مثلا وتعود محاولات البحث العملى فيها الى خمسة قرون على أقل تقدير . وقد لاحظ الباحثون فى معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology أن تخصص المكتبات والمعلومات يسير بصورة طبيعية نحو استكمال مقوماته وأسسه النظرية والعملية ولكنه غير مطالب باســـتكمالها كلها فى المرحلة الزمنية الحالية وان تطوره مماثل لمراحل التطورات التى مرت عليها علوم أخرى مثل الفزياء فى القرن الثامن عشر ، وبعد ثلاثة قرون من البحث النظرى فى الفزياء(٤٩) .

كما أن المؤلف لفت الانتباه الى أن هناك عدد كبير من التخصصات الأخرى التى قد لا تكون محاولات تأصيلها نظريا موجودة على الاطلاق ، مثل الحاسبات الالكترونية والعلوم العسكرية ومع هذا تستخدم كلمة علم

Science لوصفها مع أنها أقرب الى التطبيقات والأساليب ، وبالتالى فإن استخدام كلمة « علم » أحيانا للدلالة على تخصص المكتبات والمعلومات قد لا يكون مجافيا لواقع بعض العلوم الأخرى ولكن لو طبقت شروط قيام علم متكامل — خاصة فى العلوم الطبيعية على هذه التخصصات، ومنها تخصص المكتبات والمعلومات فإنه ، لم يستكملها بعد .

ومما هو جدير بالذكر انه يوجد تيار معارض للمحاولات المبذولة للتأصيل النظرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وبالذات فى انجلترا التى ظهر فيها عدد من الآراء تعترض على اضاعة الوقت فى وضع الأسس النظرية للتخصص وتعتبره مهنة يمارسها متخصصون لهدف محدد ، وطالما أن أى مهنة تحقق هدفها وتنمى نظامها التعليمى لإعداد المتخصصين فيها ، فهذا هو المطلوب منها وأن على المتخصصين أن يستغلوا وقتهم فى خدمة المستفيدين وتطوير مجموعة الأساليب التى ترشد المستفيدين الى المعلومات(٥٠) ، وهى وجهة نظر وان كانت موجودة الا أنها غير مقبولة — من جانب المؤلف على الأقل — لأنها أدت الى افتقاد التخصص لكثير من جوانبه وكبدته متاعب فى علاقاته الداخلية والخارجية .

ولا يجد المؤلف خيراً مما قاله الدكتور زكى نجيب محمود(٥١) لكى يدلل على أهمية التأصيل النظرى فى أى كيان ، فقد ذهب الدكتور زكى نجيب الى أن أى نشاط انسانى لابد له من ثلاثة جوانب أساسية :

موضوع أو ظاهرة .

متخصصين فى هذا الموضوع .

علم يحكم الممارسات والأنشطة فى هذا الموضوع .

وقد ضرب مثالا بعلوم الدين وعلوم اللغة ، فهناك الدين واللغة كموضوع أو ظاهرة ، وهناك المتخصصون من علماء الدين أو اللغويين ، ثم هناك علوم الدين واللغة تحكم نشاطه كله وبالمثل فإننا يمكن أن نقول ان هناك أوعية الذاكرة الخارجية وهناك متخصصون فى نشاطها الخاص بالضبط والاختير والاقتناء والتنظيم والتحليل والخدمة والاسترجاع ، وبالتالى لابد من وجود علم يحكم هذا النشاط ويقوده والا أصبحت

ممارسات التخصص عشوائية وغير محكومة ، بل ومعرضة للاندثار اذا فتر حماس المتخصصين فيها او معرضة لاستيعابها واستقطابها داخل اطار علم او تخصص آخر .

اننا لو نظرنا الى تاريخ العلوم — خاصة العلوم الطبيعية — وحللنا مراحل تطورها ، سنجد انها تمر عادة بخمسة مراحل من مراحل التطور هـي (٥٢) :

١ — يبدأ فى تحديد موضوع او ظاهرة تكون جوهر اهتمامه ويستطيع استقطاب عدد من المتخصصين من علوم اخرى للاهتمام بها .

٢ — يبدأ فى تحديد مفاهيمه الأساسية وعلاقاته بالعلوم الاخـرى ويكون لغته ومصطلحاته ، ثم يبدأ فى تقديم سلعة او مجموعة خـدمات تشعر المجتمع باهميته وذاتيته .

٣ — تبدأ محاولات التاصيل النظـرى ووضـع قوانيـن اساسية واختبارها .

٤ — مرحلة الدراسات النظرية البحتة وخاصة فى اصـول العلـم وقوانينه وعلاقاته ووضع كل ذلك فى اطار منهج متكامل .

٥ — يستكمل العلم جوانبه النظرية ويستمر فى تقديم خدماته والتى اصبحت محكومة بالقوانين التى وضعت ، ويصبح لهذا العلـم الاعتراف الكامل له ولعلمائه والمتخصصين فيه .

وقد تم تقدير المراحل الزمنية اللازمة لكل مرحلـة فيما بين عشرين الى خمسين عاما حسب درجة نشاط علمائه ومتخصصيه .

ومما لا شك فيه ان تخصص المكتبات والمعلومات قد قطع اكثر من نصف الطريق للوصول الى اطار علمى متكامل ، بل ان الحاجة وثمـار تكـوين هذا الاطار قد دفعت محاولات تاصيله نظرياً الى الامام شـوطا بعيداً فى السنوات الأخيرة ، لهذا يعتقـد المؤلف ان التخصص فى سبيله لاستكمال ما ينقصه من دعائم نظرية فى غضون سنوات قلائل ، ولكنه حتى الآن ، بالنظر الى كل مقوماته الموجودة والمتوفرة له ، اقرب الى التخصص او المجال الذى توجد به مجموعة انشطة وخـدمات ووظائف ومؤسسات ومتخصصين .

سادسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية

أوضحت أجزاء هذا الفصل السابقة حيوية الدور الذى يلعبه التخصص فى أى مجتمع حديث ، واحتلاله لمركز النشاط وبؤرته وعدم انعزاله عن أى متغيرات بيئية ، ولهذا فإنه من الطبيعى أن يتأثر التخصص بدرجة كبيرة بمجموعة الظروف الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية الموجودة فى البيئة التى يعمل بها كما انه من الطبيعى أن تؤثر هذه الظروف أيضا فى البيئة الأساسية لاطار هذا التخصص فى أى دولة من اسس ومكونات نظرية أو مؤسسات مهنية وتجارية واختزانية وأكاديمية أو انتاج فكرى .

وبوجه عام فإن العناصر المكونة لهذه البنية الأساسية أضعف بكثير فى أى دولة نامية بالمقارنة لأى دولة متقدمة حتى لو بدت هناك مجموعة صغيرة من المؤسسات والمتخصصين فى أى دولة نامية تحاول أن تساير ما يجرى فى الدول المتقدمة ، فهذه الصفوة « تشكل قمة هرم قاعدته هشة وغير صلبة لأن البنية اساسية أضعف بكثير من الدول المتقدمة »(٥٣) ونظرة واحدة على عدد المؤسسات الاختزانية والأكاديمية والمهنية فى دولة واحدة متقدمة وأخرى نامية ، وعلى كمية الانتاج الفكرى فى دولة من هنا ودولة من هناك ، وعلى اعداد المتخصصين ومصادر المعلومات المتاحة ونشاط القطاع التجارى فى التخصص كافية على تصديق مقدار قوة ومتانة البنية الأساسية فى الدول المتقدمة ، وضعفها فى الدول النامية .

وأول أسباب هذا الضعف هو العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية ، فهناك أمية هجائية وثقافية لأعداد كبيرة من السكان وقصور فى الخدمات التعليمية مما يقلل من عدد المستفيدين أو المحتاجين للمعلومات ، خاصة مع ندرة جهود وتسويق خدمات المعلومات القليلة والضعيفة الموجودة ، كما أن هناك ضعفا اقتصاديا شاملا على مستوى الدول النامية مما يؤدى الى قصور الامكانات الموجهة نحو النهوض بالتخصص ومؤسساته بوجه عام ، ويزيد هذا الضعف المتركز أساسا فى تكوين مجموعات قوية ومنظمة ، عدم وجود الوعى بأهمية التعاون بين المؤسسات الاختزانية ، أو الاقتناع بأهمية اقتسام المصادر القليلة المتاحة.

أما ثانى أسباب الضعف فى الدول النامية ، فهو التخلف التكنولوجى ويؤثر هذا تأثيرا سلبيا فى تقديم خدمات معلومات قوية وفعالة وبشكل

اقتصادى ، لأن ذلك يعتمد الى درجة كبيرة على وجود أجهزة تكنولوجية قد لا تكون متوفرة أساسا فى الدول النامية ، أو أن المتوفر منها غير حديث ومتخلف عن الأجهزة المماثلة فى الدول المتقدمة .

أما ثالث الصعوبات فى سبيل تدعيم البنية الأساسية للتخصص فى الدول النامية ، فهو قلة عـــدد المتخصصين والدارسين والذين يملكــون الخبرة والمهارة فى وظائف التخصص ومؤسساته ، مما يترك الكثير من هذه المؤسسات عرضة لادارات غير واعية ، خاصـــة مع الرغبة المعروفـــة الموجودة فى الدول النامية لأن تساير ما يجرى فى الدول المتقدمة حتى لو لم تكن هنـــاك حاجات حقيقية لتطبيق بعض النظم والأساليب المطبقة فى الدول المتقدمة وهى سمة قديمة ومتأصلة فى الدول النامية ، منذ ظهـــور التوثيق ، ثم زادت وانتشرت مع ظهور حركة علم المعلـــومات ، ونبـــه رانجانا ثان الى أنها تخلق صعوبات لا داعى لها(٥٤) ، لأنها تصرف انتباه المتخصصين فى الدول النامية عن مزاولة النشاط الصحيح والواقعى للحاق بركب التقدم فى الدول المتقدمة ، كما أنه للأسف فإن التقليد الأعمى يتناسى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى الدول النامية ، ويتناسى حلقات التطور المختلفـــة التى مر بها التخصص فى الدول المتقـــدمة حتى وصـــل الى مرحلته الحاليـــة ، حتى انه يبـــدو ان بعض المؤسســـات والمتخصصين فى الدول النامية يريدون أن يقفـــزوا قفزا متخطين الظـــروف والحلقات فى كثير من الأحيان .

الا أن هناك بعض المؤشرات التى تدل على أن صيحات التحـــذير قد أتت ثمارها كما أن درجة نمو التخصص ووعى المتخصصين فى الـــدول النامية فى زيادة مضطردة تعادل معدل الزيادة فى الدول المتقدمة ان لم تكن تزيـــد .

واول هذه المؤشرات واهمها ان درجة التحمس لكل حركات الانقسام الموجودة داخل التخصص فى الدول المتقـــدمة غير موجودة الا فيما ندر فى الدول النامية ، وحتى اشد المتحمسين للتوثيق فى العقـــود الماضية ، لم تقابل حركة علم المعلومات الآن الا بكثير من التحفظ ـــ قارن بين اعتراف الدكتور حشمت قاسم بالتوثيق علماً(٥) ، وتحفظه فى قبول علم المعلومات فى اقل من عشر سنوات(٥٦) ـــ وليس هذا الا مثالا واحـــداً ومن دولة

واحدة ، يمكن أن نجدله صدى فى الهنـــد التى حسمت قضية العـــلاقات الداخلية للمجال مع بداية السبعينات فذهبت الى ان « درجة التحليـــل الموضوعى واستخدام تكنولوجيـــا المعلومات تحـــدد نوع من المؤسســـة الاختزانية ، وما اذا كانت مكتبة أم مركز توثيق أو معلومات وانه ليس هناك أى فارق بينهما لا فى الوظائف أو الأهداف ولا فى الرتبة الاجتماعيـــة أو العلمية ، مثلما لا يوجد أى فارق بين التعامل مع الوثيقة والتعامل مع محتوياتها ، فكل منهما عمل أخصائى المكتبـــات والمعلـــومات(٥٧) . ثم انصرفت بعد ذلك بكل جهودها الى محـــاولات تأصيل التخصص والنمـــو بمصادر وخدمات المعلومات حتى وصلت الى الدرجـــة التى وصلت اليها الآن فى الارتفاع بمستوى التخصص ومؤسساته وأفراده .

* * *

سابعا : عوامل التغيير ومستقبل التخصص

١ ــ عامل التغيير

يمر تخصص المكتبات والمعلومات حاليا بحقبة تغيير كبيرة ، بدأت منذ أوائل الستينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن ، ورغم كثرة الحديث ووفرته عن هذه المتغيرات ، وغزارة الكتابات التى تتوقع وتتنبأ بنتائجها وتاثيرها على المجتمع والانسان وكل فروع المعرفة ، حتى ان حجم هذه الكتابات والمتخصصين شجع المؤسسات الأكاديمية على تنظيم مقررات وبرامج وافتتاح أقسام تسمى « علم المستقبل » الا أنه يمكن حصر وتحديد عوامل التغيير على الوجه التالى :

أ ــ التقدم التكنولوجى

أحدثت التكنولوجيا المعاصرة تاثيرا كبيرا فى تخصص المكتبات والمعلوماتوبشكل لم يحدثه أى عامل آخر منفرد ، فاعتباراً من ظهور الآلات الكاتبة العادية والتى كانت المكتبات أول المؤسسات التى استخدمتها ، ثم الى تكنولوجيا المصغرات الفيلمية التى أظهرت وعاء جديد تماما للمعلومات غير الأوعية الورقية . ووصولا الى تكنولوجيا الالكترونيات ليس فقط فى مجال استخدام الحاسبات الالكترونية فى حفظ واسترجاع المعلومات بل مجالات استخدامها فى كل أنشطة المعلومات فى المجتمع حفظا وخزنا ونقلا للمعلومات وابتداعها لأوعية الكترونية مسموعة ومرئية تحمل المعرفة ، وانشائها لشبكات المكتبات والمعلومات على مستوى المدينة والدولة والقارة وحتى مستوى العالم كله مما أسقط الحدود المكانية التى كانت تقف حائلا فى سبيل تداول المعلومات على أوسع وأشمل نطاق(٥٨) .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمدارس المكتبات American Association For Library Schools دراسة(٥٩) فى نهاية العقد الماضى ، جمعت فيها مجموعة من كبار المتخصصين وطلبت منهم اعتمادا على قراءاتهم للانتاج الفكرى اختيار ٨٠ عنصراً يمكن أن تؤثر على مستقبل تخصص المكتبات والمعلومات ثم وزعت استقصاء على كل عمداء المكتبات والمعلومات الأعضاء فى الجمعية لاختيار أهم العناصر من وجهة

نظرهم فتبين أن أكثر من نصف التوقعات هى التى تعتمد على تأثير التكنولوجيا على التخصص وكانت التوقعات حسب الأولوية ، هى انشاء شبكة لكل انواع المكتبات ومراكز المعلومات تعتمد على مرصد معلومات شامل لكل أنواع الأوعية فى كل التخصصات وان ٩٠٪ من المتخصصين فى المؤسسات الاختزانية سيجدون أنفسهم جزء من هذه الشبكة ويمارسون عملهم من خلال هذا المرصد ، مع تطوير فى البرامج الجاهزة البسيطة التى تمكن المواطن العادى من الحصول على أى معلومات يطلبها دون الحاجة الى انتقاله الى أى مكان .

لقد أحدث هذا العامل التكنولوجى فى صناعة الأوعية بكافة أشكالها وفى الحاسبات الالكترونية وفى وسائل الاتصال عن بعد تأثيرات جوهرية هزت أركان التخصص من كافة النواحى وأهم ما أحدثه هو التغيير الذى يحدث رويداً فى دور المؤسسات الاختزانية من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات قد أصبحت فى أحيان غير قليلة مجرد وسيلة أو ممر أو طريق بين المستفيدين وبين المعلومات المطلوبة ، كما غيرت من وسائل ومعايير وتقنينات التخصص لكى تتلاءم مع الأوعية الحديثة ومع المتطلبات الالكترونية فى خزن واسترجاع المعلومات وأحدثت تغييرات شديدة فى برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية لاعداد المتخصصين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

ب — شدة الطلب على المعلومات فى المجتمع المعاصر

ان تخصص المكتبات والمعلومات فى جوهره تخصص خدمات يقدم سلعة تعد واحدة من أهم السلع المطلوبة لكل مواطن او مؤسسة أو دولة فى العصر الحديث ، وهى سلعة المعلومات ، ان الربط بين قيمة وتأثير المعلومات وبين اى نشاط فى أى مجتمع أصبح من المعطيات الأساسية ، وهو حديث مكرر فى تخصصات المكتبات والمعلومات ، والحاسبات الالكترونية والادارة معا . ان كل الدراسات التى ظهرت فى السبعينيات والثمانينيات ودرست قيمة وتأثير المعلومات قد ربطت بين المعلومات وبين النمو القومى اقتصاديا وعلميا وثقافيا فى اى دولة ، ذلك ان المعلومات هى عصب البحث العلمى ، كما أنها عصب اتخاذ القرارات والتخطيط ، ويؤدى هذا الى البحث والتطوير والادارة الجيدة التى تؤدى بدورها الى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادى . وهناك عدد كبير من

الدراسات السابقة(٦٠) التى قارنت بين درجة الانفاق على المعلومات جمعاً وتنظيماً وتقديماً وبين زيادة الانتاج وتحقيق الأرباح الأمر الذى ادى الى تقليل نسبة البطالة بين العاملين فى التخصص والى قله حده تضخم وزيادة أسعار خدماته ، وهما مؤشران يدلان على رواجه وشدة الطلب على سلعته من ناحية ، واعتماد كل النشاط الاقتصادى عليه من ناحية اخرى حتى تحول المجتمع كله الى مجتمع قائم على المعلومات Information based Society ولهذا فقد ظهر قطاع حيوى فى اقتصاديات كل دولة خاصة الدول المتقدمة هو « قطاع المعلومات "Information sector" » وهو قطاع يضم كل الأنشطة الخاصة بجمع وتحليل وحفظ واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ومن نمط الى نمط ، كما يضم أيضا كل صناعات واستثمارات تكنولوجيا المعلومات .

ان هذا الطلب الشديد قد وضع التخصص بين أطراف متعددة أهمها زيادة عدد المستفيدين (يقدر عددهم فى الدول المتقدمة ما بين ½ ، ⅓ عدد السكان الاجمالى(٦١) عن الطاقات المتاحة للمؤسسات الاختزانية خاصة مع اقتطاع جزء لا يستهان به من الميزانيات بسبب الظروف الاقتصادية العالمية ، ثم ان حاجات هؤلاء المستفيدين رغم كثرتها عدديا فهى أيضا متنوعة موضوعياً ولغوياً وتشمل مختلف أنواع الأوعية .

٢ ــ مستقبل التخصص

لقد كان عاملا التغيير حول التخصص من صنع التغيير الاجتماعى ، وفى بيئة عمل مؤسسات التخصص ، وطالما كان التخصص ومؤسساته ومتخصصيه فى بؤرة النشاط فى أى مجتمع ، فإنه لا يستطيع الانعزال عن هذه التاثيرات ، ولعل أبرز التطورات المستقبلية المحتملة هى :

١ ــ تغيير فى بعض وظائف المؤسسات الاختزانية

لم تعد المؤسسات الاختزانية (مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات والمحفوظات والأرشيفات) هى فقط التى تستحوذ على المعلومات فى أى مجتمع ، أو تقدم خدمات المعلومات فيه ، فهناك مؤسسات اخرى دخلت الى هذا المجال ، ولم يعد الوضع كما كان عليه سابقاً ، ذلك أن شدة

الطلب على المعلومات واتاحة التقدم التكنولوجى لاجهزة الاتصال من بعد ، قد جعلت من مؤسسات اخرى كثيرة منافسة لهذه المؤسسات الاختزانية من أهمها بنوك المعلومات غير الببليوجرافية التى تقدم المعلومات مباشرة الى المستفيدين مما شجع الكثير منهم على الاستغناء عن خدمات المراجع المقدمة فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، ومرافق المعلومات الببليوجرافية التى تقدم لهم المعلومات عن أوعية المعلومات ، والمكاتب الاستشارية التى تبحث لهم عن المعلومات وتقدمها فى أى صورة .

ومن الطبيعى ان هذا قد أدى وسوف يؤدى الى تقليل عدد المتعاملين مع المؤسسات الاختزانية من جهة ، كما ان وظيفة تقديم الخدمات سوف يغلب عليها فى أحيان غير قليلة توجيه المستفيد الى المكان الذى توجد به المعلومات فى المجتمع .

وهناك وظيفة أخرى سوف تتغير أيضا وهى وظيفة الاختيار والاقتناء ، فهذه الوظيفة اعتمدت لفترات طويلة على مبدأ « أن المجتمع فقير فى المعلومات وبالتالى كانت تعمل على جمع كل أوعية المعلومات الموجودة ، أما الآن فإن المجتمع يملك من المعلومات ما يزيد عن حاجته وبالتالى فإن هذه الوظيفة ستكون أكثر « انتقائية Selective » (٦٢) وسيؤدى هذا الى تقليل حجم المجموعات وبالتالى عدد الأسئلة والاستفسارات والطلبات التى تستطيع المؤسسات الاختزانية أن تجيب عليها .

ان الخوف الذى يسيطر على المتخصصين حاليا من فقد المستفيدين ومن مشاركة مؤسسات أخرى فى تقديم خدمات المعلومات ليس له ما يبرره فى كثير من الأحيان ، فكل هذه المؤسسات الأخرى ستقدم خدماتها اعتمادا على مجموعات المؤسسات الاختزانية ، كما انه من غير المتوقع أن يمتلك كل مستفيد حاسبا الكترونى يتيح له الاتصال بمراصد وبنوك المعلومات حتى فى أكثر الدول المتقدمة فى المستقبل المنظور ، فلا يزال للقراءة وحجرات الاطلاع بريقها الشديد لكثير من المستفيدين .

ولهذا فإن التوقع(٦٣) بأن المؤسسات الاختزانية ستصبح مركز توجيه لبعض المستفيدين Referal Center ومركز اتصال مباشر

بمراصد وبنوك المعلومات للمستفيدين الذين لا يملكون الاتصال من مكان آخر ، ثم تستمر فى تقديم الخدمات العادية والمألوفة لجانب لا يستهان به من المستفيدين ، وهو توقع صحيح فى كثير من جوانبه .

ب ـــ زيادة الأهمية والطلب على المتخصصين فى المعلومات

مما لا شك فيه ان الطلب على المتخصصين فى المكتبات والمعلومات سيزيد باستمرار مع زيادة نشاط المعلومات فى المجتمع ، ومع زيادة عدد المؤسسات التى تقدم خدمات المعلومات ؛ ذلك لأن المتخصصين فى هذا التخصص يملكون ثلاثة مهارات اساسية مطلوبة من أى متخصص يعمل فى قطاع المعلومات بمختلف أنشطته ومؤسساته(٦٤) :

١ ـــ انهم أكثر الناس تعليماً وتدريباً للتعامل مع المستفيدين والمحتاجين للمعلومات ، فهذا جزء من تعليمهم وتدريبهم ، وليسوا كالتكنولوجيين يتدربون على الآلات ، ويتعاملون معها .

٢ ـــ انهم أكثر الناس تدريبا وخبرة فى استخدام الأدوات الأساسية لتنظيم وتحليل المعلومات ، وهذا هو مفتاح عملهم كله ، من تقنينات فهرسة ونظم تصنيف وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز وأدوات التكشيف .

٣ ـــ انهم اكثر الناس معرفة بكل مصادر المعلومات فى أى مجتمع يمارسون عملهم فيه والقدرة على الوصول الى هذه المصادر او توجيه المستفيدين اليها وعلى استخدام الأجهزة التكنولوجية فى ذلك .

لهذه الأسباب مجتمعة فإنه من غير المنتظر أن تقل أهمية أخصائيى المعلومات أو تقل شدة الطلب عليهم ، خاصة وان مهاراتهم تتطور باستمرار لتتلاءم مع كل المتغيرات المحيطة بمؤسساتهم .

جـ ـــ رأب الصدع وقلة حدة الانقسامات فى التخصص

ان المتتبع لاتجاهات الرأى فى الانتاج الفكرى للتخصص ، ومن خلال مناقشات متخصصيه فى المؤتمرات التى عقدت فى السنوات الأخيرة يلاحظ أن حدة الانقسامات بين المتخصصين فى تخصص المكتبات والمعلومات قد

خفت الى حد كبير لاقتناعهم بوحدة الجـذور والوظـائف والأهـداف ، ولشعورهم بالخطر الشديد من جراء دخول اخصائى الحاسبات الالكترونية فى مؤسساتهم واحتلالهم لكثير من المقاعد فيها مما أدي الى نبذ الخلافات والعمل لمواجهة الوافد الجديد ، ومهما كانت خلفيات اخصائيى المعلـومات العلمية ، انسانية كانت أو اجتماعية أو علمية — والأخيرة لم تعد تعطى امتيازاً لأخصائيى على آخر كما كان الوضع فى العقود الماضية — فليس هناك أى فرق الآن فى الوظيفة أو فى المرتب أو الوضع الأدبى أو الاجتماعى أو العلمى بين مفهرس لكتب الأطفال فى مكتبة عامة صغيرة وبين أخصائى خدمات الاحاطة الجارية فى مركز معلـومات الفزياء النـووية ، فكل منهم حلقة من حلقات دورة حياة أوعية المعلومات .

علاوة على ذلك فإن كثير من المتخصصين أصبحوا أكثر حـذرا فى الاعتراف بوجود علم للمعلومات ، أو بانفصاله عن الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، لفشل المتحيزين لهذه الحركة فى امتلاك قوة اقنـاع كافية ، ولأن أصوات الوحدة أصبحت أكثر ترددا ، وعلى سبيل المثـال فقد أصدرت الحكومة الفيدرالية قانوناً ، وبناء على توصيات بعض أعضاء الكونجرس الامريكى ، يقضى بإنشاء لجنة قومية لعلم المكتبات والمعلومات تعمل على جمع شمل العاملين فى هذا التخصص ، والتخطيط لتنمية وتقييم مصادر المعلومات الموجـودة والاحتياجات المتوقعـة منها(٦٥) ، كما أن المؤلف فى زيارته لانجلترا قد حضر مستمعا فى جلسـة فى ابريل ١٩٨٣ ، مكـونة من ممثلين لجمعيـة المكتبـات Library Association

ومعهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists

وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information bereaux

وهم اكبر ثلاثة جمعيات علمية فى المجال فى انجلترا ، وكان عمل اللجنة هو معالجة الخلافات بين نظرة المؤسسات الثلاثة للتخصص ووضع برنامـج وابحاث ونشاط موحد .

مصادر ومراجـــع الفصل الأول

1 — Greer. Roger. Information Transfer ; a conceptical model for librarianship, information science and information management with implications for library education. California. University of Southern California, 1979, P. 1.

٢ ـ سعد محمد الهجرسى . الاطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة الخارجيـــة . القـــاهرة ، مطبعة جامعـــة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ . ص ١٦ .

3 — Introduction to information science compiled and edited by Tefko saracevic N.Y. Bowker, 1970, P. XX.

4 — Hayes, Robert. Information science education in; World Encyclopedia of Library and information services. Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.

5 — Meadow, Charles. The information World, an overview in ; Spirack, Jane. Carers in information, N.Y. knowledge industry publications, 1982, PP. 7-23.

6 — Introduction to information science, Ibid.

7 — Dean, John. Planning library education programmes. London Andre Deutsch, 1972. P. 17-18.

8 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library science, 1983. P. 3.

9 — Garer, Roger. OP. Cit., P. 2+ 3.

١٠ــ سعد محمد الهجرسى . المصدر السابق . ص ٣١ .

11 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its facets. Bombay, Asia Publishing House, 1963. PP. 43-47.

12 — Ranganthan, S.R. Op. Cit. P. 46.

13 Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession; information science. ST. Paul, University of Minesota library system, 1981. P. 1.

14 — Shera, J. and Clveland D., History and foundation of information science in : Wittiams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.

15 — Heilprin, Laurence. Education for information science Review and orientation in : Proceedings of the symposium on education for information science. Virgnia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XVI.

3 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

١٦ــ هناك عدد كبير من المصادر التى تتبعت تعريفات علم المعلومات ، لعل افضلها :

١ ــ حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية . المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، مج١ ، ع٢ ، يناير ١٩٨١ . ص ص ٥ ــ ٣٦ .

٢ ــ محمد فتحى عبدالهادى . مقدمة فى علم المعلومات . القاهرة . مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ص ٦٣ ــ ٦٤ .

3 — SHERA, J. and Cteveland, D. Ibié.

17 — Borko, H. Information science, What is it. American Documentation, Jan., 1968. PP. 3-5.

18 — Mikhailov, A and others. Structure and main properties of scientific information; approach to the scope of informatics in : Information science, its scope, objects of research and problems; collection of papers, Mosco, 1974. PP. 63-73. (FID study committe in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974.)

١٩ــ سعد محمد الهجرسى . المصدر السابق . ص ٣٨ .

20 — O'Nil, E. 1981 student paper content and doctor forum. Washington D.C. ASIS, March 1981. P. 6.

21 — ASIS membership profiles. ASIS bulleltin, Vol. 6, No. 6, August, 1980.

22 — Brooks, B.C. The fundemental equation of information science in : Information science its scope, objects of research and Problems... Op. Cit. PP. 115-130.

23 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

24 — Grosh, Audrey and Hendrich. Constance Op. Cit., P. 7-8.

٢٥ــ على سبيل المثال :

١ ــ احمد بدر . دراسات فى المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ص ٧٣ .

2— Borko, H. Ibid.

3 — Shera, J. The foundation of education for librianship N.Y., N.Y., Becker and Hayes, 1972. P. 293.

٢٦ــ الاصول الحديثة فى علم الكتاب . عالم الكتاب ، ع٤ ، اكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٤ . ص ص١٨ ــ ١٩ .

٢٧ــ سعد محمد الهجرسى . المصدر السابق . ص ٣١ .

٢٨ــ سعد محمد الهجرسى . المصدر السابق . ص ٣٢ .

29 — The council of American library Association Standards for accreditation, 1972. Chicago, ALA, 1972, P. 2-3.

٣٠ــ سعد محمد الهجرسى . المصدر السابق . ص ٣٨ .

31 — Oppenheim, Charles. The Institute's new critria for information science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP. 229-234.

32 — Hermon, Glyn. On the evolution of information science. Journal of ASIS. July-August, 1971, PP. 235-240.

٣٣ــ حشمت محمد على قاسم . المصدر السابق .

34 — Palmer, Richard Op. Cit., P. 51.

٣٥ــ احمد بدر . المصدر السابق . ص ٥٠ .

36 — Shera, Jesse. Education for librarianship, an assessment and perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979. PP. 310-316.

37 — Shera, Jesse Documentation into information science. American libraries, Vol. 3, July, 1972, PP. 855-316.

38 — Griffith, Belver. What kind of science should information science be ? paper presented to the information research forum in information science, London, 29-31 July 1975. P. 2.

٣٩ـ هناك اتفاق شبه اجماعى على هذه الشروط فى الانتــاج الفكرى للتخصص كأمثلة :

A. Brooks, B.C. The fundemental equatio nof information science. Ibid.

B. Houser, L. and Schroder, Alvin. The search of a scientific profession. Matuchen (N.J.) Scarecraw, 1978. P. 155-156.

C. Yovits, M. Information science; towards the development of true scientific discipline. American documentation, Vol. 24, No. October, 1969, PP. 369-376.

D. Zunde Pranas and Gehl ,John. The Empireal foundations of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979, PP. 67-92.

40 — Williams, James and Kin, Chain. Opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS Vol. 26, Jan. 1975, PP. 3-8.

٤١ـ حشمت محمد قاسم . المصدر السابق .

٤٢ـ محمد فتحى عبدالهادى . المصدر السابق . ص ٢٧٩ .

43 — Broks, B.C. Theory of Bradford Law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977 PP. 138-146.

44 — Gaffiran, Williams, on the dynamics of communication in : Weis Edward (ed.) Two many faces of information science. Colorado, Westview pres, 1977. PP. 7-17.

45 — Yovits, M. A theoritical framework for the development of information science in : Information science, its scope, objects of research and problems... Op. Cit., PP. 90-114.

46 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

47 — Ranganathan, S.R. Library mannual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. P. 24.

48 — Broks, Bertran. The foundations of information science; Part 1 philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980, PP. 125-133.

49 — Slamecka, V. and Persons, C. The partents of sign and symbols in : Weiss, Edward (ed.) The many faces of information science. Op Cit., PP. 105-128.

50 — Dean, John. Op. Cit., P. 19+20.

وانظر ايضا :

Griffith, Belve. R. Ibid.

٥١ــ زكى نجيب محمــود . الدين والتــدين وعلم الدين . الأهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ . ص ١٣ .

52 — Heilprin, Laurence. Ibid.

53 — Rodriquez, G. Forcasting the Curricula for education and training for information and documentation in developing countries in : New trends in documentation and information; Procedings of the 39th FID congres, University of Edinburgh 25-28 september, 1978., PP.è 348-474.

54 — Ranganthan, S.R. Documentation and its facets. Op. Cit., P. 45.

٥٥ــ حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ١٩٧١ .

ص ٤١ . « اطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كليـة الآداب — جامعة القاهرة » .

٥٦— حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية. المصدر السابق .

57 — Issac, K.A Need for new directions in library education. Journal of library and information science (Delhi), Vol. 1, June 1976. PP. 21-32.

58 — Taylor, Robert. Reminissing about the future, library Journal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

59 — Boaz, Martha. The future of library and information Science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

٦٠— افضل من تعرض لهذه العلاقة ، وحصر كل الدراسات التى ناقشتها هو :

Slamecka, Valadimir. The Egyptian National system for scientific and technical information; design study. Atlanta, Georgia Institute of Technology, 1981. P. 1+2.

61 — Boaz, Martha. Ibid.

62 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science. N.Y. Suracuse University 1973. P. 2 "Educational & curriculu series, No. 1".

63 — Dowlin. Kenneth. The electronic elective library. Library Journal, November, 1980. PP. 2265-2270.

64 — Koening, Michael. Librarians the Untapped resources. Data Mation, September, 1983, PP. 243-244.

65 Wasserman, Paul. The new librarianship, a challange for change N.Y., Bowker, 1972, P. 175.

الفصل الثانى

المؤسسات الإختزانية والمهنية والتجارية فى
تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيـــــــــد

ان تحديد الاطار النظرى لتخصص المكتبات والمعلــومات مهما كان اكتماله لا يعطى صـــورة شاملة لمــا هو عليه حال التخصص ، فهنـــاك المؤسسات الاختزانية بأنماطها المختلفة التى تقــوم بالهــدف الأساسى للتخصص وهو ضبط أوعية المعلومات ، كما أن هناك جوانب تتمثــل فى جمعيات واتحادات دولية واقليمية وقومية تجمع شمل مؤسسات التخصص ومتخصصيه ، وهناك ايضا نشاط تجارى يعتمد اعتماداً كلياً على قضية المعلومات فى استثماراته ومؤسساته وأرباحه .

وسوف يخصص هذا الفصل للتعــرف على المؤسسات الاختزانيــة والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلــومات حتى يمكن تحــديد وظائفها وأهدافها ووضعها داخل الاطار العام للتخصص ، مع التعــرف على بعض النماذج التى تمثل هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية واستعراض نشاطها بشىء من التفصيل .

اولا : المؤسسات الاختزانية :

تعتبر المؤسسات الاختزانية هى العامود الفقرى لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها اقدم المؤسسات الموجودة فى التخصص ويتزامن تاريخها مع تاريخ ظهور الحاجة الى الذاكرة الخارجية نفسها ، فهى تعد اكثر المؤسسات من حيث العدد واوسعها نشاطا ، كما يرتبط بوجودها العدد الأكبر من المتخصصين والعاملين فى التخصص . والمؤسسات الاختزانية تعد بمثابة السلطة التنفيذية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، بجانب المؤسسات المهنية التى تمثل السلطة التشريعية والمؤسسات الأكاديمية التى تمثل السلطة القضائية فهى تتولى تنفيذ المهام والمناشط الخاصة بضبط أوعية الانتاج ، مستخدمة مجموعة التقنيات والمعايير التى تشارك فى وضعها بالنصيب الأكبر المؤسسات المهنية ، ومستفيدة من الأبحاث والدراسات التى تشارك فى معظمها المؤسسات الأكاديمية .

وقد سبق للمؤلف أن تعرض فى أجزاء من الفصل السابق لأهداف ووظائف وانواع المؤسسات الاختزانية ، وانتهى الى أن الهدف العام لهذه المؤسسات هو ضبط أوعية المعلومات ، وانه فى سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من اداء عدة وظائف فنية تتمثل فى اختيار واقتناء أوعية الانتاج حسب سياسة مرسومة تتلاءم مع احتياجات جمهور المستفيدين وامكانات المؤسسة الاختزانية ثم تحليل هذه الأوعية فنياً ، واختزانها واسترجاعها طبقاً لرغبات المستفيدين .

وقد تعددت فى السنوات الأخيرة أنواع المؤسسات الاختزانية ويمكن أن نميز بين نمطين أساسيين منها ، وهما المؤسسات الاختزانية الاقتنائية أى التى تتولى اختيار واقتناء وتحليل وحفظ واسترجاع أوعية المعلومات واهمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيفات الادارية ، ومؤسسات اختزانية غير اقتنائية تتولى ضبط واختزان المعلومات البيليوجرافية ، أو محتويات أوعية المعلومات ودون أن تحتفظ بهذه الأوعية ، واهمها بنوك المعلومات البيليوجرافية وغير البيليوجرافية والمرافق البيليوجرافية وبعض المؤسسات التجارية التى تقدم خدمات الضبط البيليوجرافى فى موضوعات متخصصة واهمها شركة « بوكر Bowker » « وولسون Wilson » ، وهذا النوع الثانى يمكن أن

يكون داخل مؤسسة اختزانية اقتنائية مثل مكتبة الكونجرس التى تحتفظ بأوعية المعلومات وفهرس محسب تتمثل فيه كل المعلومات البيليوجرافيـة لهذه الأوعية ، ويكون هذا الفهرس بنك معلومات ببليوجراف .

١ — المؤسسات الاختزانية فى الدول المتقدمة

يزدخر تخصص المكتبات والمعلومات بعشرات الآلاف من المؤسسات الاختزانية مختلفة الأنواع والقدرات والتخصصات والخـدمات فى الدول المتقدمة ، وبعضها وصل الى درجة كبيرة من الحجـم فى عدد المقتنيـات وعدد العاملين وعدد المستفيدين التى تقدم اليهم مختلف الوان الخـدمات وايضا وصلت الى درجـة كبيرة من التأثير على مسـارات التخصص فى الدول التى توجد بها ، ثم على مستوى العـالم كله ، وليست مكتبـات الكونجرس فى الولايات المتحدة أو المكتبة البريطانية أو المكتبة القوميـة الفرنسية أو مكتبة لينين فى الاتحاد السوفيتى الا أمثلة واضحة على مثل هذه المؤسسات فى الدول المتقـدمة . الا أن مكتبة الكونجرس تعـد دون منازع أكبر هذه المكتبات وأكثرها تأثيرا فى التخصص ولهـذا يحسن أن نتناولها بشىء من التفصيل وكنموذج لمؤسسات الاختزانية فى هذه الدول.

أ — مكتبة الكونجرس Library of Congres

وصف الدكتور رانجانا ثان مكتبة الكونجرس بأنها « أكثر المكتبـات القومية تأثيرا على مستوى العالم كله »(١) ولم يأت وصف رانجانا ثـان من فراغ ، كما أنه لم يتجاوز الحقيقة فتاريخ مكتبة الكونجرس حافـلا بالأحداث والمؤشرات التى يمكن استنتاجها والتى أثرت على تطور المكتبة، وعلى تخصص المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة وفى العالم كله ، وهناك تاريخ كامل لهذه الأحداث سجلته المكتبة بمناسبة مرور ١٧٥ سنة على افتتاحها فى عام ١٨٠٠(٢) ، كما أن التقارير السنوية التى تصدرها المكتبة بانتظام هى الأخرى كفيلة بالقاء الضوء على تطور المكتبة خلال هذه الفترة وحتى الآن ، ولا شك أن تاريخ المكتبة قد يكون موضوعا لكتـاب منفصل ، بل قد يتعدى ذلك ليكون موضوعا لعدة كتب بما يحتويه هذا التاريخ من ملامح ومؤشرات .

وهناك عدة سـمات تجعل من المكتبة مؤسسـة اختزانيـة فريدة Unique علىمستوى الدول المتقدمة ، بل على مستوى العالم كله ، وأول

تلك السمات هو حجم المكتبة من المقتنيات ، فقد بلغ عدد الأوعية الاجمالى ٨١٫٩ مليون وعاء منهم ١٣٫٤ مليـون كتاب(٣) فى منتصف عام ١٩٨٤ ، وهى تزيد بمعدل ٧ آلاف وعاء فى اليوم الواحد(٤) ، وثانى تلك السمات هو أن المكتبة لا تفتخر بهذا الرصيد الذى يعد واحد من اكبر أرصدة الحضارة البشرية من المعلومات ان لم يكن اكثرها جميعا من حيث كميته فقط بل من حيث استخدامها له فى تقديم خدمات لكل انواع المستفيدين ولأى مستوى ثقافى أو علمى منهم بداية من أعضاء الكونجرس الأمريكى والهيئات الحكومية والفيدرالية والقضائية والسياسية والأكاديمية الى رجل الشارع العادى ، ويكفى أن نذكر أن المكتبة فى خلال عام واحد اجابت على ٤٤٢ الف استفسار لأعضاء الكونجرس منها استفسارات اقتضت تكوين فرق بحث كاملة من اخصائى المعلومات للاجابة عليها وأجابت على ٩٣١ الف استفسار مرجعى وأعارت داخليا ٣٫١ مليون وعاء وأعدت ٨٠٧ ببليوجرافية لأغراض مختلفة(٥) ، وهى تقدم كافة انواع خدمات المعلومات المعروفة لأى مستوى أو طائفة من المؤسسات الاختزانية من اجابة أو استفسارات وارشاد داخل المكتبة أو تليفونيا أو برقيا ، واعارة داخلية وخارجية لمن لهم هذا الحق ، واعداد قوائم ببليوجرافية حسب الطلب ، والبحث الراجع فى الفهارس والببليوجرافيات ، وخدمات الاحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات والتصوير والاستنساخ واعداد تقارير بالمعلومات حول موضوع محدد ، ويساعدها على ذلك قوة عمل مدربة وخبيرة تبلغ أكثر من ٥٣٠٠ اخصائى معلومات من مختلف التخصصات والمؤهلات ، وميزانية كبيرة بلغت ٢٢٨ مليون دولار فى العام المالى ١٩٨٤/٨٣ ثم مجموعة فهارس قوية ومنظمة متاحة ورقيا والكترونيا تبلغ نحو ٢٥ مليون بطاقة تتيح لها تقديم كل هذه الخدمات والبحث عن أى وعاء معلومات مطلوب(٦) . وبالتالى فإن السمة الأساسية للمكتبة هى اتباعها للمعتقدات الحديثة فى تخصص المكتبات والمعلومات التى تنادى بانه مهما كان حجم المقتنيات فى المؤسسات الاختزانية فان الأهم هو كيفية تحليله وتنظيمه ، ثم ما هى الخدمات المقدمة للاستفادة من هذه المقتنيات.

وبالاضافة الى سمة الحجم فى المقتنيات والخدمات والميزانيات والعمالة ، فمكتبة الكونجرس ورغم أن هدفها الأساسى هو خدمة أعضاء الكونجرس والحكومة الأمريكية ومؤسساتها المتعددة ثم المجتمع الأمريكى بعد ذلك ، فهى أيضا الجهة التى تتولى اثبات حقوق التاليف فى الولايات

المتحدة ، كما انها المصدر اساسى والأول لتوزيع المعلومات الببليوجرافية عن كل انواع اوعية المعلومات لنحو ٨٧٪ من المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة(٧) وقامت بتوزيع هذه المعلومات على اكثر من ٣٠ الف مشترك فى الولايات المتحدة وخارجها ولأكثر من ٦ ملايين عنوان ، ووزعت اكثر من ٦٣ر١ بليون بطاقة منذ بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٧٦(٨) . وعن طريق هذه المعلومات التى يمكن الحصول عليها اما مطبوعة او محسبة او على مصغرات فيلمية ، تقوم المؤسسات الاختزانية التى تحصل عليها ببناء نظم معلوماتها الببليوجرافية معتمدة اساساً على منتجات مكتبة الكونجرس الببليوجرافية ، ولعل هذا من اكثر العناصر التى تجعل من مكتبة الكونجرس مؤسسة مؤثرة على تخصص المكتبات والمعلومات .

والمكتبة لها مشاركة فعالة فى وضع التقنينات والمعايير الموحدة التى تمارس المؤسسات الاختزانية عملها على هديها ، والمتتبع لتاريخ مكتبة الكونجرس ، وتاريخ تطور التقنيات والمعايير الموجودة سيجد أن المكتبة كانت المصدر الأول ، والعنصر المشارك الأساسى فى اهم التقنيات الموجودة فى التخصص ، وما التقنين الانجلو أمريكى للفهرسة بطبعاته المختلفة ، وتصنيف ديوى العشرى ، وقائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات ، والأشكال الببليوجرافية المحسبة للاختزان الالكترونى الا امثلة قليلة على مقدار الاسهام والمشاركة . وعن طريق توزيع المعلومات الببليوجرافية ، والمساهمة فى اعداد التقنيات والمعايير الموجودة أصبح لمكتبة الكونجرس دوراً حيوياً ولا غنى عنه فى كل انشطة الاتحادات والجمعيات المهنية الدولية وابرزها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Associations and Institutes American Library Association والأمريكية وابرزها الجمعية الأمريكية للمكتبات

وهما اكثر المؤسسات المهنية نشاطاً ومشاركة فى وضع وتبنى المعايير الموحدة فى تاريخ التخصص ، كما ان نشاط مكتبة الكونجرس يمتد الى المشاركة فى تنظيم المؤتمرات التى تعقدها هذه المؤسسات وتدعيمها مالياً .

ومكتبة الكونجرس احد اهم المؤسسات التى تشارك بنصيب وافر فى النشر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها تقوم بنشر وتوزيع الببليوجرافيات والفهارس المطبوعة والبطاقات وادلة العمل

والتقنيات والمعايير الموحدة على وسائط ورقية أو ميكرفيلمية أو الكترونية ، فإنها أيضا نشرت مجموعة من التقارير عن التجارب الرائدة التى خاضتها كما انها تنشر دوريات جارية فى المجال ، احداها وهى « النشرة الاعلامية لمكتبة الكونجرس Library of Congress Information Bulletin تعد واحـدة من أهم عشرة دوريات جـارية فى التخصص يتم تكشيف ما ينشر بهـا فى أدوات الضـبط الببليوجـرافى فى تخصص المكتبـات والمعلومات(٩) .

ومكتبة الكونجرس مكتبة سباقة الى الأخذ بكل اساليب التكنولوجيا المتوفرة ، فقد كانت من اول المؤسسات الاختزانية فى العالم التى تستخدم المصغرات الفيلمية ، كما أن دراساتها للتحسيب ووسائل اسـتخدامه فى المكتبات ومشروعاتها فى الفهرسة المقروءة آليا تعد من أهم المشروعات فى تحسيب المكتبات فى تاريخه القصير حتى الآن ، كما أن المكتبة قد تنبهت الى اسـتخدامات ومسـتقبل تكنولوجيـا « الأقراص البصريـة » Optical Discks منـذ عدة سـنوات بمشروع بدأته منـذ ١٩٨٣ ويستغرق ٣٠ عاما لنقل الصفحات المكتوبة على الورق الى هذه الأقراص لتكون أول المؤسسات الاختزانية التى تستخدم هذه الطريقة فى اختـزان محتوياتها(١٠) ، والمكتبة لها نظرة واقعية فى استخدام هذه التكنولوجيات فهى لا تتقدم على استخدام احد هذه الوسـائل الا بعد دراسـة جـدوى ومشروع تجريبى لاختيـار هذه الوسيلة ثم التخطيط للتنفيـذ فى ضـوء مصادرها البشرية والتجهيزية والمالية المتوفرة .

أما آخر السمات التى تجعل من المكتبة مؤسسة مؤثرة على مسارات التخصص فى الولايات المتحدة وخارجها ، فهو دورها القيادى فى الشبكة القومية للمكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة ، فقد أسند اليها التنسيق بين أطراف هذه الشبكة خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية ، وتوزيع المخصصات المـالية ، وانتـاج وتوزيع المعلومات الببليوجرافية ، والمعايير الموحدة وقوائم الاستناد وانشاء مرصد معلومات ببليوجرافى قـومى يكـون متاحا مباشرة On-line بالتعـاون والتنسيق مع مركز التحسيب المباشر للمكتبات On line Computer Library Center فى أوهايو ، ثم ان توسـع من دورهـا التدريبـى لأخصائى المعلومات المشاركين فى هذه الشبكة(١١) .

وبالإضافة الى السمات السابقة والتى يعتقد المؤلف انها كافية للدلالة على أهمية وتأثير مكتبة الكونجرس ، فإن هذه المكتبة بجانب عملها البيليوجرافى تعد مركز اشعاع ثقافى متكامل فى الولايات المتحدة بما تقدمه من حلقات مناقشة حول موضوعات وقضايا وحفلات موسيقية ومعارض للفنون وندوات للأدب والشعر ، ويشارك فى هذا النشاط بدعوة من المكتبة أشهر العلماء والفنانين والأدباء من العالم كله .

ان مكتبة الكونجرس بحق نموذج فريد للمؤسسات الاختزانية فهى بما توفر لها من امكانات بشرية ومادية وتجهيزية ، وبما استطاعت تكوينه واقتنائه من مجموعات واستغلال لامكاناتها ومجموعاتها فى تقديم الخدمات على أوسع نطاق ، ومشاركتها الفعالة وعلاقاتها مع كل المؤسسات الأمريكية والعالمية فى التخصص عن طريق الندوات والمؤتمرات والمعايير الموحدة وايضا عن طريق مكاتبها الاقليمية المنتشرة فى العالم ، وفى تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة فى الأنشطة الببليوجرافية ، وهى كلها سمات تجعل من أمر مكتبة الكونجرس ذات وضع متميز ليس فى الدول المتقدمة فقط ، بل على مستوى العالم كله .

٢ — المؤسسات الاختزانية فى الدول النامية

من الصعب مقارنة مكانة المؤسسات الاختزانية فى المجتمعات المتقدمة بالمكانة التى تحتلها هذه المؤسسات فى الدول النامية ، فهناك عدة عناصر تجعل من المؤسسات الاختزانية فى الدول النامية أقل تأثيرا من مثيلاتها فى الدول الأخرى ، وأهم هذه العناصر هو حجم هذه المؤسسات من حيث المقتنيات والميزانيات والكوادر البشرية المؤهلة ، ثم ما يتوفر لها من تشريعات تحدد وتبرز دورها فى المجتمع الذى توجد به ، والخدمات التى تقدمها ، ناهيك عن الظروف المعاكسة التى تجدها أمامها مثل حداثة التخصص فى المجتمعات النامية وبالتالى عدم اكتسابه لدرجة النضج والثقة والمكانة الاجتماعية المرجوة، وعدم وضوح دور التخصص كله بمؤسساته، ثم دور المعلومات نفسها لدى قطاعات عريضة من المسئولين ومن الشعب ، والأمية الهجائية والثقافية الموجودة وسيطرة النظم البيروقراطية على ادارتها والتخلف التكنولوجى العام الموجود والذى لا يساعدها على اقامة خدمات معلومات حديثة ، وضعف البنية الأساسية لوسائل الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة التى تستحوذ على أكبر كمية من المعلومات حاليا .

ومع هذا فهناك عدد ليس بالقليل من المؤسسات الاختزانية التى تمارس دورها بشكل فعال فى الدول النامية وليس من الصعب أن نجد مثل هذه المؤسسات فى كثير من الدول النامية حاليا ، وبالذات فى الهند والصين والبرازيل على سبيل المثال ، وهناك نهضة واضحة فى انشاء مؤسسات اختزانية جديدة فى الدول النامية ، وفى التحسن فى أوضاع ومكونات وامكانات المؤسسات الموجودة بالفعل الا انه وبوجه عام ستظل المؤسسات الاختزانية أقل من نظيراتها فى الدول المتقدمة .

وليس من السهل اختيار مؤسسة أو عدة مؤسسات اختزانية من الدول النامية كما فعل المؤلف بالنسبة لاختيار مكتبة الكونجرس كنموذج من الدول المتقدمة وذلك لأن هذه المكتبة تتمتع وكما سبق أن ذكر المؤلف بوضع فريد ومتميز ومؤثر فى التخصص كله من الصعب إنكاره أو تجاهله ، ومع هذا فإن المؤلف قد اختار نموذجين مختلفين فى البيئة وفى الامكانات وفى النوع ونوعية الخدمات المقدمة وفى النشاط العام ، وبحيث يؤدى استعراض نشاطهما الى التعرف على أوضاع المؤسسات الاختزانية فى الدول النامية وما تقابله من تحديات وما تقوم به من وظائف وأهداف .

١ — معهد المعلومات العلمية والفنية للصين

Institute of Scientific and Technical Information of China

شهدت الصين فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسى فى هذا القرن وحتى قيام الثورة الاشتراكية فى نهاية الأربعينات ولم يكن انشاء المكتبات ومراكز المعلومات من أولويات الحكومات المتتابعة قبل هذه الثورة . وافتتح معهد المعلومات العلمية والفنية للصين فى عام ١٩٥٦ تحت اشراف « لجنة العلوم والتكنولوجيا Commisison of Science and Technology » ويعتبر هذا المعهد حاليا بمثابة المركز القومى والمكتبة القومية للمعلومات العلمية فى الصين كلها ويخدم كل الباحثين العلميين والمؤسسات الاكاديمية والجامعات فى الصين الشعبية ، ويقوم حاليا بالوظائف الآتية(١٢) :

١ — تجميع أوعية المعلومات الصينية والأجنبية فى كل مجالات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على الدوريات والتقارير العلمية وأعمال المؤتمرات وأدوات التكشيف والاستخلاص .

٢ ـ تقـديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للباحثين والهيئـات الصينية فى كل انحاء البلاد ، ويقوم المعهد بخدمات المراجع والتصويـر والاستنساخ والرد على الاستفسارات بالبريد وتبادل المعلومات العلميـة بين الباحثين والترجمة والتكشيف والاستخلاص .

وعلاوة على ذلك فإن المعهد يعمـل كمركز للأبحـاث فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الصين(١٣) بمحاولة تأصيل نظريات ودراسـات أساسية للمعلـومات العلمية والتكنولوجيـة ، وبالبحث عن الوسـائل والتجارب التى تطور من أساليب العمل لخدمة التطور الصينى فى كافـة المجالات .

واستطاع المعهد أن يحقق أهدافه خلال الفترة القصيرة التى أعقبت انشائه الى حد بعيد ، خاصة بتقديم الخدمات على المسـتوى القومى ، واصبح أحد المؤسسات المؤثرة فى التخصص فى الصين وقد استطاع أيضا أن يقتنى مجموعة قوية من مصادر وأوعية المعلومات (أكثر من ٧ آلاف عنوان لدوريات جارية ، ٦٠٠ الف رسالة جامعيـة وتقـرير وأعمـال مؤتمرات ، ونحو ٦ ملايين براءة اختراع ، ونحو ٦٠ الف من المواصفـات القياسية(١٤) ، وأعد المعهـد عدداً كبيراً من القـوائم البيبليوجرافيـة المتخصصة لمختلف أنواع الأوعية وقام بنشرها كما أنه يقوم بصفة منتظمة بخدمات الاحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات واستنساخ وتسـليم الوثائق لمختلف الباحثين والهيئات الأكاديمية بالصـين . وزيـادة على ما سبق فقد اهتم هذا المعهد فى السـنوات الأخيرة اهتماماً بالغاً ببحث أساليب استخدام الحاسبات الالكترونية فى أعمـال التكشيف والترجمة ، وأعد نظام تصنيف خاص للإنتاج الفكرى الصينى ، ولعب الدور الرئيسى فى انشاء واستضافة « جمعية المعلومات العلميـة والفنية الصينية(١٥)
(10) Chinese Scientific and Technical Information Society

ولم يقتصر الدور القومى للمعهد على اقتناء المواد أو الخـدمات أو الأبحاث ، بل امتد ليكون مركزاً للمؤتمرات الدولية فى التخصص والتـى تعقد فى الصين ، ومركزاً للتدريب الراقى لأخصائى المعلومات الصينييـن خاصة فى تلك الدورات التى تعقد على مسـتوى قومى وتشـارك فيها مؤسسات دولية واجنبية حيث يتولى المعهـد اختيار العناصر الصالحـة لهذه الدورات وتنظيم البرامج واختيار المحاضرين الأجانب وتوفير القاعات وأجهزة التعليم والتدريب والمواد المطبوعة المساندة لهذا البرنامج(١٦) .

ان تاثير معهد المعلومات العلمية والفنيـة للصين على المسـتوى القومى قد اصبح واسع النطاق بمقتنياته وخدماته وابحـاثه وعـلاقاته الداخلية والخارجية مع المؤسسات الأخرى فى التخصص ، وبحيث اصبح بالفعل رغم مرور نحو ثلاثة عقود فقط على افتتاحه ، بمثابة مكتبة قومية علمية للصين .

ب ـ المكتبة القومية فى جامبيا Gambia National Library

جامبيا من دول غرب افريقيا التى تعـد من اصغر الدول الافريقيـة مساحة وعدداً للسكان ، ومن اقلها فى الموارد الطبيعية والبشرية معا ، ولم تعرف أى نوع من انواع المكتبات او مراكز المعلومات الا منذ اقل من نصف قرن فيما عدا بعض مكتبات الأفراد الأجانب من السلك السياسى ، وبعض كبار الأغنيـاء وكانت اول مكتبـة عامة مقامة للشعب فى مدينـة « باثورسـت Bathurst التى تحـولت بعد الاسـتقلال الى « بانجـولا Bangola قد افتتحت بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة احد القساوسة الأجانب(١٧) .

وظل التقدم فى عدد وانواع المكتبـات بطيئا لغاية حتى اسـتقلال الدولة فى عام ١٩٦٥ واقتصر على عدد محدود من المكتبات فى المصـالح الحكوميـة والشركات والمراكز الثقـافية الأجنبية والسـفارات ، الا أن التوسع فى حركة التعليم فى السبعينات وظهور الحاجة الى وجود عدد من المكتبات فى المدارس والمعاهد العليا ، ثم مطالبـة بعض فئـات الشعب وخاصة من الذين تلقوا تعليمهم بالخارج بوجود مكتبة قومية والتوسـع فى خدمات المعلومات التى تسـاهم فى رفع المسـتوى الثقـافى والعلمى والاجتمـاعى لشعب ، فقد تم انشـاء « مجلس المكتبـات فى جامبيـا Gambia Library Council فى عام ١٩٧٦ ، وحددت اهدافه بأن اهمها إنشاء مكتبة قوميـة(١٨) وكانت ارهاصات التفكير فى هذه المكتبة قد بدأت قبل ذلك بعـدة سنوات حيث مول المجلس البريطانى British Council انشاء المكتبة حتى تم افتتاحهـا بالفعل فى عام ١٩٧٦ وبلغ حجمها فى عام ١٩٨١ ، ٦٢ الف مجلد للكتب والتقـارير والمطبوعات الحكومية وحوالى ٤٦٠٠ مجلد لدوريات التى تصدر فى جامبيا ودول غرب افريقيا اساسا ، ثم التى ترد هدايا من المجلس البريطانى(١٩) .

والمكتبة تقدم خدماتها اساساً للطلبة فى المراحل الدراسية المختلفة ، وأبرز خدماتها هى اعارة الكتب داخلياً وخارجياً ، وتقديم نوع بسيط من الخدمات المرجعية لمن يطلبها من المستفيدين داخل المكتبة ، كما انها تتولى الاشراف على نوعين من المكتبات العامة الصغيرة اللذين افتتحا فى عـام ١٩٧٩ فى أحياء العاصمة ، وهذه الفرعيات تعمل كمركزاً لإمداد المواطنين بالكتب الدراسية والثقافية وتتولى أيضا عقد ندوات وبرامج لمحو الأميـة ولزيادة الوعى الصحى لدى المواطنين(٢٠) .

وهناك عدد من الظروف البيئية التى تقف حجر عثرة فى سبيل أدائها لعملها على الوجه الأكمل وهى :

١ ـ عـدد العاملين المؤهلين فليس هناك نظـام أكاديمى أو حتى دورات تدريبية لاعداد المكتبيين فى جامبيا ، وتعتمد على المنح المقدمة من بريطانيا أو ارسال بعض الأفراد الى دورات تدريبية سريعة الى نيجيريـا المجاورة ، ولا يزيد عدد العاملين المؤهلين فى المكتبـة عن ثلاثة أفـراد بالإضافة الى عشرة من الكتبة والمساعدين(٢١) .

٢ ـ قلة الموارد المـالية المخصصة للمكتبة من قبل الحكومة لضعف اقتصاد الدوله ولهذا فإن ميزانية المكتبة تعتمد بشـكل شبه كامل على اشتراكات الأعضاء وهبات الأغنياء والمساعدات اجنبية(٢٢) .

٣ ـ عدم وضوح الدور الذى تلعبه المكتبة ، فهى تقوم بعملها كمكتبة مدرسية ومكتبة عامة ومكتبة قومية ، وكل منها مؤسسة اختزانية مختلفة الدور . ومن الواضح أن دورها كمكتبة مدرسية يغلب على باقى الأدوار لهذا فهى لا تقوم بأى من وظائف المكتبـات القومية التى من أهمها الايداع القانونى أو متابعة حقوق التأليف أو تبادل المعلومات مع أى من المؤسسات الدولية و تمثيل الدولة فى الخارج .

٤ ـ ضعف الإطار العام للتخصص فى الدولة فلا توجد أى مؤسسات اكاديمية للتخصص ، وعدد المؤسسات الاختزانية قليل للغاية ، وتوجـد جمعية للمكتبيين لا تمارس أى نشاط فعال ، ويقتصر الانتاج الفكرى على بضع تقارير حكومية بشأن ميزانيات أو الاشراف أو توجيه المكتبة القومية، ثم ضعف سوق النشر الناتج عن ضعف النشاط الأكاديمى والثقافى ممـا لا يتيح لها تكوين أى مجموعات وطنية أو أجنبية خاصة مع قلة اعتمادات التزويد .

ثانيا : المؤسسات المهنية

١ ـ الأهداف العامة

يعد وجود المؤسسات المهنية ـ الجمعيات والاتحادات والمنظمات ـ احد الركائز الهامة فى تكوين البنية الأساسية لأى تخصص أو مهنة ، خاصة اذا كان عدد العاملين والمتخصصين فيها كبيراً ومختلف من حيث نوعية وتباين الخلفيات العلمية او الوظائف التى يؤديها واذا كانت طبيعة هذا التخصص يغلب عليه طابع الممارسات والتطبيقات مثلما هو عليه الحال فى تخصص المكتبات والمعلومات .

وتاخذ اهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية أربعة اتجاهات رئيسية :

الأول : هدف اجتماعى ومهنى وهو جمع شمل المعلومات والمتخصصين والمهتمين بمجال عمل الجمعية وتوحيد جهودهم وآرائهم وتعريف بعضهم لبعض والدفاع عن أهمية وجود التخصص أمام المجتمع ، وهى فى سبيل ذلك تعقد المؤتمرات والحلقات والندوات وتسعى باستمرار الى اكتساب عناصر جديدة للتخصص ، وإيجاد فرص عمل افضل للأعضاء وتحسين أوضاعهم الحالية(٢٣) .

الثانى : هدف تعليمى ، وذلك بتنمية قدرات ومهارات الأعضاء بها باستمرار وتعريفهم بالتطورات الحديثة فى التخصص بعقد الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر . وهناك بعض المؤسسات المهنية التى تاخذ على عاتقها منح شهادات دراسية واعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية الموجهة لكوادر البشرية فى التخصص .

الثالث : من هذه الأهداف من يتعلق بإجراء البحوث وتطوير الممارسات فى التخصص وعادة ما يكون هذا فى مجال تقييم واعداد وتطوير التقنيات والمعايير ونشر واقناع المتخصصين والمؤسسات باستخدامها. وهناك بعض المؤسسات التى تجرى أو تمول أجزاء ابحاث لحل احد المشاكل التى تظهر عند التطبيق وتعطى بعض الأبحاث الممتازة منها جوائز وتقوم بنشرها .

الرابع : يتعلق بتقديم الاستشارات لمؤسسات التخصص أو للمؤسسات الأخرى فى المجتمع التى تحتاج الى مشورة فى مجال عمل الجمعية ، وغالباً ما تستفيد الجمعية من الخبرات البشرية الموجودة فى صفوف أعضائها فى تقديم هذه الاستشارات .

وهناك بعض الأهداف الأخرى التى تنفرد بها بعض الجمعيات

بجانب الأهداف الأربعة الأساسية السابقة مثل ضم كبار المسئولين الى الجمعية لاكتساب تأييدهم ، واقامة مشروعات تجريبية لاختيار احد المعايير أو اساليب الجديدة واعداد مكتبة أو مركز لإمداد الاعضاء بالمعلومات عن المجال ومراقبة التشريعات التى تصدرها الهيئات الأخرى ويمتد تأثيرها الى نشاطها أو نشاط التخصص(٢٤) ، وتمثيل المتخصصين والتخصص أمام المنظمات والاتحادات الدولية .

وتختلف التقديرات حول عدد المؤسسات المهنية فى تخصص المكتبات والمعلومات على المستويات القومية والاقليمية والدولية فى العالم ، ولكن اكثر التقديرات تحفظاً اشارت الى وجود ٥٠٠ جمعية على الأقل لها نشاط جارى منها نحو ٣٠٠ فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا فقط(٢٥) ، ويندر أن توجد دولة فى العالم حاليا مهما كان مقدار تخلفها فى التخصص ، الا وبها جمعية واحدة على الأقل ، كما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات فى علوم وتخصصات أخرى يوجد بها لجان وأقسام لخدمات المعلومات مثل الجمعية الكيمائية الأمريكية American Chemical Society وجمعية الناشرين الأمريكيين
Association of the American Academic Publishers

ورغم هذا العدد الكبير من المؤسسات المهنية ، فإن هناك عدداً قليلا منها لعب — ولا يزال — دوراً ملموساً فى تطور التخصص وفى قدرات العاملين فيه ، وسوف يعرض المؤلف لبعض هذه المؤسسات لالقاء الضوء على تاريخها وتكوينها ونشاطها ، ذلك لأن كثيراً من هذه الجوانب يصلح كنموذج يحتذى لباقى المؤسسات المهنية فى التخصص فى الدول النامية .

٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية

يعتبر التعاون الدولى فى اعداد وتطوير ونشر المعايير الموحدة وترتيب وعقد المؤتمرات العالمية وتسهيل حركة تبادل المعلومات والمتخصصين فى

للنظم التعاونية هو أبرز وظائف وأهداف للجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية . واذا كنا فى سياق للحديث عنها فلابد من للتنويه بالدور الذى لعبتــه ولا تزال تلعبه منظمة الأمم المتحــدة للتربية والعلــوم والثقافة « لليونسكو » للتى شاركت مشاركة ايجابية وفعالة منذ انشائها فى عقــد كثير من اللقاءات للدولية وتنظيــم الــدورات التدريبية واعــداد ونشر والمشاركة فى وضع المعايير للدولية وتشجيع للدراسة وللبحث فى مجالات التخصص والعمل على نشره فى سلاسل منتظمة من الدوريات والتقاريــر والكتب ، والمساهمة الفعالة فى تقديم الاستشارات لعدد كبير من مؤسسات التخصص فى للدول النامية بتوفير الخبراء لها ، وأخيراً المشاركة فى تنظيم الشبكات التعاونية لنقل المعلومات عبر الدول والقارات .

وللحقيقة اذا كان لنا أن نضع ترتيباً لأهمية المنظمــات الدولية فى للتخصص فإن هذه المنظمة تأتى فى المرتبــة الأولى بلا جــدال رغم أنها لا تقصد اهتمامها على أنشطة التخصص وحده بل يمتد هذا النشاط الى كثير من المجالات الأخرى .

أما اذا انتقلنا الى للجمعيات والاتحادات المتخصصة فى المكتبــات والمعلومات على المستوى الدولى ، فإننا سنجد أن اكثرها تميزاً من حيث النشاط هما :

١ ـــ الاتحاد الدولى للتوثيق
Federation Internationale de Documentation

يعتبر الاتحاد الدولى للتوثيق من أقدم المنظمات للدولية فى التخصص، ويعود تاريخ انشائه الى عام ١٨٩٥ ، فى فترة واكبت محاولات مجموعة من العلمــاء فى تأسيس التوثيق كفــرع منفصل عن تخصص المكتبــات والمعلومات ، ولهذا فقد ارتبط الاتحاد طوال عمره بالتوثيق فكان هذا من عوامل قوته وضعفه فى نفس الوقت حسب تطور التوثيق قوة وضعفا حتى الآن ، وقد تغير اسمه عدة مرات حتى الآن ، فقــد كان فى بداية حياته « المعهد الدولى للببليوجرافيا Institute International de Bibiographie وكان محور اهتمامه اعداد ببليوجرافية شاملة لكل الانتاج الفكرى على مستوى العالم ، ثم تغير اسمــه بعد ذلك الى المعهد الدولى للتوثيق Institute International de Documentation

فى عام ١٩٣١ ، بعد أن زاد اهتمامه بالخدمات المكتبية المتخصصة وبوسائل الاستنساخ الحديثة وصرف النظر عن فكـرة البيليوجرافية العالمية ، ثم استقر فى عام ١٩٣٨ على اسمه الحالى بعد أن حدث تغيير كبير فى قيادته ورأت توجيه أنشطته وأهدافه نحو تشجيع التعاون الدولى ودفع الجمعيات الاقليمية والوطنية على العمل لتحسين الممارسات فى التخصص .

وقد أصبح هدف الاتحاد الآن هو(٢٦) « تشجيع البحث فى التوثيـق وهو المجال الذى — فى مفهوم المعهد — يغطى تنظيم المعلومات بكل أشكالها وطرق تسجيلها واختزان المعلومات واسترجاعها وبثها وتقييمها فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات » وهو هدف واسع عريض يعمل الاتحاد على تحقيقـه عن طريق الارتفاع بمسـتوى فعالية خدمات التوثيق وتطوير أساليبه وابتكار أسـاليب جديدة لخـزن واسترجاع المعلومات . أما أهم ما يحققـه فعلا فهو عمله المستمر على إرساء قواعـد وانتشار النظم والشبكات الوطنيـة والاقليمية والدوليـة وتسهيل حركة تبادل المعلومات على المستوى الدولى .

وتدل الاحصائيات الحديثة المنشورة عن الاتحاد وأعضائه(٢٧) على أن به ٦٨ عضوا فى عام ١٩٨٣ ، منهم ٣٠ دولة من آسيا وأفريقيا (٤٤٫١٪) وهى نسبة لا بأس بها لمشاركة القارتين فى عضوية الاتحاد ، وإن كان هذا لا ينبغى أن يصرفنا عن حقيقة أن أكثر الأعضاء مساهمة وتأثيرا على أنشطته هى الدول الأوربية الغربية . وهناك ٤ أنـواع من الأعضاء فى الاتحاد وهم أعضاء وطنيون (ممثل واحد لكل دولة) ودوليون (المنظمات الدولية أو الاقليمية) ومنتسبون (هيئات وأفراد لم يستكملوا أحد شروط العضوية) ومشاركون (نوع مرحلى من العضوية تمهيداً لوضعهم فى الفئات الثلاثة الأولى) .

ويعد تطوير نظام التصنيف العشرى العالمى هو أبرز أعمال الاتحاد الدولى للتوثيق ، عـلاوة على مؤتمره العام الذى يعقـد كل عامين وهى مؤتمرات يقدم فيها عدد كبير من الأبحاث الهامة . ومن المعلوم أن الاتحاد يلاقى معارضة شديدة لبعض اتجاهاته بشأن مناصرة التوثيق وقصره فى نشاطه على المفهوم الأوربى منه ، وبالذات متابعة اصدار وتطوير التصنيف العشرى العالمى ، الأمر الذى جعل بعض الجمعيات فى أمريكا الشـمالية

لا تهتم بنشاطه او بمؤازرته ، كما ان للاتحــاد علاقات قوية بفرنسا التى تساهم بالجزء الاكبر من ميزانيته ، وبلجيكا التى تعد ابرز المؤسسين له مما يعرضه لبعض النقد من دول أوربا الاشتراكية أيضا .

ب ـــ الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها
International Federation of Library Association and Intitutes

ترجع الارهاصات الأولى للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها الى عام ١٨٧٧ حينما تم أول مؤتمر دولى مشترك لأمناء المكتبات نظمتـــه الجمعيـــــة الأمريكيـــــة للمكتبـــــات American Library Association وجمعيـــة المكتبـــات Library Association فىبريطانيـــا ، وأعقب ذلك عدة اجتماعات أخرى مشــتركة ساهم فيها بصـــفة أساسية المتخصصين والمؤسســـات من الولايـــات المتحـــــدة وانجلترا والـــدول الاسكندنافية حتى تم تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والببليوجرافيا التى كانت مقدمة لافتتاح المعهد فى عام ١٩٢٩(٢٨) .

وعضوية الاتحاد مقصـــورة على الجمعيات الوطنية أو المؤسســــات الكبرى فى التخصص فى كل دولة ويمكن ان تشترك من الدولة الواحدة أكثر من جمعية أو مؤسسة كما يمكن للأفراد أن ينضموا الى عضوية الاتحـــاد كأعضاء مراقبين لهم حق حضور مؤتمراته والحصول على مطبوعاته ، دون حق حضور اجتماعاته الداخلية أو المشاركة فى القرارات .

ويعد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها أفضل الاتحادات الدولية فى التخصص ـــ ولعه يتفوق بوضوح على الاتحاد الدولى للتوثيق فى هذا ـــ التى عملت منذ انشائها على تشجيع وتنسيق التعـــاون الدولى بين المكتبات ومراكز المعلومات والجمعيات المهنيـــة فى كل الدول الأعضاء وأبرز أنشطته وأهمها فى مجال المعايير الموحدة بداية من مشاركته الفعالة فى المؤتمر الدولى لمبادىء الفهرسة الذى عقد فى عام ١٩٦١ ، وتم فيـــه وضع اللبنات الأولى للاتفاق الدولى فى هذا المجال ، والتى تطورت بعد ذلك بدفعـــات قـــوية من الاتحـــاد الى اعــــداد التقنين الدولى للوصـــف الببليوجرافى فى عام ١٩٧١ ، ثم مساهمة الاتحاد الكبيرة فى قضية الضبط الببليوجرافى العالمى(٢٩) .

ويمتد نشاط الاتحاد خلاف ما سبق الى مجال التدريب والبحث خاصة فى مجال التحسيب وبالذات فى اعداد الأشكال البيليوجرافية للاختزان كما تعد مؤتمراته السنوية من أبرز الأحداث تخصص المكتبات والمعلومات ويحرص على عقده فى دول وقارات متباينة ومختلفة عاما بعد عام تفاديا لأى حساسيات سياسية بين الأعضاء ، وللاتحاد دورية هامة IFLA Journal علاوة على دوريته الأخبارية IFLA News Letter التى تنشر أخبار نشاطات لجانه المختلفة والمتعددة .

٣ ــ الجمعيات المهنية فى الدول المتقدمة

هناك علاقة مؤكدة بين قوة ونفوذ الجمعيات المهنية فى أى دولة ، وقوة ورسوخ البنية الأساسية للتخصص فى هذه الدولة ، وأبرز الأمثلة على ذلك قوة ونفوذ الجمعيات المهنية فى الولايات المتحدة وانجلترا التى ثبت فيهما التخصص أقدامه خلال قرن ماضى بأكمله وتزامنت الجمعيات المهنية عبر هذا التاريخ مع كل التطورات التى حدثت هناك واكتسبت قوة ونفوذا لدرجة أن هذه الجمعيات أصبحت المتحدث الرسمى للتخصص أمام السلطات» ، ولا يمكن أن يصدر تشريع يختص بالمكتبات أو المعلومات دون دون الرجوع اليها ، كما امتد نفوذها الى تقييم المؤسسات الأكاديمية أو مَنح شهادات أو اجازات لمزاولة المهنة . ولعل قوة ونفوذ الجمعيات المهنية فى الدول المتقدمة لم تتمثل كما تمثلت فى طلب الرئيس الأمريكى نفسه من الجمعية الأمريكية للمكتبات أن تتولى تنظيم ودعوة المؤسسات والمتخصصين بالولايات لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات

White House Conference For Library and Information Services

والذى عقد فى نوفمبر عام ١٩٧٩ ، وذلك على اعتبار أن الرئيس الأمريكى لم يجد فى التخصص أفضل من الجمعية على مستوى الولايات المتحدة كلها للاعداد للمؤتمر .

وليس هذا الوضع المتميز للجمعيات سائدا على الجمعيات الأمريكية أو البريطانية فقط ، بل موجوداً فى كل الدول التى وصل فيها التخصص الى مستوى عال من حيث الممارسة وعدد المتخصصين والنفوذ وقيمة الخدمات التى يقدمها ، ففى فرنسا مثلا تقوم الجمعية الفرنسية للموثقين والببليوجرافيين

Associations Francais des Documentalists et des Bibliothecaires

بتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية للمتخصصين والمساعدين لتحسين مستواهم العلمى والعملى ، كما أنها تساهم فى ايجاد الوظائف لهم ، وفى المانيا الغربية تقوم الجمعية الالمانية للموثقيـــن Urein Deutscher Dohumentare بتقييم اخصائى المعلومات فى المانيا الغربيـــة ، وتوظيف مسئوليانهم فى المكتبات ومراكز المعلـــومات بتحديد المســئولية المنـــوطة بكل كادر من الأخصائيين . وتتولى الدفـــاع عنهم أمام ادارات أعمالهم لحل أى مشاكل يتعرضون لها وتعمل على زيادة مرتباتهم ، وقد حصلت على كل هذه السلطات بموافقـــة الهيئـــات الفيدرالية الألمـــانية ، ولا يقتصر هذا النفوذ على جمعيات الدول الغربية فقط ، ففى اليابان تقوم الجمعية اليابانية للموثقين Japanese Association For Documetalists بقيادة البحث العلمى وعمليات التطوير فى التخصص فى اليـــابان ، وتترجم كل أبحاثها الى الانجليزية فى الولايات المتحدة(٣٠) ، وتتمتع الجمعيات فى الدول الاســـكندنافية وفى الاتحاد الســـوفيتى وبولنـــدا بنفس المكانة رغم التأثيرات السياسية للحكومات فى الدول الاشتراكية على الجمعيات المهنية هناك وسيطرتها عليها .

ولعله من الأفضل أن يختـــار المؤلف لبعض النمـــاذج القـــوية من الجمعيات المهنية فى الدول المتقدمة ويعرض لها من حيث التاريخ والتكوين والوظائف وكما عرض لبعض نماذج الجمعيات والاتحادات الدولية .

أ — الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Associction

هى أقدم الجمعيات المهنية الموجودة بعد أن تأسست فى عام ١٩٧٦ ، كما أنها أكثر الجمعيـــات تنظيمـــاً وتأثيراً فى اطـــار تخصص المكتبـــات والمعلـــومات فى الولايات المتحـــدة وخارجهـــا . لعب « ملفـــل ديـــوى Melvil Dewery دوراً رائداً فى تأسيسها ونمت نمواً كبيراً خـــلال القرن الأول من عمرها من حيث التنظيم والنشـــاط وعدد الأعضاء الذين كانوا نحو ٧٠ عند افتتاحهـــا وبلغوا نحـــو ٣٥ الف عضـــواً فى بدايـــة الثمانينيات(٣١) .

يشكل نظام الجمعية وتركيبها الادارى نظاماً فريداً يتيح لها المشاركة فى كافة جوانب التخصص واحتواء العاملين فيه ، فهى تتشكل(٣٢) من ١١

قسما يعد كل منها بمثابة جمعية فرعية تهتم بنوع معين من انواع المؤسسات الاختزانية أو أحد انشطة فيها مثل الجمعية الأمريكية لأمناء مكتبات المدارس ، وجمعية المكتبات العامة ، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث وجمعية ادارة المكتبات وهكذا . وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم الى عدة لجان فرعية ، فقسم الموارد والخدمات مثلا له عدة فروع فى الفهرسة والتصنيف والدوريات وكل فرع منها له عدة لجان وبجانب الأقسام الأساسية توجد أيضا ١١ مائدة مستديرة أو جماعة اهتمام بقضية معينة مثل المعارض وتاريخ المكتبات والعلاقات الدولية وغيرها .

لعبت الجمعية دوراً حاسماً فى العقود الثلاثة الماضية فى « تنمية المجتمع الأمريكى لأهمية المكتبات كمصدر للمعلومات وفى وضع أسس ولوائح المهنة وفى دفع ورعاية البرامج التعاونية بين المكتبات وفى وضع سياسة ثابتة لدخول المكتبات الأمريكية الى عصر تكنولوجيا المعلومات »(٣٣) .

تتركز قوة ونفوذ الجمعية فى ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : هو المطبوعات التى تنشرها والتى يحصل عليها الاعضاء مجاناً ويكفى أن نشير الى ان الجمعية هى اكبر جهة واحدة ناشرة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى العالم كله ، وهى تنشر أكثر من ٣٠ دورية غير التقارير والكتب والنشرات والتقنينات وغيرها .

الثاني : هو مشاركتها الفعالة فى إعداد ونشر وتطوير المعايير الموحدة وبالذات فى مجال الفهرسة والببليوجرافيا والأشكال الببليوجرافية للاختزان الالكترونى .

أما **الثالث** : والاكثر أهمية فهو عملية التقييم والاعتماد **Accorditation**

وبمقتضاه تقوم لجنة خاصة من الجمعية بتقديم دورى لكل برامج تعليم المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة وكندا من حيث المقررات الدراسية والأساتذة وشروط القبول والامكانات المتاحة لكل مؤسسة أكاديمية وبدون هذا التقييم يستحيل على اى برنامج أن يكتب له نجاح يذكر لعدم إقبال الطلبة على الكلية التى تعتمد فى سمعتها العلمية والأكاديمية

والمهنية على اعتماد وتقييم الجمعية ، وسيتناول المؤلف عملية التقييم بشىء من التفصيل فى الفصل القادم .

ومن الملاحظ أن الجمعية الأمريكية للمكتبات أصبحت بعدد أعضائها ونفوذها تجمعاً مسيطراً على كافة الجمعيات الأخرى التابعة لها فمن بين أعضائها هناك ٨٥٪ منضمون الى جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association والجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American society For Information Science بصفة خاصة ، والى عدة جمعيات أخرى فى التخصص بصفة عامة ، وبالتالى فإن الجمعية تلعب دوراً موجهاً للجمعيات المهنية الأخرى عن طريق التزام الأعضاء بسياسات الجمعية الأم وأهدافها .

ب ــ الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات

American Society For Information Science

اذا كانت الجمعية الأمريكية للمكتبات هى أكثر الجمعيات المهنية فى التخصص فى الولايات المتحدة وخارجها نشاطاً وتنظيمات وتأثيراً ونفوذاً ، فإن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هى أكثر الجمعيات الموجودة دعاية وحركة وضجيجاً . ترجع البدايات الحقيقية لهذه الجمعية الى عام ١٩٣٦ ، ومن كنف الجمعية الأمريكية للمكتبات ، ففى أثناء انعقاد مؤتمرها السنوى تجمع عدد من المهتمين بوسائل الاستنساخ الميكروفيليمية التى كانت قد بدأت فى الظهور فى ذلك الوقت ، وشكلوا جماعة اهتمام داخل الجمعية الأمريكية للمكتبات ومن الطبيعى أن ذلك قد جاء على وفاق مع الشركات المنتجة لهذه الآلات فشجعت هؤلاء الأعضاء ، وبدأت فى الدعاية لأجهزتها عن طريقهم وسرعان ما أفلحت هذه المجموعة المنظمة والمدعمة فى تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى American Documentation Institute » عام ١٩٣٧(٣٤) وكانت بداية هذا المعهد متواضعة للغاية واقتصرت عضويته على الهيئات فقط ولم تكن تزيد عن ٤٥ هيئة كلها مهتمة أو متخصصة فى المصغرات الفيلمية وكان اهتمامه موجهاً نحو زيادة استخدام المكتبات لهذه الأوعية والتكنولوجيات وتكوين مكتبة ميكروفيلمية فى مكتبة الكونجرس عن طريق الايداع ، ثم تسهيل عمليات الاعارة التعاونية وتبادل المصادر عن طريق النسخ المتاحة ميكروفيلميا(٣٥) ، ولم ينشط هذا المعهد الا فى السنوات القليلة التى

سبقت الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه تقريباً خلالها . ومن المثير أن معهد التوثيق الأمريكي كان سيغلق أبوابه تماما لعجزه عن اكتساب أعضاء أو أموال لمواجهة نشاطه لولا أن أمين مكتبة الكونجرس « لوثر ايفنز Lauther Evans » أصبح رئيسا للمعهد فى عام ١٩٥٠ فعمل بكل جهده على اعادة رسم سياسة المعهد وتخليصه من تأثير رجال وشركات المصغرات الفيلمية ، وعمل على مزيد من التعاون مع الجمعية الأمريكية للمكتبات ثم على انهاء عزلة الولايات المتحدة عن النشاط الدولى المتخصص ، فانضم المعهد الى الاتحاد الدولى للتوثيق ممثلا للولايات المتحدة .

وكان يمكن لهذه الجمعية أن تأخذ مسارها الصحيح بعد ذلك لولا ظهور الحاسبات الالكترونية وشركاتها وانتشارها داخل المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة ، ودخول التكنولوجيين الى المعهد فبدأ مع هذا عهداً جديداً فغير اسمه عام ١٩٦٨ الى « الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات » وغير استراتيجيته وهدفه الأساسى لتكون « القيادة والاسراع بالتقدم الذى يحدث فى مجال علم المعلومات والتكنولوجيا » وكما جاء فى الميثاق الأساسى للجمعية »(٣٦) .

وتعكس الجمعية حالياً أصدق انعكاس لوضع علم المعلومات من حيث الضجيج وعدم الوضوح وخلط المفاهيم ، فلو فحصنا تعريفها لعلم المعلومات ـــ سبق ذكره فى الفصل الأول ـــ لوجدنا أنه ينطبق أيضا على تخصص المكتبات والمعلومات ، ولو فحصنا اهتمامات أعضائها الأقل من أربعة آلاف فى الوقت الحالى لوجدنا انهم خليط من تخصصات وعلوم واهتمامات مختلفة فى تخصصات وعلوم الادارة والاستنساخ والطباعة والاستخلاص والتكشيف وتحليل النظم وبنوك المعلومات والاتصالات عن بعد والترجمة الآلية والنشر وحقوق التأليف والمصغرات الفيلمية والتصنيف والمكتبات المتخصصة وبحوث العمليات الرياضية وأجهزة ولغات الحاسبات الالكترونية والسكرتارية الحديثة والسبرنطيقا وعلم النفس وهى كلها اهتمامات تحولت الى جماعات اهتمام تمارس نشاطها فى اطار الجمعية(٣٧) ، ونفس هذا التشتت يمكن ملاحظته بسهولة من النظر الى وظائف الأعضاء وخلفياتهم العلمية والتى ذكرت أيضا فى الفصل الأول .

ورغم النشاط والحركة الدائبة والاجتماعات والمعارض والمنشورات والمؤتمرات التى تعقدها الجمعية الا أن تلك الواجهة الاعلامية لم تخفى حقيقة سيطرة شركات الحاسبات الالكترونية عليه فى التمويل والاعلانات المدفوعة فى الدوريات التى تصدرها أو المعارض التى تنظمها أى فى دفع قيمة الجوائز المتعددة التى تمنحها كل عام ، وهناك اعتراف كاف فى الولايات المتحدة بأن أعضاء الجمعية هم مجموعة من الأفراد الذين لا تربطهم رابطة حقيقية أو هدف واحد ، وان الجمعية لا تمثل القاعدة الحقيقية لمجتمع المكتبات والمعلومات والمعلومات فى الولايات المتحدة(٣٨) ، وانها تشترك مع جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association فى الاهتمام بالأجهزة التكنولوجية والجوانب الآلية والميكانيكية فى نظم وأساليب المعلومات أكثر مما تهتم بخدمة أعضائها أو بالصالح العام للتخصص ، أو بإرساء مجموعة من الجوانب النظرية والأكاديمية والأخلاقية له(٣٩) .

وهناك تغيير كبير تشهده الجمعية حالياً ومنذ عام ١٩٨٠ لابد أن ننوه به على سبيل الانصاف ، فقد بدأت فى تبنى أهدافا جديدة أكثر وضوحاً حيث تعمل على أن تكون ملتقى للمهتمين بقضية المعلومات وان توفر لهم سبل الالتقاء ، وأن تستغل سبل الدعاية التى تملكها فى زيادة وعى وإحساس المجتمع الأمريكى بأهمية وقيمة التخصص والعاملين فيه »(٤٠) ، كما أن هناك جسوراً تمد بأيد مخلصة مع الجمعية الأمريكية للمكتبات خاصة فى اللجان التى تشكلها الهيئات القومية فى الولايات المتحدة من أجل توجيه موارد وخدمات مؤسسات المكتبات والمعلومات والتخطيط لها بشكل أكثر فعالية ، كما يلاحظ أن تيارات الانفصال والحساسية الشديدة والتنافس مع الجمعيات المهنية الأخرى قد خفت حدتها الى حد كبير من مطبوعات الجمعية ومؤتمراتها .

جـ ـــ جمعية المكتبات **The Library Association**

جمعية المكتبات فى بريطانيا هى ثانى الجمعيات المهنية على مستوى العالم بعد الجمعية الأمريكية للمكتبات من حيث عدد الأعضاء ـــ نحو ٢٥ ألف عضو ـــ ومن حيث تاريخ التأسيس الذى يرجع الى عام ١٨٧٧ ، وأيضا من حيث النفوذ والتأثير والمشاركة فى وضع التقنينات والمعايير وحجم المنشورات(٤١) .

وتستحوذ الجمعية على نصيب كبيـر من التاثير على التخصص فى انجلترا لسببين ، اولهما انها اهم المؤسسات هناك فى إعـداد وتطوير المعايير والتقنينات وهى تتعاون فى هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع الاتحـاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها والجمعية الأمريكية للمكتبات ومكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ، والثانى هو مشاركتها الفعـالة فى مجال الإعداد المهنى فى انجلترا عن طريق تنظيـم الدورات التدريبيـة وبرامج مواصلة التعليم ، ثم منح الشـهادات التى تمنح حاملها وضعاً مرموقاً فى انجلترا والدول الناطقـة بالانجليزية وبالـذات شهادة زمالة الجمعيـة Fellow Association . وهى أعلى من درجـة الماجسـتير ، واقـل من دكتـوراه الفلسفة ، وللحصول عليها يجب اجتيـاز امتحان أظام لجنـة من الجمعية بجانب ضرورة أن يتمرس المتقدم بالخبرة العملية لسـنوات طويلة قبل تقدمه ولكنهـا تؤهله لوظائف مرموقة داخـل وخارج انجلترا وبالذات وظائف هيئة التدريس بالمؤسسات الاكاديمية فى التخصص(٤٢).

د ــ جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information Bureaux

انشات فى انجلترا عام ١٩٢٤ ، وهى متشابهة مع جمعية المكتبات المتخصصة فى أمريكا فى ظروف النشئة فى الفترة التى ظهر فيها التوثيـق ومحاولته تكوين مؤسساته الخاصة ، كان مؤسسوها من علمـاء الفيزياء البريطانيين غير الراضين عن خدمات المكتبات التى كانت موجـودة وعن سلوك واتجاهات جمعية المكتبات .

تاخذ هذه الجمعية فى اهدافها باتجاهين اساسيين ، الأول اجتماعى ويهدف الى توفير سبل التقاء المتخصصين فى المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات فى انجلترا وخارجها ، والثانى مهنى ، ويهدف الى تقديم خدمات اعلامية متكاملة ودورية الى الأعضاء كوسيلة لزيادة قدراتهم المهنيـة . علاوة على استخدام الدورات التدريبية مختلفة المستويات لاعادة تاهيل اخصائى المعلومات وتعريفهم بالتطورات الحديثة فى التخصص .

تشهد الجمعية تغييراً جذرياً فى السـنوات الثلاثة الأخيرة لتـولى قيادات جديدة لها ، وتركز الجمعيـة نشاطها حاليـاً على « ادارة نظم

ومصادر المعلومات كهدف اساسى لها ولأعضائها لإعتقاد مجلس الإدارة الجديد بأن المشكلة الأساسية التى تواجه التخصص حاليا هو كيفية « ادارة مصادر المعلومات المتاحة وتقديم خدمات معلومات فى افضل شكل وبطريقة علمية(٤٣) » وبناء على ذلك فقد تم تغيير الهيكل الادارى للجمعية لتتكون من ثلاثة مجموعات اساسية الأولى تعمل كمركز استشارات للهيئات الأخرى ومجموعة ثانية للتدريب وتطوير قدرات الأعضاء ومجموعة للنشر ، كما أن اسمها قد تغير ليصبح « جمعية ادارة المعلومات »
Association For Information Management

ونشاط الجمعية كله موجه الى التطبيقات والنشاطات المهنية والتدريب والنشر ، واسهاماتها قليلة فيما يتعلق بالتأصيل النظرى أو وضع المعايير ، وأدى هذا الى قلة تأثيرها على مسارات المهنة داخل وخارج انجلترا كما انها تواجه حاليا حركة انفصالية من مجموعة اعضاء شكلوا جمعية أخرى باسم « معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists ويركز جهوده على النواحى النظرية ووضع معايير للتخصص ورسم حدوده وعلاقاته وتحديد مقرراته وبرامجه الأكاديمية الأساسية(٤٤) .

ولابد من الاشارة هنا الى أن البنية الأساسية للتخصص فى انجلترا مختلفة عن البنية الأساسية للتخصص فى الولايات المتحدة فى امكانيات ومصادر ومجموعات المؤسسات الاختزانية وفى اجهزة وشركات وتطبيقات تكنولوجيا التحسيب فى المكتبات ، كما أن الثقافة البريطانية بطبيعتها يغلب عليها طابع الرسوخ وصعوبة وبطء التغيير وكلها عوامل ساعدت التخصص على التماسك وساعدت مؤسساته على العمل بوحدة ، وهناك لجنة دائمة مكونة من اعضاء من جمعية المكتبات وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات ، ومعهد علماء المعلومات ، مهمتها التنسيق بين عمل ونشاطات وأهداف ومؤتمرات ومنشورات المؤسسات الثلاثة والعمل على تكاتف جهودها لصالح التخصص كله فى انجلترا بدلا من تنافسها وتنازعها كما هو الحال بين بعض الجمعيات فى الولايات المتحدة .

٤ ــ الجمعيات المهنية فى الدول النامية

من الطبيعى أن يتأثر وضع الجمعيات المهنية فى الدول النامية بالظروف والملابسات المحيطة بالتخصص فى هذه الدول والتى تحد من

انطلاقة ومن صلابة بنيته الأساسية ومع هذا فهناك انتشار محسوس للجمعيات المهنية فى الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وسجل تقرير اليونسكو ١٢٩ جمعية فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع مطلع السبعينيات(٤٥) ، ولعل نظرة على عدد الجمعيات المهنية فى العالم العربى وكله من الدول النامية ، والتى دخلت حديثا الى دائرة الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات بمفاهيمه المعاصرة ، سوف يؤكد لنا ايضا ظاهرة انتشار الجمعيات المهنية فى الدول النامية فهناك حالياً جمعيات فى العراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس وأخرى تحت الانشاء فى مصر(٤٦) ، مع أن عددها منذ اقل من خمسة عشر سنة لم يكن يزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ولو نظرنا الى التطور الكمى لانتشار هذه الجمعيات فى النصف قرن الماضى ومنذ افتتاح أول جمعية مهنية فى دولة نامية عام ١٩٢٨ فى الهند وهى جمعية « ميدراس للمكتبات Medras Library Association » (٤٧) لوجدنا أن الانتشار كان بطيئاً للغاية قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم بدا فى الزيادة الطفيفة بعدها حتى وصلت الى اقصى معدل لها فى الستينيات خاصة مع استقلال الدول الأفريقية .

ومن الطبيعى أن الدور والوظائف الأساسية للجمعيات والتنظيمات المهنية لا يختلف بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه يأخذ فى تحقيق أهدافه أساليب مختلفة طبقاً للظروف والملابسات السائدة فى الدول النامية ، فمشاركة الجمعيات فى التعليم يأخذ شكل اعتماد وتقييم ومنح الشهادات الدراسية ، بينما يأخذ شكل دورات تدريبية قصيرة للعاملين الجدد فى الدول النامية ، وقد يأخذ شكل تطبيق هذه المعايير واقناع الأعضاء بها فى الدول النامية .

وتواجه الجمعيات المهنية فى الدول النامية بعض المعوقات التى تؤثر على فعالية عملها أهمها ان التخصص عادة ما يجىء فى مؤخرة الأولويات التى تهتم بها الدولة أو المؤسسات الأخرى المهيمنة على مؤسسات التخصص وبالتالى فإن الاعتمادات المالية واقبال الكوادر البشرية والوضع الأدبى والاجتماعى والمالى للمتخصصين يكون متواضعا(٤٨) ، علاوة على ذلك فإن عدم التعدد النوعى للجمعيات فى كل دولة حيث يوجد عادة جمعية واحدة فقط لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات لا يعطى

الفرصة أو يوفر الدافع للمتخصصين لكى يمارسوا نشاطهم بالطريقة التى ترضيهم ، على العكس من الدول المتقدمة التى عادة ما يكون بها جمعيات لكل انواع المؤسسات وكل انواع اخصائى المعلومات (جمعية مكتبات مدرسية – عامة – اطفال – جامعية أو جمعية المكتشفين أو جمعية مكتبات الفنون وهكذا) وقد أدى هذا الى ابتعاد بعض المتخصصين من الدول النامية عن ممارسة نشاطهم المهنى من خلال هذه الجمعيات لشعورهم بعدم التمثيل الدقيق لنشاطهم ومؤهلاتهم ووظائفهم ، ويمكن استثناء الهند والبرازيل والأرجنتين من النقطة الأخيرة لتعدد الجمعيات المهنية بها .

ويعد نشر الدوريات والبحوث هو ابرز أدوار الجمعيات المهنية فى الدول النامية وهو دور كان منتظرا لعدم إقبال قطاع النشر التجارى على المغامرة بنشر الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات لقلة توزيعه وقلة الأرباح الناتجة عنه . ولو نظرنا الى أدوات الضبط الببليوجرافى فى التخصص – سيتم ذكرها فى الفصل الرابع من الكتاب – لوجدنا أن الجمعيات المهنية هى مصدر النشر الأساسى للدوريات فى البرازيل والأرجنتين وهندوراس وجامايكا والهند وباكستان واندونيسيا وماليزيا والأردن وغانا والسنغال وسيراليون وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر وملاوى واوغندا .

ويلاحظ أن عدد الجمعيات المهنية التى تنتمى الى الدول النامية ، والمنضمة الى الجمعيات والاتحادات الدولية لا تمثل النسبة الغالبة ، مع أن عدد الدول النامية قد يصل الى اكثر من ضعف عدد الدول المتقدمة ، ويبدو أن الجمعيات فى الدول النامية لم تدرك بعد اهمية الانضمام الى الجمعيات الدولية فى المشاركة فى وضع المعايير أو الاشتراك فى مصادر المعلومات الدولية وتسهيل نقل المعلومات اليها .

ويحسن أن نتعرض لبعض النماذج من الجمعيات فى الدول النامية كما تعرضنا لمثل هذه النماذج من الدول المتقدمة ولعل الاختيار هنا يشكل صعوبة الى حد ما لكثرة عدد الجمعيات من جهة ولندرة ما ينشر عنها من جهة اخرى ، ومع ذلك فإن حضور المؤلف لبعض المؤتمرات التى نظمتها جمعيات مهنية بمصر وبالخارج ، وبحثه عن القلة المنشورة من الانتاج الفكرى حول هذا الموضوع ، قد اديا به الى اختيار نموذجين من هذه

الجمعيات من الصين الشعبية خاصة وان الجمعية الموجودة بها من أحدث الجمعيات واكثرها نشاطاً رغم عمرها القصير ، ثم من نيجيريا التى بها واحدة من اكبر واقدم الجمعيات واكثرها تنظيماً فى أفريقيا والدول النامية.

١ ــ الجمعية الصينية للمكتبات Chinese Library Association

كان للمكتبات دور بارز على مدار الحضارة الصينية ، الا أن الصين لم تعرف أى جمعية مهنية قوية خلال القرن الحالى ، كما ظل النظام السياسى القائم لا يرحب بوجود أى هيئات أو نقابات أو جمعيات غير الحزب الحاكم ، الا أن انتهاء فترة التزمت الفكرى والفوضى التى صاحبت أحداث الثورة الثقافية أدت لتأسيس أول جمعية مهنية فى الصين فى سبتمبر عام ١٩٧٨ ، وكان للدولة دور بارز فى تأسيسها وتمويلها ، وقد عملت الجمعية على تحقيق ما يلى(٤٩) :

١ ــ إعداد سلسلة بحوث تهدف الى تحديث المكتبات الصينية .

٢ ــ تنظيم التبادل الثقافى بشأن تخصص المكتبات والمعلومات بين الصين والعالم .

٣ ــ تشجيع انضمام الشباب الى التخصص .

٤ ــ توجيه وتشجيع المؤسسات الأكاديمية الصينية على انشاء أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات .

ونجحت الجمعية نجاحاً ملحوظاً فى تحقيق ذلك فى السنوات السابقة، فاصبح لها وفود ثابتة فى المؤتمرات الدولية ، وعقدت مؤتمر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عقد بالتناوب فى واشنطن وبكين عام ١٩٨١ ، وأقنعت المسئولين الحكوميين والأكاديميين بجامعة « وهان Wuhan » على افتتاح قسم حديث للمكتبات عام ١٩٧٩ ، وساهمت فى اعداد مقرراته الدراسية ، وتقوم بنشر أهم دورية صينية فى التخصص وهى Library Science Reports وبدأت فى توسيع نطاق عملها والخروج الى الأقاليم والمقاطعات الكبيرة وتقوم بتنظيم دورات سريعة ومبسطة للأشخاص الذين يتولون مهام العمل كأمناء مكتبات عامة ومدرسية ، وتعمل أيضا على تنظيم دورات لمحو أمية المواطنين فى هذه الأقاليم(٥٠) .

. إن الجمعية الصينية للمكتبات نموذج ممتاز لمقدرة الجمعيات المهنية في الدول النامية على التعامل مع البيئة التى تعمل بها ، وخدمتها لصالح الإرتقاء بالتخصص وممارساته ولعلها المهام المطلوبة من أى جمعية مهنية فى الدول النامية ذات المشاكل والمعوقات فى البيئة التى تعمل بها .

ب ــ جمعية المكتبيين النيجيريين .Association of the Nigerian Librarians

تعد هذه الجميعة من أقدم المكتبات فى افريقيا بوجه عام ، فقد بدأت محاولات انشائها فى عام ١٩٥١ ، وبدأت نشاطها فى عام ١٩٦٢ ، وكانت تعمل على جمع شمل أمناء المكتبات فى نيجيريا خاصة العاملين فى المكتبات العامة والجامعية ، ونشر الأبحاث لتطوير العمل ، وايجاد فرص عمل لأخصائى المعلومات وتنظيم دورات أولية للعاملين الجدد ، ومتقدمة لتوعية القدامى منهم بالتطورات والقضايا الحديثة .

. وتأثرت الجمعية بشدة بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية التى حدثت فى نيجيريا خلال الربع قرن الماضى بعد الاستقلال بالانقلابات العسكرية المتتالية التى أعقبته ، وزيادة الدخل القومى نتيجة لاكتشاف البترول الذى انعكس على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمى وأدى الى زيادة الطلب على المعلومات ، وبالتالى انتعاش التخصص مما أدى إلى زيادة نشاط الجمعية وزيادة مواردها وعدد أعضائها ، وإن كان المتوقع أن ذلك قد تأثر الآن بالأزمة المالية التى انتابت البلاد .

والجمعية لها نشاط ملحوظ فى نشر الدوريات فلها دوريتين من أكثر الدوريات الافريقية انتظاما كما ان لها نشاط فى عقد دورات تدريبية بعضها مشترك مع جمعيات المكتبات المجاورة فى النيجر وغانا وملاوى ، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ فى وضع أسس نظام تعاونى لتبادل المصادر والمجموعات المتاحة لدى المؤسسات الاختزانية فى هذه الدول(٥٢) .

ولعله من الواضح الآن أن نشاط الجمعية الصينية والجمعية النيجيرية قد تأثر بالظروف السياسية التى سادت الدولتين ــ الثورة الثقافية والاستقلال والانقلابات والبترول والأزمة الاقتصادية ــ كما أنهما ركزتا على مجالات النشر والتدريب وانفتاح التخصص مع الدول المتقدمة والدول المجاورة ، كما انه من الواضح ان النشاط يقل الى حد كبير عن نشاطات الجمعيات فى الدول المتقدمة .

ثالثا ــ المؤسسات التجارية

المؤسسات التجارية او التى تعمل من اجل الربح المادى For Profit هى المؤسسات التى تأخذ اى فكرة او قضية او سلعة موجودة ، وتطورها وتعمل على استغلالها وتسويقها لسد حاجة موجودة بالفعل ، ومن أجل الكسب . وهناك عدد كبير من المؤسسات التجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات من حيث العدد ومن حيث النوع بداية من المطابع والناشرين ومنتجى أوعية المعلومات بكافة انماطها ، وشركات تصنيع وصيانة وتسويق كل اجهزة تكنولوجيا المعلومات من آلات تصوير المستندات والمصغرات الفيلمية ، والحاسبات الالكترونية ، وهناك ايضا المكاتب الاستشارية التى تحلل وتقيم وتنفذ نظم المعلومات أو تدرب العاملين بها ، ومراصد وبنوك المعلومات التى تعمل كشركات تجارية لخزن واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ، وهو كما نرى قطاع عريض من النشاط تضخم بعد الحرب العالمية الثانية الى درجة كبيرة بحيث اصبح من القطاعات المشاركة فى الهيكل الاقتصادى لأى دولة بجانب القطاعات الزراعية والتجارية والتمويلية والصناعية والخدمات والنقل وقد ادت زيادة نمو هذا القطاع فى الاستثمارات والأرباح وعدد العاملين خلال السنوات العشرة الأخيرة الى الاقتناع بأن المجتمع الانسانى المعاصر يعيش فترة ما بعد الثورة الصناعية وان أفضل سمة لهذا المجتمع هو « المجتمع القائم على المعلومات Information Based Society ».

وهناك اعتقاد خاطىء بأن النشاط التجارى ومؤسساته هو ظاهره حديثة فى التخصص ، رغم انها قديمة وترجع الى ما قبل بلورته فى شكله الحديث ، فتجار الكتب والناشرون والمطابع مؤسسات معروفة وتمارس نشاطها منذ عدة قرون ، الا أن سرعة تطور النشاط التجارى ونموه ، زاد جدا مع التقدم التكنولوجى وخصوصا تكنولوجيا الالكترونيات التى كونت معها نشاطا استثماريا وتجاريا كبيرا يعمل على اختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها باستخدام هذه الأجهزة ، ثم الاعتماد الكامل لعمليات التنمية على مصادر معلومات قوية ومنظمة ومتاحة ، وادى هذا الى رواج المعلومات كسلعة مطلوبة ، ولا يمكن اغفال « القدرة الفائقة للمتخصصين فيما يطلق عليه الآن صناعة المعلومات Information Industry فى استغلال الحاجة الى المعلومات ، واستغلال التكنولوجيا المتاحة لبناء انظمة معلومات قوية وربطها باحتياجات المستفيدين(٥٣) . وقد تضخمت

هذه الصناعة وتقفزت أرباحها على مستوى العالم كله تقفزات سريعة الى الأمام ، وبلغت أرباحها السنوية مؤخراً ٧٢ بليون دورلار ، الجــزء الأكبر منهاَ يعــود الى قطاع النشر والطبــاعة الذى يســتحوذ على ٦٤٪ من الاستثمارات والأرباح ثم لنظم الاتصالات الفورية والمباشرة التى تساهم بنحو ١٧٪(٥٤) .

ولابد من الاشارة الى أن جانباً كبيراً من هذه الأرباح إنما ينفق على الدعايات المستمرة التى تشنها المؤسسات التجارية ، وتسخر لها الدوريات والمؤتمــرات والنــدوات والمعــارض والمتخصصين وحتى المؤسســات الاكاديمية . وهذه الدعايات كثيراً ما تأتى ثمارها اعتماداً على الدراسات التى اثبتت أن اقامة نظم المعلومات هو بمثابة اســتثمار ذو عائد مؤكد مهما كانت تكلفته على المستفيدين ولكن لابد من التنــويه بأن كثيراً من الممارسات التى يقوم بها هذا القطاع انما تهدف الى الربح بصرف النظــر من جودة الخدمات أو الحاجة الحقيقية لها .

١ — المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة

تعود النشاطات التجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات الى فكرة « بول Poole » وكان طالباً أمريكياً فى نهاية النصف الأول من القــرن الماضى فى تنظيم جهود تطوعية لإعــداد مشروع لاســترجاع محتــويات الدوريات حتى « أتت مشروعات ويلسون Wilson » منــذ ١٩٠٠ التى انهت مشروع « بول » واخذت مكانــه « لإيمان الأخير » بفطــرته التجارية للعقبات المــالية التى واجهت مشروع « بول » فى أيامه الأخيرة ورأى أن تذليلها يمكن أن يتم على أسس اقتصادية ومن هنا بدأ فى الخط التجارى(٥) بإعداد الكشــافات والمستخلصات الموضوعية المتخصصــة وتوزيعها على المكتبات مقابل أجر ، وكان من الممكن أن يقتصر النشــاط التجــارى فى التخصص على هذه الأعمال عــلاوة على الطبــاعة والنشر وصناعة الورق لولا ظهور تكنولوجيا المصغرات الفيلمية فى الثلاثينيات من هذا القرن والتى كونت معها اطاراً من المؤسسات المســتفيدة منها ، ثم كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسابق الدول لبناء خطط طموحة فى كافة المجالات وبالتالى اصبحت مصادر المعلومات الموجودة فى كل دولة هى أحد المصادر القومية للثروة وبدأت المكاتب الاستشارية فى الاتجــاه لبناء هذه المصادر وتنظيمها واتاحتها على اســتحياء فى أول الأمر ، ثم

بتوسع عندما وجدت سوقا رائجة ومتعطشة للسلعة التى تعمل بها وهى المعلومات .

وكان لدخول الحكومة الأمريكية كممول ومشجع للمؤسسات الأمريكية المختلفة فى التخصص وهو الذى بدأ مع بداية الحرب الباردة والحرب العلمية بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، هو الذى فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات فى هذا المجال فبدأت تظهر الشركات الكبيرة بتدعيم مباشر من الحكومة وكان أهمها المشروع التجارى الذى بدأه « يوجين جارفيلد Eugene Garfield » تحت اسم « معهد المعلومات العلمية Institute of Scientific Information لضبط الانتاج العلمى فى قطاعات العلوم والتكنولوجيا ونشر ناتج هذا الضبط الببليوجرافى فى سلسلة كشافات ومستخلصات .

ثم لعبت تكنولوجيا الالكترونيات دورها الحاسم فى تدعيم هذا القطاع بما اتاحته من أجهزة حاسبة الكترونية ونظم مباشرة للاتصال ثم الاتصال عن بعد والحاسبات المصغرة واستغلال أجهزة التليفزيون المنزلية فى استقبال المعلومات وكان لهذا كله أثره فى تدعيم أركان هذا القطاع التجارى خاصة فى الولايات المتحدة لتقدمها الكبير عن باقى دول العالم فى مجال الالكترونيات حتى ان هذا القطاع قد حقق وحده ١٣ بليون دولار كعائد فى عام ١٩٨٣ ، وهو يمثل ١٨ ٪ من حجم العائد الاجمالى من النشاط التجارى للمعلومات فى العالم كله(٥٦) .

ومن المسلم به ان العمل من أجل الربح هو شعار وهدف أى مؤسسة تجارية ومع هذا فإن هذه المؤسسات قد أدت ولا تزال تؤدى دوراً ليس من العدل والانصاف التقليل من شانه فى الدول المتقدمة ، ويعود ذلك بصفة أساسية الى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية فى المجتمعات المتقدمة ، فتدخل الدولة معدوم أو قليل واذا تدخلت فبشكل محسوب فى أى نشاط استثمارى ، وطبيعة النشاط الاستثمارى هو الربح ، وعندما يوجد التنافس الشديد بين المؤسسات التجارية التى تعمل فى حقل واحد ، تعمل كل مؤسسة على تقديم أفضل ما عندها ، والا ستضطر الى الابتعاد سريعا عن مجال العمل . وكان من نتيجة هذا ان ساهمت المؤسسات التجارية فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان بدور بارز فى اقامة نظم معلومات قوية وفى نشاط تدريب ملحوظ ، علاوة على تقديم الأجهزة

والمعدات وصيانتها وتطويرها باستمرار ، بالاضافة الى مشاركتها الفعالة فى مرحلة التطوير والبحث فى التخصص والعمل على حل مشاكله التى تظهر عند تطبيق أحد التقنينات أو الأساليب الجديدة اما بالاتفاق مع مؤسسات البحث الأكاديمية وتمويلها لحل مشكلة معينة ، واما بتكوين فرق بحث خاصة بها .

وهناك عدة أنواع من المؤسسات التجارية تمارس نشاطها فى الدول المتقدمة حاليا يمكن وضعها فى الفئات التالية(٥٧) :

١ — مؤسسات تجارية تقدم المعلومات مباشرة الى المستفيدين وهناك عدة أنواع من المؤسسات تفعل ذلك أهمها المرافق وبنوك المعلومات الببليوجرافية التى تمتلكها شركات تجارية وتدار على هذا الأساس ومنها مركز التحسيب المباشر للمكتبات On line Computer Library Center والناشرين الذين يعدون الأدلة والكشافات والمستخلصات مثل شركتى بوكر Bowker وولسون Wilson ومؤسسات هذه الفئة كلها هى أقوى المؤسسات وأكثرها نفوذاً وتأثيراً وأرباحاً ويكفى أن نعلم أن « مركز التحسيب المباشر للمكتبات قد حقق ٤٧٫٨ مليون دولار كدخل فى عام ١٩٨٣ ، وان هذا الدخل يزيد ٢٤٪ عما كان عليه فى عام ١٩٨٢(٥٨) .

٢ — مؤسسات خدمات الحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية وهى شركات لا تقدم معلومات مباشرة الى المستفيدين أو حتى تتعامل مع هذه المعلومات مباشرة ولكنها تقوم ببناء النظم المحسبة أو الميكروفيلمية وتوريد الأجهزة الخاصة بها وصيانتها واعداد مجموعة برامج ونظم لهذه الأجهزة تلائم مؤسسات المعلومات ، والشركات من هذه الفئة غالبا شركات صغيرة الحجم ولكنها تجتذب اليها مجموعة من الخبراء المهرة لهذه الأجهزة أو فى اعداد برامجها ونظمها وصيانتها . ورغم أن أعمال الشركات من هذا النوع تكون صغيرة بمقياس التعاقد الواحد الا أن كثرة التعاقدات تؤدى فى النهاية الى زيادة الأرباح ولعل « مجموعة تكنولوجيا المعلومات Information Technology Group وهى شركة فى كليفلاند فى أوهايو متخصصة فى مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات فى اختيار الأجهزة التى تحتاج اليها وبناء النظم البرامج الخاصة بها ، هى أبرز نموذج لهذه الفئة .

٣ ـ مؤسسات تجارية جزئية ، وهى من المؤسسات التى تعمل كحلقة وصل Broker ما بين شركات المجموعة الأولى — التى تقدم المعلومات مباشرة لمستفيدين — وما بين المستفيد بين الذين لا يملكون امكانيات الأجهزة أو العاملين المدربين على الاتصال أو الحصول على المعلومات من مختزنيها بطريقة مباشرة ومنها شركة « المعلومات Informatics » فى ميرلاند بالولايات المتحدة التى تشترك فى شرائط مشروعات الفهرسة المقروءة آليا بمكتبة الكونجرس وتقوم بتوجيه التسجيلات التى تلائم كل مكتبة صغيرة فى الولاية اليها بطباعتها وارسالها بالبريد وتطلق على هذا المشروع اسم « مارك المصغر Mini MARC وكان لدى هذه الشركة حوالى ٣٢٠ مشترك فى عام ١٩٨١ .

٤ — المؤسسات الاستشارية الصغيرة ، وهى مؤسسات عددها كبير جداً وتصف بأنها قليلة الاستثمارات وعدد العاملين وعادة ما ينشئها متخصصون ذو خبرة طويلة واتصالات تسويقية واسعه وهى تعمل فى مجالات مثل تكوين مجموعات متخصصة وبناء سياسات تزويد للمؤسسات الاختزانية ، أو تنظيم هذه المجموعات أو تدريب العاملين بها . وعملها مختلف عن مؤسسات الفئة الثانية فى أنه لا يعتمد على اجهزة تكنولوجيا المعلومات فقط بل يمتد الى الأنشطة الببليوجرافية وبالذات الاختيار والاقتناء والتحليل ، ومن هذه المؤسسات ما يقوم أيضا بعمليات اعداد قوائم ببليوجرافية أو البحث عن معلومات فى موضوع معين لأحد المستفيدين نظير أجر ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذه الفئة شركة « العلم للدولية المتضامنة Science Associates International فى نيويورك التى تعد ملفات سمات لكل مكتبة أو مركز معلومات متخصص فى العلوم والتكنولوجيا فى الولاية اساسا ، والولايات المجاورة فى شرق الولايات المتحدة ، وتقوم بتجميع الاعلانات التى تصدر عن الأوعية الجديدة وترسلها لها ، وتقوم أيضا بطباعة التسجيلات الببليوجرافية من المرافق الببليوجرافية وارسالها الى المكتبة الصغيرة التى لا تمتلك اجهزه اتصالات .

٥ — موردى أوعية المعلومات وهم الناشرين أو من يقومون بتقديم خدمات امداد المؤسسات الاختزانية الاقتنائية بالأوعية طبقا لسياسات تزويدها أو موردى أوعية وناشرين معا ، ومنهم من يتقدم الأوعية مع بطاقات الوصف الببليوجراق والتحليل الموضوعى لها وأبرز المؤسسات التجارية فى هذه الفئة هى « فاكسون FAXON » التى تعمل فى مجال الدوريات

امناسا والشركة البريطانية « Blackwell » التى تعمل كناشر ومورد ومعد ببليوجرافى أيضا كما تمتد مؤسسات هذه الفئة لتشمل موردى الأدوات الكتابية والتجهيزية للمكتبات ومراكز المعلومات ومن أبرزهم شركة « جايلورد Gaylord » .

وقد بدأت المؤسسات الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات تضع فى اعتبارها فرص العمل التى يتيحها هذا القطاع ، بإدخال بعض المقررات عن التسويق والادارة المالية وادارة الأفراد وما الى ذلك ، على اعتبار أن عدداً لا يستهان به من الخريجين يعمل حاليا فى المؤسسات التجارية أو يتعامل معها من خلال مؤسسات أخرى كما بدأت تظهر بعض المؤسسات المهنية التى تضم شركات القطاع التجارى والعاملين به ولعل أهمها وأكثرها نفوذاً الآن هى جمعية صناعة المعلومات Information Industry Association التى أنشئت عام ١٩٧٦ وتعمل على توسيع دائرة خدمات المعلومات فى المجتمع وتقوية المؤسسات التى تعمل من أجل الربح وإتاحة فرص عمل أفضل للعاملين فى هذه المؤسسات(٥٩) .

ورغم أن هذه الجمعية والجمعيات الأخرى المشابهة لها ، وكذلك كل مؤسسات القطاع التجارى تتميز بكثافة النشاط والدعايات ووفرة الامكانيات الا أن دوافعها التجارية واضحة ، كما أن هذه المؤسسات قد اجتذبت كثيرا من العاملين ورؤوس الأموال البعيدة عن الدراسات الواعية للقضايا الأساسية فى تخصص المكتبات والمعلومات وهم اما مؤسسات واما أفراد مستثمرون فى هذا التخصص مثلما يمكن أن يستثمروا أموالهم فى أى تخصص أو مجال لا من أجل صالح التخصص وتحسين ممارساته ، بل من أجل الأرباح المادية أساسا .

٢ — المؤسسات التجارية فى الدول النامية

تبين مما سبق أن هناك عدة عوامل ساعدت المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة على العمل والازدهار فى الفترة الماضية ، وان أبرز هذه الأسباب هى شدة الطلب على المعلومات ، وبالتالى توفر سلعة مطلوبة تستطيع هذه المؤسسات أن تستغلها وتنوع هذه المؤسسات وتعدد الخدمات التى تقدمها وهو الأمر الذى ساعدها على تسويق خدماتها خاصة مع اتصالاتها التسويقية الكبيرة ، وأخيراً التقدم التكنولوجى الذى سهل لها امكانية اقامة نظم معلومات حديثة متعددة الخدمات .

ولو نظرنا الى هذه العوامل لوجدنا ان بعضها موجود فى الدول النامية مثل شدة الطلب على المعلومات لدفع خطط التنمية الى الأمام ، وبعضها غير موجود مثل التقدم التكنولوجى . وبالتالى فقدت المؤسسات التجارية اهم وسائلها علاوة على تاثير اوضاع الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المؤسسات فحدت هذه العوامل كلها على انطلاق واستثمارات المؤسسات التجارية فى الدول النامية . والحقيقة ان هناك اتفاقاً كافياً بين المتخصصين الذين تعرضوا للنشاط التجارى فى الدول النامية رغم قلتهم ، على ان هذا النشاط « هش للغاية ومصطنع Artificial ويغلب عليه طابع الزيف وقائم على استثمارات محددة وعدد العاملين فى مؤسساته قليل ، ويدار بواسطة دخلاء فى الغالب ، وعدد تعاقداته محدودة وتتم بالصلات الشخصية بين اصحاب المؤسسات التجارية والمؤسسات المستفيدة(٦٠) ، ولا شك ان ارضية التخصص وبنيته الأساسية فى الدول النامية لا تعطى الفرص ولا تساعد المؤسسات التجارية على العمل او على النشاط الكثيف .

الا ان هناك عدداً من المؤشرات التى تدل على ان هذه المؤسسات قد بدأت تشهد بعض النهضة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ساعد على ذلك دخول عدد غير قليل من الدول النامية الى شبكات المعلومات الدولية وبالتالى اتاحة مصادر المعلومات الخارجية امام المؤسسات التجارية لكى تعيد توزيعها على المؤسسات الاختزانية فى دولها ، والرخص المتزايد فى اسعار تكنولوجيا المعلومات واجهزتها ومعداتها فأصبحت تناسب امكانيات الاستثمارات الضعيفة للمؤسسات التجارية فى الدول النامية ، ومع هذا فلا يزال النشاط الاقتصادى لهذه المؤسسات قليل ولا يتعدى ٪ الاستثمارات الدولية التى تحظى بأغلبها استثمارات الدول المتقدمة(٦١) .

وهناك تحذيرات قوية موجهة من المسئولين(٦٢) حالياً للنشاط التجارى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الدول النامية الذى يحاول تطبيق بعض النظم والممارسات التى تعمل بها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وتنبه هذه التحذيرات الى ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية فى الدول النامية فقيرة ، ولم تمر بكافة مراحل التطور فى الدول المتقدمة وهناك كثير من الخطوط ومراحل التطور والمفاهيم والحلقات غير المرئية فى الدول المتقدمة من الصعب جداً تطبيقها او استيعابها او العمل محاكاة لها فى الدول النامية .

وهناك عدد من فئات المؤسسات التجارية فى الدول النامية يمكن أن نذكرها كما يلى :

١ — مؤسسات المعلومات الجزئية وهى فئة بدأت من الانتشار الكثيف فى الدول النامية ، وخاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا للصلات القوية لدول هذه المناطق بالولايات المتحدة ، وهذه المؤسسات تعمل على امداد المؤسسات الاختزانية بالمعلومات بنقلها من بنوك ومراصد المعلومات فى الولايات المتحدة عبر شبكات الاتصالات الدولية وهذه المؤسسات تمتلك تسهيلات للاتصالات الدولية ، كما تملك أجهزة الكترونية لاستقبال المعلومات التى تحصل عليها وتعيد ارسالها الى المستفيدين بالتليفون أو البرقيات أو البريد أو باليد .

٢ — الشركات ومكاتب الخبرة الاستشارية وهى شركات كثيرة العدد فى معظم الدول النامية ، وتركز جهودها فى أنشطة الدورات التدريبية السريعة والاعداد البيليوجرافى لبعض المكتبات ومراكز المعلومات التى تفتقد الكوادر البشرية المدربة لهذا النشاط .

٣ — مؤسسات وخدمات أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وهى شركات تعمل عادة كممثلة أو كوكيلة لأحد الشركات الدولية الكبيرة فى مجال أجهزة تكنولوجيا المعلومات ويقتصر دورها على امداد المؤسسات الاختزانية بالأجهزة وصيانتها وتدريب العاملين عليها ، وبدأت معظمها فى انشاء أقسام صغيرة لإعداد البرامج للأجهزة التى تبيعها خاصة وان جزءاً كبيراً من البرامج الجاهزة التى تباع مع الأجهزة يحتاج الى تعديل طبقاً لاحتياجات المؤسسات الاختزانية فى الدول النامية .

٤ — موردو أوعية المعلومات وهم مجموعة الناشرين ووكلاء دور النشر الدولية ولهم نشاط واسع فى الدول النامية كقنوات اتصال بين مصادر الانتاج الفكرى الدولى ، وبين المؤسسات الاختزانية التى تعانى دائما من البعد المكانى وصعوبة الاتصالات وصعوبات تدبير العملة والنقل والجمارك وما الى ذلك ، وتعمل هذه الفئة من الشركات على تسهيل مهمة المؤسسات الاختزانية الاقتنائية فى الحصول على أوعية المعلومات بإتاحة أدوات الاختيار وتسهيل عمليات الاتصال وتدبير العملة .

نستخلص من هذا أن فئات المؤسسات التجارية الموجودة فى الدول المتقدمة هى نفسها الموجودة فى الدول النامية باستثناء شركات الفئة الأولى التى تقدم المعلومات نفسها للمستفيدين ، والتى تقوم ببناء بنوك ومراصد معلومات يستطيع المستفيدين الاتصـــال بها من أى مكان مباشرة ، وهذه الفئة رغم انها الأكثر ربحاً ونشاطاً فى الدول المتقدمة الا أن عدم وجودها حاليا فى الدول النامية منطقى لضخامة رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات وضخامة تكاليف تشغيلها وتطويرها — على سبيل المثال ستبلغ تكاليف الاحلال والتجديد للحاســبـات الالكترونية لمركز التحسيب المباشر للمكتبات بأوهايو ٤٠ مليون دورلار فى الفترة من ١٩٨٤ — ١٩٨٦(٦٣) — وهى مبالغ لا تستطيع مؤسسة واحدة أو حتى دولة واحدة نامية أن توفره بسهولة ولا شك أن ضعف شبكات الاتصال فى الدول النامية يحد ايضا من ظهور هذه الفئة من المؤسساتالتجارية .

ان الصورة ليست براقة بالنسبة للنشاط التجــارى فى الدول النامية حتى الآن ، ومع هذا فهناك مؤشرات وتوقعــات(٦٤) تشير الى تقــدم ملموس فى هذه المؤسسات لعدة اسباب أهمها حركة النمو التى تشهدها الدول النامية ، والوفرة النسبية فى الكوادر البشرية والامكانيات المتاحــة للتخصص ومؤسساته ، والتغيير فى النظرة التقليدية التى كانت موجودة عند المســئولين فى الدول الناميــة بســيطرة الدولة على كل النشـــاط الاقتصادى وعدم السماح بالنشــاط الخاص أو الفردى . ومع هذا فإن الضعف التكنولوجى وعدم صـــلابة البنيـــة الأساسية للتخصص وضعف استثمارات المؤسسات التجارية فى الدول النامية ســـتحد من انطلاقـــه ونشاطه . ومهما كانت توقعات نموه وازدهاره فإنه بالتأكيد لن يصل بأى حال من الأحوال الى ما وصلت اليه المؤسسات التجارية فى التخصص فى الدول المتقدمة .

« مصادر ومراجع الفصل الثاني »

1 — Cole. John. Y. for congress and Nations; a chronological History of the library of congress, Washington D.C., Library of congress, 1979. P. VII.

2 — Cole, John. Op. Cit., 196 P.

3 — The library of congress, 1984 a brief summary of the major activities of the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C., 1985, P. 5.

4 — Rohboch, Peter T. find, automation at the library of congress. Washington D.C. L.C. 1985, P. 5.

5 — The Library of congress, 1984. Op. Cit., P. 2+14.

6 — The Library of congress 1984. Op. Cit., Varies Pagnination.

7 — Close the card catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4 Feb. 1980, PP. 25-27.

8 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. Quarterly Journal of library of congres, Vol. 33, No. 4 October, 1976. PP. 383-421.

9 — Saracevic T. and Laurence, P. Asiertaining activities in subject area through bibliomateric analysis. Journal of ASIS, March/April, 1973. PP. 120-134.

10 — Rohbach, Peter. Op. Cit., P. 24.

11 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C. L.C., 1978. P. 4.

12 — Chen, Ching Chih. Recent developments in library and information science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, Uo. 4, April, 1980. PP. 10-11.

١٣ـ شو ، وونج نى ، الاعلام العلمى والتكنولوجى فى الصين ، الحالة الحاضرة وتوقعات المستقبل ، ترجمة عبدالمنعم محمد موسى ، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٢ ، فبراير/ ابريل ١٩٨١ . ص ص ٤ — ٨ .

١٤ـ شو ، نرونج نى . المصدر السابق .

15 — Chen, Ching Chih Ibid.

16 — Chartrand, Robert Lee. our China adventure. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4 April, 1980. PP. 12-14.

17 — Neadom, Mado. The National Library of Gambia, its collection and services. Wales, College of Librarianship Wales. 1982. P. 2. Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

١٨ـ نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غامبيا ، ترجمة مارى عزمى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والارشيف ، س١١ ، ع٤١ ، نوفمبر ١٩٨٠/ يناير ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

19 — Neadom, Mado; Op. Cit, P. 4+5.

20 — Neadom, Mado. Op. Cit. P. 16.

٢١ـ نجى ، سالى . المصدر السابق .

22 — Neadom, Mado. Op. Cit., P. 11.

23 — Atherton, Pauline, Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. P. 13+14. Paper presented

at the U.S. Egyptian Workship on Planning a National STI system. Cairo, 9 November 1975.

٢٤ـــ ماكلين ، هـ ، ويلى ، د. جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه المكتبين . ترجمة محمد المهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١ ، ع ٤ ، اغسطس ١٩٧١ : ص ص ٥٤ ـــ ٦٥ ح

25 — Smith, Mona. Professional association in the information profesion; oppining address in a Joint seminar on professional associations, ASIS and Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., The Catholic University of America, 21 Feb. 1981.

٢٦ـــ حشمت محمد على قاسم ، الاتحاد الدولى للتوثيق والدور العربي فى نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٤ ، ع١ ، يناير ١٩٨٤ . ص ص ٥ ـــ ٣٤ .

٢٧ـــ حشمت محمد على قاسم . المصدر السابق .

٢٨ـــ ويليمز ، هافارد ، تاريخ الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات ترجمة مارى عزمى ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٨ ، ع٣١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ ـــ ٣٧ .

٢٩ـــ سعد محمد الهجرسى ، الجمعية العادية والأربعون للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، اوسلو ١١ ـــ ١٦ اغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ، ع٤ ، ١٩٧٦ . ص ص ٢٩٧ ـــ ٣٠٢

30 — Grosh, Audrey and Hendrich, constance. The development of a profession; Information science. Mineosta, University of Minesota library system, 1981. P. 18-19.

31. — The American Library Association. Start a new decade with a new direction. Chicago, ALA, 1981, P. 1.

٣٢ـــ سعد محمد الهجرسى ، المؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للمكتبات ، سان فرانسيسكو من ٢٩ يونيو ـــ ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ، ع٤ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٨٤ ـــ ٢٩٦ .

33 — Galvin, Thomas. Libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.

34 — Grosh, Audrey and Hendrich, constance Op. Cit., P. 3.

35 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

36 — ASIS adopts mission and goals. ASIS new, Vol. 1, No. 1, 1981. P. 1.

37 — The American Society of Information Science. About ASIS. Washington D.C., 1981. P. 1+7.

38 — White, Herbert. Defining basic comptencies. American Libraries, September, 1983. PP. 519-525.

39 — Wasserman, Paul. The new librarianship ; a challenge for change. N.Y. Bowker, 1972. P. 111.

40 — ASIS adopts mission and goals. Ibid.

41 — Important and necessary tasks. Library Association record,, Vol. 82, No. 3 March, 1980, P. 98.

42 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and information science (Tauwan) Vol. 8 No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

43 — Levis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, ASLIB, 1982. P. 2.

44 — Simpson, I.S. Education for information science in the United Kingdom. Journal of information science, Vol. 1 No. 1, April, 1979. PP. 49-57.

45 — Sharif, Abdulla M. Education for librianship in the Arab Countries. Tripali, University of Al-Fatah, 1980. P. 11.

٤٦ــ عبدالباقى الدالى ، مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ، تونس ١٩٨١ ، ص ٣٢ ، بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ .

47 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and education science education in India. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1 No. 2 December, 1976. PP. 127-160.

٤٨ــ شابلن ، ا. التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٣ ، ع١ ، فبراير ١٩٧٣ . ص ص ٦ — ١٥ .

49 — Chen, Ching Chih. Ibid.

50 — Chen, Ching Chih. Ibid.

51 — Dunko, Donald. Library Associations in West and South West Africa. Wales College of librarianship Wales, 1981. P. 5. "Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

52 — Dunko Donald. Op. Cit., P. 19+20.

53 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use, Vol. 1, No., 1 March 1981. PP. 11-15.

54 — Network advisoty committee meats to discuss the information economy, a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No. 4, Feb. 4, 1985. PP. 21-24.

٥٥ــ سعد محمد الهجرسى : دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربى ،

الاطروحـــات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبـــات المدرسية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٤ + ٦٢ .

56 — Network advisoty committee. Ibid.

57 — Starch, Helena. Entercpeneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information. N.Y., Knowledge Industry Publication, 1982. PP. 73-101.

58 — OCLC Issues 1982-1983 Annual report. OCLC Newsletter, No. 150, Feb., 1984. P. 12.

59 —JWasserman, Paul. Op. Cit. P. 176.

60 — Radriguze, G. Forcasting the Curricula for education and training for information in developing countries in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congress, Edinburgh, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 438-475.

61 — Strach, Helena. Ibid.

٦٢ــ عوض مختار هلودة ، قضية مراكز البحوث والتطوير ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

63 — OCLC Issuees 1982-1983 Annual Report. Ibid.

64 — Salmecka, V. The Egyptian National System for Scientific and Technical Information, Design study. Atlanta, Georgeia Institute of Technology, 1981., P. 2.

الفصل الثالث

المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين في تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيـــــد

تعرض هذا الكتاب فى فصليه السابقين الى الإطار النظرى العـــام لتخصص المكتبات والمعلــومات ، ثم للمؤسســـات الاختزانية والمهنيــة والتجارية التى تمارس نشاطها فى التخصص .

ويتعـــرض هذا الفصل لواحد من اهم مكــونات تخصص المكتبــات والمعلومات وهو نظامه الاكاديمى وتدريب كــوادره البشرية وإعدادهـــا ، والتعرف على المؤسسـات التى تتولى هذا التـدريب والاعــداد من حيث التاريخ والتطور والوضع القائم للشهادات التى تمنحهـــا ومدة الدراســة للحصول على كل منها ، وأسمائها وهويتها وتبعيتها الادارية ثم المقررات والبرامج التى تنظمها لاعداد المتخصصين ، وســيكون التعرف على هذه العناصر عن طريق اختيـــار عينة ممثلة للمؤسســـات الاكاديمية فى الدول المتقدمة والدول النامية .

وسيسير المؤلف فى تحديده للمؤسسات الأكاديمية على مفهوم الجمعية الامريكية للمكتبات فى أن المؤسسة الأكاديمية فى المكتبات والمعلــومات هى « الوحدة المهنية التى تدار أو تتبع أو يشرف عليها معهد للتعليم العـــالى وتؤدى الدراسة بها الى منح درجة علمية أو مهنية فى المكتبات والمعلومات(١).

وأهداف هذه الوحدة هى « اكساب الدارس بعض المهارات الفعلية والمهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات فى عمليـــات الاتصال فى المجتمع وتطورها التاريخى كمؤسسة ، وفهم النظريات الأساسية لتنظيــم أوعية المعلومات واستخدامها ، والمبادىء الأساسية فى الادارة ، وبعض مناهج وطرق البحث لحل أى مشكلة تقابله ، مع قدر كافى من المهارات العملية التى تمكنه من العمل فى أى نظام معلومات(٢) ، ولا تزال هـــذه الأهداف التى صاغها « شيرا Shera » متفق عليها الى حد بعيـــد ، وان كان يمكن أن يضاف اليها « المقــدرة والمهارة فى اختيـــار الأجهـــزة والأدوات التكنولوجية واستخدامها »(٣) .

اولا — تطور المؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين

١ — الدول المتقدمة

يرتبط ظهور المؤسسات الاكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات ببلورة هذا التخصص لكى يتخذ شكله واطاره الحديث ، فكل منهما لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن واحـــد ، كما أن ظهور المؤسسات الاكاديميـــة كان ولا شك أحد أهم العوامل التى ساعدت على بلورة التخصص . وكان من المعتاد حتى الربع الأخير من القرن الماضى أ نيعمل المثقفين فى مؤسسات التخصص للقراءة ومساعدة الآخرين ، وكانت المكتبات الكبيرة وخاصة فى الكنائس والأديرة فى أوربا تتولى اعداد دورات تدريبية سريعة للعاملين الجدد لا تستغرق سوى ساعات او أيام على المهارات الأساسية لحفظ وتنظيم وترتيب أوعية المعلومات الموجودة ، وقد ساعدت المكتبات العـــامة والمكتبات المتخصصة بعد الثورة الصناعية فى عقد مثل هذه الدورات .

الا أن تحويل النظرة فى تعليم المكتبات والمعلومات من تعليـــم مهنى الى تعليم أكاديمى بدأت فى المانيا الغربية بجامعة « فرايبورج Freiberg حيث استغرق اقناع المسئولين بالجامعة لاعداد برنامج لأمناء المكتبـــات فترة ١٢ عاما حتى افتتح برنامجا يستغرق ثلاثة سنوات فى عام ١٨٨٦ ، وسرعان ما أسفرت جهود المتخصصين الأمريكيين عن افتتاح أول مدرسة كاملة للمكتبات فى جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧(٤) ، وذلك على إثر الحملات التى قامت بها الجمعية الأمريكية للمكتبات فور قيامهـــا ، والتى سرعان ما امتدت الى باقى دول العالم . ومن الواضح أن تتبع مسارات إعـداد اخصائى المعلومات يؤكد حقيقة أن التعليم فى التخصص يبـدأ عادة من المكتبات الكبيرة والتجمعات المهنية وينتقل الى الدراســـات االأكاديمية ثم الى مستوى الدراسات العليا فى معاهد وكليات مستقلة(٥) وذلك انه يلاحظ أن التعليم يسير مترددا بالفعل لبعض الوقت بين أن يكون على مســـتوى الدرجة الجامعيـــة الأولى أو على مستوى الدراسات العليا حتى يســـتقر على مستوى الدراسات العليا فى معظم الدول المتقدمة .

وظلت دراسة المكتبات وبرامج المؤسسات الأكاديمية تضم عـــددا قليلا من المقررات الوظيفية مثل التزويد والفهرسة والتصنيف والادارة ، كما ظل التطور فى حركة تعليم المكتبـــات وانتشار المؤسسات الأكاديميـــة

بطيئة فى أوربا الغربيـــة ، حتى ظلت انجلترا بكلية واحـــدة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما كان التطور وانتشار التعليم أسرع فى الولايات المتحدة ، ولكنه لم يسير على ســياسة مدروسة فكان التوســـع العددى عشـــوائى لهذا انفقت مؤسســـة كارنيجى Carnegie Corporation على اعداد دراسة ــ تشتهر هذه الدراسة باسم المؤسسة ــ اســتغرق العمل فيها ٥ سنوات ونشرت عام ١٩٢٣ وكانت بمثـــابة خطة عمل لكل المؤســـــات الأكاديمية فى التخصص فى الولايات المتحـــدة ، فقد وضعت فلسفة ومجموعة من المبادىء للنشـــاط التعليمى تم فيها التمييز بين نوعين من العاملين فى المؤسسات الاختزانية فى التخصص فى الولايات المتحـــدة وهما الاخصائيـــون المفروض اعـــدادهم فى المؤســـــات الأكاديميـــة ، ومساعدوهم ولابد من أن تتولى المؤســـــات الاختزانية نفســـها اعدادهم داخلها ، كما قامت الدراسة بتحديد دور المؤسسات المهنية فى الاعـــداد المهنى على أنه تقييم هذه العملية ومؤسساتها كما طالبت بضرورة توفيـــر الحد الأدنى من التوحيد والتنسيق بين البرامج والمقررات الأكاديمية(٦) .

وكان لهذا التقرير استجابة كبيرة من قبل كل المسئولين عن المؤسسات الأكاديمية وأيضا من الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وتشكلت على إثـــره لجنة خاصة من الجمعية لوضع معايير يتم بمقتضـــاها تقييم كل مدارس وكليات المكتبات الموجودة وأصبحت هذه اللجنة التى كان اسمها منذ بداية عملها عام ١٩٢٤ « مجلس التعليم للمكتبات

Board of Education For Librarianship

حتـــى عـــام ١٩٥٦ ثـــم تغيـــر اســـمها الـــى لجنـــة الاعتمـــاد committee on Accreditation مسئولة تمـــاما عن كل ما يختص بالتعليم فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة ، ثم كنـــدا أيضا بموافقة السلطات الأكاديمية فى البلدين(٧) . وهناك شروط محـــددة يتم بمقتضاها التقييم والاعتماد لأى مؤسسة أكاديميـــة تنظـــم برامج فى التخصص ، فهناك أنواع محددة من هذه البرامج على مستوى الماجســـتير أو الدكتوراه هى التى تعتمدها الجمعية ، كما ان هناك نوع من الدراسات الصيفية ، ويشترط أن تكون الوحدة الأكاديمية تابعة لمعهد عال أو جامعة. وهناك شروط كمية للحد الأدنى من هيئة التدريس الواجب توافرهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وشروط تتعلق بعدد الطلبة وقبولهم ، ومدة الدراســـة وعدد المقررات والساعات الدراسية وأنـــواع المقررات ومحتـــوياتها ، والمواد الاجبارية التى ظلت لفترة طويلة اختيار الكتب وادب الأطفال والمراجـــع

والبيليوجرافيات والفهرسة والتصنيف وتاريخ وادارة المكتبات والتدريب العملى ، ثم عدلتها اللجنة وسمحت بأن يكـون بعضها اختياريا لتعطـى الفرص للطلبة لاختيار مواد اخرى ليتمكنوا من اعداد انفسهم لنوع معين من انواع المكتبات . ولا يستطيع اى منصف مهما كان مقدار ضيقه او تخوفه من عملية الاعتماد التى تقوم بها اللجنة ان ينكر دور هذه العملية فى الارتفاع بمستوى المؤسسات الاكاديمية الأمريكية باستمرار حتى اصبحت بلا جدال ارقى المؤسسات الاكاديمية فى التخصص على المستوى الدولى .

وحدث تطور كبير فى الاعداد المهنى بعد الحرب العالمية الثانية بعد ان بدات مفاهيم التوثيق تتبلور فى شكل مقررات دراسية واشتدت الحاجة الى ادخالها ضمن المقررات خاصة مع ظهور النظم الميكانيكية واستخدامها ، ويلاحظ ان معايير الاعتماد والتقييم ظلت تتطور بشكل موازى للتطـور فى المفاهيم الأساسية للتخصص ، ولتطور البرامج الاكاديميـة معها ، فقـد تعدلت معايير الاعتماد عدة مرات ابرزها كان فى عام ١٩٥١ حيث اقتصر اعتراف الجمعية الأمريكية للمكتبـات على البرامج الاكاديميـة لدرجـة الماجستير والدكتوراه واصبحت هناك معايير كمية للميزانيات المطلوبـة لكل مؤسسـة بالاضافة الى الحد الأدنى من المعامل والمكتبـات وقاعات المحاضرات(٨). كما انه تواكب فى نفس الفترة الزمنية ان بدات جمعيـة المكتبات فى بريطانيا ، وبعد ان اصبح هناك اكثر من برنامج اكاديمى ، فى اعداد نماذج معيارية لامتحانات الخريجين من مدارس المكتبات فى بريطانيا لمنحهم شهادات العضوية ومزاولة المهنة فى داخل وخارج البلاد من دول الكومنولث . كما يلاحظ ان الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت توسـعا فى المؤسسـات والبرامج الاكاديميـة فى فرنسـا والدانمـرك وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة وكمؤشر لزيادة الطلب على اخصائى المعلومات لتفجر المعلومات وزيادتها وانتشار المؤسسات الاختزانية .

الا أن هذا الانتشـار قد حدث مع تضـارب الآراء والمفاهيم حول التوثيق ووضعه ومكانه داخل الاطار العام للتخصص وانعكس هذا علـى مفاهيم المؤسسات والبرامج الاكاديمية نفسها من حيث الأسماء ، الذى بدا فى التنوع ما بين مدارس او كليات للمكتبات ، ومدارس او كليات للتوثيق، وعلى المقررات الدراسية وعلاقة التوثيق بالمكتبات وحجم ونوعية المقررات داخل البرامج الاكاديمية وبدات المؤسسـات الاكاديمية فى ادخال مقـررات جديدة حـول النظم الميكانيكية ثم النظم المحسـبة وبدات فى التقليـل من

المقررات المتعلقة بالاجراءات والعمليات الفنية ، وساعد على ذلك ظهور التيار المؤيد لعلم المعلومات ومحاولات فصله عن النهر الأساسي لتخصص المكتبات والمعلومات ، وأيضا ساعد على هذه المتغيرات الزيادة الكبيرة فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى المؤسسات الاختزانية ، ولهذا فإن الستينيات والسبعينيات هما أكثر العقود التى شهدت مؤتمرات وندوات لمناقشة قضايا التعليم فى التخصص بعد ان اهتزت مفاهيمه الأساسية والنظرية بفعل التوثيق وعلم المعلومات وتأثر المؤسسات والبرامج الأكاديمية بهذا بشدة ، وفى نفس الوقت ظهرت مؤسسات أكاديمية فى تخصصات أخرى فى ادخال مقررات حول التخصص ، أو منح شهادات دراسية تحمل اسم المكتبات والمعلومات وخاصة فى الولايات المتحدة ، وكانت هذه المؤسسات فى تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والهندسة(٩) .

استشعاراً من الجمعية الأمريكية للمكتبات بالخطر من التضارب فى الآراء فقد وضعت سياسة للاعتماد والتقييم منذ عام ١٩٧٢ ، نصت بوضوح على أن « هناك مجالات متداخلة — كمجال المعلومات — له علاقات حتمية مع المكتبات وبالتالى فهو جزء أساسى لا يمكن فصله عن مقررات ومواد مدارس المكتبات ، وان هناك اتساع شديد فى التخصص نتج عن متغيرات بيئية وظهور تكنولوجيات حديثة وينبغى مراعاة ذلك فى اعداد البرامج وفى خلفيات الأساتذة والدارسين وتشجيع التعليم المستمر والمتجدد للقدامى من الخريجين والاستعانة بأجهزة تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات فى تدريب الدارسين »(١٠) .

وأثمرت مفاهيم الجمعية ثمارها فحدث تغيير تدريجى فى نظرة المسئولين عن المؤسسات الأكاديمية فى بناء المقررات وذلك بإدخال مقررات عن التكنولوجيا ودراسات المستفيدين والخدمات الحديثة للمعلومات ، وبإتاحة فرص اختيار أوسع أمام الدارسين لإعداد أنفسهم إما لأداء وظيفة محددة فى المؤسسات الاختزانية أو للعمل فى أحد أنواعها .

وهناك زيادة عددية ملحوظة فى عدد المؤسسات الأكاديمية فى التخصص فى العقود الثلاثة الماضية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى شدة الحاجة الى اخصائى معلومات فى الدول المتقدمة وتعدد العمل أمامهم فى كل مؤسسات المجتمع ، فقفز عدد مدارس المكتبات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات فى الولايات المتحدة وكندا من ٣٩ عام ١٩٦٧(١١) ، الى

٦٤ مدرسة عام ١٩٧٥(١٢) ، الى ٦٧ مدرسة عام ١٩٧٩ ثم الى ٦٩ مدرسة عام ١٩٨٢(١٣) ، والمتتبع للتقارير الأخيرة التى قامت بها منظمة « اليونسكو » عن تعليمهم المكتبات والمعلومات يلاحظ ان نفس الفترة قد شهدت زيادة مماثلة فى أوربا الغربية وبالذات فى انجلترا ودول شمال أوربا ، واليابان واستراليا ، وزيادة أعلى فى كل دول أوربا الشرقية(١٤) .

٢ — الدول النامية

لم تتأخر بداية التعليم الأكاديمى فى الدول النامية سنوات طويلة عن الدول المتقدمة ، فالهند مثلا بدأ فيها التعليم الرسمى منذ عام ١٩١١(١٥) اى قبل كثير من الدول المتقدمة ، بل ان هناك بعض الدول النامية يوجد بها حاليا عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية عن الدول المتقدمة ايضا ، كالبرازيل — ٢١ مؤسسة(١٦) — والصين — ١٢ مؤسسة(١٧) ، بل ان هناك احصائيات تذكر أن عدد المؤسسات الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الهند وحدها بلغت ٣٤ مؤسسة(١٨) ، وان كان لابد من مراعاة أن الدول الثلاثة السابقة بالذات تتمتع بكثافة سكانية عالية جدا ، وبمساحات جغرافية كبيرة تجعل من أمر تعدد المؤسسات الأكاديمية أمراً منطقياً .

وليس هناك خلاف على أن المسئولية الأولى للمؤسسات الأكاديمية فى اى مكان هى اعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل فى مؤسسات التخصص ، الا أن هناك بعض المسئوليات الخاصة التى تلقى بشكل اضافى على المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية ، خاصة مع قلة دور المؤسسات المهنية والمؤسسات التجارية فى المشاركة فى اعداد المهارات البشرية الواعية بممارسات وقضايا التخصص . وأهم هذه الواجبات الاضافية هى :(١٩)

١ — تقديم الاستشارات الفنية لنظم ومؤسسات ومشروعات المعلومات وتقييمها باستمرار ، ويؤدى هذا الى هدفين أولهما زيادة فعالية هذه المشروعات والمؤسسات ، وثانيهما زيادة الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية .

٢ — ان تكون المؤسسة الأكاديمية مركزا للبحث والتطوير وحل

المشاكل الموجـودة فى التخصص ، وان تعمل على التخطيط لمسـايراته فى المستقبل والقيام بمشروعات تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث .

٣ — نشر الأبحاث التى تقوم بها خاصة مع ياب قطاع النشر التجارى وإحجامه عن المشاركة فى نشر أبحاث المكتبات والمعلومات فى الدول النامية لقلة توزيعها .

٤ — تنظيم لقاءات مسـتمرة بين المتخصصين فى الدولـة ، وبين المتخصصين فى الدول النامية الأخرى والدول المتقـدمة لتبادل الخبـرات وتفاعلها .

٥ — العمل على تطويـع الظروف البيئيـة لصالح التخصص مثـل المشاركة فى مشروعات لمحو الأمية الهجائية ، أو لزيادة وعى المجتمـع باهمية المعلومات .

علاوة على هذه المسئوليات التى حددتها منظمة اليونسكو فإن بعض المؤتمرات الأخرى قد أوصت بأن تقوم المؤسسات الأكاديمية بتكوين مركز نموذجى للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يزود الباحثين والدارسين بما يحتاجونه ويكـون بمثابة معمل اختبـار للنظم والممارسات والتطبيقـات والتقنينات الجديدة فى التخصص ، ثم ان تساهم فى اعادة تدريب الاخصائيين القدامى على التطورات الحديثة فى التخصص(٢٠) .

ويخطىء من يظن أن هذه المسئوليات يمكن أن تقوم بها المؤسسـات الأكاديمية فى الدول النامية بسهولة أو بيسر ، فهذه المسئوليات يحول دون تحقيقها على أكمل وجه ، عـدد كبير من المعـوقات التى تواجه هـذه المؤسسات ، فهناك عجز كبير فى الكوادر البشرية المؤهلـة للتدريس أو للبحث لقلة عددهم أساساً ، ثم لتعرضهم المستمر لاغراءات شديدة لترك الدول النامية الفقيرة الى دول أكثر غنى ، وهناك جمود شديد فى النظم الأكاديمية فى الدول النامية . بحيث يصـبح تعديل المقـررات أمراً بالـغ الصعوبة والتعقيد ، أو حتى السماح بفرص اختيار الدارسين لما يناسبهم من المقررات ، وهناك عدد كبير من المقـررات المفروضة على مسـتوى الدولة أو الجامعـة وهى مقررات مكملة واجبـارية تبتلـع عدد كبير من الساعات المخصصة لتأهيل الدارسين فى التخصص ، كما أن هناك نقص فى

للتخطيط القومى الشامل للكوادر البشرية واعدادها بحيث يكون قبول الدارسين وتخريجهم يخضع لوجهات نظر متعددة ينقصها التنسيق ، علاوة على وجود عدم ادراك لقيمة التخصص ودوره لدى قطاعات متعددة من الشعوب النامية مما ينعكس بالتالى على اقبال العناصر الجيدة على المؤسسات الأكاديمية للتخصص ، ويضاف الى ذلك عدم وجود مؤسسات اختزانية قوية تصلح كحقل تدريب للدارسين اثناء فترة اعدادهم ، وضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية والأخرى فى الدول المتقدمة ، مما يجعل الأولى غير واعية بالقضايا الحديثة الموجودة فى الدول المتقدمة ، وبالتالى تحرم نفسها من الاستفادة بنتائج وخبرات المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة ، كما انها بقطع هذه القنوات تحرم متخصصيها من مصادر معلومات قوية تساعدهم على تحسين أساليب عملهم وابحاثهم . والتخلف التكنولوجى الذى يحرم المؤسسات الأكاديمية من استخدام تكنولوجيا التعليم ، واعدد الدارسين على مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات(٢١) .

ومع كل المعوقات السابقة فهناك نماذج رائدة من المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية التى استطاعت أن تتغلب على كثير من المعوقات التى اعترضتها ، والمؤسسات الأكاديمية الهندية مثال على ذلك بتاريخها الطويل ووفرة عدد الكوادر البشرية التى أعدتها لمؤسسات التخصص وأيضا التى أعدتها للعمل فى المؤسسات الأكاديمية تدريساً وبحثاً ، وهناك نماذج أخرى جيدة فى أوغندا التى توجد بها مدرسة المكتبات بشرق أفريقيا بجامعة « ماكريرى Makerere Univ. East African School of Librarianship »

التى تقوم بإعداد المتخصصين لأكثر من عشرة دول افريقية مجاورة ، ومؤسسات أخرى فى البرازيل والأرجنتين وغيرها .

ان العدد الكبير من المؤسسات الأكاديمية ، وجهودها الواضحة فى توفير المتخصصين لمؤسسات التخصص ، ومساهمتها الفعالة فى دعم البنية الأساسية للتخصص فى الدول النامية تجعلها — فى اعتقاد المؤلف — ابرز جزئيات التخصص نمواً وتقدماً فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مقارنة بباقى الجزئيات .

ثانيا — الواقع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين

بعد الاستعراض السريع لمراحل تطور المؤسسات والنشاط الأكاديمى، كان لابد من التعرض للواقع الحالى لهذا النشاط ، وكانت أفضل طريقة لذلك هى اختيار مجموعة فعلية من هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية والتعرف من خلالها على كل مظاهر النشاط الأكاديمى .

١ — عناصر اختيار المؤسسات الأكاديمية

عند اختبار مجموعة المؤسسات الأكاديمية والتعليمية كان على المؤلف أن يحرص على التمثيل الدقيق لكافة المؤسسات التعليمية الأكاديمية أو الاختزانية فى بعض الدول كالهند والبرازيل والمكسيك والتى تشترك مع مؤسسات أكاديمية هناك فى الاعداد المهنى ، كما كان يريد تمثيل كل الاتجاهات الموجودة فى هذا النشاط ، ولهذا فقد عمد المؤلف الى الاختيار المقصود للمؤسسات دون العشوائى على أن تتوفر فى عينته العناصر التالية :

١ — الشمول الجغرافى فاختار المؤلف مؤسسات أكاديمية وتعليمية من أمريكا الشمالية وأوربا الشرقية والغربية وآسيا من الدول المتقدمة ومن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من الدول النامية واستبعد المؤسسات الاسترالية والنيوزيلاندية لتأثرها الشديد بالنمط البريطانى الى حد التطابق ، بجانب التغطية الجغرافية ، فقد حرص المؤلف على أن تتباين الثقافات داخل القارة الواحدة ، فهناك مثلا السعودية والكويت فى آسيا وهى تمثل الثقافة العربية السلفية ، واليابان والصين من آسيا أيضا ولكنها تمثل ثقافة الشرق الأقصى ، وهناك المغرب من شمال أفريقيا والسنغال من غربها وأوغندا من وسطها وجنوب أفريقيا من جنوبها وهولندا لتمثل شمال أوربا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من شرق أوربا وفرنسا وبريطانيا من غربها ثم المكسيك والبرازيل والأرجنتين من أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة وكندا من أمريكا الشمالية .

٢ — الخبرة والحداثة فى المؤسسات ، فهناك مؤسسات عريقة فى هذا النشاط فى الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والبرازيل ومؤسسات حديثة فى فلسطين المحتلة ويوغسلافيا والصين الشعبية والكويت والسعودية والسنغال وأوغندا حتى يتبين تأثير الخبرة والتطور على النشاط التعليمى والأكاديمى .

٣ — تعدد وتباين المؤسسات داخل كل دولة نظراً لأن بعض الدول تحتوى على عدد غير قليل من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ، وقد يمثل كل منها اتجاها أو رؤية تجاه التخصص فقد حرص المؤلف فى عينتــه على تمثيل كل الأنواع ، فعلى سبيل المثال هناك ٧ مؤسسات تعليمية وأكاديمية فى الولايات المتحدة جاءت فى تقييم واعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبــات من أفضل ١٦ مؤسسة أكاديمية فى التخصص فى الولايات المتحدة وكندا وهناك ٨ مؤسسات أخرى جاء ترتيبا متأخرا فى نفس الاعتماد(٢٢) ، كما أن المؤسسات المختارة فى كندا وانجلترا تمثل تجمعات جغرافية وثقافات متباينة ، وهنــاك مؤسسات غير أكاديميــة تنظم برامج بالتعــاون مع مؤسسات أكاديمية فى الهند والبرازيل والاتحاد السوفيتى ، وهناك برامج موجهة الى نوع واحد من أخصائى المعلومات وهم العلميــون فى انجلترا والهند والبرازيل ولدى الكيــان الاسرائيلى وتشيكوسلوفاكيا ، وهنــاك برامج لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبرامج أخرى لمرحلة الماجستير، كما أن هناك برامج تحمل لافتة مكتبات ومعلومات وهى أبعد ما تكــون من الفهم الصحيح للتخصص وعلاقاته فى الولايات المتحدة واليابان وبولندا وبرامج تمثل اتجاها فريداً فى النشاط التعليمى مثل البرنامج المتعــدد المجالات فى جامعة بتسبرج ، وبرنامج جامعة جنوب كاليفورنيا .

٤ — توفر المعلومات الحديثة والدقيقة عن المؤسسات المختــارة ، فاعتمد المؤلف بصفة أساسية على المصادر المباشرة بزيارته لبعض هذه المؤسسات فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى أدلة المؤسسات الأخرى، ولقاءاته مع الأساتذة فى مؤسسات متعددة قابلهم فى مؤتمرات أو حلقــات مناقشة ، والمراسلات مع متخصصين فى مؤسسات أخــرى لم يتيسر له زيارتها ، أما ما تبقى من مؤسسات وأراد المؤلف ضمها الى عينته ، فقــد اعتمد على ما نشر عنها من انتاج فكرى فى السنوات الأخيرة مثل فلسطين المحتلة(٢٣) ودول شرق أوربا والأرجنتين والبرازيل وجنــوب افريقيــا والسنغال(٢٤) ، وهولندا(٢٥) ، وايران(٢٦) ، وتركيا(٢٧) ، والصين الشعبية(٢٨) والكويت(٢٩) .

وعلى ضوء عناصر الاختيار السابقة كانت المؤسسات المختــارة فى العينة كما يلى :

برامج موجهة لكل أنواع المتخصصين

الدول المتقدمة				الدول النامية			
نوع البرنامج	الدولة	عدد المؤسسات	عدد البرامج	نوع البرنامج	الدولة	عدد المؤسسات	عدد البرامج
دراسات عليا	١ الولايات المتحدة	١١	١١	دراسات عليا	١ الأرجنتين	١	١
دراسات عليا	٢ كندا	٣	٣	دراسات عليا	٢ البرازيل	١	١
بكالوريوس	٣ بريطانيا	٤	٤	دراسات عليا	٣ المكسيك	١	١
دراسات عليا	٤ فرنسا	١	١	دراسات عليا	٤ ايران	١	١
دراسات عليا	٥ هولندا	١	١	بكالوريوس	٥ تركيا	١	١
دراسات عليا	٦ فلسطين المحتلة	١	١	بكالوريوس	٦ الصين الشعبية	١	١
بكالوريوس	٧ يوغسلافيا	١	١	بكالوريوس	٧ السعودية	١	١
	٨ المجر	١	١	بكالوريوس	٨ الكويت	١	١
				دراسات عليا	٩ الهند	٢	٢
				بكالوريوس	١٠ جنوب افريقيا	١	١
				دراسات عليا	١١ أوغندا	١	١
				دراسات عليا	١٢ السنغال	١	١
				دراسات عليا	١٣ المغرب	١	١
المجموع	٨	٢٣	٢٣	المجموع	١٣	١٤	١٤

برامج لأخصائي المعلومات العلمية	دراسات عليا	١ بريطانيا	٣	٣	دراسات عليا	١ البرازيل	١	١
	بكالوريوس	٢ تشيكوسلوفاكيا	١	١	دراسات عليا	٢ الهند	١	١
	دراسات عليا	٣ فلسطين المحتلة	١	١				
	دراسات عليا	٤ الاتحاد السوفيتي	١	١				
	المجموع	٤	٦	٦	المجموع	٢	٢	٢

برامج خارج إطار التخصص	دراسات عليا	١ الولايات المتحدة	٤	٥	دراسات عليا	١ الصين الشعبية	١	١
	دراسات عليا	٢ بولندا	١	١				
	دراسات عليا	٣ اليابان	١	١				
	المجموع	٣	٦	٧	المجموع	١	١	١

	الدول	عدد الدول	عدد المؤسسات	عدد البرامج
إجمالي	الدول المتقدمة	١٢	١٣	٣٦
	الدول النامية	١٣	١٧	١٧
	المجموع	٢٥	٥٠	٥٣

٢ — طريقة العرض ومنهجه :

بعد اختيار الدول والمؤسسات والبرامج الأكاديمية والتعليمية حسب عناصر الاختيار السابقة ، كان على المؤلف أن يجد الطريقة المثالية لعرض نتائج تحليلاته على العناصر المكونة للنشاط الأكاديمى بشكل يبرز تنوع هذه الأنشطة من جهة يمكنه من الحصول على كل المؤشرات المطلــوبة من جهة أخرى . وكان من الواضح منذ البداية أن هنـــاك مؤسسات تقــوم باعداد أخصائى معلومات للعمل فى أى مؤسسة اختزانية بصرف النظر عن مجال عملها أو نوعية المستفيدين منها وهذه المؤسسات منها ما ينظم برامج لمرحله البكالوريوس ومنها ماينظم برامج لمرحلة الماجستير أو دبلومات الدراسات العليا ، وكان هناك مؤسسات ثانية تقصر برامجها على اعداد اخصائى معلومات من خلفيات دراسية علمية تؤهلهم للعمل فى المؤسسات الاختزانية المتخصصة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وهذه المؤسسات منها أيضا ما ينظم برامجه لمرحلة البكالوريوس ومعظمهـــا ينظم برامجه للدبلــومات وللماجستير لمرحلة الدراسات العليـــا ، ثم مؤســـــات أخرى تدعى أن برامجها تعد أخصائى معلومات ، الا أن حقيقة برامجها تبعدها كل البعد عن الفهم الصحيح لاطار التخصص ووظائفه وعـــلاقاته مهما ادعت هذه المؤسسات من أسماء أو تمثيل اتجاهات جديدة .

وهناك عدة خطوط متشابكة كان من المفروض مراعاتها عند عرض العينة ونتائج التحليلات التى أجريت عليها ، أولها نوع الدولة وما اذا كانت نامية أم متقدمة ثم فئة المؤسسة من الفئات الثلاثة الموجودة من المؤسسات الأكاديمية (الشاملة الموجهة للعلميين وخارج اطار التخصص) أو نـــوع البرامج وهل هو لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى أم الدراسات العليا ، ثم البرامج والمقررات الدراسية التى تنظمها كل مؤسسة وهذه تشكل صعوبة بالغة فى التعامل معها لأن عرض هذه المقررات يتطلب وجود خطة منهجية لعرضها فى فئات متجانسة تتيح مقارنتها ، ورغم تعدد وجهـــات النظر فى فئات وتنظيم هذه المقرات داخل الفئات الا أن المؤلف رأى أن أفضل خطة تنظيم يمكن استخدامها لتحقيق غرضه ، هى التى وضعها الدكتور ســـعد الهجرسى وشـــملت المقررات الدراســـية التى خطط لها فى برنامج حديث بجامعة الكويت(٣٠) ، وكان يزكى استخدام هذه الخطة حداثتها واستيعابها لكل المقررات الموجودة ، وابراز علاقات هذه المقررات بعضها ببعض ،

ورغم أن هذه المقررات لم تنفذ بعد أن تأجل افتتـــاح القسم الذى كان من المفروض أن تبدأ الدراسـة به فى بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ .

وبناء على هذه العناصر التى حددت طريقة العرض للعينة والتحليلات والمؤشرات التى ظهرت منها ، جاءت نتيجة التحليلات على الوجه التالى :

٣ ــ الشهادات والدرجات العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات :

أ ــ الدول المتقـدمة :

هناك برامج أكاديمية منظمة للحصـــول على كل الدرجات العلميـــة المعروفة فهناك برامج لبكالوربوس أو الليسانس فى المؤسسات الأكاديمية فى بريطانيا والمجـــر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرامج للحصـــول على دبلـــوم الدراسات العليـــا فى كل المؤسسات البريطانيـــة وفى مؤسسات فرنســـا وهولندا وفلسطين المحتلة والاتحاد السوفيتى . ويلاحظ أن بعض هـــذه المؤسســـات يطلق على الدبلـــوم مسميات أخرى كالدكتوراه فى جامعـــة امستردام بهولندا مع أن الدراسة تشبه الى حد كبير دبلوم الدراســـات العليا فى المكتبات والتوثيق بجامعة القاهرة حيث يدرس الطالب ١٢ مقررا دراسيا فى عامين دراسيين بعد الدرجة الجامعيـــة الأولى ، وتعد درجـــة الماجستير هى أكثر الدرجات شيوعا فى مؤسسات العينة ، وتمنحها كـــل المؤسسات فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهى تعد الدرجة الأولى فى التخصص فى أمريكا الشمالية باصرار الجمعية الأمريكية للمكتبات على عدم اعتمـــاد برامج البكالوريوس والليسانس ــ رغم تعددهـــا حاليا ــ حتى الآن(٣١) ، وهناك درجة ماجستير فى شيفلد ولوفبرة تؤهل الدارســـين للعمل فى ســـلك التدريس فى المؤسسات الأكاديميـــة للتخصص(٣٢) وهى لا توجد فى أى مؤسسة أخرى ، واستمرار درجة الماجستير فى الانتشـــار بهذا الشكل يؤكد ما استنتجته الدراسات السابقة ، والتى أشارت الى أن ٤٥٪ من مؤســـسات التخصص الأكاديمية تمنح درجة الماجســـتير ، ١٣٪ فقط تمنح درجة البكالوريوس ، ١٢٪ تمنح درجة الدكتـــوراه فى فلســـفة التخصص(٣٣) . وفيما يختص بدرجة الدكتـــوراه فى فلســـفة المكتبـــات والمعلومات فان كل المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والكندية والبريطانيـــة فى العينة بها برامج منظمة للحصول عليها . وهناك برنامج للحصول على دكتوراه **الفن** Doctor of Art فى جامعة كولومبيا وكلية سيمونز وهى

درجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه ، أما درجة الدكتوراه التى تمنحها مؤسسات العينة من المجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا فهى تتساوى مع درجة الدبلوم فى مدة الدراسة وعدد المقررات الدراسية وشروط القبول وكذلك درجة الدكتوراه من هولندا .

وعلى هذا فاننا يمكن أن نقول ان هناك برامج منظمة للحصول على كل الدرجات الأكاديمية المعروفة من بكالوريوس أو ليسانس ودبلوم وماجستير خاص فى تدريس المكتبات ودكتوراه الفلسفة ودكتوراه الفن فى المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة .

ب ـ الدول النامية :

يختلف ترتيب الدرجات الجامعية من حيث الانتشار فى الدول النامية عما كان عليه فى الدول المتقدمة فالدرجة الجامعية الأولى من حيث انتشار البرامج هى درجة البكالوريوس والليسانس ، وهناك برامج لها فى جامعات اسطنبول ووهان والملك عبدالعزيز ودلهى وجنوب افريقيا والكويت ومن الطبيعى أن الاعداد هنا يكون مركزا على اخصائى المعلومات العام والأكثر ملاءمة لامكانيات وطبيعة خدمات المستفيدين والمؤسسات الاختزانية بالدول النامية اما درجة الماجستير فهى موجودة فى المؤسسات الأكاديمية بالبرازيل والأرجنتين ، والمكسيك والسعودية على غرار النظام الأمريكى فى الحصول عليها بعد دراسة عدد ساعات مقررة ، وهناك أيضا ماجستير فى الهند وايران بعد دراسة واعداد بحث . يلى درجة الماجستير من حيث الانتشار درجة دكتوراه الفلسفة وهى قليلة للغاية ، ولا شك ان قلة البرامج والدارسين لهذه الدرجة هو أهم الأسباب فى قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الصالحين لتدريس علوم التخصص فى الدول النامية لأن حملة الدكتوراه هم الذين يعتمد عليهم فى هذا .

وتبين التحليلات من عينة المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية ان درجة الدبلوم أكثر انتشارا فيها من الدول المتقدمة وهناك عدد من مستويات الدبلومات ، فمدرسة شرق افريقيا فى أوغندا بها ٣ دبلومات الأول دبلوم للدراسات العليا بعد الدرجة الجامعية الأولى ، والثانى دبلوم متوسط بعد الثانوية العامة لمدة عامين ، والثالث ٦ شهور فقط بعد

الثانوية العامة(٣٥) وهناك دبلوم عامين بعد الثانوية العامة فى السنغال ، ٣ سنوات فى المغرب وفى المعهد القومى للتوثيق فى البرازيل ، والمعهد الفنى فى البنجاب فى الهند . ومن الواضح أن هذه الدبلومات لا يمكن اعتبارها درجة جامعية ثانية ، بل هى تعادل درجة البكالوريوس او الليسانس أو حتى أقل من ذلك فهناك اختلافات كثيرة فى شروط القبول ونوعية الدارسين وعدد المقررات الدراسية فى كل منها مما يعكس معه عدم وضوح الرؤية فى القدرات والوظائف المطلوبة فى اخصائى المعلومات الحديث الذى يمكن الاعتماد عليه والذى لابد أن يقضى فى الدراسة فترة لا تقل عن ٨٠٠ — ٩٠٠ ساعة دراسية كاملة ، ويفضل أن يتخللها تدريب عملى فى بعض المؤسسات الاختزانية .

وهناك اثنتان من الدرجات العلمية فى الهند لا تمنح فى غيرها(٣٤) ، الأولى هى درجة عضوية التوثيق Associateship in Documentation ويمنحها مركز أبحاث وتدريب التوثيق بالمعهد الهندى للاحصاء Documentation Research and Training Centr, Indian Statistical Institute.

وتمنح بعد ٢٠ شهرا من الدراسة واعداد الابحاث ، وهى بمقرراتها الدراسيه وشروط القبول تعد أعلى قليلا من درجة الماجستير والدرجة الثانية هى درجة ماجستير الزمالة Master fellowship وهى أيضا تعتمد على مقررات دراسية واعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

والظاهرة التى تنفرد بها الدول النامية فى الدرجات العلمية هى مشاركة المؤسسات الاختزانية فى تنظيم البرامج وتوفير المحاضرين وتسهيلات التدريب وهى ظاهرة موجودة فى المكسيك « المجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا » والهند «مركز أبحاث وتدريب التوثيق» ، والبرازيل «المعهد القومى للتوثيق العلمى» الا أن هذه المؤسسات تخضع للاشراف العلمى والأكاديمى للمؤسسات اكاديمية كما ان الأخيرة هى التى تخطط للبرامج وتمنح الشهادات .

بهذا يمكننا القول أن هناك برامج للحصول على كل الدرجات العلمية موجودة فى الدول النامية أيضا ، الا أن أكثرها هى البكالوريوس ثم الدبلوم فالماجستير ثم الدكتوراه ، وهناك درجتان للعضوية والزمالة فى بعض المؤسسات الهندية .

٤ — مدة الدراسة :

أ — الدول المتقدمة :

من الطبيعى أن مدة الدراسة للحصول على أى درجة علمية انما تعتمد على الدرجة نفسها ، كما تعتمد على نوع النظام الدراسى ، ففى أمريكا الشمالية هناك نظام الساعات الدراسية Credit Hours ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ٩٠ ساعة دراسية لا يستطيع الطالب أن يحصل عليها الا بدراسة لمدة تتراوح بين ٣ سنوات كحد أدنى ، ٤ سنوات فى المتوسط ، ولدرجة الماجستير ٣٦ ساعة دراسية فى معظم المؤسسات الأكاديمية ، ٤٠ ساعة دراسية فى مدرسة المكتبات بجامعة جنوب كاليفورنيا ، وهناك تفكير فى هذه المدرسة لأن تكون ٤٢ ساعة(٣٦) ليتسنى للطالب دراسة كل ما يؤهله للعمل فى أى مؤسسة معلومات وفى أى وظيفة ، ويعنى هذا ألا يستطيع الطالب أن ينهى الماجستير فى خلال عام واحد كما جرت العادة فى أمريكا الشمالية .

وتعد اطالة مدة الدراسة من أبرز القضايا المطروحة بالنسبة لمجال الاعداد المهنى حاليا ، من جهة هناك ترحيب بالفكرة على أساس انها ستمكن المؤسسات الأكاديمية من ادخال مقررات جديدة عن التكنولوجيا والاتصال وأوعية المعلومات غير المطبوعة ، ويؤدى ذلك الى تحسين مستوى الخريجين ، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من اطالة مده الدراسة لأنها ستؤدى الى تقليل اقبال الطلاب لزيادة مصروفات الدراسة ، الا أن الاتجاه لاطالة مدة دراسة الماجستير قد انتشر فى أمريكا الشمالية فكل مدارس المكتبات فى كندا (٧ مدارس) جعلت هذه الدراسة من ٢٠ — ٤٠ شهرا ، و ٥ مدارس أمريكية زادت عدد المقررات التى يدرسها الطالب الى ١٥ مقررا على الأقل(٣٧) .

وقد ظهرت مؤخرا محاولات للتوفيق بين مميزات وعيوب اطالة مدة الدراسة للماجستير بتنظيم برامج للماجستير فى التخصص بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية أخرى لها علاقات قوية بالتخصص وبحيث يدرس الطالب من ٦٠٪ الى ٧٠٪ من المقررات فى المكتبات المعلومات ، ويكمل باقى الساعات المطلوبة ليدرس مقررات فى تخصصات التربية أو القانون أو

الفنون أو الادارة أو علم النفس أو الحاسبات أو الحاسبات الالكترونية واحيانا فى الطب أو الاتصالات أو الرياضيات أو الآداب ، ويطلق على هذه البرامج « برامج الماجستير المشتركه Dual/OR/Joint Master Program (٣٨) ودلت تحليلات العينة على وجود ملموس لهذه البرامج فى المؤسسات الأكاديمية فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا .

اذا انتقلنا الى درجة الدكتوراه فى فلسفة التخصص فان المؤسسات الأمريكية والكندية تمنحها بعد دراسة تستغرق فى العادة ما بين ٣ — ٥ سنوات حسب مجهود الطالب ، وللحصول عليها يدرس الطالب مجموعة مقررات دراسية — ١٢ مادة فى العادة — بعد الماجستير ، ثم يعد بحثا يحصل به على ١٨ نقطة دراسية ليحصل على ٩٠ نقطة دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى (٣٦ للماجستير + ٣٦ للمقررات أثناء الدكتوراه + ١٨ للبحث) وتطبق جميع مؤسسات العينة فى أمريكا الشمالية هذا النظام. أما درجة دكتوراه الفن الموجودة فى « جامعة كولومبيا وكلية سيمونز » فتمنح بعد دراسة لمدة عامين بعد الماجستير يقوم الدارس بحضور مقررات الفلسفة .

ونعتمد الدول الأوربية فى نظامها الأكاديمى على نظام العام الدراسى الكامل أو العام الميلادى الذى تتخلله عطلات قصيرة فى أوربا الاشتراكية ويعتمد حصول الطالب على أى درجة علمية على نجاحه فى جميع المقررات خلال فترة الدراسة ، ويستغرق الحصول على درجة البكالوريوس فى انجلترا ٣ سنوات دراسية ، و ٤ سنوات فى المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويدرس الطالب من ٨ الى ١٢ مقررا فى العام الدراسى الواحد ، أما درجة الدبلوم فان مدة الحصول عليها متفاوتة وتتراوح بين عام دراسى انجلترا وفرنسا ، وعام ميلادى فى فلسطين المحتلة ، وعامين دراسيين فى هولندا ، الا أن عدد المقررات الدراسية التى يدرسها الطالب تتساوى فى النهاية مع تفاوت المدة الزمنية .

أما درجة الماجستير فى أوربا فانها تستغرق ما بين ١٣ الى ١٥ شهرا فى انجلترا وويلز ، وتمتد الى ٢٤ شهرا فى يوغسلافيا ، وتتساوى درجة الماجستير الخاص فى بريطانيا مع الماجستير العادية فى المدة الزمنية .

أما درجة دكتوراه الفلسفة فلا تمنحها الا المؤسسات البريطانية ومنذ بداية السبعينيات فقط ، وتعتمد على اعداد بحث بعد الماجستير يستغرق اعداده ما بين ٣ الى ٥ سنوات فى العادة .

والجدول التالى يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية فى الدول المتقدمة :

الدرجـــة	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المـــدة المعتـادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلـــوم	٨ شهور	٢٠ شهرا	١٢ شهرا
الماجســتير	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥ــ١٢ شهرا
الماجستير الخاص	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥ــ١٨ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٣٦ شهرا
دكتوراه الفـن	٢٤ شهرا	٣٠ شهرا	٢٤ شهرا

ب ــ الدول الناميـة :

تأثرت النظم الأكاديمية فى مؤسسات الدول النامية بنظـام الساعات الدراسية المقررة فى الولايات المتحده ، أو بالنظام البريطانى فى قضـاء أعوام دراسية للحصول على أى درجة علمية ، ويلاحظ استغراق الطالب لفترات زمنية أطول للحصول على أى درجة علمية مقارنة بالدول المتقدمة ، فدرجـة الماجسـتير تستغرق عامين فى البرازيل والأرجنتين والمكسـيك وايران ، الأول لدراسة المقررات الدراسية والثانى لاعداد بحث وتقديمه، بينما يستغرق الحصول على هذه الدرجة عاما ميلاديا واحدا فى المملكـة العربية السعودية بعد اتمام المقررات الدراسية ، وعاما دراسيا واحدا فى الهند بشرط أن يسبقها درجة جامعية أولى فى التخصص .

وتختلف مدة الحصول على الدبلوم فى الدول النامية طبقا لمستوى هذا الدبلوم ولمستوى الدارسين ، فقد تنخفض الى ٦ شهور فقط فى أوغندا ، وقد ترتفع الى عامين فى المغرب . أما درجة ماجستير الزمالة وعضـوية

التوثيق فى الهند فيشترط لمن يتقدم لها أن يحصل على درجة الماجستير العادية ، ثم ان يعمل فى أى مؤسسة اختزانية لمدة عام على الاقل ، ثم يدرس مجموعة مقررات لمدة عام دراسى ، وعقب نجاحه يعد بحثا تقبله الجامعة فى فترة لا تقل عن ٦ شهور أخرى . وتمنح درجة الدكتوراه فى فلسفة التخصص على نطاق ضيق للغاية فى الدول النامية وبالذات فى الهند ، وبدأت المملكة العربية السعودية تنظيم برامج وان كان لم يصل أى طالب بعد الى هذه الدرجة .

وقد سبق الذكر أن درجة البالوريوس أو الليسانس هى أكثر الدرجات شيوعا فى الدول النامية ، ولحسن الحظ ان لهذه الدرجة تقاليد راسخة لا تختلف عن الدول المتقدمة وهى ٣ سنوات فى تركيا ، و ٤ سنوات فى الصين والسعودية والهند وجنوب افريقيا وكذلك فى برنامج جامعة الكويت الذى تأجل افتتاحه .

والجدول الآتى يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية من مؤسسات الدول النامية :

الدرجة العلمية	**الحد الأدنى للحصول عليها**	**الحد الأقصى للحصول عليها**	**المدة المعتادة**
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٦ شهور	٢٤ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	٩ شهور	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
ماجستير الزمالة	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
عضوية التوثيق	١٨ شهرا	٢٤ شهرا	٢٠ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	....	٤٨ شهرا

نستنتج مما سبق انه لا توجد فروق كثيرة فى مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجات العلمية فى تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان كانت المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير بالذات أطول قليلا فى الدول المتقدمة ، وهى نتيجة متمشية مع نتائج دراسات سابقة(٣٩) ، استخلصت ان الفترات الزمنية للحصول على

الدرجات العلمية أطول قليلا فى الدول النامية من الدول المتقدمة ، وتبلغ فى المتوسط للبكالوريوس والليسانس ٤٨ شهرا والماجستير من ١٢ الى ٢٤ شهرا ودكتوراه الفلسفة من ٣٦ الى ٦٠ شهرا ، وتتفاوت مدة الحصول على الدبلوم .

والنتائج السابقة تؤكد من ناحية أخرى قوة ورسوخ التقاليد الأكاديمية فى مؤسسات التخصص وعدم التغيير فى نظم ولوائح هذه المؤسسات فى الفترة الماضية ما بين هذه الدراسة ، والدراسة السابقة المشار اليها والتى جرت فى منتصف السبعينيات ، كما تؤكد سلامة ودقة عناصر اختيار العينة وسلامة النتائج فى هذا العنصر من حيث التمثيل والدقة .

٥ ـ اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الادارى :

أ ـ الدول المتقدمة :

من الأشياء المألوفة ان يعكس اسم المؤسسة الأكاديمية رؤيتها وفلسفتها فى التخصص ، والمثال الملموس على ذلك هو احتفاظ مدرسة مكتبات جامعة كولمبيا فى الولايات المتحدة بنفس الاسم منذ افتتاحها فى القرن الماضى وهو « مدرسة خدمات المكتبات » لايمانها الراسخ بأن التخصص فى جوهره هو مجموعة خدمات يقوم بها متخصصون لخدمة المستفيدين ، ولا شك أيضا أن الوضع الأكاديمى للوحدة التى تتولى اعداد المتخصصين للعمل فى مؤسسات التخصص يعكس نظرة المؤسسة الأم التى تنتمى اليها الوحدة من حيث تقييمها لحجم ودور التخصص .

وباستعراض أسماء المؤسسات الأكاديمية المختارة فى العينة نجد أن أسمائها مختلفة ومتباينة حسب الجدول الآتى :

الاســـم		المؤسسة التى تستخدمه	عدد
علم المكتبات	Library Services	كيس وسترن — ميتشجان — ويسكنسون — ماجيل — امستردام — حيفا — لورند	٧
علم المكتبات والمعلومات	Library and Information Science	الكاثوليكية — دركسيل — سميونز — انتريو — كيو	٥
المكتبيات	Librarianship	برتيش كولمبيا — ويلز — المعهد الفنى بشمال لندن	٣
المعلومات العلمية والفنية	Scientific and Technical Information	جرينبول — معهد كل الأمم — وايزمان	٣
خدمات المكتبات	Library Science	الاباما — كولمبيا	٢
خدمات المكتبات والمعلومات	Library and Information Science	مرلاند — بتسبرج	٢

الاســـم		المؤسسات التى تستخدمه	عدد
علم الحاسب والمعلومات	Computer and Information Science	جورجيا — اوهايو	٢
دراسات الأرشيف والمكتبات والمعلومات	Archives Libraries and Information Studies	جامعة لندن	١
علم المكتبات والمعلومات العلمية والفنية	Library Science and Scientific Technical Information Services	وارسو	١
		شفيلد	١
دراسات المعلومات	Information Studies	ليهايت	١
علم المعلومات	Information Science		
دراسات المكتبات	Library Studies	هاواى	١
دراسات المكتبات والمعلومات العلمية والفنية	Libraries, Scientific and Technical Information Studies	كارل	١
ادارة المكتبات والمعلومات	Library and Information Management	جنوب كاليفورنيا	١
دراسات المكتبات والمعلومات	Library and Information Studies	لوفبـــرة	١
دراسات الببليوجرافيا والتوثيق والمعلومات	Bibliography, Documentation and Information Studies	زغرب	١

ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ ــ هناك اعترافا واسعا بأن التخصص لم يصل بعد الى مرتبة أن يصبح علما . بدليل أن ١٧ مؤسســة أكاديمية (٥ر٥١٪ من العينــة) لم تستخدم هذه الكلمة ، بل وضعت أسماء أخرى مثل خدمات أو دراسات أو ادارة ، أو لم تضع أى اسم لوصف التخصص .

٢ ــ ان كلمة « معلومات » قد وردت فى أسماء ٢٠ مؤسسة (٦ر٦٠٪ من أسماء العينة) وكان هذا متوقعا بسبب انتشار هذه الكلمة فى السنوات العشرة الأخيرة وكانت نسبة المؤسسات التى استخدمت كلمــة معلومات ٨ر٥٢٪ على مستوى كل المؤسسات الأكاديمية فى التخصص فى عام ١٩٨٢ فى الولايات المتحدة وكندا(٤٠) ولكنهــا قفزت الى الأمام بعد ذلك لحــرص المؤسسات الأكاديمية على وجود الكلمة فى أسمائها ، لما لها من بريق اعلامى من جهة ولجذب الدارسين اليها من جهة ثانية ، ولتأكيد تداخلها وأحقيتهــا على المجال الذى تنافسها عليه مؤسسات أكاديمية أخرى فى تخصصــات الادارة والحاسبات الالكترونية .

٣ ــ هناك ٥ مؤسسات فقط فضلت اســتخدام كلمة « المعلــومات العلمية والفنية » فى فرنسا وأوربا الشرقية (١٥٪ من مؤسسات العينة) مما يرجع انحصار هذا الاتجاه .

٤ ــ هناك مؤسســتان استخدمتا اســم « الحاسبات الالكترونيــة والمعلومات » وهى وجهة نظر سنرى فى العنصر القادم كيف أدت الى وضع مقررات بعيدة عن جوهر وعلاقات ووظائف التخصص .

٥ ــ هناك ٢٥ مؤسسة أكاديمية (٨ر٧٥٪ من مؤسسات العينــة) استخدمت كلمة « مكتبات » فى أسمائها مما يدل على اســتمرار سيطرة المكتبات على التخصص مهما كان تطوره بعد ذلك .

٦ ــ هناك مؤسسة واحدة استخدمت كلمة « أرشيف » (وهى وجهة نظر بريطانية معروفة فى ضم كل جزئيات ومؤسسات التخصص) ، ونفس هذا المفهوم الشمولى سنجده لدى المؤسســات التى اســتخدمت كلمــة

« مكتبيات » وايضا عند المؤسسة التى استخدمت ببليوجرافيا وتوثيق ومعلومات .

٧ — مؤسسة واحدة حرصت على ذكر كلمة « ادارة » فى الاسم ، وهى وجهة نظر لم تكن موجودة من قبل ، وتعتمد على أن اخصائى المعلومات ما هو الا « مدير Moderator » لنظام المعلومات ، وبالتالى فكل المهارات المطلوبة له ادارية اساسا .

ننتقل الآن الى الوضع الأكاديمى لوحدة التخصص داخل المؤسسة الأم وسنجد أن كلا من جامعات الاباما وكيس ويسترن ريزيرف والكاثوليكية وكولمبيا ودركسيل وهاواى ، وميتشجان وميرلاند ، وسيمونز وجنوب كاليفورنيا وويسكنسون وجورجيا وبتسبرج وبريتش كولمبيا وماكجول وأونتريو وكيو وشمال لندن الفنى وويلز وحيفا وجامعة لندن ، خصصت للدراسات الأكاديمية فى التخصص وحدات منفصلة « كليات أو مدارس ومعاهد » على قدم وساق مع التخصصات الأخرى وينعكس هذا بالتالى على استقلال الوحدة وتوفر الامكانات الادارية والتجهيزية والمالية والبشرية بها .

وهناك مؤسسات اخرى رات ان يكون للوحدة الأكاديمية للتخصص وضعا أصغر « كقسم » وذلك فى لوفبرة وأوهايو ، أو « مكتب » فى جرينبول أو « كرسى » فى أمستردام ولورند ، أو حتى مجرد دراسات أو برنامج يتبع الجامعة مباشرة كما فى مؤسسات تشيكوسلوفاكيا وفلسطين المحتلة وبولندا .

اما الطائفة الثالثة من المؤسسات فهى غير الأكاديمية أصلا ولكنها تشارك مع المؤسسات الأكاديمية فى الاعداد فى الاتحاد السوفيتى وبوغسلافيا ، ويكون بناء هذه البرامج والاشراف عليها خاضعا لمؤسسة أكاديمية ، وعموما فهى مؤسسات قليلة للغاية فى الدول المتقدمة .

ومن الواضح من الاستعراض السابق أن الوضع الأكثر انتشارا فى مؤسسات الدول المتقدمة هو أن تكون الوحدة الأكاديمية للتخصص مدرسة أو كلية مستقلة .

ب — الدول النامية :

يوضح الجدول الآتى أسماء المؤسسات الأكاديمية التى تم اختيارها من الدول النامية :

الاســـــم		المؤسسات التى تستخدمها	عدد
علم المكتبات والمعلومات	Library and Information Science	الملك عبدالعزيز ، الكويت ، دلهى ، البنجاب ، بكين	٥
علم المكتبات	Library Science	وهان ، جنوب افريقيا	٢
علم المعلومات	Information Science	بيـــونس ايرس ، مدرســـة الاعلام بالمغرب	٢
الببليوجرافيا والتوثيق	Bibliography and Documentation	ريودى جانيرو	١
برنامج المكتبات		المجلس القومى للمكسيك	١
المكتبات	Libraries	تبريـــــز	١
تعليم المكتبات	Library Education	اسطنبـــول	١
برنامج التوثيق	Documentation Program	مركز تدريب الموثقين بالهند	١
المكتبيات	Librarianship	مدرسة شرق افريقيا	١
المكتبيين والأرشيفيين والموثقين	Librarians, Documentationalists and Archivests	داكـــار	١
التوثيق العلمى	Scientific Documentation	معهد التوثيق بالبرازيل	١

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ ـــ على العكس من الدول المتقدمة ، فان النصف الأكبر (٥٣٪) من مؤسسات العينة تميل الى استخدام كلمة علم فى أسمائها ، مع أن البحث النظرى لتأصيل التخصص فى مؤسسات الدول النامية أقل جهـــدا فيها من الدول المتقدمة .

٢ — ان استخدام كلمة « معلومات » غير منتشر في أسماء مؤسسات الدول النامية كما كان الوضع في الدول المتقدمة (٤١٪ مقابل ٦١٪ على التوالى) لأن المفاهيم الحديثة للتخصص لم تنتشر في الدول النامية الا مؤخرا .

٣ — لم تصف ٨ مؤسسات أو ما يقترب من نصف مؤسسات العينة التخصص بأى صفة ، واكتفت باستخدام كلمات مثل برنامج او تعليم أو لم تستخدم أي صفة . ويعكس هذا التردد في تحديد هوية التخصص وعدم وضوح جوهره وعلاقاته وذاتيته أمام كثير من مؤسسات الدول النامية .

٤ — لم تستخدم أى مؤسسة كلمة الحاسبات الالكترونية في عنوانها ، ولم تستخدم الا مؤسسة واحدة (معهد التوثيق بالبرازيل) صفة « علمى ».

٥ — استخدمت ١٢ مؤسسة من مؤسسات العينة (٧١٪) كلمة مكتبات في أسمائها وهو يؤيد المؤشر الذى ظهر من أسماء المؤسسات في الدول المتقدمة من أن المكتبات هي أقدم مؤسسات التخصص وأكثرها نشاطا.

٦ — المعهد السنغالى استخدم أسماء اخصائى المعلومات للدلالة على شمول نشاط المعهد لكل مؤسسات وأنشطة التخصص .

ولو انتقلنا الى الوضع الأكاديمى للوحدات التى تتولى الاعداد المهنى، من الطبيعى أن نشأة التخصص الحديثة نسبيا في الدول النامية ستؤثر على مؤسسات الأكاديمية من حيث الاستقلال ، لهذا فان أغلب الوحدات تشكل أقساما أو وحدات أصغر في الوضع الأكاديمى عن الدول المتقدمة (٦٥٪ من مؤسسات عينة الدول النامية هى أقسام أو أقل) وكان هذا متوقعا لقلة امكانات هذه الوحدات فيما يختص بهيئة التدريس .

أما الظاهرة الواضحة بشأن مؤسسات الدول النامية فهى أن ثلاثة مؤسسات (١٨٪) لا تتبع أو تنتمى الى المؤسسات الأكاديمية بل هى مؤسسات اختزانية (مركز التوثيق القومى بالبرازيل) أو حكومية كوزارة التخطيط في المغرب ، أو مجالس قومية (المجلس القومى للعلوم في المكسيك) مما يؤكد أن مشاركة المؤسسات غير الأكاديمية في اعداد اخصائى المعلومات في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

ننتهـــى من هذا العنصر الى أن نؤكـــد أن معظـــم الاعـــداد المهنى للمتخصصين فى الدول المتقدمة والنامية تتولاه المؤسسات الأكاديمية ، مع مشاركة قليلة من مؤسسات اخرى غير أكاديميـــة وان النسبة الكبيرة من الوحدات الأكاديمية فى التخصص قد نمت واستقلت وأصبحت وحدات مستقلة لها وضعها الأكاديمى المساوى لأى تخصص آخر ، وان هنـــاك عشرات الأسماء التى تطلقها المؤسسات الأكاديمية فى التخصص على نفسها ، لكن الاسم الغالب هو « علم المكتبات والمعلومات » (٤ر٢٩٪ من مؤسســـات العينة) ثم علم المكتبـــات (٥ر٢٦٪) ثم المكتبيـــات (٨ر١١٪) ثم علم المعلومات (٨ر٨٪) .

٦ ــ المقررات الدراسية :

ان التعرف على المقررات الدراسية الموجوده فى برامج المؤسســـات الأكاديمية خطوة لها بريقها الشـــديد الذى اجتذب عـــددا من الدراســـات السابقة ، الا أن وهج هذا البريق يخفى صعوبات جمـــة فى منطقـــة تمتلىء بالرمال المتحركة ، الأمر الذى دعا من تعرضوا لها فى دراسات سابقـــة الى اما التحذير من أن تحليل هذه المقررات لن يؤدى الى مؤشرات متعددة لأنها مختلفة أشد الاختلاف من حيث المحتويات ، والأسماء ومدة دراســـة كل مقرر(٤١) ، أو لتأثرها الشديد بالظروف البيئية الموجودة فى كل دولة وبالذات فى الدول النامية(٤٢) ، ومع هذا فا نالاقتراب وتحليل هذه المقررات والتعامل معها عن قرب كان امرا حتميا ، كما كان تحديا بالنسبة للمؤلف لأن الناتج من هذه التحليلات ، ومدلولات المؤشرات التى يمكن استخراجها قد تكون واحدة من أهم الثمرات والنتائج التى يمكن ان تخرج بها الدراســـة ، ويزيد من أهمية ذلك ، تلك التغييرات سريعة الايقاع التى حدثت ولا تزال تحدث فى مناهج ومقررات وبرامج المؤسسات الأكاديمية للتخصص فى مصر ، والتى ينتمى الى احداها المؤلف ويأمل فى أن يشارك فى عملها باقى ســـنوات عمره .

أ ــ المـــواد الاجبارية :

الدول المتقـــدمة :

من الأمور المسلم بها أن كل المواد التى تفرضها المؤسسات الأكاديمية هى المواد التى تفترض هذه المؤسســـات أهميتهـــا وأولويتها المطلقة لكل

الدارسين ومن الطبيعى أن تحليل المقررات الاجبارية سـينطبق فقط على على المؤسسات الأكاديمية التى تسمح بنظام الاختيار فى برامجها وهى على وجه التحديد ١٥ برنامجا فى الولايات المتحدة ، ٣ فى كندا ، ٦ فى بريطانيا ، ٢ فى فلسطين المحتلة ، وواحد فى بولندا وفى اليابان ليصبح المجمـوع ٢٨ برنامجا فى ٢٥ مؤسسة اكاديمية ومنهم ٥ برامج لمرحلة الدرجة الجامعيـة الأولى فى جامعات وكليات ويلز ولوفبرة والفنى بشمال لندن ولورند فى المجر وكارل فى تشيكوسلوفاكيا سيتم معالجة المقررات الاجبارية بها أيضا .

وموضوع المقررات الاجبارية من ابرز القضايا التى نعالج فى الانتـاج الفكرى للتخصص حاليا لوجود عدة وجهات نظر حولها ، بعد أن كان مستقرا فى النصف الأول من القرن العشرين على المقررات الخاصة باختيار الكتب والمراجع والببليوجرافيا وتاريخ وادارة المكتبات والفهرسة والتصنيف وأدب الأطفال والتدريب العملى ، الا أن هذه المقررات ظلت تتساقط ولم يبقى منها الا المقررات الأربعة الأولى ، ثم أضيفت اليها مع بداية الستينيات مقرر عن الحاسبات الالكترونية واستخدامه فى المؤسسات الاختزانية ، وهناك بعض المؤسسات الأكاديمية التى حذفت أى مقررات اجبارية من برامجها وتركت الحرية كاملة للدارسين فى الاختيار وان كانت معظم المؤسسات قد أبقت على مقـررات المدخل الى المكتبات ، والمعلـومات والادارة والحاسـبات الالكترونية(٤٣) .

وباستعراض برامج المؤسسات الأكاديميـة فى العينة ، سـنجد أن المقـررات الاجبارية هى كما يلى مرتبـة حسب خطة تقسيم الفئـات التى اختارها الطالب :

فئة المقرر	عنوان المقرر	عدد	فئة المقرر	عنوان المقرر	عدد
مقررات	المدخل وأسس التخصص	١٢	مقررات	المكتبات العامة	١
اطارية	طرق ومناهج البحث ى المكتبات والمعلومات	٧	المؤسسات	المكتبات المدرسية	١
	تاريخ المكتبات	٥		المكتبات المتخصصة	١
	الدور الاجتماعى للتخصص ومؤسساته	٣		المكتبات الأكاديمية	١
	المعلومات والمعرفة	٢		مراكز الوسائل التعليمية	١
	التدريب العملى	٢	مقررات	دراسة وتحليل احتياجات المستفيدين	٦
	تعليم المكتبات	١	المستفيدين	سلوك المستفيدين	٢
	المكتبات المقارنة	١		سيكولوجية القراءة	١
مقررات	المصادر والمراجع الأساسية	١٥	مقررات	تحسيب المكتبات	٨
الأوعية	مصادر ومراجع العلوم	٣		النظم والقضايا البرليوجرافية	٥
	أوعية المعلومات	١	المقررات	اللغويات	٤
	أدب الأطفال	١	الشقيقة	علوم وقنوات الاتصال	٤
	الأوعية السمعية والبصرية	١		الاتصال ى العلوم والتكنولوجيا	٢
	أدب العلوم والتكنولوجيا	١		الحاسبات والاتصال	٢
				نظم المعلومات	١
				انتاج الكتاب	١
				الاحصاء	١
				الحاسبات والمجتمع	١

المقررات الوظيفية	الاجراءات الفنية متكاملة	١٦	المقررات الاخرى	تحليل وتقييم النظم العامة	٢
	ادارة المكتبات ومراكز المعلومات	١٣		الرياضيات	٢
	التصنيف ونظرياته	٧		مصطلحات العلوم	١
	تنمية المجموعات	٧		علم النفس	١
	التكشيف	٤		علم الاجتماع	١
	خدمات المكتبات والمعلومات	٣		نظريات المعلومات (رياضيات + فيزياء)	١
	الفهرسة	٣		التاريخ الانجليزى	١
	التحليل الموضوعى للانتاج العلمى	٢		الادب الانجليزى	١
	التوثيق	١		المنطق	١
	الحاسبات والفهرسة	١		مقدمة فى اعداد البرامج	١
				متقدم فى اعداد البرامج	١
				النماذج الرياضية لاعداد البرامج	١

ومن الجدول السابق نستخلص ما يلى :

١ — هناك ٥٤ مقرر مختلف تعتقد المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة انها هامة وضرورية للدارسين وهو عدد كبير على تعدد وجهات النظر حول الموضوع .

٢ — نصف عدد المقررات الاجبارية توجد فى مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ولا تشاركها أى مؤسسة اخرى فى فرض هذا المقرر .

٣ — احتلت مقررات أساسية فى التخصص مراكز متقدمة فى عدد المؤسسات التى تفرضها ، فمقررات الاجراءات الفنية المكتملة فرضتها ١٦ مؤسسة والمصادر والمراجع الأساسية (١٥ مؤسسة) وادارة المكتبات ومراكز المعلومات (١٣ مؤسسة) والمدخل وأسس التخصص (١٢ مؤسسة) وتحسيب المكتبات (٨ مؤسسات) هى المقررات الخمسة الأولى فى عدد المؤسسات التى تفرضها .

٤ — هناك عدد كبير من المقررات الاجبارية التى تقع فى اطار المقررات التسقيقة والمقررات من خارج التخصص ، وتبلغ ٣٧٪ من جملة عدد المقررات الاجبارية .

٥ — تتراوح عدد المقررات الاجبارية فى كل مؤسسة تراوحا كبيرا والجدول الآتى يوضح كل مؤسسة والبرامج التى بها والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية للعدد الاجمالى للمقررات التى ينبغى ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد المقررات الاجبارية	عدد المقررات على الدرجة	النسبة المئوية للاجبارى
الاباما	٥	١٢	٤٢٪
كيس ويسترن	٢	١٢	١٧٪
الكاثوليكية	٧	١٢	٥٨٪
كولمبيا	١	١٢	٨ ٪
دركسيل	٣	١٢	٢٥٪
هاواى	٤	١٢	٣٣٪
ميريلاند	٣	١٢	٢٥٪
مزتشجان	٢	١٢	٢٥٪
سيمونز	٣	١٢	٢٥٪
جنوب كاليفورنيا	١٣	٢٠	٦٥٪
ويسكنسون	٥	١٢	٤٢٪
بريتش كولمبيا	٥	٢٠	٢٥٪
ماكجيل	٦	٢٠	٣٠٪
اونتوريو	٨	٢٠	٤٠٪

اسم المؤسسة	الاجبارية عدد المقررات	عدد المقررات على الدرجة	النسبة المئوية للاجبارى
ويلز	٩	١٢	٧٥٪
جامعة لندن عامة	٧	١٠	٧٠٪
ماجستير علوم	٦	١٢	٥٠٪
لوفبرة ماجستير عامة	٥	١٠	٥٠٪
ماجستير خاصة	٥	١٠	٥٠٪
شفيلد	٥	١٠	٥٠٪
وايزمان	١٢	١٦	٧٥٪
ليهايت	٣	١٢	٢٥٪
أوهايو	٦	١٢	٥٠٪
بتسبرج ماجستير	٤	١٠	٤٠٪
دكتوراه	٦	١٨	٣٣٪
حيفا	٦	١٢	٥٠٪
وارسو	١٤	١٨	٧٨٪
كيو	٦	١٢	٥٠٪

ومن الواضح التفاوت الكبير بين نسبة المقررات الاجبارية التى تراوحت بين ٨٪ (كولمبيا) الى ٧٨٪ (وارسو) ، بل فى داخل الدولة الواحدة ما بين ٨٪ (كولمبيا) الى ٦٥٪ (جامعة جنوب كاليفورنيا) . ولو أردنا معرفة متوسط عدد المقررات الاجبارية فى البرنامج الواحد فى مؤسسات الدول المتقدمة سيكون حسب الجدول السابق ٤٣٪ وهى نسبة عالية .

أما اذا انتقلنا الى برامج الحصول على البكالوريوس أو الليسانس فى المكتبات والمعلومات ، فسنجد ان هناك ٥ برامج موجودة لهذه الدرجة فى مؤسسات العينة وهى فى كلية ويلز للمكتبيات ومعهد لونبرة للتكنولوجيا والمعهد الفنى بشمال لندن وكلية لورند بالمجر وجامعة كارل بتشيكوسلوفاكيا، والجدول التالى يوضح كل برنامج ومؤسسة والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية بالنسبة للمقررات التى يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات التى يدرسها الطالب	النسبة المئوية للاجبارى	ملاحظات
ويلز	٣٢	٣٢	١٠٠٪	من هذه المقررات ١٣ مقرر ، مقررات شقيقة واخرى
لونبرة	٢٩	٣٢	٩٠ر٦٪	منها ١١ مقرر مقررات شقيقة واخرى
الفنى بشمال لندن	١٩	٣٢	٥٩ر٣٪	منها ٣ مقررات شقيقة واخرى
لورند	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى التربية
كارل	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وواضح أن نسبة المقررات الاجبارية عالية جدا فى برامج هذه المرحلة (٩٠ ٪ فى المتوسط) كما انه من الواضح ان جزء لا يستهان به من هذه المقررات منخارج الفئات الرئيسية لدراسات المكتبات والمعلومات فهى لم تقل عن الثلث الا فى المعهد الفنى بشمال لندن .

الدول النامية :

يمكن القول بوجه عام ان معظم النظم الاكاديمية فى مؤسسات الدول النامية لا تسمح بقدر كبير من الحـرية للدارسين فى اختيـار المقـررات الدراسية ، وهو وضع طبيعى مع نقص هيئـات التدريس الكافية للقيـام بمسئوليات تعدد المقررات فى البرنامج الواحد ، ولانتماء الوحدات الأكاديمية فى التخصص الى وحدات أكاديمية اكبر تتبع نظمها ولا تسمح بحرية الاختيار للدارسين . والمقررات الاجبارية للدول النامية يمكن ترتيبها حسب خطة فئات المقررات كما يلى :

فئة المقرر	عنوان المقرر	عدد المؤسسات
مقررات اطارية	المدخل واسس التخصص	٥
	تاريخ المكتبات	٣
	طرق ومناهج البحث فى المكتبات	٢
	التدريب العملى	٢
	المكتبة والمجتمع	٢
	تاريخ المكتبات الاسلامية	١
	النصوص والترجمة	١
مقررات الأوعية	المراجع والمصادر الأساسية	٤
	أوعية المعلومات	١
	مصادر العلوم الاجتماعية	١
	مصادر الأدب المحلى	١
المقررات الوظيفية	ادارة المكتبات ومراكز المعلومات	٧
	التصنيف	٧
	الفهرسة	٦
	الاجراءات مكتملة	٥
	الخدمات	٤
	تنمية المجموعات	٤
	التصنيف العملى	٢
	الفهرسة العملية	٢
	التكشيف والاستخلاص	١

فئة المقرر	عنوان المقرر	عدد المؤسسات
المقررات الشقيقة	مقدمة فى الحاسبات	٤
	الاحصاء	٢
	النشر	١
	اللغويات	١
	علوم الاتصال	١
المقررات الاخرى	اللغة الانجليزية	٢
	تاريخ الثقافة المحلية	٣
	اللغة القومية	٢
	الفلسفة	١
	الاقتصاد السياسى	١
	الرياضيات	١
	تعليم لينن فى المكتبات	١
	التربية البدنية	١
	دراسات القرآن والحديث	١
	بنوك المعلومات	١
	الجبر البوليلى	١
	الجبر المتقدم	١
	الفيزياء	١
	برامج الحاسبات	١
	نظم تشغيل الحاسبات	١

	التحليل الموضوعى			١
	التصنيف العميق			١
	الفهرسة متقدم			١
	الفهرسة متقدم عملى			١
	التوثيق			١
	تحليل ادب العلوم			١
مقررات المؤسسات	المكتبات العامة			١
	المكتبات الأكاديمية			١
	المكتبات المتخصصة			١
	الأرشيف			١
مقررات المستفيدين	—	—	—	-
مقررات النظم والقضايا	تحسيب المكتبات			٤
	الببليوجرافيا			٤
	مشروع ببليوجرافى عملى			١

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ — هناك ٥٤ مقرر دراسى أيضا — للمصادفة البحتة — ، تعتقد المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية انها هامة واساسية وهو عدد كبير للغاية ويدل كما دل فى مؤسسات الدول المتقدمة على الفوضى التى تشهدها هذه المنطقة من الاعداد المهنى .

٢ — أكثر من نصف عـــدد المقــررات الاجبارية لا تفرضها أكثر من مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ، ولا تشاركها أى مؤسسة أخرى فى فرض هذا المقرر .

٣ — تظهر بصورة واضحة فى الجدول السابق تأثير البيئة والثقافـــة والنظام السياسى المحلى فى فرض مقــررات بعيـــدة كل البعد عن مجـــال التخصص فى التاريخ والأديان واللغات والنظم السياسية .

٤ — عدد المقررات التى تتناول الاعداد الببليوجرافى أكبر من عددها فى الدول المتقدمة لحرص المؤسسات فى الدول النامية على الاعداد الســـليم للكوادر البشرية المؤهلة على العمليات الببليوجرافية مع عدم وجود أى مصادر مركزية للحصول منها على الاعداد الببليوجرافية فى الدول النامية .

٥ — هنـــاك تشـــابه شـــديد بين المقـــررات الاجبـــارية تدريسا فى مؤسسات الدول النامية ، ومؤسسات الدول المتقدمة ، وهذه المقررات فى الادارة والتصنيف والفهرسة والاجراءات واسس ومدخـــل التخصص ، ويؤكـــد هذا دون جدال على أنهـــا أكثر المقـــررات أهمية فى المؤسســـات الأكاديمية .

٦ — تراوح عدد المقـــررات الاجبارية فى مؤسســـات الدول النامية تراوحا كبيرا وكما كان الوضع فى الدول المتقدمة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى لبرامج الدراسات العليا :

اسم المؤسسة	عدد المقررات الاجبارى	عدد المقررات الاجمالى	النسبة المئوية	اسم المؤسسة	عدد المقررات الاجبارى	عدد المقررات الاجمالى	النسبة المئوية
المعهد البرازيلى	٥	٨	٦٣٪	معهد الاحصاء الهند	٨	١٦	٥٠٪
المجلس القومى بالمكسيك	٨	١٢	٦٧٪	بكين الصين	١١	١٩	٥٨٪
تبريز ايران	١٢	١٣	٩٢٪				

ومن الواضح ان حرية الدارسين - طلبة الدراسات العليا فى الدول النامية اقل من حريتهم فى الدول المتقدمة فى اختيار المقررات ، فهى لم تقل عن ٥٠٪ - بمتوسط ٦٦٪ - مقابل ٤٣٪ فقط فى الدول المتقدمة ، ولا ننسى هنا ان ٩ مؤسسات فقط من ١٧ مؤسسة فى العينة هى التى سمحت بالاختيار اصلا وبنسبة ٥٣٪ بينما كانت المؤسسات التى سمحت بالاختيار فى الدول المتقدمة ٧٦٪ .

٧ - اذا انتقلنا الى برامج البكالوريوس او الليسانس ، وهى ٦ برامج فى تركيا وجامعة وهان بالصين وجدة والكويت ودلهى وجنوب افريقيا فسنجد ان نسبة المقررات الاجبارية كما يوضحها الجدول الآتى :

المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات الاجمالى	النسبة المئوية	ملاحظات
اسطنبول - تركيا	١٨	١٨	١٠٠٪	منهم ٧ مقررات اخرى
وهان - الصين	١٧	٣٠	٥٦٫٧٪	
جدة - السعودية	٢٤	٣٢	٧٥ ٪	منهم ١١ مقرر شقيقة واخرى
جامعة الكويت	٢٩	٤٤	٦٦ ٪	
دلهى - الهند	١٤	٢٢	٦٣٫٦٪	كله مقررات فى التخصص
جنوب افريقيا	٢٤	٢٤	١٠٠٪	مقرر فقط شقيق

وبهذا يكون المتوسط ٧٦٫٩٪ وهو اقل من متوسط مؤسسات الدول المتقدمة ويرجع هذا بصورة اساسية الى حسن اعداد وتصميم برنامجى جدة والكويت فى اتاحة اكبر فرصة للطلاب لاختيار المقررات ، وبالتالى ادى انخفاض نسبة المقررات الاجبارية بهما الى انخفاض متوسط النسبة .

ب ـ توزيع المقررات على اطار التخصص :

قسمت الخطة التى استقر عليها المؤلف(٤٤) المقررات الدراسية فى برامج المؤسسات الاكاديمية الى ٧ فئات هى :

١ـ المقررات الاطارية : وهى المقررات التى تتناول الاطار العام للتخصص .

٢ـ مقررات الأوعية : وهى التى تختص بدراسة نوع واحد او اكثر من اوعية المعلومات .

٣ـ المقررات الوظيفية : وهى المقررات التى تعد المتخصصين لأداء احد الوظائف الموجودة فى المؤسسات الاختزانية .

٤ـ مقررات المؤسسات : وهى المقررات التى تتعامل مع نوع معين من المؤسسات الاختزانية وتتناول كل انشطته .

٥ـ مقررات المستفيدين : وهى التى تتناول فئة من المستفيدين بداية من الأوعية التى يطلبونها الى المؤسسات والخدمات التى تقدم اليهم .

٦ـ مقررات النظم والقضايا : وهى المقررات التى تتعامل مع المؤسسات الاختزانية كنظام معلومات متكامل ونظرا لأن طبيعة هذه المقررات تتناول فى كثير من جوانبها التكنولوجيا الحديثة فان هذه الفئة تضم ايضا كل قضايا استخدام هذه التكنولوجيا فى التخصص .

٧ـ المقررات الشقيقة : وهى المقررات المساندة للتخصص الأصلى وتبرز علاقاته .

وقد اضاف المؤلف فئة ثامنة للمقررات التى لم تستوعبها خطة التصنيف السابقة ، وهى بطبيعتها مقررات خارج اطار التخصص وعلاقاته التى حددها المؤلف فى الفصل الأول من الكتاب .

ويود المؤلف فى هذا السياق ان ينبه الى مخاطر التعامل مع المقررات الدراسية ومحاولة ترتيبها فى فئات بعد ذلك ، فمهما كانت خطة التصنيف المتبعة فسوف تختلف حولها وجهات النظر كما أن عددا لا يستهان به من المقررات قد يشتمل على موضوعات يمكن أن تدخل فى عدة فئات مختلفة ، وهناك مقررات أخرى مراوغة من حيث اختلاف العنوان عن محتويات المقرر الفعلية ، ولهذا فقد بذل جهدا كبيرا فى التأكد من محتويات كل برنامج من أدلة المؤسسات الأكاديمية ، ومن مقابلاته مع أساتذة فى هذه المؤسسات فى مناسبات مختلفة ، واضطر فى بعض الأحيان الى تغليب فئة على فئة أخرى بالنسبة لادخال المقررات التى تحتمل ادخالها فى أكثر من فئة ، وكان هذا التغليب بناء على اعتبارات الجانب الأكبر من محتويات المقرر ووجهة نظر المحاضر فى بناء مقرره اذا تيسر للمؤلف ذلك . وقد جاءت نتائج تحليل المقررات كما يلى :

الدول المتقدمة :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ٩ر١١٪ بالنسبة لمقررات برامج الدراسات العليا فى البرامج الشاملة لكل أنواع اخصائى المعلومات ، وانخفضت الى ٣ر١٠٪ فى المتوسط لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، بينما بلغت ٣ر٧٪ لمرحلة الدراسات العليا فى البرامج الموجهة لأخصائى المعلومات العلمية و ٥ر٧٪ لمرحلة البكالوريوس وانخفضت الى ٩ر٤٪ لبرامج المؤسسات التى تدعى انها تعد اخصائى معلومات سواء باسم المؤسسة أو بدعايات من يعملون بها .

وهناك ١٠ مقررات دراسية تضمها هذه الفئة هى المدخل الى المكتبات والمعلومات ومناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات والتعليم فى المكتبات والمكتبات المقارنة والمكتبة والمجتمع وبناء سياسات المعلومات والمكتبة والتغيير الثقافى والمؤسسات الدولية ، وأكثرها

تواجدا فى البرامج المقررات الثلاثة الاولى ، ويلاحظ ان مقرر مناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات لا يوجد فى أى برنامج فى المؤسسات الخمس لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس لملاءمتها لطلبة الدراسات العليا وهو أهم الأسباب لانخفاض متوسط نسبة المقررات الاطارية فى هذه البرامج .

مقـررات الأوعية :

ارتفعت نسبة متوسط مقـررات هذه الفئة الى ٢١,٤٪ لمؤسسـات البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليـا ثم انخفضت الى ١٤,١٪ لمرحله البكالوريوس والى ١١,٩٪ لمرحلة الدراسات العليا فى البرامج التى تعد أخصائى المعلومات العلمية ، ٧,٥٪ لمرحله البكالوريوس ، ثم الى أدنى نسبة لها فى مؤسسـات الطائفة الأخيرة التى تنظـم برامج خارج اطـار التخصص تحت تسميات مختلفة ولم تبلـغ الا ٣,٧٪ فقط ولعـل هذا أول المؤشرات التى تؤكد عدم شمول هذه البرامج لكل الاطار العام للتخصص ، وعدم دقة توزيع المقررات وشمولها .

وهناك ٢٨ مقـررا فى هذه الفئة هى مصادر المعلـومات الأساسية والوسـائل التعليمية ومصادر الانسانيات والعلـوم الاجتماعية والعلـوم والمطبوعات الحكومية والدوريات والمخطوطات وحفظ وصيانة الأوعية والمواد السمعية والبصرية والمصغرات ومطبـوعات الأمم المتحدة ومصـادر الطب وادارة الأعمال والشباب والأطفال والقوميات المختلفة والموسيقى وتنميـة المجموعات المرجعية ومصادر القانون وتقييم واعداد الأوعية وتاريخ المكتبات والخرائط والمواد الأرشيفية ومصـادر الهندسة والزراعـة والحاسـبات الالكترونية والبيليوجرافيات القومية والانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية.

وهذا العدد من المقررات هو أكبر عدد مقررات داخل فئة واحدة من فئات مقررات التخصص ، وأكثر المقررات تدريسا فى كل انواع البرامـج الخمسة هو مقرر المصادر والمراجع الأساسية يليه مقرر مصادر العلـوم ، ويلاحظ زيادة نسبة المقررات للمصادر والمراجع المتخصصة فى موضـوع ، فى البرامج الموجهة لطلبة الدراسات العليا وللعلميين عنها فى برامج مرحلة البكالوريوس أو الليسانس .

المقـــررات الوظيفية :

تمثل مقررات هذه الفئة اعلى نسبة مقـــررات فى برامج الدراســـات العليا الشاملة حيث بلغت ٤ر٢٢٪ وكما كان الوضع عليه فى الفئات السابقة انخفضت على التوالى فى البرامج التالية لتبلغ ٦ر٢٠٪ لمرحلة البكالوريوس، ثم ارتفعت لتبلغ ١ر٣٠٪ للبرامج العلمية على مستوى الدراســـات العليا و ٢٠٪ على مستوى البكالوريوس وانخفضـــت الى ٤ر١٣٪ فى برامـــج المؤسسات خارج اطار التخصص ليؤكد مرة اخرى ابتعاد هذه البرامج عن انشطة ووظائف التخصص الأساسية بابعادها الرئيسية من اختيار واقتناء وتحليل وخدمات ومعها الادارة . وهناك ٢٦ مقررا دراسيا يتم تدريسها فى هذه الفئة هى الادارة التى جاءت فى المرتبة الأولى فى كل انواع البرامـــج الخمسة ثم التصنيف فالعمليات الفنية المتكاملة (فهرسة وتصنيف وتحليل موضوعى) ثم التكشيف والاســـتخلاص ثم الفهرسة وتنميـــة المجمـــوعات وخدمات المعلومات والتسويق والادارة المـــالية وادارة مراكز الوســـائل التعليمية وادارة الأفراد والتدريبات العملية على احد الوظائف الأســـاسية وتقييم وعمارة المكتبات ورواية القصة للأطفال (انفردت بها المؤسســـات الأمريكية) وادارة احد المؤسسات الاختزانية (مكتبات متخصصة — عامة وهكذا) والخدمات فى نوع واحد من انواع المؤسسات وتدريب المستفيدين.

وليس هناك اختلاف فى المقررات بين برامج الدراسات العليا وبرامج البكالوريوس او الليسانس فى النظر الى هذه المقررات فهى موجودة بشكل متوازن فيها جميعاً ، ولكن اكثر ما يلفت النظر ان هنـــاك برامج كاملة فى مؤسسات الطائفة الأخيرة لم تضم مقررات اساسية فى التخصص مثل تنمية المجموعات والفهرســـة والوصف الببليـــوجرافى مما يخل باعـــداد اخصائى المعلومات المؤهل المنتظر ان يتلقى تعليمه فى هذه البرامج .

مقـــررات المؤسسات :

تمثل نسبة متوسطات هذه المقـــررات حلقة وسط بين باقى الفئـــات الأخرى فقد بلغت ٤ر١٤٪ فى البرامج الشاملة على مســـتوى الدراســـات العليا ، ١ر١٠٪ على مستوى البكالوريوس وتنخفض الى ٢ر٨٪ فى برامج العلميين على مستوى الدراسات العليا ، ٥ر٢٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ٢ر٢٪ فقط فى البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ١٩ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها تواجدا فى البرامج هو مقرر المكتبات العامة ثم الأرشيفات ونظم المعلومات الادارية والمكتبات المتخصصة والأكاديمية والعلمية وهناك مقررات دراسية نظرية وعملية لكل انواع المؤسسات الاخترانية الاقتنائية وتدريب عملى عليها ، ويلفت الانتباه فى هذه الفئة خلو بعض مؤسسات الاعداد الشامل من مقررات بها وذلك فى مؤسسات جامعة لندن وامستردام وجرينبول فى فرنسا ، الا أن الفحص الدقيق لمحتويات البرامج الأخرى يلاحظ ان تناول المقررات للمؤسسات المختلفة قد تم توزيعه على المقررات الوظيفية وبالذات مقررى الادارة والخدمات حيث يتم تناول خدمات وادارة عدد كبير من أنواع المؤسسات الاخترانية الاقتنائية .

مقررات المستفيدين :

تشكل مقررات هذه الفئة أقل نسبة مئوية من بين الفئات الأخرى ، وهو استمرار لظاهرة طال دق اجراس التحذير لها بضرورة زيادة مقررات التعرف على احتياجات وسلوك المستفيدين ، ويرجع ذلك الى صعوبة بناء مناهج ومحتويات هذه المقررات لاحتوائها على كثير من اساليب الدراسات النفسية والسلوكية والاحصائية ولندرة المحاضرين فى هذه الشريحة من دراسات المكتبات والمعلومات .

وبلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ٣ر٧٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ، ٤٪ على مستوى البكالوريوس ، ٧ر٤٪ فى البرامج الموجهة للعلميين للدراسات العليا ، ٥ر٢٪ على مستوى البكالوريوس ، ٤ر١٪ فقط للبرامج خارج اطار التخصص ويلاحظ ارتفاع النسبة لمقررات المستفيدين على مستوى الدراسات العليا عنها فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس لملاءمة هذه المقررات للبرامج على مستوى الدراسات العليا . كما يلاحظ ان جامعة جنوب كاليفورنيا قد اهتمت بمقررات هذه الفئة اهتماما فوق العادة وبلغت نسبتها المئوية نحو ⅛ عدد المقررات الأخرى ، وجاء هذا التوزيع منطقيا من وجهة نظرها التى تركز على أهمية تلقى اخصائى المعلومات اكبر قدر ممكن من المقررات التى تؤهله للتعامل مع المستفيدين نفسيا واداريا ، كما لاحظ ان عدد المؤسسات التى لم تضع فى برامجها

مقررات فى هذه الفئة كبير ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى تناول موضوعات مقررات هذه الفئة فى المقررات الوظيفية ــ تدريب اخصائى المعلومات على التعامل او خدمة نوع واحد من المستفيدين ــ مثل مقرر رواية القصة للأطفال ، وكذلك فى مقررات الأوعية مثل ادب الأطفال أو الشباب او الانتاج الفكرى فى العلوم .

وهناك ١٦ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها هو التعامل مع الأطفال ثم الشباب والمراهقين ، ثم اعداد دراسات المستفيدين وقياس الاستخدام ، ثم التعامل مع الأقليات والمعوقين والمستفيدين فى احد فروع العلوم والتخصصات مثل المستفيدين فى الطب أو القانون ... الخ .

مقررات النظم والقضايا :

بداية من هذه الفئة بدأت تنعكس نسبة تمثيل المقررات بين الطوائف ، فبعد ان كانت طائفة المؤسسات التى تنظم برامج من خارج اطار التخصص تمثل اقل نسبة تمثيل وبالذات على حساب الطائفة الأولى التى تمثل البرامج الشاملة لدراسات العليا بدأت تمثل نسبة أعلى من الطائفة الأولى فقد بلغ متوسط التمثيل للطائفة الأولى ٨ر٥٪ ولمرحلة البكالوريوس ١ر١١٪ وفى برامج الدراسات العليا للعلميين ٣ر١٠٪ ، و ٧ر٥٪ لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ثم ارتفعت الى ٦ر٩٪ فى برامج فئة المؤسسات خارج التخصص ، لاهتمامها بعلوم النظم ومقررات تكنولوجيا المعلومات .

وهناك ١١ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها تدريسا هو تحسيب المكتبات ثم تحليل وتصميم نظم المكتبات والمعلومات واسترجاع المعلومات الببليوجرافية ومراصد المعلومات وشبكاتها وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشرة والفورية .

المقررات التنسيقية :

تظهر بصورة واضحة فى هذه الفئة من المقررات مقدار اهتمام البرامج خارج اطار التخصص بالمقررات التى تربطها بالتخصص علاقات موضوعية، وان كان هذا بالطبع على حساب المقررات الأصلية كما يظهر زيادة متوسط النسبة فى هذه البرامج بالمقارنة لبرامج الدراسات العليا فى الفئتين الأولى

والثالثة ، وبلغت نسبة مقررات الدراسات العليا الشاملة ٢ر٨٪ ولمرحلة البكالوريوس والليسانس ٣ر٧٪ ولبرامج الدراسات العليا للعلميين ١ر١٤٪ وللبكالوريوس ٥ر٧٪ ولبرامج الفئة الأخيرة ٤ر٢٠٪ .

ولو استعرضنا المقررات الدراسية الموجودة فى هذه الفئة لوجدنا ان علوم الاتصال تجىء فى المرتبة الأولى ، ثم الاحصاء ثم للنشر والمدخل الى الحاسبات الالكترونية وتحليل النظم العامة ، والاستنساخ والطباعة واللغويات ووسائل الاتصال الجماهيرى والادارة العامة واعداد المصادر التعليمية وشبكات المعلومات وبنوكها الرقمية ولا شك ان كل هذه المقررات ترتبط بعلاقات قوية بالتخصص الأصلى ، مما يدل مرة اخرى على تحديد العلاقات بين التخصص والتخصصات الأخرى ، والذى قام به الطالب فى الفصل الأول من هذه الرسالة ، ثم على وضوح هذه العلاقات والاتفاق عليها الى حد بعيد فى كل جزئيات التخصص .

المقررات الدراسية من خارج اطار التخصص :

وهى المقررات التى لم تضمها خطة التصنيف الخاصة بتقسيم المقررات الى الفئات السابقة ، ولم ير المؤلف مكانا لها داخل الاطار العام للتخصص أو أى علاقات تربطها به ، وهذه المقررات عبارة عن خليط كبير من اهتمامات وتخصصات مختلفة اغلبها جاء فى برامج المؤسسات التى تنظم برامج لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وهى مقررات اجبارية على مستوى الجامعة أو الدولة ، أو جاء فى برامج المؤسسات من الفئة الأخيرة التى تبتعد عن الاطار الصحيح للتخصص . وقد بلغت فى مؤسسات الاعداد الشامل على مستوى الدراسات العليا ٦٪ فقط لتركيز هذه البرامج على المقررات الأساسية للتخصص وارتفعت على مستوى الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس أو ليسانس) الى ٢٢٪ وبلغت ٥ر١٣٪ فى برامج الدراسات العليا للمعلمين ، و ٤٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ثم الى ٤ر٤٤٪ فى البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ٥٣ مقرر دراسى فى هذه الفئة ، ولعل اكثر المدلولات من هذا العدد الكبير اهمية ، هو عدد المقررات الذى يدخل فى برامج ما يسمى علم المعلومات بشكله المنفصل عن الاطار الصحيح لتخصص المكتبات

والمعلومات ، ثم تضارب وتشتت هذه المقررات داخل عدة علوم وتخصصات اخرى ، وهو يعكس استمرار الواقع الذي عاش فيه هذا التيار طوال العشرين عاما الماضية دون تغيير يذكر ، مهما حاول مؤيدوه ان يدعوا ان هذا العلم قد تكون وحدد جوهره وعلاقاته ، وهناك دراسة مسحية لعدد مقررات علم المعلومات فى ٦٠ مؤسسة اكاديمية فى الولايات المتحدة فقط جرت فى عام ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وتبين منها ان عدد هذه المقررات قد بلغ ٥٦٠ مقررا(٤٥) ، وانها متداخلة فى كل الفروع والتخصصات والعلوم تقريبا ؛ ولا يعتقد المؤلف أن هذا الوضع قد تغير كثيرا بعد أكثر من عشر سنوات . وهناك عدة مجموعات من مقررات هذه الفئة يمكن تجميعها معا كما يلى :

١ — مجموعة الانسانيات ، وهى مركزة فى برامج مرحلة البكالوريوس الليسانس وتشمل مقررات اللغات والآداب والفلسفة والدراما والموسيقى والمنطق وتاريخ الفن والتاريخ والجغرافيا .

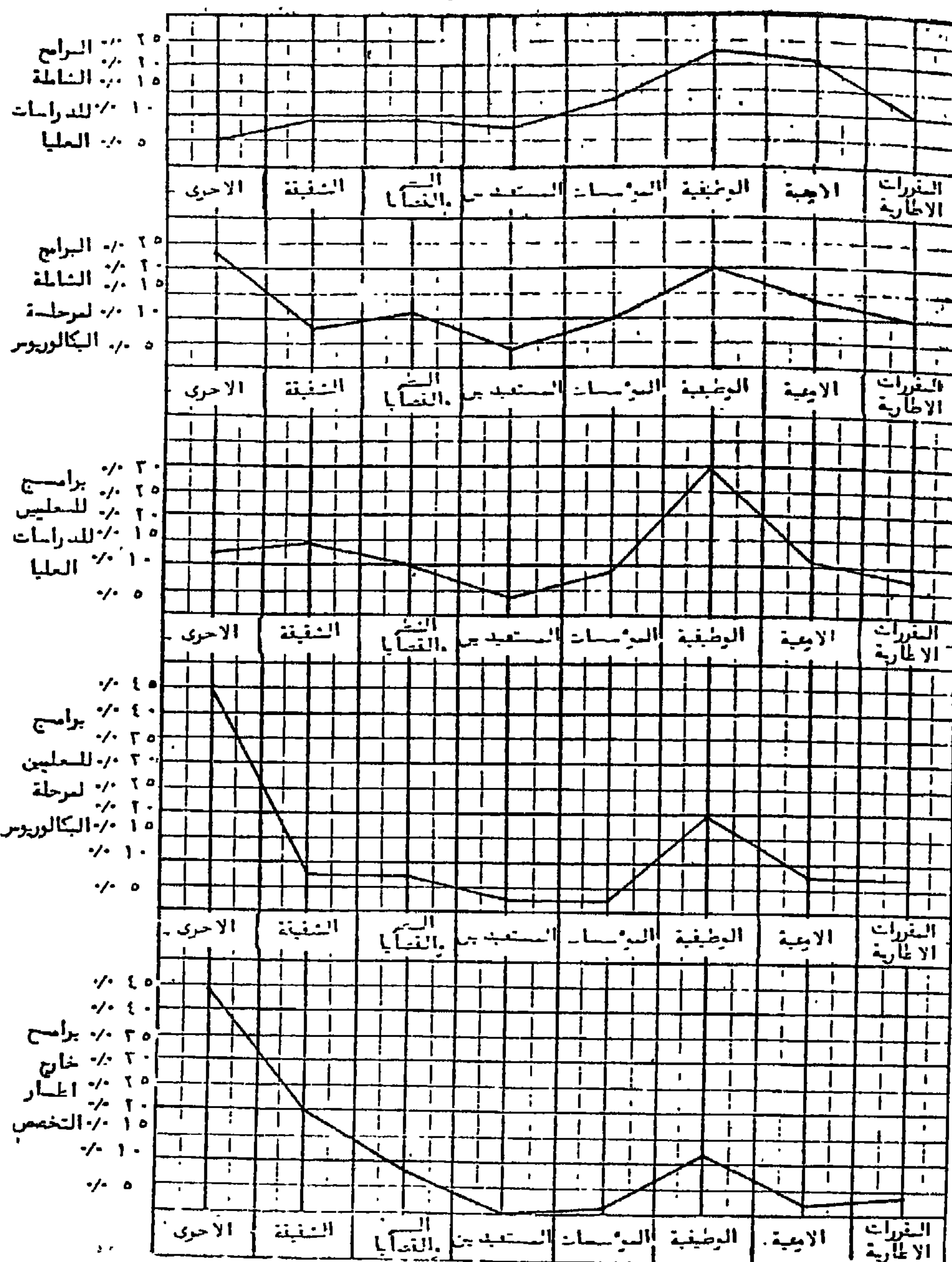
٢ — مجموعة العلوم الاجتماعية وتشمل التربية وعلم النفس والحرية الثقافية والاجتماع والتعليم العالى والصحافة والاقتصاد والسياسة الدولية ومعظمها ايضا فى برامج البكالوريس والليسانس .

٣ — مجموعة علوم الحاسب وهى مركزة فى البرامج خارج اطار التخصص وتشمل على المكونات التنظيمية والتجهيزية والاتصال عن بعد والبرمة والحاسبات المصغرة وادارة الحاسبات وأساليب التشغيل .

٤ — مجموعة الرياضيات : وتشمل التحليل العددى والجبر وبحوث العمليات والبرمجة الخطية .

٥ — مجموعة العلوم والتكنولوجيا : وهى كلها مقررات اجبارية فى برامج البكالوريوس والليسانس وتشمل على النبات والحيوان والفزياء والكمياء وتاريخ العلوم وتاريخ الطب .

ولعل وضع متوسطات النسب المئوية فى الفئات السابقة فى صورة رسوم بيانية يمثل كل منها نوع من البرامج الخمسة يكشف لنا عن شكل المنحنيات التى تمثل قوة التمثيل النسبى لمقررات كل فئة ، والتوزيع السليم لهذه الفئات : وابتعاد بناء برامج الفئة الأخيرة عن جوهر التخصص وعلاقاته .



التمثيل النسبي لفئات المقررات الدراسية في برامج الدول المتقدمة

بالنظر الى سير المنحنيات السابقة يتبين تشابه المنحنيات فى برامج الدراسات العليا (١ ، ٣) وبرامج البكالوريوس (٢ ، ٤) فى أن قمة المنحنى تمثل المقررات الوظيفية وقاعدته فى مقررات المستفيدين ، وارتفاع المنحنى عند المقررات الخارجية فى برامج البكالوريوس أو الليسانس يبين سير المنحنيات الخمس التغيير الكبير فى شكل البرنامج الأخير مما يؤكد مرة أخرى عدم إلمامه بجوهر التخصص ووظائفه الأساسية .

ولعل التوزيع الدقيق للمقررات هو الذى يخصص أكبر عدد من المقررات لبناء القدرات الأساسية فى الدارسين ، وتمكينهم من أداء الوظائف الثلاثة الأساسية فى المؤسسات الاختزانية مع عدد كاف من المقررات من الأوعية لتسهيل التعامل معها ومن مقررات المؤسسات لتهيئة الدارس عن أنواعها والفروق بينها ، وقدر معقول من المقررات الاطارية التى تمكنه من استيعاب كل المفاهيم النظرية حول التخصص ، ومن المقررات الشقيقة لادراك علاقاته ومن مقررات المستفيدين لتدريبه على التعامل معهم ، ثم تجيء المقررات الأخرى من خارج الفئات السبعة الأساسية خاصة فى برامج الدرجة الجامعية الأولى والتى تكون فى الغالب تلبية للمتطلبات الجامعية الأساسية ولبناء الخلفيات الثقافية العامة لدى الدارسين ولا شك أن توزيع المقررات فى المنحنيات (١ ، ٣) فى الرسم السابق بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس على التوالى انما تمثل التوزيع الأمثل لهذه المقررات :

الدول النامية :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ١٣٫٩٪ فى البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، و ١١٫١٪ لمرحلة البكالوريوس ، و ١١٫٣ للبرامج الخاصة بالعلميين على مستوى الدراسات العليا ، ولم تشتمل مؤسسات العينة على أى برنامج لهذه الطائفة على مستوى البكالوريوس ، وانخفضت النسبة الى ٤٫٥٪ فى برنامج المؤسسة خارج اطار التخصص وهذه النسبة متمشية مع نسب الطوائف المشابهة لها فى الدول المتقدمة .

وهناك ١١ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها وجودا هى المدخل الى المكتبات والمعلومات ثم مناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات ثم

مناهج وطرق البحث فى المكتبـات والمعلومات ثم تاريخ المكتبـات وتنفرد مؤسسات الدول النامية بوجود مقررين عن النصوص والترجمة وعن المعايير الموحدة وهو وضع طبيعى لأنها ليست الدول التى يكتب الانتاج الفكرى فى التخصص بلغاتها ، كما انها تستورد هذه المعايير .

مقـررات الأوعية :

بلغت نسبة مقررات الأوعية ٨ر١٥٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ونفس النسبة لبكالوريوس ، و ٣ر١٦٪ لبرامج الدراسـات العليـا للعلميين ، وانخفضت الى ٥ر٤٪ فى البرنامج خارج التخصص . والأرقـام ايضا متمشية مع النسب الموجودة فى الدول المتقدمة ولكنها جاءت أقل من النسبة فى الفئة الأولى فقط (٨ر١٥٪ للدول النامية مقابل ٨ر٢١٪ للـدول المتقدمة) لوجود عدد كبير من المقررات عن المصادر فى موضوع متخصص فى الدول المتقدمة ولا يوجد فى برامج الدول النامية مثل مقررات مصـادر الزراعة او الحاسبات الالكترونية مثلا ، عـلاوة على مقررات اخـرى عن اوعية محددة من المعلومات كالخرائط مثلا .

وهناك ١٥ مقررا دراسيا فى هذه الفئة اكثرها تواجدا هى المصـادر الاساسية ثم مصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم ، مطابق لما كان الوضع عليه فى الدول المتقدمة ويلاحظ ان عدد مقررات المواد السمعية والبصرية أقل من الدول المتقدمة وان كانت جامعة الكويت تنفرد بوجود مقرر عن الأقراص البصرية يمكن أن يضم الى فئة اوعية المعلومات الا أن المؤلف فضل وضعه فى فئة النظم والقضايا لأن استخدامه حاليا كوعاء قليل للغاية لا يزال يمثل فى اعتقاد الطالب قضية اكثر مما يمثل الاستخدام الكامل خاصة فى الدول النامية .

وتوجد ايضا فى هذه الفئة للدول النامية مقررات تاثرت بالبيئة المحيطة مثل الكتب الشيوعية فى الصين ومصادر التاريخ والأدب القومى فى ايـران وتركيا والسعودية والكويت والصين .

المقـررات الوظيفيـة :

جاءت نسبة المقررات الوظيفية عالية فى برامج الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ولمرحلة للبكالوريوس

(١ر٣١٪ مقابل ٤ر٢٢٪ ، ١ر٢٩٪ مقابل ٦ر٢٠٪ على التوالى) بينما انخفضت فى برامج العلميين الى ٨ر٢٨٪ وانخفضت أيضا فى البرنامج من الطائفة الأخيرة الى ١ر٩٪ فقط . وترجع ارتفاع النسبة الى وجود عدد كبير من مقررات الاعداد الببليوجرافى فى البرامج الشاملة فى كل مؤسسة ، والى وجود مقرر أو اكثر للتدريب العملى عليها ، والسبب معروف وسبق الاشارة اليه وهو عدم توفر المصادر الجاهزة لهذا الاعداد مثلما عليه الحال فى الدول المتقدمة ، ثم لقلة عدد المتخصصين فى هذه الوظائف مما يستدعى اعدادهم بشكل اكثر كثافة .

وأكثر المقررات تواجد هى الادارة ثم التصنيف ثم تنمية المجموعات ثم الفهرسة وهو مطابق لأكثر المقررات فى برامج الدول المتقدمة أيضا ويخلو برنامج جامعة بكين — وهو خارج اطار التخصص — من أى مقرر عن الفهرسة أو التصنيف أو الادارة مما يؤكد أيضا ابتعاده عن جوهر ووظائف التخصص الأساسية .

مقررات المؤسسة :

انخفضت نسبة هذه المقررات الى ٢ر١١٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا مقابل ٤ر١٤٪ فى الدول المتقدمة ، وانخفضت ايضا فى برامج البكالوريوس الى ٥ر٩٪ مقابل ١ر١٠٪ فى الدول المتقدمة ، بينما ارتفعت فى برامج العلميين الى ٣ر١١٪ مقابل ٢ر٨ فى الدول المتقدمة ، ولم يشمل برنامج الطائفة الأخيرة أى مقرر فى الفئة كما ان موضوعات هذه المقررات غير موجودة فى أى فئة اخرى .

وهناك ١١ مقرر دراسى فى هذه الفئة فى برامج الدول النامية اكثرها هو المكتبات الأكاديمية ثم المكتبات العامة والمدرسية ثم مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المتخصصة والارشيف ، وتنفرد هذه البرامج بوجود مقررات عملية للتدريب فى احد هذه المؤسسات ولكنها تخلو من مقررات عن المراكز التعليمية والمكتبات النوعية فى الموسيقى او الفنون او القانون وان كان المقرر الأول تغطى بعض محتوياته فى مقرر المكتبات المدرسية .

مقررات المستفيدين :

وتمثل أيضا أقل نسبة مقررات فى الدول النامية كما كان عليه الوضع فى الدول المتقدمة الا أن الانخفاض هنا وصل الى درجة مخلة ، فلا توجد الا ٣ برامج فقط من ١٧ برنامجا بها مقررات عن المستفيدين . ولهذا جاءت متوسطات النسب منخفضة للغاية وصلت الى ٧ر٪ فى البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ٥٪ على مستوى البكالوريوس ولا توجد اى مقررات فى البرامج الموجهة للعلميين أو التى خارج اطار التخصص .

ولا يوجد الا ٦ مقررات فقط فى هذه الفئة اكثرها للتعامل مع الأطفال ثم المعوقين .وتخلو البرامج من مقررات عن التعامل مع متخصصين من المستفيدين فى تخصصات الطب أو الصناعة أو العلوم الاجتماعية ، ويلاحظ ايضا ان بعض محتويات مقررات المستفيدين موزعة على مقررات الخدمات والمقررات الوظيفية ومقررات المؤسسات ، فمقرر المكتبات العامة يتناول فى احد موضوعاته التعامل مع المستفيدين فى العلوم والتكنولوجيا فى السنغال مثلا ، ومقرر المكتبات المدرسية فى السنغال وجنوب افريقيا يتناول التعامل مع الأطفال والشباب .

مقررات النظم والقضايا :

تنعكس نسبة المتوسطات المئوية فى هذه الفئة لتصبح تنازلية فى الفئات الأربع بدلا من ان كانت تصاعدت ، فهى فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ٣ر٧٪ وترتفع الى ٥ر٨٪ فى مرحلة البكالوريوس ثم الى ٣ر١١٪ فى برامج العلميين ثم ٢ر١٨٪ فى برنامج خارج التخصص .

واكثر المقررات تدريسا هو البيليوجرافيا ثم تحسيب المكتبات مثلما هو الحال عليه فى الدول المتقدمة بينما تقل مقررات تحليل النظم ومراصد وشبكات وبنوك المعلومات عن الدول المتقدمة ، وتوجد عدة مقررات عن استرجاع المعلومات والشبكات والمراصد الببليوجرافية العامة فى البرازيل والأرجنتين والصين على قدم وساق مع برامج الدول المتقدمة رغم ان هناك فرق كبير بين درجة تقدم التكنولوجيا فى هذه الدول ووسائل الاتصال المتاحة وبين التقدم ، ووسائل الاتصال فى الدول المتقدمة .

المقررات الشقيقة :

هناك تشابه نسبى بين متوسطات النسب المئوية لمقررات هذه الفئة بين الطوائف الاربعة فى الدول المتقدمة والدول النامية ، فقد بلغت ٦ر٩٪ فى برامج الدراسات العليا الشاملة ، وانخفضت الى ٩ر٣٪ لبكالوريوس وهو انخفاض حاد عما كان عليه الانخفاض بين الطائفتين فى الدول المتقدمة ، ثم عادت النسبة الى الارتفاع فى برامج الدراسات العليا للعلميين الى ٣ر١٦٪ وانخفضت قليلاً الى ٦ر١٣٪ فى برنامج جامعة بكين خارج اطار التخصص.

وهناك ٩ مقررات دراسية فى هذه الفئة اكثرها انتشارا هما النشر والاحصاء ، ولا تمثل مقررات الاتصال عددا كبيرا فى الدول النامية عكس الدول المتقدمة لحداثة ادخال هذه المقررات وعدم ثبات محتوياتها حتى الآن فى الدول المتقدمة ، كذلك تقل عدد مقررات الاستنساخ والطباعة واللغويات فى الدول النامية ، ويوجد مقرر عن علم الأرشيف مع انه غير موجود فى الدول المتقدمة ، ولا توجد على الاطلاق مقررات عن اعداد المصادر التعليمية واعداد برامج الحاسبات للمكتبات ووسائل الاتصال الجماهيرى . الا انه وبوجه عام هناك تشابه فى الجانب الأكبر من المقررات الشقيقة بين الدول المتقدمة والدول الناميــة ، وهى كما سبق الذكر المقــررات التى تعبر عن العلاقات الموضوعية للتخصص ، ولا شك ان هذا الاستقرار هو احد عناصر الاستقرار فى التخصص واحد الجوانب الهامة التى تؤكد مسيرته نحو تحقيق هدفه وذاتيته ومفاهيمه الأساسية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

تذبذبت نسبة هذه المقررات صعوداً اوهبوطاً فى برامج الدول النامية مثلما كان عليه الوضع فى الدول المتقدمة ، مع تشابه فى الهبــوط للبرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا والعلميين ، والارتفاع فى برامــج مرحلة البكالوريوس والبرامج خارج التخصص وبلغت نسبة هذه المقررات ٢ر١٠٪ فى البرامج الشاملة لمرحلة الدراسات العليا ، وارتفعت الى ٦ر٢٠٪ فى البكالوريوس ثم انخفضت الى ٥٪ فقط فى برامج العلميين وارتفعت الى اقصى نسبة فى البرامج خارج التخصص حتى أعلى نسبة ارتفاعها فى الدول المتقدمة وبلغت ٥٠٪ .

وهناك عدة مجموعات فى هذه الفئة هى :

١ ــ مجموعة الانسانيات : وتضم اللغات الأجنبية (الانجليزية على وجه الخصوص) ثم اللغات القومية والتاريخ القــومى والمنطق والثقافات القومية وتزيد هذه المقررات فى الدول النامية ، وبالذات فى برامج مرحلــة البكالوريوس كجزء من المقررات الجامعية الاجبارية .

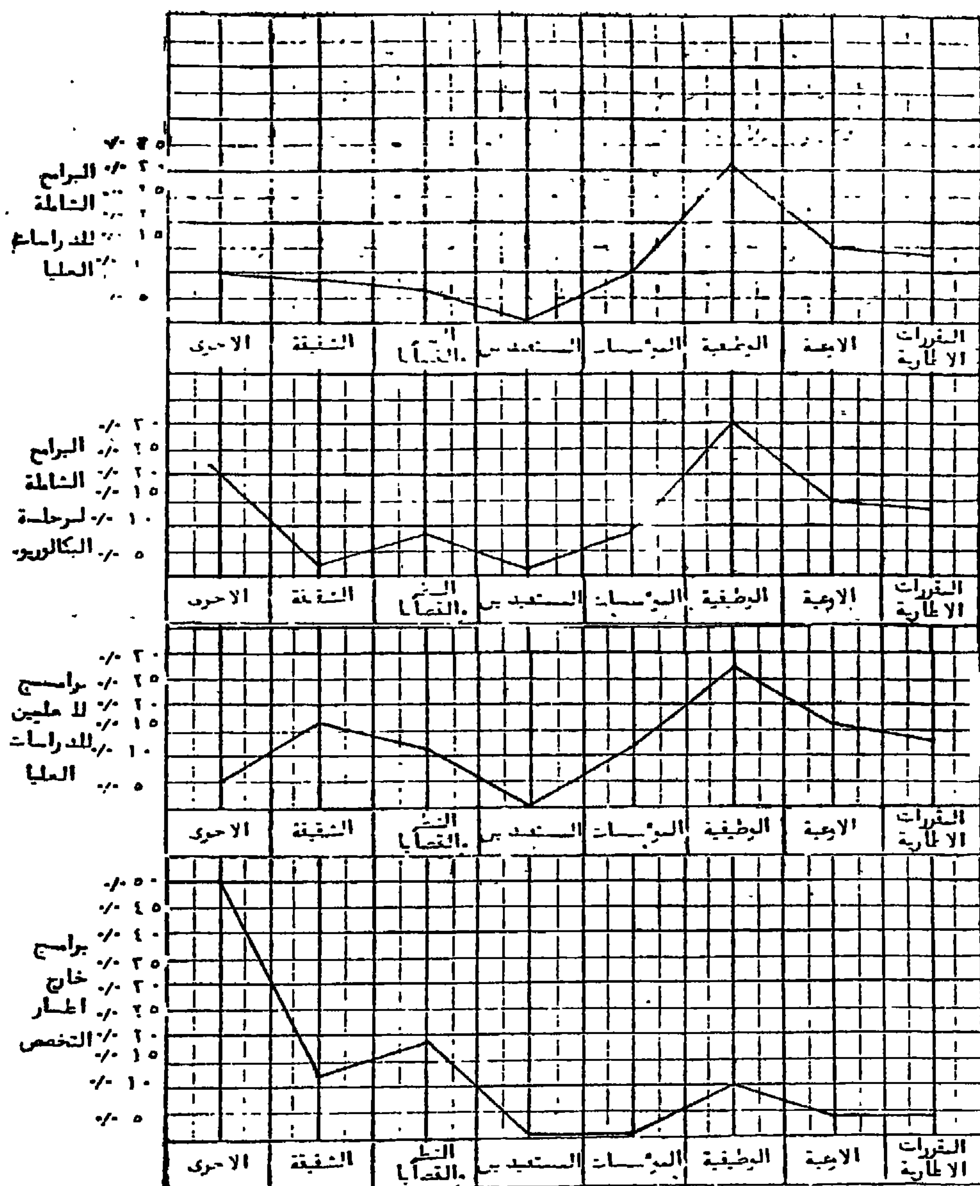
٢ ــ مجموعة العلوم الاجتمــاعيه : مثــل علم النفس والاقتصــاد والقانون والاجتماع وهى أيضا مقررات اجبارية على مستوى الجامعة لمرحلة البكالوريوس .

٣ ــ مجموعة علوم الحاسبات : مثــل البرمجة والبرمجة الخطبــة والمكونات التجهيزية والمــادية والتنظيمية والحاسبات المصغرة ، وهى مركزة فى البرنامج خارج اطار التخصص .

٤ ــ مجموعة الرياضيات : الرياضيات العامة وبحــوث العمليــات والجبر ، وهى أكثر انتشارا فى برامج العلميين وبرامج مرحلة البكالوريوس.

٥ ــ مجمــوعة العلوم والتكنولوجيــا مثل تاريخ العلــوم والفزياء والحيوان . ومن الغريب وجود مقرر عن التربية البدنية والرياضية فى جامعة بكين ومن المرجح انه مقرر على مستوى الدولة فى كل التخصصات .

والرسم البيانى التالى يوضح مسارات النسب المئوية للبرامج الأربعة الموجودة حتى يمكن اكتشاف القوة النسبية للفئات ، واختلاف المنحنيــات وسيرها بين الطوائف الأربعة .



التمثيل النسبي لفئات المقررات الدراسية في برامج الدول النامية

من سير المنحنيات السابقة يلاحظ وجود نقاط تشابه بين برامج الدول المتقدمة والدول النامية الشاملة الموجهة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس فى أن قمة المنحنى عند المقررات الوظيفية ثم مقررات الأوعية وان قاعدته عند مقررات المستفيدين وان سير المنحنى يرتفع مرة أخرى فى برامج البكالوريوس عند الأخرى ، ويستمر هذا التشابه فى برامج العلميين الموجهة للدراسات العليا وان كان ارتفاع المنحنى عند المقررات الوظيفية وانخفاضه عند مقررات المستفيدين بدرجة أكبر ، بينما اختلف خط سير المنحنيات فى البرامج خارج اطار التخصص الى حد ما ، نتيجة اهتمام برامج للدول النامية بالمقررات الخاصة بالنظم والقضايا .

جـ ــ أكثر المقررات تدريسا :

كان من السهل والمفيد بعد التحليل السابق معرفة العدد الاجمالى للمقررات الذى يتم تدريسه داخل جميع أنواع المؤسسات الأكاديمية السابقة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى المرتب حسب فئات المقررات :

فئة المقرر	العدد الإجمالى لمقررات الفئة	النسبة المئوية لمقررات الفئة للعدد الاجمالى
المقررات الاطارية	١٢	٦ر٣ ٪
مقررات الأوعية	٣١	١٦ر٣٪
المقررات الوظيفية	٢٧	١٤ر٢٪
مقررات المؤسسات	٢١	١١ر١٪
مقررات المستفيدين	١٧	٨ر٩ ٪
مقررات النظم والقضايا	١٢	٦ر٣ ٪
المقررات الشقيقة	١٤	٧ر٤ ٪
المقررات من خارج التخصص	٥٦	٢٩ر٥٪
مجموع المقررات	**١٩٠**	١٠٠٪

ونستطيع أن نستخرج أكثر المقررات تدريسا فى كل الفئات حسب ما يوضحه الجدول التالى :

مسلسل	عنوان المقرر	فئة المقرر	عدد البرامج		المجموع	النسبة المئوية لعدد البرامج التى تقرره من كل البرامج
			متقدمة	نامية		
١	الادارة	وظيفى	٢٨	١٦	٤٤	٠ر٨٣٪
٢	التصنيف	وظيفى	٢٤	١٦	٤٠	٠ر٧٥٪
٣	المدخل للمكتبات والمعلومات	اطارى	٢١	١٤	٣٥	٠ر٦٦٪
٤	المصادر والمراجع	اوعية	٢٠	١٤	٣٤	٣ر٦٤٪
٥	تحسيب المكتبات	نظم قضايا	٢١	١١	٣٢	٤ر٦٠٪
٦	العمليات والاجراءات الفنية	وظيفى	٢٣	٨	٣١	٥ر٥٨٪
٧	مصادر العلوم	اوعية	١٨	١٢	٣٠	٦ر٥٦٪
٨	الفهرسة	وظيفى	١٧	١٣	٣٠	٦ر٥٦٪
٩	مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات	اطارى	١٨	١٠	٢٨	٨ر٥٢٪
١٠	تنمية المجموعات والتزويد	وظيفى	١٤	١٢	٢٦	١ر٤٩٪
١١	التكشيف والاستخلاص	وظيفى	٢١	٤	٢٥	٢ر٤٧٪
١٢	مصادر الانسانيات	اوعية	١٥	٩	٢٤	٣ر٤٥٪
١٣	مصادر العلوم الاجتماعية	اوعية	١٥	٩	٢٤	٣ر٤٥٪
١٤	الببليوجرافيا	نظم وقضايا	١١	١٣	٢٤	٣ر٤٥٪
١٥	علوم الاتصال	شقيقة	٢٠	٤	٢٣	٣ر٤٥٪
١٦	تاريخ المكتبات	اطارى	١٧	٦	٢٤	٤ر٤٣٪
١٧	الاحصاء	شقيقة	١٤	٩	٢٣	٤ر٤٣٪
١٨	المكتبات العامة	مؤسسات	١٥	٧	٢٢	٥ر٤١٪

وترتيب المقررات بالشكل السابق يعكس تغييرا كبيرا عما كان عليه الوضع في الفتره من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ذلك لأنه فى هذه الفترة كانت أكثر المقررات تدريسا — في الولايات المتحدة على سبيل المثال — هى العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات، والمدخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث فى المكتبات والمعلومات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات ، والمدخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث فى المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات(٤٦) ، ولكن يبدو فى الثمانينيات ان العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات وتاريخ المكتبات قد تراجعت على حساب الادارة والتصنيف وتحسيب المكتبات وهي مقررات زادت اهميتها بالفعل فى السنوات الماضية وتدل زيادتها فى المؤسسات الأكاديمية على مسايرة التخصص واستجابته للمتغيرات المحيطة به .

المؤشرات الاجمالية لتحليل المقررات الدراسية

بالاضافة الى ما ظهر من مؤشرات من التحليلات السابقة فان هناك عدة مؤشرات اجمالية يمكن اكتشافها وخاصة بعد فحص المحتويات الدقيقة لكل مقرر وهذه المؤشرات هى :

١ — مقرر الادارة زادت أهميته الى أقصى حد ممكن لتضخم مؤسسات التخصص وتعقد علاقاتها الداخلية والخارجية وزيادة عدد العاملين بها مما أصبح معه من المطلوب أن يتم تدريب اخصائى المعلومات على ادارة هذه المؤسسات بل ان هذا المقرر بدا ينقسم الى فروع الادارة المختلفة من ادارة أفراد وادارة مالية فى بعض المؤسسات الأكاديمية فى الولايات المتحدة .

٢ — مقرر التصنيف لم يعد يقتصر فى محتوياته على تصنيف ديوى أو مكتبة الكونجرس فى معظم الحالات بل أصبحت الفكرة المحورية من هذا المقرر هى استعراض نقاط القوة والضعف فى أكبر عدد من التصنيفات الموجودة ، ثم تمكين الدارسين من الالمام بالمبادىء الأساسية لوضع خطط التصنيف .

٣ — هنـاك تركيز عددى على مقررات التحليل الموضوعى وبنـاء واستخدام المكانز ، قد يكون على حساب مقرر التصنيف فى أحيان كثيرة ، بل ان مقررات التحليل الموضوعى قد تتضمن التصنيف فى بعض الأحيان .

٤ — هناك طفرة كبيرة فى مقررات التحسيب فى المكتبـات ، ويلاحظ أن هناك وجهتى نظر فى ادخـال هذه المقررات ضـمن البرامج ، الأولى تخصص لمقررات التحسيب مقررا منفصـلا أو عدة مقررات وتتبـع أغلب المؤسسات الأكاديمية هذا النمط ، والثانية تخصص جزء من كل مقرر ليتعرض لتطبيقات الحاسبات فى هذا النشاط . والمـلاحظ أن هذه الطفرة قد حدثت أساسا بعد النجـاح الكبير فى مشروعات التحسيب التى قامت بها مكتبـة الكونجرس فى النصف الثانى من الستينيات(٥٠) أما قبل ذلك فلم تكن هذه المقررات منتشرة الا فى مؤسسات قليلة وكانت فى أول عهدها تتبع وجهـة النظر الأولى ، الا أن وجهة النظر الثانية أخذت فى الانتشـار أخيرا على اعتبار أن التحسيب هو جزء متداخل فى كل الأنشطة الأخرى .

٥ — حرصت المؤسسـات الأكاديمية فى الدول المتقـدمة على اتاحة أفضل الفرص الممكنة للدارسين لاختيار دراسة نوع واحد من الخـدمات أو الوظائف أو نوع واحد من المؤسسات الاختزانية ، وذلك اما بزيـادة عدد المقررات الاختيارية التى تمكنه من تلبية ميوله أو بالدخول فى برامج مشتركة والاتفاق مع مؤسسات من تخصصات أخرى باتاحة بعض مقرراتها للدارسين فى تخصص المكتبات والمعلومات وهناك حاليا برامج مشتركة مع مؤسسات اكاديمية فى تخصصات الطب والقانـون والادارة والموسـيقى والفنـون والحاسـبات الالكترونيـة والتربية وعلم النفس فى الولايـات المتحـدة وكندا(٤٨) ، وقد نجـح هذا الاتجـاه الى حد كبير ، لأنه يمكن الدارس من اختيـار المقـررات التى يرغبها ويعفى المؤسسـات الأكاديمية فى التخصص من توفير مثل هذه المقررات المتخصصة بأسـاتذتها وهو أمر بالغ التكاليف .

٦ — اثبتت تحليلات العينة احصائيـا وكما هو واضح من الرسـوم البيانية انحراف المؤسسات التى تخصص برامج منفصلة لعلم المعلـومات — مهما كان اسم البرامج — عن النهر الأسـاسى للتخصص ، فمقرراتهـا خليط عشوائى من الحاسبات الالكترونيـة والرياضيات والادارة والمنطـق

وعلم النفس والمكتبات والمعلومات ، وهناك اختلاف شديد بين هذه المؤسسات بعضها وبعض على تحديد المقررات الدراسية فى كل برنامج ، ومقرراتها الحالية لا تغطى الوظائف والأنشطة الأساسية وأهداف التخصص، بل تركز فى اعدادها على تدريب متخصصين فى الحاسبات الالكترونية ، وبالتالى فإن هذه المؤسسات كما فى معهد جورجيا وجامعة أوهايو بدأت فى السنوات الأخيرة تواجه متاعب شديدة كانت متوقعة من قبل ذلك بعدة سنوات ، فهناك نقص فى اقبال الدارسين ، وهجوم قوى من المتخصصين وعدم استقرار فى البرامج والمقررات وتعديلها سنويا ومحاولة ادخال مقررات تقليدية راسخة فى أى برنامج سليم البناء فى تخصص المكتبات والمعلومات تدريجيا ضمن مقرراتها (٤٩) مما يدل على أن الاقتناع البطىء بخطأ هذه المؤسسات قد أخذ يأخذ طريقه تدريجيا حتى داخلها .

٧ ــ أثبتت التحليلات السابقة أيضا التناسق بين طبيعة التخصص وجوهره ووظائفه وعلاقاته من الناحية النظرية أو التجريدية ، وبين نشاطات المؤسسات الأكاديمية فنقاط التركيز فى البرامج على الوظائف الأساسية ، ونقاط التركيز فى المقررات الشقيقة على علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٨ ــ هناك عدم اتفاق على مسميات المقررات الدراسية رغم الاتفاق على محتوياتها . أى أن هناك مقررات متشابهة العنوان ومختلفة المحتويات، أو متشابهة المحتويات ومختلفة العنوان ، وهى من الملاحظات الخطيرة التى أكدتها هذه الدراسة لأن أى اقتراب من المقررات البرامج الأكاديمية بدون الاحتراس من اختلاف العناوين والمحتويات يؤدى الى نتائج مضللة . والمقررات الآتية تنطبق عليها هذه الملاحظة :

١ــ مقررات اطارية : أ ــ مدخل الى المكتبات والمعلومات يمكن أن يسمى أسس المكتبات ــ علم المعلومات ــ دور وفلسفة المكتبات ــ نظريات علم المعلومات ــ نظرية المعرفة ــ مهنة المكتبات ــ خدمات المعلومات ــ دورة حياة المعلومات ــ المكتبات المقارنة ــ تاريخ المكتبات ــ تسجيلات المعرفة عبر التاريخ .

ب ــ المكتبة والمجتمع يمكن أن يسمى الدور الاجتماعى للمكتبة ــ المعلومات وتغيير المواطن سياسيا ــ تاثير المعلومات.

ج ــ المكتبات والتغيير الثقافى ــ يمكن أن يسمى المعلومات والمعرفة ــ المعلومات والحضارة ــ المعلومات والاتصال .

٢ــ مقررات الأوعية : ١ ــ الببليوجرافيا المادية يمكن أن يسمى اعداد وتصميم أوعية المعلومات ــ فن الكتاب .

ب ــ المواد السمعية والبصرية يمكن ان يسمى المصغرات الفيلمية .

ج ــ مصادر المعلومات يمكن ان يسمى المراجع ــ المراجع الأساسية ــ الببليوجرافيا .

٢ــ المقررات الوظيفية : ١ ــ تنمية المجموعات يمكن ان يسمى التزويد الاختيار ــ بناء المجموعات .

ب ــ العمليات الفنية والاجراءات يمكن ان يسمى الفهرسة والتصنيف ــ الضبط الببليوجرافى ــ تنظيم المعرفة ــ خزن واسترجاع المعلومات ــ التوثيق معالجة الوثائق .

٤ــ مقررات المؤسسات : ١ ــ المكتبات العامة يمكن ان يسمى المكتبة والبيئة .

ب ــ الأرشيف يمكن ان يسمى نظم المعلومات الادارية .

ج ــ المكتبات الأكاديمية يمكن ان يسمى مكتبات البحث ــ المكتبات الجامعية .

هـ ــ مقــررات النظم والقضايا : ا ــ البيليوجرافيــا يمكن ان يسمى نظــم البيليوجرافيا .

ب ــ تحسيب المكتبات يمكن ان يســمى علم المعلومات .

جـ ــ البيليوجرافيا يمكن ان تسمى قياس المعلومات .

د ــ بنوك ومراصد وشبكات المكتبــات يمكن ان يسمى نظم المعلومات .

هـ ــ مقدمة فى الحاسبات الالكترونية يمكن أن يسمى نظم استرجاع المعلومات .

٦ــ المقــــررات الشــــقيقة : ا ــ اللغويات يمكن ان تسمى علم الدلالة .

ب ــ تحليــل وتقييم نظم المعلومات غير البيليوجرافية يمكن ان يسمى بناء الملفات .

٩ ــ اثبتت التحليلات انه ليست هناك فروق تذكر بين بناء البرامج واعداد المتخصصين فى الدول المتقدمة والدول النامية ، فهناك اتفاق على اولويات المقررات وتوزيعها على الاطار ، وان كانت مقررات العمليــات الفنية اكثر عددا وشــكلا فى الدول الناميــة ، مقابل مقــررات التحسيب والتكنولوجيا الأكثر عددا ونوعا فى الدول المتقــدمة ، كما ان المقــررات الاطارية من خارج التخصص تتأثر بشكل شديد بالثقافات المحلية .

ثالثا — مؤشرات المستقبل فى النشاط الاكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات :

استعرض هذا الفصل تطــورات الموقف التعليمى واعــداد اخصائى المعلومات عبر تاريخه منذ ان تبلور فى شكل مؤسسات أكاديمية متخصصة فى اعداد المتخصصين والى الواقع الحالى لهذه المؤسسات من حيث انواعها وأسماؤها وانتماؤها الادارى والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل درجة ثم البرامج والمقررات الدراسية وانواعها وفئاتهـــا التى يدرسها المتخصصون فى هذه المؤسســـات . وهنـــاك ضلع ثالث من اضلاع التخصص فى كل جوانبه يحرص المؤلف على ضـــمه لكتابه ، وهو ضلع المستقبل او التطورات المنتظرة حدوثها فى هذا الجانب ، والحقيقــة أن محاولة استقراء تطــورات هذا النشاط فى المســتقبل من نقاط البحث المطروحة امام الباحثين فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الفترة الماضية ، كما أن نتائج عملهم منشورة فى كثير من وحدات الانتاج الفكرى فى السنوات الأخيرة ، مما سيساعد المؤلف على استخلاص ابرز التطورات التى يمكن تحديدها كما يلى :

١ — ستختفى نغمة الانشقاق الموجودة حاليا بين التعليم فى المكتبات والمعلـــومات وبين التعليم فيما يطلق عليه الآن علم المعلـــومات ، للاخفاق الشديد الذى واجهته البرامج الأخيرة لعدم تحديدها لأهدافها او هـــوية خريجيها أو برامجها او محتويات هذه البرامج او علاقاتها بالعلوم الأخرى ، عـــلاوة على أن الخريجيين من هذه البرامج ينقصهم مهـــارات التعـــامل مع المستفيدين ولأن برامج اعدادهم تؤهلهم للتعامل مع الآلات ، وتنقصهم اى دراية بوسائل تنظيم المعلومات وهى كلها مهارات اساسية يتعلمهـــا اى دارس فى المؤسسات الأكاديمية للمكتبات والمعلومات(٥٠) ، يضاف الى ذلك أن المؤسسات الأخيرة قد وسعت من برامجها فضمت كثير من المقـــررات الدراسية مما يدرس تحت اسم علم المعلومات مثل مقررات البحث الفورى والمباشر عن المعلومات والشبكات والبنـــوك والمراصد البيليوجرافية وغير البيليوجرافية واللغويات والاحصاء الادارة ، كما تم تعديل بعض مقـــررات الاعداد البيليوجرافى لتتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة وبالتالى لم تعد هناك أى سمة اضافية فى برامج المعلومات .

٢ — هناك توقعـــات(٥١) ، بدأت بالفعـــل فى التحقـــق بان برامج المؤسسات الأكاديمية سوف تتغير لتتلاءم مع المتغيرات المحيطة بالتخصص فى المجتمع نفسه وابرزها ظهور قطاع تجارى عريض يزداد نشاطا وبالتالى فان البرامج الأكاديمية ستحاول فى المستقبل أن تعد اخصائى معلـــومات

يمكنه العمل فى أى مؤسسة من مؤسسات قطاع المعلومات العريض فى المجتمع .

٣ ـ ستهتم المؤسسات الأكاديمية فى الفترة القادمة ببرامج اعادة التعليم والتدريب ، ذلك أن سرعة ايقاع الأحداث فى التخصص سوف تجعل اخصائى المعلومات يحتاجون الى الاحاطة المستمرة بهذه التطورات . وان كان المتوقع أن المؤسسات التجارية ستنافس المؤسسات الأكاديمية منافسة شديدة فى هذا الشأن ، وسوف تكون اعادة التدريب والتعليم فى برامج قصيرة الأجل مركزة على موضوعات محددة لكى تساعد اخصائى المعلومات على التخصص فى نشاط معين ، أو وظيفة محددة داخل مؤسسات التخصص، لعدم كفاية المقررات العامة النطاق فى اعدادهم بشكل كاف على وظيفة أو نشاط محدد ، وبرامج التدريب المركزة على نشاط معين هى المتبعة فى تدريب الأطباء والمحامين على سبيل المثال فى المستشفيات والمعامل ومكاتب كبار المحامين فور تخرجهم ، وقبل ممارستهم أعمالهم الفعلية(٥٢) .

٤ ـ بتتبع تطور مسارات البرامج والمقررات فى السنوات العشرين الماضية والمتغيرات الجارية حول التخصص خاصة التقدم التكنولوجى ، فان هناك توقعات بزيادة مقررات نظريات الاتصال ودور المكتبة الاجتماعى وتحليل اسئلة المستفيدين وخدمات المراجع وزيادة مقررات التحسيب ونظم المعلومات الادارية وطرق ومناهج البحث فى المكتبات والمعلومات والقياسات الببليوجرافية ، وفى نفس الوقت ستقل الى حد ما مقررات تاريخ المكتبات والفهرسة والتصنيف على حساب التحليل الموضوعى(٥٣) .

٥ ـ ستتيح أجهزة تكنولوجيا التعليم آفاقا جديدة فى العمليات الخاصة باعداد اخصائيين المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل محاضرات ومقررات جاهزة واتاحتها بنسخ متعددة لدارسين ، وستستغل المؤسسات الأكاديمية هذا فى التقليل من عدد أعضاء هيئة التدريس والاستعانة ببعض المحاضرات المسجلة لأساتذة من خارج المؤسسة لزيادة عدد المقررات فى كل برنامج دون زيادة التكاليف ، كما أن المؤسسات التجارية سوف تستغل هذه التكنولوجيات فى اعداد حزم برامج جاهزة للمحاضرات وبيعها تجاريا(٥٤) .

٦ ـ سوف تزيد المؤسسات الأكاديمية من اهتمامها بإعداد الأبحاث النظرية فى الدول المتقدمة والنامية معا لتتلافى الاتهام بانغماسها فى الاعداد المهنى فقط ولحاجة التخصص فى مرحلته الراهنة الى مثل هذه الأبحاث لتوطيد أركانه النظرية ، وسوف تكون المؤسسات الأكاديمية بطبيعة الحال هى المكان الأول المؤهل لهذا الدور لأنها تجمع أغلب الباحثين والأساتذة من جهة ، ولأنهم يمتلكون مهارات عالية فى البحث لحصولهم على أعلى الدرجات العلمية من ناحية أخرى(٥٥) .

مصـــادر ومراجـــع الفصل الثالث

1 — The council of the American Library Association. Standards for accreditation 1972. Chicago, ALA, 1972. P. 3.

2 — Shera, J. Foundation of education for librarianship. N.Y. Paker & Hayes, 1972. PP. 362-363.

3 — Koening, Michael. Librarian the untapped resources. Data Mation, September 1983. PP. 243-244.

4 — Nasri, William. Education in library and information Science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science. N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. PP. 414-465.

٥ — سعد محمد الهجرسي — قضايا المكتبـات والمعلـومات في الجامعة المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧ .

6 — Heliprin, Laurence. Education for information science review and orientation in : Proceeding of a symposium on education for information. Warrengton Viriagina, September 7-10, 1965 Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.

7 — Tde Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Self study, a guide to the preparation of a report for the committee on Accreditation of the American Library Association, Chicago, ALA, 1979. P. 2.

8 — The Council of the American library Association. Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 4.

9 — Artandi, Susan. The relevance of information science to library school curricula in : Belzer, Jack. (ed.) Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.

10 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 14.

11 — Gleans, Edwin. Library education, Issues for the eghties. Journal of education for librarianship, Vol. 22, No. 4, Spring 1981. PP. 260-274.

١٢ـــ ماركو ، جوى ، الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات فى شمال امريكا وفى ماكن اخرى ، ترجمة عايــدة نصير ، مجلة اليونسـسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص ص ٦٦ ـــ ٧٤ .

13 — White, Herb ert. Education of information professionals in : Spirak. Jean. Careers in information. N.Y., Knowledge industry Publications, 1982. PP. 135-156.

14 — Foskett, D.J. Preliminary survey of education and training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. Varis Pages.

15 — Kaula, P.N. Education and training of Library Personnel, the Indian Programme in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conferrence on information science, Tet Aviv, 29 August-3 Sept., 1971. Tel Aviv, the Israel society of Special Libraries and information Centers, 1971. PP. 491-509.

١٦ـــ سراسيفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات فى امريكا اللاتينية ، ترجمة درية على كرار ، مجلة اليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشـــيف ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليـــو ١٩٨١ ، ص ص ٣٦ ـــ ٥٠ .

17 — Chen, Ching Chich. Education and training in information science in the Peouple's republic of China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4. April 1980. PP. 16-18.

18 — Kaula, P.N. Ibid.

19 — Unesco. Designing of library and information science Curriculam. Paris, Unesco, 1976, PP. 1-5.

20 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 11-12.

21 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Op. Çit., P. 8.

22 — White, Herbert. Ibid.

23 — Vilentcuk, Lydia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's Op. Cit., PP. 481-490.

24 — Faskect, D.J. Op. Cit., Varis Paginations.

25 — Schur, Herbert. Education and training of information spcialists for the 1970's. Paris, OECD, 1972. P. 74-76.

٢٦ـ مانجلا ، برامود ، دراسة فن المكتبات فى ايران ، ترجمة فرحان بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبـــات ، س٤ ، ع١٥ ، مايو / يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٢ — ٢١ .

٢٧ـ جانكايا ، ليمان ، تعليم فن المكتبات فى تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ع١٩ ، مايـــو / يوليو ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٦ — ٤٩ .

28 — Chen, Ching Chich. Ibid.

٢٩ـ سعد محمد الهجرسى ، تقرير أستاذ زائر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ص ٤ — ١٢ .

٣٠ـ سعد محمد الهجرسى ، تقرير استاذ زائر . المصدر السابق .

31 — Barko, Harold. Trends in Library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.

32 — Whitbeck, George. Education for library and information sceince in Great Britain. Journal of Library and Information science (Tauiwan) Vol. 8, No. 2, October, 1982 ; PP. 131-158.

33 — Faskett, D.J. Op. Cit. P. 75.

34 — Mangala, P. and Vaslishth, C. Library and information Science Education in India. Journal of Library and information science (Delhi), Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.

٣٥ـ عبيدى ، س. تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق أفريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٣٤ ، مايو : يوليو ١٩٨١ ، ص ص ١٨ — ٣٥ .

36 — White, Herbert. Ibid.

37 — Dowell, Arlene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4, spring 1978. PP. 324-334.

38 — Murray, Kay. The Structure of MLS programs in American Library schools. Journal of education for Libraraianship, Vol., 18, No., 4 Spring 1978. PP. 278-284.

39 — Foskett. D.J. Op. Cit., P. 12.

40 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1, October 1982, PP. 40-41.

41 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.

42 — Dean, John. Planning library education programmes. London, Andre Deutsh, 1972, P. 68.

٤٣ـ ماركو ، جوى ، آفاق جديدة فى المقررات للدراسية فى معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم ، مجلة اليونسكو للمكتبـات ، س٩ ، عـدد ٣٤ ، فبراير ، ابريل ١٩٧٩ . ص ص ٦ — ١٣ .

٤٤ـ سعد محمد الهجرسى ، تقرير أستاذ زائر ، المصدر السابق .

45 — Belzer, Jack, and others. Currcula in information science ; four years programs report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.

46 — Nassari, William. Ibid.

47 — Artandi, Susan. Ibid.

48 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of eduiation for Librarianship, Vol. 18, No. 49 Spring 1978. PP. 285-294.

49 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management, Vol., 1, No. 1, 1979. PP. 1-15.

50 — Koening, Michael. Ibid.

51 — Taylar, Robert Curriculum design for library and information science N.Y. Syracuse University, 1973. P. 2. "Educational & curiculum series, No. 1".

52 — White, Herbert. Defining basic complencies. American libraries, September, 1983, PP. 519-525.

53 — Vance, Kenneth. future of library education. Journal of education for Librarianship, vol. 22, No 4, 1982, PP. 3-17.

54 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

55 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education N.Y. Syracure University, 1973. P. 12. "Educational & Curriculum series, No. 1".

الفصل الرابع

سمات الإنتاج الفكرى فى تخصّص المكتبات

والمعلومات

تمهيـــد :

تعرض الكتاب فى الفصول السابقة لواقع تخصص المكتبات والمعلومات فيما يختص بأسسه ومقوماته النظرية ، ونشاط الجمعيات المهنية والمؤسسات التجارية ثم للمؤسسات الاختزانية البارزة ، وللمؤسسات الأكاديمية التى تعد المتخصصين فى أنشطته ، ومن الطبيعى ان التخصص بمحاوره السابقة له انتـــاجه الفكرى الذى يســـجل الخبرات والتجـــارب لكل المؤسســـات والمتخصصين وليكـــون عونا لدارســـيه ومصـــدرا خصـــبا لهم وللمهتمين بالتخصص .

وقد بلغ الحجم والتنوع والخصوبة ثم الزيادة المســـتمرة فى الانتـــاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلـــومات فى الدول المتقـــدمة والنامية ، أمرا يجعل ضبط هذا الانتاج ودراسته مطلبا حتميا ، خاصة وان هناك كثير من الأدوات والمصادر لضبطه ، وهذا الضبط الببليوجرافى هو العمود الفقـــرى للتخصص ، فلا يمكن ان يتولى التخصص ضبط الانتـــاج الفكـــرى فى كل التخصصات الأخرى ، ثم يغفـــل ضبط انتاجه هو خاصـــة وانه لم تجـــر دراسات كثيرة على هذا الانتاج تحليلا وتقييما ودراسته بل ان الدراسات الموجودة عن هذا الانتاج والمسجلة فى مراصد المعلومات الببليوجرافية لا تزيد على أصابع اليد الواحدة .

ولابد هنا من الاعتراف بأن الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات لابد أن يخصص له دراسة أو عدة دراسات مستقلة ، الا أن هذه الدراسة وقد تعرضت للتخصص باطاره العام ومكوناته ونشاطه بكل محـــاور هذا النشاط ، لم يكن لها أن تغفل هذا الجانب ، ولعل المؤشرات التى تظهـــر من تحليلات المؤلف لهذا الانتاج تكون مصـــدر ايحاء لمزيد من الدراســـات المقبلة لهذا الانتاج بأبعاده المختلفة الدولية للدول المتقدمة والنامية والعربية والمصرية .

وسيتناول هذا الفصل تطور الانتاج الفكرى فى التخصص ومؤشراته الاحصائية بالنسبة للحجم الكلى والتـــوزيع الجغرافى واللغـــوى والنوعى والموضوعى وانتاجية المؤلف ومصادر نشر هذا الانتـــاج مع التركيز على الدوريات باعتبارها اكثر أنواع اوعية المعلومات التى ينشر فيها الانتـــاج الفكرى واهمها .

أولا — تطور الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ — الدول المتقدمة :

ان الانتاج الفكرى لأى تخصص يصاحب لأى نشاط ، وهو مرآة لدرجة للتقدم والاستقرار فى المفاهيم الموجودة فى اطاره وللنشاط التطبيقى فى مجاله. وكانت قضية الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى تخصص المكتبات والمعلومات من أول القضايا التى شغلت بال العاملين فيه ، وأول ببليوجرافية فى التخصص يرجع تاريخها الى عام ١٨٧٢ ، وظلت حتى عام ١٨٢٠ تحصر الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا باسم Bibliography of Library Economy (١) ، ومما هو جدير بالذكر ان هذه الببليوجرافية هى التى طورها الناشر الشهير ويلسون عندما بدا فى الاهتمام باصدار أدوات الضبط من كشافات ومستخلصات وأصبح اسمها « أدب المكتبة Library Literature » منذ عام ١٩٣٤ ، وان كانت تحصر الانتاج من عام ١٩٢١ ، ولا شك ان الاهتمام بالقضية فى هذا الوقت المبكر من عمر التخصص فى الدول المتقدمة يعكس وجود حجم كبير من الانتاج يستحق ضبطه وتسجيله ورغبة المتخصصين فى الدول المتقدمة فى ضبطه كأحد العناصر الهامة لتأكيد ذاتية التخصص ومقوماته ، كما ان وجود أدوات للضبط فى هذا الوقت الذى يسبق وجود أدوات للضبط فى المجالات الأمريكية الحديثة فى تخصصات أخرى مثل الطب (١٨٧٩) والاقتصاد (١٨٨٦) وعلم النفس (١٨٩٤) والكيمياء (١٩٠٧) والقانون (١٩٠٨) والمسرح والدراما (١٩١٠) والزراعة (١٩١٩) ، وهى السنوات التى بدأت فيها محاولات الضبط الحديثة لهذ العلوم والتخصصات وكما هو مثبت فى « دليل الكتب المرجعية Guid to Refernce Books (٢) قد يكون دليلا على كثرة وتنوع الانتاج من ناحية ، ووعى المتخصصين بقضية ضبطه الاستفادة به من ناحية أخرى .

وهناك جدل قديم حول طبيعة الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقيمته العلمية ، فهناك اتهامات متعددة بانه يغلب عليه السطحية والادعاء والتكرار(٣) ، وان هناك نسبة عالية منه (قدرت بحوالى الربع) عبارة عن أخبار أشخاص أو مؤتمرات وخطابات الى المحررين من صفحة واحدة أو أقل(٤) كما ان فحص الانتاج الفكرى فى الأعوام العشرين

الاخيرة ، وخاصة المقالات واعمال المؤتمرات تدعو الى الشك والارتياب فى أن دوافع جزء آخر لا يستهان به من هذا الانتاج موجه لخـدمة اغراض تجارية واستثمارية فى صناعة المعلومات . ومن ناحية اخـرى ينبغى الا نغفل ان الانتاج الفكرى فى التخصص مثله مثل اى انتـاج فكـرى فى أى تخصص آخر ، فيه النمط الجيد مثلما فيه النمط الردىء بل ان تحليل هذا الانتاج يبين انه شديد الشبه بالانتاج الفكرى فى كل العلوم الاجتمـاعية فى تطوره المستمر وتجـدد مفاهيمه وعـدم ثبوتها واسـلوب استشـهاداته المرجعية(٥) .

ولو نظرنا الى الانتاج الفكرى الموجود فى التخصص فى الدول المتقدمة لوجدنا انه يمثل ظاهرة فى كل الدول ، ليس فقط فى أمريكا الشمالية وغرب أوربا بل فى اصغر الدول المتقدمة وأقلها حظا فى التخصص مثـل فنلنـدا وايسلندا ورومانيا كما أن أدوات الضبط للانتاج الفكرى تحتوى على قـدر لا يستهان به من الانتاج من دول اوربا الشرقية كلها واليابان .

ولعل اهم الملامح العامة لهذا الانتاج هو هذه الزيادة السريعة والمنتظمة فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكـرى فى التخصص تلك الزيادة التى تقربه من حجم الانتاج الفكرى فى العلوم البحت والتطبيقيـة والذى يبلغ نحو ٧٪ سنويا(٦) ، لكن الانتاج فى تخصص المكتبات والمعلومات قفز من عـدة مئات سـنويا قبل الحرب العالمية الثانيـة ، الى اكثر من ٦ آلاف مقالة فى السنوات الأخيرة ، بل ان حوليه علم المعلومات والتكنولوجيا Annual Review of Information Science & Technology قد قفزت فى تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى فى "التخصص من ٢٠١٧ فى عام ١٩٦٦(٧) ، الى اكثر من خمسة آلاف فى عام ١٩٨٣ وبالتـالى فإن نسبة نمو هذا الانتاج أعلى من معدلاتها فى العلوم الاجتماعية أو الانسانيات، بل قد تتفوق على العلوم البحت والتطبيقية فى بعض أدوات الضبط .

٢ ــ الدول النامية :

بوجه عام ، لا توجد أى دولة نامية من دول العالم لا يصدر فيها حاليا اى انتاج فكرى فى التخصص ، ونظرة سريعة على أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية فى التخصص ــ سياتى ذكرها بعد قليل ــ يمكن معها اكتشـاف أصغر الدول النامية ، واكثرها تخلفا بها انتاج فكرى فى تخصص المكتبـات والمعلومات ، فهناك انتاج فكرى فى ملاوى وبتسوانا وكينيا وزيمبابوى فى

افريقيا ، وفيجى وجوايانا وارجواى وكوستاريكا فى أمريكا الجنوبية وبنجلاديش وفيتنام فى آسيا .

وكما سبق أن نوه المؤلف فى أكثر من مكان فى هذه الدراسة فإن الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات يعد من أهم السمات الواضحة فى الدول النامية فى العشرين عاما الماضية . وقد جاء هذا الاهتمام بعد حركات الاستقلال عن الاستعمار ووضع خطط تنمية طموحة للنهوض بالمجتمعات المتخلفة ، وأى خطة تنمية لابد من أن تساندها مصادر معلومات قوية ، ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بالتخصص ومؤسساته حتميا ، ومن الطبيعى أن هذا الاهتمام يولد نشاط فى جنبات هذا التخصص مما يزيد من الانتاج الفكرى الموجود فيه .

ولا يعنى هذا ان الانتاج الفكرى فى للدول النامية لم يكن موجودا قبل هذا الوقت ، بل الصحيح ان هناك انتاجا فكريا منذ بدايات القرن العشرين فى الهند وباكستان والصين والبرازيل والأرجنتين وايران وتركيا ، وذلك لأن التخصص يعتنى بقضية حضارية فى جوهرها وهى قضية ضبط أوعية الانتاج التى تشكل الذاكرة الخارجية للانسان وهذه الذاكرة تزيد وتتسع مع وجود أى نشاط علمى أو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو فنى فى أى مجتمع ، وبالتالى فإن ازدياد نشاط التخصص منذ بدايات القرن العشرين فى بعض الدول النامية التى لها تاريخ حضارى طويل قد ادى بالطبع لوجود انتاج فكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى هذه الدول .

ورغم التأكد من وجود هذا الانتاج الا أن الوصول اليه يشكل تحديا بالغا فى اطار التخصص للأسباب الآتية(٨) :

١ — ان معظم الكتاب من الدول النامية يكتبون فى دوريات الدول المتقدمة ويشتركون فى مؤتمراتها لضيق مصادر النشر امامهم فى دولهم ولرغبتهم فى الشهرة على المستوى الدولى ، ويشكل هذا صعوبة فى تتبع اعمالهم وضبطها ، لأنه لو تم حصر وضبط الانتاج الفكرى فى كل دولة نامية فإن كثيرا من الأعمال تنشر خارجها رغم أن مؤلفيها من الدول النامية ، ومن الصعب للغاية تحديد جنسيات المؤلفين وفصل من هم من الدول النامية فى أى من ادوات الضبط للببليوجرافى الدولية .

٢ ــ ان أدوات الضبط الببليوجرافى الدولية لا تغطى الا بنسبة قليلة للغاية ما يصدر من انتاج فكرى فى الدول النامية لصــعوبة الاتصال من جانب ، ولاعتقاد المتخصصين فى الدول المتقدمة بعــدم جدوى فائدة معظم ما يصدر من انتاج فى الدول النامية .

٣ ــ صعوبات التعامل مع هذا الانتاج ببليوجرافيا خاصة فيما يختص بتحــديد المقطع من الاسم الذى يمكن اعتباره المدخل ، لهذا مثــلا لجات مستخلصات علم المكتبات والمعلومات
Library and Information Science Abstracts
فى السنوات الأخيرة الى وضع كل مقطع من اســماء مؤلفى الدول النامية بالذات فى ترتيبه الهجائى فى كشاف الأسماء السنوى للتغلب على هذه الصعوبة .

وعلاوة على الأسباب السابقة فهناك سبب لا يقل اهمية وهو عــدم وجود ببليوجرافيات متخصصة على مستوى الدول النامية ، تعمل بمثابــة اداة للضبط فى التخصص فى كل دولة ، أو على مستوى مجموعة من الدول المتجــاورة ، وكان من الممكن عن طريق هذه الببليوجرافيــات ــ مثــل الببليوجرافيات التى أعدها الدكتور فتحى عبدالهادى لحصر الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وسيأتى ذكرها بالتفصيل فى الفصل القادم ــ الوصول الى الانتاج الفكرى لكل دولة نامية . الا أن المشــكلة الأساسية فى التعامل مع الانتاج الفكرى فى التخصص فى الدول النامية هى استحالة فصله عن انتاج الدول المتقدمة فى أدوات الضبط العالميــة وهى مشكلة اثرت بالتأكيد على مسار هذا الفصل من الكتــاب اذ انها لم تمكن المؤلف من الحصول على مؤشرات دقيقة ومنفصلة لبعض ســمات الانتاج الفكرى فى الدول النامية عن الانتاج الفكرى كاملا .

ثانيا ـــ السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات :

١ ـــ اختيار العينـــة :

لا شك أن أفضل الطرق للتعرف على سمات الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى سنواته الأخيرة هى اختيار عينـــة ممثلة من هذا الانتاج ، ثم دراستها وتحليلها للخروج بمؤشرات تقود الى الوصول الى هذه السمات ، وكما فعل المؤلف فى الفصل السابق من الرســـالة عند تحـــديد مظاهر النشاط الأكاديمى فى التخصص .

وقد اختار المؤلف أن يدرس كل الانتاج الفكرى للتخصص فى الدول المتقدمة والدول النامية الذى سجلته أدوات الضبط الببليوجرافى لعام ١٩٨٢، وكان اختيار هذا العام بسبب وجود المؤلف فى منحة الى كلية ويلز للمكتبات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وهى الكلية التى تتمتع بمكتبة ضخمة للغـــاية تتوفر فيها كل أدوات الضبط الببليوجرافى ، وبالتالى فقد كانت سنة ١٩٨٢ هى أحدث السنوات المتوافرة له لاجراء هذه الدراسة .

وقد تبين للمؤلف ان أبرز أدوات الضبط المتاحة للتخصص سواء من قراءاته أو من فحصه لها بالفعل هى :

١ ـــ أدب المكتبة Library Literature

٢ ـــ مستخلصات علم المكتبات والمعلومات Library and Information Science Abstracts

٣ ـــ مستخلصات المعلوميات Informatics Abstracts

٤ ـــ مستخلصات علم المعلومات Information Science Abstracts

الا ان الفحص الدقيـــق للأدوات الســـابقة ، قد بين للمـــؤلف أن الببليوجرافيتان الثالثـــة والرابعة بهما بعض السلبيات التى دفعتـــه الى استبعادهما فى اختيار عينة الانتاج الفكرى فى التخصص من خلالهما ، وهذه السلبيات هى :

١ ــ مجال التغطية : تركز البيليوجرافيتان على العمليات المحسبة فى المكتبات ومراكز المعلومات وعلى العلاقات الموضوعية للتخصص أكثر مما تركز على جوهره الأساسى الذى حدده المؤلف فى الفصل الأول .

٢ ــ حجم وشمول التغطية : كل منهما تغطى حوالى ٤ آلاف وعاء سنويا بينما تغطى « أدب المكتبة » ومستخلصات علم المكتبات والمعلومات اكثر من ٦ آلاف وعاء لكل منهما فى المتوسط فى السنة .

٣ ــ التغطية للدول النامية : « تركز مستخلصات المعلوميات » على الانتاج الفكرى السوفيتى ثم انتاج اوربا الشرقية واليابان ، ثم باقى دول العالم ، وتركز مستخلصات علم المعلومات على الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وتمثيل الدول النامية نادر على العكس من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » التى تعد حسب الدراسات السابقة(٩) اكثر أدوات الضبط فى التخصص تغطية للانتاج الفكرى فى الدول النامية تليها « أدب المكتبة » .

ورغم تحديد المؤلف لعام ١٩٨٢ فى دراسة كل الانتاج الفكرى الذى غطته البيليوجرافيتان المختارتان ، الا انه سيعود الى سنوات سابقة فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ لتتبع مسارات الانتاج فى تلك الفترة . وسيكون هناك تركيز فى هذا الفصل على الدوريات باعتبارها اهم وعاء للانتاج الفكرى فى التخصص ، وجاءت هذه الأهمية بناء على الدراسات السابقة المشار اليها (١ ، ٤ ، ٨) ومن تتبع المؤلف لهذا الانتاج فحصا وتقييما من خلال زيارتين لاكبر مجموعتين تضمان هذا الانتاج وهما مكتبة كلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ومكتبة كلية ويلز للمكتبات ، مع التعرض لباقى انواع الأوعية لتحديد بعض السمات اذا سمح ترتيب اداتى الضبط بذلك ، هذا الترتيب ايضا لن يسمح للمؤلف بفصل الانتاج الفكرى لمؤلفى الدول النامية عن انتاج مؤلفى الدول المتقدمة .

ولابد ما دمنا فى سياق الحديث عن أدوات الضبط فى المجال ان نذكر ان افضلية « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » هى افضلية نسبية لأن هناك عددا من السلبيات التى لا تصل بهما الى حد الكمال ، فكل منهما تهتم بتغطية الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وانجلترا على حساب باقى الدول ، وهناك بعض الاحصائيات التى اكدت أنهما

لا تغطيان الا ½ ما يصدر بالفعل ، وتهتمان اساسا بالدوريات ومحتوياتها ، وهناك بعض الأوعية مثل المصغرات الفيلمية والسمعيات تكاد تكون غير مغطاة ، يضاف الى ذلك ان « ادب المكتبــة » بالذات غير انتقائية للهــام من الانتاج ، وتتأخر فى التغطية للحديث منه ، وهناك تحيز شديد للانتاج باللغة الانجليزية على حساب الانتاج بباقى اللغات(١٠) ، ومع ذلك فإن الببليوجرافيتين افضل ادوات الضبط المتاحة والصالحة للخروج بمؤشرات وسمات الانتاج الفكرى فى التخصص فى سنواته الأخيرة .

٢ ــ فئات اوعية نشر الانتــاج :

للتعرف على فئات أوعية نشر الانتاج اخذ المؤلف عينة عشــوائية منتظمة من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » ــ بلغت ٥٪ ووصلت الى ٣٠٠ بطاقة من مجموع ٦٠٠٤ بطاقة هى مجموع ما نشر عام ١٩٨٢ ــ وكان ذلك سهلا للترتيب المصنف وترقيم المداخــل . اما بالنسبة « لادب المكتبة » فإن اخذ أى عينة منها ينبغى أن يكون فى منتهى الحذر بســبب للترتيب القاموسى مما يجعل من أمر معرفة العدد الحقيقى للمــداخل أمراً مستحيلا خاصة مع عدم وجود كشاف أسماء . لهذا اخذ المؤلف عينة من ١٠٠ صفحة عشوائيا ووصل الى ان العدد التقريبى للمداخل فى الصفحة الواحدة هو ٤٢ مدخلا للتعرف على شكل الأوعيـــة ، وقد جاءت النتائج كما يلى :

شــكل الوعــاء	المســـتخلصات		ادب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المقـــــالات	٢٢٩	٧٦ر٣٪	٣٣ر٠	٧٨ر٦٪
الكتـــــب	٤٥	١٥ر٠٪	٠٤ر٣	١٠ر٢٪
أعــمال المؤتمــرات	٦	٢ر٠ ٪	١ر٤	٣ر٣ ٪
التقـــــارير	١٣	٤ر٣ ٪	٢ر٠	٤ر٨ ٪
الرسائل الجامعيـــة	٥	١ر٧ ٪	٥ر	١ر٢ ٪
أوعية أخرى (نشرات) استعراضات كتبمصغرات للخ)	٢	٧ر ٪	٨ر	١ر٩ ٪

يتضح أن محتويات الدوريات هى اكثر اوعية النشر ومن هنا جاءت اهمية التركيز عليها للتعرف على سمات الانتاج الفكرى ، كما يكشف لنا الجدول السابق عدم شمول التغطيــة الذى تحدثنا عنه ، فعدد الرســائل الجامعية للدكتوراه الموجودة فى البيليوجرافيتين لا يزيد عن ٤٠ رســالة فى عام ١٩٨٢ من الولايات المتحــدة ، والمؤسســات الاكاديمية فى الولايات المتحدة تمنح سنويا ما بين ٥٠ الى ٦٠ رسالة(١١) مع ســهولة تتبع هذه الرسائل نسبيا عن باقى الأوعية .

٣ ـ عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات والمعلومات :

اختــار المؤلف لمعــرفة عدد الدوريات التى تصدر فى المجــال ثلاثة قوائم هى :

(١) قائمة الدوريات فى « دليل اورلخ الدولى للدوريات ١٩٨٢
Ulrich's International Periodicals Directory 1932. — N.Y. : Bowker, 1982.

وقد سجلت ٥١٠ عنوانا لسلاسل جارية ، الا ان الدليل ياخذ بمفهوم واسع غير مفهوم « مستخلصات علم المكتبات والمعلــومات » و « أدب المكتبة » لأنه يضم أدلة مكتبات وقوائم الاضافات والتقــارير السنوية وكل المطبوعات التى تصدر بشكل مسلسل ، ولذلك جاءت اعداد الدوريات اكبر بكثير من القائمتين الثانية والثالثة كما أن اختلاف مجال التغطية والقائمتين التاليتين يجعل من الصعب مقارنتهما معا .

(٢) قائمة الدوريات المرفقة بمستخلصات علم المكتبات والمعلومات لعام ١٩٨٢ وبها ٤٤١ دورية .

(٣) قائمة الدوريات المرفقة فى « ادب المكتبة » وبها ٢٠٥ دورية لنفس العــــام .

وبمقارنة القائمتين الثانية والثالثة وجد الطالب أن هناك ١٣٢ دورية موجودة فيهما معا ، و ٧٣ دورية موجودة فى « ادب المكتبة » وغير موجودة فى « مستخلصات علم المكتبــات والمعلومات » و ٣٠٩ دورية موجــودة فى

« مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وغير موجودة فى « أدب المكتبة » وعلى ذلك يكون عدد الدوريات الاجمالى الذى يتم تغطيته فى أهم وأشمل أدوات الضبط فى التخصص هو ٥١٤ دورية .

وهذا العدد يقدم دليلا آخر على عدم شمول ودقة الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى للتخصص ، ذلك أن مكتبة كلية ويلز للمكتبيات كان بها أكثر من ٩٦٠ دورية جارية فى نهاية عام ١٩٨١(١٢) ، كما أن جمعية المكتبات فى بريطانيا تتسلم كهدايا فى نفس الفترة نحو ٨٠٠ دورية جارية سنويا(١٣)، وبناء على الأرقام السابقة ، فإن هناك ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دورية جارية جارية فى التخصص حاليا ، يتم تغطية نحو نصفهم فقط فى أدوات الضبط الببليوجرافى .

٤ ــ لغات الانتاج فى دوريات التخصص :

الجدول التالى يوضح اللغات التى ينشر بها دوريات التخصص واعتمادا على القائمتين السابق تحديدهما :

اللغة	المستخلصات		أدب المكتبة		المتوسط
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الانجليزية	٣٢٧	١ر٧٤٪	١٦٥	٥ر٨٠٪	٣ر٧٧٪
الروسية واللغات السلافية	٢٤	٤ر٥ ٪	٦	٢ر٩ ٪	١ر٤ ٪
الألمانية	٢٣	٢ر٥ ٪	١٣	٣ر ٦٪	٥ر٨ ٪
الفرنسية	١٥	٤ر ٣٪	٦	٢ر٩ ٪	٣ر٢ ٪
الأسبانية	١٢	٢ر٨ ٪	..	..	١ر٤ ٪
الايطالية	٦	١ر٤ ٪	٢	١ ٪	١ر٢ ٪
لغات أخرى	٣٤	٧ر٧ ٪	١٣	٦ر٣ ٪	٧ ٪

ومن الاحصائيات السابقة نستطيع أن نستنتج ما يلى :

١ ــ اللغة لانجليزية هى اللغة السائدة ــ هى بلا منازع لغة التخصص الأولى من حيث الانتا ج الفكرى ــ وتصدر بها دوريات فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندا وفلسطين المحتلة ، والفلبين وبتسوانا وسنغافورة وغانا وجنوب افريقيا وزيمبابوى وسويسرا وايسلاندا وكينيا وجامايكا ونيجيريا ومالطا وبربادوس وتايوان وترينداد وماليزيا وزامبيا وأوغندا وملاوى ومريشيوس وروديسيا والجزر العذراء والهند وهونج كونج وباكستان وأندونيسيا واليابان ، علاوة على معظم الدوريات الدولية .

٢ ــ اللغة الألمانية فى المرتبة الثانية وهى اللغة التى يكتب بها فى دوريات المانيا الشرقية والغربية والنمسا وبعض دوريات سويسرا أيضا .

٣ ــ اللغة الروسية واللغات السلافية هى اللغة الثالثة من حيث الانتاج وتظهر بها دوريات فى الاتحاد السوفيتى وكل دول أوربا الشرقية عدا المانيا الشرقية .

٤ ــ تأتى بعد ذلك اللغة الفرنسية وتظهر بها دوريات فى فرنسا وكندا وبلجيكا والسنغال .

٥ ــ اللغة الاسبانية تظهر بها دوريات فى اسبانيا والأرجنتين وكوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا .

٦ ــ هناك عدد آخر من اللغات تأتى فى مقدمتها الايطالية والبرتغالية والبرازيلية والهندية ، ثم بعدها العبرية والفنلندية واليابانية والكورية والفارسية والصينية والفيتنامية والعربية (دورية واحدة من الأردن) والهولندية والسويدية .

بهذا فهناك ٥ لغات أساسية تظهر بها دوريات التخصص هى الانجليزية والألمانية والفرنسية والروسية (ومعها اللغات السلافية) والأسبانية ، ثم هناك اكثر من ٢٠ لغة اخرى تظهر بها دوريات ، الا أن متوسط النسب فى الجدول السابق قد تغير عن متوسط النسب فى العشرين عاما الماضية بعد أن قام المؤلف بتحليل لغات الدوريات التى وردت فى

البيليوجرافيتين فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ فقد هبط متوسط الدوريات التى باللغة الانجليزية من ٦ر٨١٪ عام ١٩٦٢ الى ١ر٧٩٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفعت نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية من ٣ر٤٪ عام ١٩٦٢ الى ٨ر٤٪ عام ١٩٧٢ ، وايضا نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية زادت من ٣ر٢٪ عام ١٩٦٢ الى ٩ر٢٪ عام ١٩٧٢ بينمـــا حافظت اللغات الأخـــرى على نفس المعدلات تقريبا .

٧ — أراد المؤلف ان يتأكد من تقارب الأرقـــام التى حصل عليها مع الواقع اللغوى الفعلى للانتاج الفكرى للتخصص فاستخدم العينة التى سبق أن حصل منها على تحليلات اشكال وفئات الأوعية من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وهى ٥٪ من مجمـــوع المداخل التى وردت فى اصداره عام ١٩٨٢ وبمجموع ٣٠٠ بطاقة ، فجاءت نتيجة التحليل كما يلى :

اللغـــة	عدد المداخل	النسبة المئوية	اللغـــة	عدد المداخل	النسبة
الانجليزية	١٨٥	٦ر٦١٪	السويدية	٢	١٪
الفرنسية	٢٨	٣ر٩ ٪	البلغارية	٣	١٪
الألمانية	٢٥	٨,٣ ٪	الأسبانية	٢	٧ر ٪
الهولندية	٢١	٧ ٪	الايطالية	٢	٧ر ٪
الروسية	١٤	٧ر٤٪			
الفنلندية	٩	٣٪			
التشيكية	٨	٧ر٢ ٪			

وواضح ارتفاع نسبة مشاركة الفرنسية والهولندية والالمانية ، ودخول لغات أخرى حيز المشاركة مثل الفنلندية والسويدية ، وذلك على حســـاب

اللغة الانجليزية ، الا أن نسبة مشاركة اللغة الانجليزية لا تزال فى موقع الصدارة وبمسافة كبيرة عن أى لغة أخرى .

٥ ـ جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية :

الجدول الآتى يبين جغرافية انتاج الدوريات فى التخصص ، اعتمادا على قائمتى الدوريات فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » لعام ١٩٨٢ .

مسلسل	الدولـة	المستخلصات		أدب المكتبة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	الولايات المتحدة	١٣٠	٢٩ر٥٪	١٢٣	٦٠٪
٢	انجلترا	٧٧	١٧ر٤٪	٢٠	٩ر٧٪
٣	استراليا ، نيوزيلاندا	٢٤	٥ر٤٪	٥	٢ر٤٪
٤	كنـدا	٢٢	٥٪	٧	٣ر٤٪
٥	الدوريات الدولية	٢٢	٥٪	٤	١ر٩٪
٦	المانيا الغربية	١٧	٣ر٨٪	٩	٤ر٤٪
٧	الهنـد	١٣	٢ر٩٪	٢	١٪
٨	فرنسـا	٨	١ر٨٪	٤	١ر٩٪
٩	جنوب افريقيا	٧	١ر٦٪	١	ر٥٪
١٠	نيجيريا	٧	١ر٦٪	...	..
١١	البرازيل	٦	١ر٤٪	٢	١٪
١٢	الاتحاد السوفيتي	٥	١ر١٪	٥	٢ر٤٪
١٣	هولنـدا	٥	١ر١٪	١	ر٥٪
١٤	الدانمرك	٥	١ر١٪	٤	١ر٩٪
١٥	المجـر	٥	١ر١٪	...	...
١٦	ايطاليـا	٤	ر٩٪	٢	١٪
١٧	المانيا الشرقية	٤	ر٩٪	٢	١٪
١٨	السـويد	٤	ر٩٪	٣	١ر٥٪
١٩	بولنـدا	٤	ر٩٪	١	ر٥٪
٢٠	تشيكوسلوفاكيا	٤	ر٩٪	...	...
٢١	يوغسـلافيا	٤	ر٩٪	...	...
٢٢	الارجنتين	٣	ر٧٪	...	...
٢٣	اليـابان	٣	ر٧٪	١	ر٥٪
٢٤	كولمبيـا	٣	ر٧٪	...	...
٢٥	بلغـاريا	٣	ر٧٪	١	ر٥٪
٢٦	جـوايانا	٣	ر٧٪	...	...
٢٧	النـرويج	٣	ر٧٪	...	...
٢٨	فلسطين المحتلة	٢	ر٥٪	...	...
٢٩	اسـبانيا	٢	ر٥٪	١	ر٥٪

مسلسل	الدولة	المستخلصات العدد	المستخلصات النسبة	ادب المكتبة العدد	ادب المكتبة النسبة
٣٠	بلجيكا	٢	٥ر٠ ٪	١	٥ر ٪
٣١	سويسرا	٢	٥ر ٪	١	٥ر ٪
٣٢	سنغافورة	٢	٥ر ٪	١	٥ر ٪
٣٣	فنلندا	٢	٥ر ٪	١	٥ر ٪
٣٤	النمسا	٢	٥ر ٪	١	٥ر ٪
٣٥	ماليزيا	٢	٥ر ٪	...	...
٣٦	البرتغال	٢	٥ر ٪	١	٥ر ٪
٣٧	زامبيا	٢	٥ر ٪	...	...
٣٨	ملاوى	٢	٥ر ٪	...	...
٣٩	الفلبين	٢	٥ر ٪	...	...
٤٠	تايوان	٢	٥ر ٪	...	...
٤١	رومانيا	٢	٥ر ٪	...	...
٤٢	كينيا	١	٢ر ٪	...	...
٤٣	بوتسوانا	١	٢ر ٪	...	...
٤٤	فيجى	١	٢ر ٪	...	...
٤٥	اوغندا	١	٢ر ٪	...	...
٤٦	ايران	١	٢ر ٪	...	...
٤٧	اندونيسيا	١	٢ر ٪	...	...
٤٨	كوستاريكا	١	٢ر ٪	...	...
٤٩	سيراليون	١	٢ر ٪	...	...
٥٠	فنزويلا	١	٢ر ٪	...	...
٥١	هونج كونج	١	٢ر ٪	...	...
٥٢	باكستان	١	٢ر ٪	١	٥ر ٪
٥٣	الأردن	١	٢ر ٪	...	...
٥٤	ليسوتو	١	٢ر ٪	...	...
٥٥	الصين الشعبية	١	٢ر ٪	...	...
٥٦	كوبا	١	٢ر ٪	...	...
٥٧	زيمبابوى	١	٢ر ٪	...	...
٥٨	سيرلانكا	١	٢ر ٪	...	...
٥٩	اورجواى	١	٢ر ٪	...	...

وبتحليل الأرقام التى وردت فى الجدول السابق نخرج بما يلى :

١ — لا تزال الولايات المتحدة هى أكبر منتج للدوريات فى التخصص ، وبفارق كبير — الضعف تقريبا — عن الدولة التى تليها وهى إنجلترا ، يليها استراليا ونيوزيلاندا وكندا والمانيا الغربيــة ثم الهند وفرنسا وجنــوب أفريقيا بدرجات متفاوتة .

٢ — هناك فروق كبيرة بين انتاج الدول المتقدمة من الدوريات وبين انتاج الدول النامية ، وكما يوضحه الجدول الآتى :

الــــدول	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات العدد	النسبة	أدب المكتبة العدد	النسبة
الدول المتقدمة	٣٤٧	٧٨ر٧٪	١٩٤	٩٤ر٧٪
الدول الناميــــة	٧٢	١٦ر٣٪	٧	٣ر٤ ٪
دوريات دوليــــة	٢٢	٥ ٪	٤	١ر٩ ٪

ويؤكد الجدول السابق استمرار عدم مشاركة الدول النامية بالقـــدر الكاف أو المطلوب ، واغفـــال « أدب المكتبة » للجــزء الأكبر من دوريات الدول النامية بدليل تغطيتهـــا لـ ٧ دوريات فقط من ٧٢ دورية تغطيهـــا الببليوجرافية الأخرى وحتى « مســـتخلصات علم المكتبـــات والمعلومات » غطت ٧٢ دورية من حوالى ٩٠ دورية موجودة بالفعل فى الدول النامية(١٤) ، ودليل آخر على عدم تغطية الببليوجرافيتين معا ، لم تغطيا سوى دوريــــة واحدة من كل الدول العربية ، مع أن الذى كان يصدر من دوريات متخصصة فى المكتبات والمعلـــومات فى العالم العـــربى عام ١٩٨٢ ، كان نحــــو ١٥ دورية(١٥) .

٣ — إذا استعرضنا مشاركة الدول النامية فى الانتاج الفكرى بالنسبة لاصدار الدوريات سوف نجد أن أهم الدول المنتجة هى :

الدولة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات العدد	النسبة	ادب المكتبة العدد	النسبة
الهنـد	١٣	٩ر٢٪	٢	٢٪
جنوب أفريقيا	٧	٦ر١٪	١	٥ر ٪
نيجيريا	٧	٦ر١٪	—	—
البرازيل	٦	٤ر١٪	٢	ار ٪
الأرجنتين	٣	٧ر ٪	—	—
كولمبيـا	٣	٧ر ٪	—	—
سـنغافورة	٢	٥ر١٪	١	٥ر ٪
ماليزيـا	٢	٥ر ٪	—	—

والأرقام السابقة تؤكد أن الأدب والانتاج الفكرى هو مرآة لمقدار تقدم التخصص فى كل دولة نامية فلا شك أن الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين أكثر الدول النامية تقدما ، كما يلاحظ الزيادة العددية للدول النامية المنتجة (٣١ دولة) عن الدول المتقدمة المنتجة (٢٨ دولة) ومع هذا فان مشاركة الدول النامية لا تزيد عن ١/٧ عدد الدوريات التى تنتجها الدول المتقدمة ، فعلى الرغم من كثرة عدد الدول النامية الا أن ما يصدر فى كل دولة لا يتعدى دورية واحدة فى معظم الأحيان بينما يزيد عدد الدوريات فى الدول المتقدمة لتصل الى العشرات فى أحيان غير قليلة .

٤ — بتوزيع عدد الدوريات الموجودة فى الببليوجرافيتين على القارات والمناطق الجغرافية ، يتضح الآتى :

المناطق الجغرافية	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امريكا الشمالية	١٥٢	٥ر٣٤٪	١٣٠	٤ر٦٣٪
اوربا الغربية	١٣٥	٦ر٣٠٪	٥٠	٤ر٢٤٪
اسيا	٣٣	٥ر٧ ٪	٥	٤ر٢ ٪
اوربا الشرقية	٣١	٧ ٪	٨	٩ر٣ ٪
استراليا ونيوزيلاندا	٢٤	٤ر٥ ٪	٥	٤ر٢ ٪
افريقيا	٢٤	٤ر٥ ٪	١	٥ر ٪
دوريات دولية	٢٢	٥ ٪	٤	٢ ٪
امريكا الجنوبية	٢٠	٦ر٤ ٪	٢	١ ٪

وواضح التباين الكبير فى التوزيع الجغرافى على مستوى المناطق الجغرافية وسيطرة أمريكا الشمالية وأوربا الغربية على ثلثى الانتاج وتركيز « أدب المكتبة » على دوريات الولايات المتحدة وكندا وانجلترا بصفة أساسية تصل الى ٨٥٪ ، وضآلة مشاركة الدول الافريقية بالذات رغم كثرتها العددية مقارنة بدول أمريكا الجنوبية والدول الآسيوية .

٥ — رغم أن عدد الدوريات التى تصدر فى للدول النامية قليل الى حد لا يدعو الى الرضا ، ولكنه يدعو الى التفاؤل لو وضعنا فى الاعتبار زيادة عدد الدوريات المغطاة فى البيبليوجرافيتين فى الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وكما يوضحه الجدول الآتى :

القارة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
الدول النامية فى اسيا	٥٪	٥ر٧٪	٨ر١٪	٤ر٢٪
الدول النامية فى افريقيا	٣٪	٤ر٥٪	٤ر٢٪	٥ر ٪
الدول النامية فى امريكا الجنوبية	٥ر٪	٦ر٤٪	٠٠٠٠	١٪
المجموع	٥ر٨٪	٥ر١٧٪	٢ر٤٪	٩ر٣٪

تضاعفت نسبة التغطية فى الببليوجرافيـــة الأولى ، وانخفضت بنسبة طفيفة فى الثانية ليس بسبب هبوط عدد الدوريات فى الدول النامية ، ولكن لعدم تغطيتها الكاملة لـــا يصدر وكما سبق الذكر .

٦ ـ وفيات الدوريات وتغيير العناوين :

بمقارنة قوـــائم الدوريات فى الببليوجرافيتين لأعـــوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ لدراسة ظاهرة وفيـــات الدوريات فى التخصص ، أم اخراجهـــا من الضبط الذى تقوم به الأداة ، وجد المؤلف ما يلى :

الحـــالة	مستخلصات علم المكتبات والمعلـومات	ادب المكتبـة
دوريات لم تسجل عام ١٩٨٢	٢٨	١٤
تغيير عنـــــاوين	١١	٢
دوريات جديدة	٨٦	٤١

والدوريات التى لم تسجل فى عام ١٩٨٢ هى :

1 — Dokumentesyon Kenkya.	اليابان
2 — Igaku Toshakam	اليابان
3 — National Diet Library Monthly Bulletin	اليابان
4 — Library and Information Science	اليابان
5 — Toshakan Zasshi	اليابان
6 — Biblos	اليابان
7 — Science and Technology Information Science	اليابان
8 — ASLP	الفلبين
9 — Eastern Librarians	بنجالايش

10 — Documentation Bibliolecogica	الأرجنتين
11 — Ghana Library Journal	غـانـا
12 — National Central Library	تايــوان
13 — Pakistan Library Review	باكسـتان
14 — Perpustaken	ماليزيا
15 — Revista Biblictecilar	رومانيـا
16 — Rohodesian Librarian	روديسيا (زيمبابوى)
17 — South Africa Libraries	جنوب افريقيا
18 — West African Journal of Education	نيجيريا
19 — Jamaican Library Association Bulletin	جامايكا
20 — Singapore libraries	سنغافورة
21 — Shelfmark	روديسيا (زيمبابوى)
22 — Chemistry in Britain	انجلتـرا
23 — Book Callector	انجلتـرا
24 — Book Trolley	انجلتـرا
25 — Bookbird	دوليـة
26 — Bookmark	الولايات المتحدة — ايداهو
27 — Bookmark	الولايات المتحدة — نيويورك
28 — Zeitschrift fur chemie	المـانيا الشرقية

وقد فحص المؤلف « دليل اورليخ الدولى للدوريات » فوجـد أن ١١ دورية فقط هى التى توقفت عن الصدور ، وهى الدوريات التى تحمل أرقام ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ فى القائمة السابقة ، مما يدل على ان حركة الوفيات فى دوريات التخصص ضعيفة للغاية (ر٢٪ فى العشر سنوات من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ اذا اعتبرنا ان عدد الدوريات التى

تصدر فى التخصص لا يقل عن ٥١٤ دورية) . ومن الواضح أن الدوريات التى تتوقف أغلبها من الدول النامية ، والمؤشر الهام الذى يمكن الخروج به هو أن عدم تغطية دوريه فى أحد ببليوجرافيات الضبط للتخصص لا يعنى توقفها بقدر ما تعنى خروجها من نطاق أو اهتمام تغطية أداة الضبط التى تمصر فى التغطيه على ما تعتقد أنه الدوريات الهامه ، أو التى تصلها بانتظام من الدول الناميه ، أما الدوريات التى تغير عنوانها فى خلال نفس الفتره فهى :

1 — California School Libraries

واصبح اسمها

Californian Media and Library Educators Association Journal

2 — Library World

وأصبح اسمها

New Library World

3 — Journal of Library Automation

وأصبح اسمها

Information Technology and Libraries

4 — Art Library Sociaty of North America

واصبح اسمها

Art Documentation

5 — Interlending Review

وأصبح اسمها

Interlending & Documentation Supply

6 — International Journal of law libraries.

وأصبح اسمها

International Journal of Legal Information

7 — Microcodoc and Micropublishing of Current Periodicals

وأصبح اسمها

International Journal of Micrographics and Video Technology

8 — Library Computer Equipment Review

واصبح اسمها

Computer Equipment Review

واصـــبح اســـمها

9 — Bulletin de la Bibliotheque Nationale

واصـــبح اســـمها

Revue de la Bibliotheque Nationale.

10 — Library College Journal

واصـــبح اســـمها

Learning Today

11 — Nothern Ireland Libraries

An Leabharlann

يتضح من هذا أن ظاهرة تغيير العنـــاوين قليلة للغاية مثلهـــا مثل ظاهرة توقفها عن الصدور ، وأن معظم التغيير يتم اما باضافة مصطلحات حديثة نتجت عن مفاهيم حديثة فى التخصص ، أو لتغيير أسماء الهيئـــات المصـــدرة .

٧ ــ هيئات نشر الدوريات :

الجدول الآتى يبين هيئـــات نشر الدوريـــات فى قائمتى الدوريـــات بالببليوجرافيتين المذكورتين لعـــام ١٩٨٢ :

هيئـة النشر	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبـة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجمعيات المهنية	١٤٣	٣٢٫٤٪	٨٨	٤٢٫٩٪
المؤسسات الاختزانية	٨٩	٢٠٫٢٪	٣٧	١٨٪
النشر التجـــارى	٨٣	١٨٫٨٪	٤٦	٢٢٫٤٪
مؤسسات حكومية	٤٨	١٠٫٩٪	٦	٢٫٩ ٪
مؤسسات اكاديمية	٤٥	١٠٫٢٪	١٢	٥٫٩ ٪
مؤسسـات دولية	٢٢	٥ ٪	٤	٢ ٪
أخرى (متاحف ــ اجهزة احصاء ... الخ)	١١	٢٫٥ ٪	١٢	٥٫٩ ٪

ومن هذا الجدول نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ ــ اكدت هذه الاحصائيات ما ذهب المؤلف اليه فى الفصل الثانى من الكتاب من أن الجمعيات المهنية هى اكبر مصدر للنشر فى التخصص ، خاصة فى الدول النامية حيث يحجم قطاع النشر التجارى من المساهمة فى نشر انتاج التخصص لضآلة التوزيع المنتظر ، ولا تزال الجمعية الأمريكية للمكتبات تتمتع بمركز الصدارة المطلقة كأكبر ناشر فى التخصص .

٢ ــ انخفضت نسبة ما تنشره الجمعيات المهنية من الدوريات من ٥٦٫٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٤٢٫٩٪ فى قائمة دوريات « أدب المكتبة » كما انخفضت النسبة فى الببليوجرافية الأخرى من ٣٨٫١٪ الى ٣٢٫٤٪ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى ارتفاع مساهمة قطاع النشر التجارى من ٩٫٨٪ عام ١٩٦٢ الى ١٢٫٢٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٠٫٦٪ عام ١٩٨٢ كمتوسط فى القائمتين الببليجرافيتين وارتفاع هذه النسبة يرجع الى زيادة الطلب على دوريات التخصص وبالتالى زيادة المبيعات مما يشجع هذا القطاع على زيادة اسهامه .

٣ ــ هناك جهات متعددة دخلت مجال نشر الدوريات فى السنوات الأخيرة ولم يكن لها اى دور فى هذا الصدد من قبل ، اهمها بلا منازع قطاع المؤسسات التجارية وصناعة المعلومات وان كان جزء غير يسير من مقالات هذه الدوريات يوجهه الى الدعاية المباشرة او غير المباشرة لمنتجات هذه المؤسسات .

٤ ــ احتفظت المؤسسات الدولية بوجودها فى مجال النشر وبنفس النسبة تقريبا فى العقود الثلاثة الماضية لثبات عدد المؤسسات الدولية التى تصدر دوريات فى التخصص .

٥ ــ من الملاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات التى لا تنتمى للتخصص ومع هذا دخلت كمصدر لدوريات فيه ، ومنها على سبيل المثال جمعية تقدم العلوم فى كندا والمعهد الهندى للبترول ، ومعهد أبحاث الصحة العامة فى المجر ، وجمعية الخرائط فى استراليا والمعهد الفيدرالى الأمريكى للجيولوجيا ، ومعهد تكساس للأبحاث الطبية ، وهيئة الاذاعة البريطانية ،

ومركز رعاية الأطفال المعـوقين فى استراليا ، ومعهد ابحـاث الزراعة فى البرازيل ، وهيئة الفضاء االأوربية ولا شك أن لهذا دلالته على تشـعب التخصص وتعدد علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٦ ـــ هناك مشاركة عربية متزايدة فى الانتاج الفكرى المسجل فى أدوات الضبط عام ١٩٨٢ ، فهناك مداخل للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة بغداد وجمعية المكتبات الأردنية ومكتبة جامعة الأردن ومكتبة جامعة الملك فيصل ، مع أن هذه الهيئات لم تكن ممثلة لا فى عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢ .

٨ — التوزيـــع الموضوعى للانتاج الفكـــرى على اطار التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الأكاديمى :

ان التعرف على التوزيع الموضـــوعى للانتاج الفكرى على جزئيـــات تخصص المكتبات والمعلومات ، ونقاط تركيز هذا الانتاج على موضوعاته المختلفة يعد من أهم المؤشرات التى يمكن الحصول عليها من الدراســـات الببليومترية كما أنه يفيد فى معرفة لب التخصص وعلاقاته وحدوده .

ونظراً لطبيعة اعداد « أدب المكتبة » فقد كان من الصعب الوصـــول الى التوزيع الموضوعى لمفردات وأوعية الانتاج به لأنه مرتب ترتيبا قاموسيا بالمؤلف والموضوعات معاً ، ولعدم وجود كشاف عنوان أو كشاف مؤلفين كان من الممكن عن طريقهما تتبع الوثيقة الواحدة ثم تشعبها الموضوعى ، ولهذا فقد اختار المؤلف « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لقياس التشتت الموضوعى خاصة وانه يتبع ترتيبا مصنفا حسب خطة خاصة تتميز بقدرتها على الربط بين الموضوعات وابراز العلاقات بينها ، علاوة على أن جميع المداخل مرقمة بأرقام مسلسلة مما يجعل من السهل جداً الوصول الى الرقم الدقيق لمـــا يكتب من انتاج فكرى عن كل موضوع . والجدول التالى يمثل توزيع الانتاج الفكرى على موضوعات التخصص فى عام ١٩٨٢ ، وكما ورد فى خطة التصنيف الخاصة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » :

الموضـــوع	عدد الداخل	النسبة المئوية	الموضـــوع	عدد الداخل	النسبة المئوية
الخدمات	١١١٣	١٨ر٥٪	المكتبات المدرسية		
التكشيف	٥٧٩	٩ر٦ ٪	والمتخصصة	٢٥٨	٤ر٣٪
الأوعية	٥٧٣	٩ر٥ ٪	المكتبات العامة	٢١٢	٣ر٥٪
أخرى (اتصال — علم			المكتبات العامة		
نفس — لغويات —			والقومية	٢١٢	٣ر٤٪
تعليم)	٥١٠	٨ر٥	الأسس النظرية	٢٠٧	٣ر٤٪
التزويد والاعداد	٤٩٤	٨ر٢ ٪	تحسيب المكتبات	١٩١	٣ر٢٪
المهنة ، التعليم			الموظفـــون	١٣٨	٢ر٣٪
والجمعيات ،					
والتراجم	٤٠٨	٦ر٨ ٪	التحليل الموضوعى	١٣٠	٢ر٢٪
التنظيم والادارة	٣٦٣	٦ر١ ٪	المكتبات الأكاديمية	٩٩	١ر٧٪
الفهرســـة	٢٩٠	٤ر٩ ٪	المبـــانى	٩٤	١ر٦٪
التصـــنيف	٢٥٩	٤ر٣ ٪	المستفيدون	٨٦	١ر٤٪

ومن الجدول السابق يمكننا أن نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ ــ أهم المؤشرات ان الانتاج الفكرى فى التخصص موجه أساساً الى أخصائيى المكتبات والمعلومات لكى يساعده على أداء وظيفة محددة ، بدليل أن أكثر من نصف هذا الانتاج يمكن أن يدخل داخل دائرة الموضوعات الوظيفية اذا استخدمنا نفس مسميات توزيع المقررات الدراسية على اطار التخصص والتى استخدمت فى الفصل السابق ، بل اننا لو أعدنا توزيع الانتاج الفكرى حسب خطة تقسيم المقررات لتبين لنا هذا المؤشر بطريقة أكثر وضوحاً من الجدول الآتى :

فئة الموضوع	عناوين الموضوعات	عدد مداخل الانتاج	النسبة	قوة تمثيل هذه الفئة من المقررات
موضوعات اطارية	المهنة ، التعليم ، الجمعيات ، التراجم ، الأسس النظرية .	٦١٥	٢ر١٠٪	٣ر٦٪
موضوعتا اوعية	الأوعيــة	٥٧٣	٥ر٩ ٪	٣ر١٦٪
موضوعات وظيفية	الخدمات ، التكشيف ، التزويد ، التصنيف ، الفهرسة ، الادارة ، المبانى ، التحليل الموضوعى .	٣٤٦٠	٦ر٥٧٪	٢ر١٤٪
موضوعات مؤسسات	المكتبات المدرسية ، المتخصصة ، العامة ، القومية ، الاكاديمية	٥٦٩	٥ر٩ ٪	١ر١١٪
موضوعات مستفيدين	المستفيدون	٨٦	٤ر١ ٪	٩ر٨ ٪
موضوعات نظم وقضايا	الحسيب	١٩١	٢ر٣ ٪	٣ر٦ ٪
موضوعات شقيقة	اتصال ، علم نفس تربية ، اللغويات	٥١٠	٥ر٨ ٪	٤ر٨ ٪

ومن هذا نستنتج أن معامل الارتباط بين المقررات الدراسية وبين الانتاج الفكرى على المستوى الدولى يساوى ٤٨ر وهو احصائياً يسمى ارتباط طردى متوسط على أن هناك اختلالا فى التوزيع وعدم تناسب بين جناح النشاط الأكاديمى وجناح الانتاج الفكرى ، وتم حساب معامل الارتباط على أساس هذه المعادلة :

$$\frac{(\text{المقررات} - \overline{\text{متوسط المقررات}})\ (\text{الانتاج} - \overline{\text{متوسط الانتاج}})}{\text{عدد الفئات} \times \text{الانحراف المعيارى للمقررات} \times \text{الانحراف المعيارى للانتاج}}$$

كما اننا نستنتج ان هناك اختلالا فى توزيع هذا الانتاج على موضوعات التخصص وجزئياته .

٢ ـ بمقارنة توزيع الانتاج الفكرى لعام ١٩٨٢ على الموضوعات من الجدول السابق ، ثم توزيع هذا الانتاج فى عام ١٩٧٢ على نفس الموضوعات وكما هو فى الجدول التالى :

الموضوع	نسبة المشاركة ١٩٧٢	نسبة المشاركة ١٩٨٢	الموضوع	نسبة المشاركة ١٩٧٢	نسبة المشاركة ١٩٨٢
الخدمات	١٧٪	١٨ر٥٪	التنظيم والادارة	٣ر٥ ٪	١ر٦ ٪
التصنيف	١٠ر٤٪	٣ر٤ ٪	موضوعات اخرى	٣ر٧ ٪	٨ر٥٪
المهنة	٨ر٨ ٪	٨ر٨ ٪	الموظفون	٢ر٧٪	٢ر٣ ٪
الاوعية	٧ر٥ ٪	٩ر٥ ٪	المباني	٢ر٣ ٪	١ر٦ ٪
التكشيف والتحليل	٧ ٪	١١ر٨٪	تحسيب المكتبات	٢ر٢ ٪	٣ر٢ ٪
الفهرسة	٦ر٢ ٪	٤ر٩ ٪	المكتبات الاكاديمية	٢ر٢ ٪	١ر٧ ٪
المكتبات المدرسية					
المكتبات المدرسية والمتخصصة	٦ر٢ ٪	٤ر٣ ٪	المكتبات القومية والعامة	٥ر٥ ٪	٣ر٥ ٪
الاسس النظرية	٥ر٩ ٪	٣ر٤ ٪	المستفيدون	٠٠	١ر٤ ٪
التزويد والاعداد	٥ر٨ ٪	٨ر٢ ٪			

ويتضح انخفاض الانتاج الفكرى فى موضوعات التصنيف والفهرسة والمكتبات المدرسية والمتخصصة والأسس النظرية والمكتبات الأكاديمية وعلى العكس زيادة الانتاج فى موضوعات التكشيف والتحليل الموضوعى والموضوعات الشقيقة والتزويد والاعداد الببليوجرافى والادارة وتحسيب المكتبات والانخفاض والزيادة جاءت صادقة تماما مع المتغيرات المحيطة بالتخصص ، وتغيير التركيز فى داخله .

٣ ـ هناك عدد لا يستهان به من مقررات الانتاج ظهرت فى دوريات غير متخصصة فى المكتبات والمعلومات ، فهناك ٢٩٩ مدخلا فى عام ١٩٨٢ (٥٪ من عدد المداخل الاجمالى) منقولة من أدوات ضبط ببليوجرافى لعلوم وتخصصات الكمياء والاقتصاد وتكنولوجيا الأغذية والتاريخ والاسلام والطب والعلوم الحيوية والنسيج وعلم النفس ، وقوائم الدوريات فى الببليوجرافيتين تضم دوريات من تخصصات الادارة ، والحاسبات الالكترونية والتربية والزراعة علم النفس ودوريات عامة ، وهذه الظاهرة قد درست بعناية طوال العقدين الماضيين(١٦) ، ووجد أن :

(أ) دوريات التربية تنشر بها مقالات عن المكتبات المدرسية وتأثير المكتبة ومراكز الوسائل التعليمية على العمليات التربوية .

(ب) دوريات الاجتماع ينشر بها مقالات عن المكتبات العامة .

(ج) دوريات الطب ينشر بها مقالات عن المكتبات ونظم المعلومات الطبية .

(د) دوريات الصناعة ينشر بها مقالات عن علاقة المعلومات بالانتاج .

(هـ) دوريات الادارة وينشر بها مقالات عن ادارة نظم المعلومات وعن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات .

(و) دوريات الحاسبات الالكترونية ينشر بها مقالات تحسيب المكتبات والمعلومات .

٤ ـ اذا كان هذا الفصل قد انطلق من مسلمة بأن الانتاج الفكرى فى أى تخصص هو مرآة لنشاطاته ومفاهيمه ، فان الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات حسب ما بينته تحليلات التوزيع الموضوعى يدل على

عدم استقرار جوانبـــه الاكاديمية مع انتاجه الفكـــرى ، وتعـــدد علاقاته الموضوعية وتداخلاته وزيادة الاهتمام بالجوانب الوظيفية التنفيـــذية على حساب الجوانب النظرية والتجريدية والفكرية وهى كلها جوانب صحيحـــة سبق مناقشتها بالتفصيل فى الفصل الأول من هذا الكتاب .

٩ ــ انتاجية المؤلف السنوية :

سيقتصر تحليل انتاجية المؤلف على « مســـتخلصات علم المكتبـــات والمعلومات » أيضا بسبب وجود كشاف مؤلفين شامل ، وعدم وجود كشاف مماثل فى الببليوجرافية الأخرى وقد قام المؤلف بحصر عدد مداخل الأســـماء الموجودة فى كشاف المؤلفين فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلـــومات » لعام ١٩٨٢ ، وبلغ عددهم ١٩١٧ مدخلا لأشخاص من مجموع عدد المداخل البالغ ٦٠٠٤ ، أى أن نسبة ٣٢٪ فقط من المداخل هى لأسماء اشخاص ، وجاء تحليل انتاجية المؤلف كما يمثله الجدول التالى :

عـــدد المؤلفين	عـــدد المؤلفات	العـــدد التركيمى للمؤلفين	العـــدد التركيمى للمؤلفات	عـــدد المؤلفين	عـــدد المؤلفات	العـــدد التركيمى للمؤلفين	العـــدد التركيمى للمؤلفات
٢	١٦	٢	٣٢	٤	٦	١٦	١٤١
١	١٢	٣	٤٤	١٩	٥	٣٥	٢٣٦
١	١١	٤	٥٥	٤٤	٤	٧٩	٤١٢
٢	٩	٦	٧٣	١٤٦	٣	٢٢٥	٥٦١
٢	٨	٨	٨٩	٦٠٣	٢	٨٢٨	١٧٦٧
٤	٧	١٢	١١٧	١٨٠٩	١	١٩١٧	٣٥٧٦

ومن هذا الجدول نستطيع أن نستنتج ما يلى :

١ — من الواضح أن طبقة ما يمكن أن نطلق عليهم « كبار الكتاب » فى التخصص محدودة ، فهناك ٣٥ مؤلف فقط لهم أكثر من ٥ أعمال فى السنة ، الا أن منهم شخصيات لامعة جدا فى التخصص مثل نيلاميجان وكاولا (الهند) فيكرى وبروكس وموريس لاين (بريطانيا) اليزابيث ستون وسراسفيك وهنريت افرام ولانكستر وهربرت وايت ودى جينرو (الولايات المتحدة) . وهذه الطبقة من الكتاب تنتج ٦ر٦٪ من مجموع الانتاج الفكرى، بينما القاعدة العريضة من هذا الانتاج (٦ر٦٨٪) ينتجها أشخاص كل منهم له عمل واحد فى السنة . ونستنتج من هذا أن انتاجية المؤلف الواحد فى تخصص المكتبات والمعلومات هى فى المتوسط ٣٦ر١ عملا فى السنة ، بينما هى فى علم النفس مثلا ٨٧ر. عملا فى السنة ، وفى العلوم والتكنولوجيا قد تصل الى ٩ر٣ عملا فى السنة(١٧) ، وبالتالى فإن انتاجية المؤلف فى التخصص تعد انتاجية متوسطة .

٢ — أهم الظواهر فى تحليلات الانتاجية أن ٦٣٪ من الانتاج الفكرى أعدته هيئات (يمكن أن نستبعد ٥٪ هى التى نقلت من أدوات ضبط أخرى) ويدل هذا على قوة مؤسسات التخصص بكافة أنواعها وتتميز بعض الهيئات بغزارة الانتاج بشكل ـت للنظر وهى الجمعية الأمريكية للمكتبات ومدرسة المكتبات بجامعة الينوى وجمعية المكتبات فى بريطانيا والجمعية الكندية للمكتبات ، وجمعية المكتبات الطبية وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات فى بريطانيا والمكتبة القومية الاسترالية ، ومنظمة اليونسكو الدولية والجمعية الهولندية للمكتبات .

٣ — حدث تغيير واضح فى نمط انتاجية المؤلف ما بين عام ١٩٧٢ أو عام ١٩٨٢ ، ويمثل الجدول الآتى انتاجية المؤلف لعام ١٩٧٢ :

عـدد المؤلفين	عـدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	العدد التركيمى للمؤلفات	عـدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	العدد التركيمى للمؤلفات
١	١١	١	١١	١٥	٥	٣٠	١٨٢
١	١٠	٢	٢١	٣٧	٤	٦٧	٢٣٠
١	٩	٣	٣٠	٧٦	٣	١٤٣	٥٥٨
١	٨	٤	٣٨	٢٨٠	٢	٤٢٣	١١١٨
٣	٧	٧	٥٩	٢٦٦٥	١	٣٠٨٨	٣٧٨٣
٨	٦	١٥	١٠٧				

يلاحظ زادت طبقة « كبار الكتاب » من ٣٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٥ عام ١٩٨٢ واحتفظ كل من فيكرى وموريس لاين من بريطانيا ونيلاميجـــان من الهند بمكان داخلها ، وخرج منها رانجـــانا ثان وكالرجـــور وهارولد بوركو وميكل باكلاند .

٤ ـــ زادت انتجية المؤلف من ٢٢ر١ عملا سنويا عام ١٩٧٢ الى ٣٦ر١ عام ١٩٨٢ بينما ارتفعت المداخل التى اعدتها هيئات من ٦ر٧٪ فقط عام ١٩٧٢ الى اكثر من الضعف فى خلال عشرة سنوات .

٥ ـــ حقق الانتاج الفكرى فى التخصص نسبة نمو ثابتة بلغت نحـــو ٦ر٧٪ سنويا من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وهى نسبة طيبة وتقترب من نسبة نمو الانتاج الفكرى فى العلوم والتكنولوجيا التى سبق تقديرها بـــ ٧٪ فى بداية هذا الفصل .

مصادر ومراجع الفصل الرابع

1 — Prytherch, Ray. Sources of information in librarianship and information sciences. Wiltshire, Gower, 1983. P. 45.

2 — Guide to reference books; compiled by Eugene sheehy 9th. ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.

3 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 7.

4 — Saracevic, T. and Laurence, P. Ascertaining activities in subject area through bibliomatric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973, PP. 120-134.

٥ — صمويل ، هنرى ، علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل للمصاحبة الوراقية . ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ — ٨١ .

٦ — ميدوز ، جال . آفاق الاتصال فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشمت محمد على قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ١٩٧٩ . ص ١٧٩ .

7 — Cudra, Carlas. Introduction to ADI. Annual Review of Information science and Technology, Vol. 1, 1966, PP. 1-14.

8 — Bukley, Barbara. The Coverge of library-information science periodicals from developing countries by major abstracting and indexing servies. IFLA Journal, Vol. 8, No. 4, 1982, PP. 379-387.

9 — Bukley, Barbara. Ibid.

10 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 12+15.

11 — White, Herbert. Education of information profesionals in : Spirack, Jane Careers in information, N.Y., Knowledge industry publication, 1982. PP. 135-156.

12 — College of Librarianship Wales. Serials in CLW Library. Revised edition of 1981. 51 P.

13 — Prytherch, Ray Op. Cit., P. 10.

14 — Bukley, Barbara. Ibid.

١٥ـ المنظمة العربية للتربيـــة والثقافة والعلــوم ، الدليل الببليوغرافى ، للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ اعـــداد محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .

16 — Prytherch, Ray. Op. Cit. P. 18.

١٧ـ ميدوز ، جاك ، المصدر السابق . ص ٢٦٧ — ٢٧٠ .

الفصل الخامس

تخصّص المكتبات والمعلومات فى مصر

تمهيـــــــد :

تعرض المؤلف فى الفصول الأربعة الماضية لكل مكونات الاطار العـــام لتخصص المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والدول النامية ، من الركائز النظرية التى تحدد وظائفه وعلاقاته ، ومن العوامل المؤثرة على مساراته التى تعطى المؤشرات لمستقبله القريب سواء فى الدول المتقدمة التى استقرت فيها هذه المكونات والركائز الى حد بعيد أو فى الدول النامية التى لا تـــزال كثير من قضـــايا التخصص فيها مبهمة وغير محددة وعرضـــة لكثير من التساؤلات والشد والجـــذب أحيانا ، اما لعوامل بيئيـــة تتعلق بالـــدول النامية عامة أو بإحدى هذه الدول بوجه خاص أو لحداثة التخصص فى هذه الدول لعدم مروره بالتطورات المنطقية التى مر بها فى الدول المتقدمة ، ثم تعرض المؤلف للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديميـــة فى مجال التخصص وللكتابات وهى الحصيلة الفكرية التى تتوج العمل فى هذا المجال ، وبهـــذا تم رسم الاطـــار العـــام للتخصص بمكوناته وأنشـــطته ومؤسساته بصفة عامة .

ولم تكن مصر غائبة عن ذهن المؤلف فى الفصول السابقة ، فهى دائما صاحبة الحق الأول على باحثيها وعلى مؤسساتها الأكاديميـــة ، بل كانت دائما حاضرة فى كل قضية أثارتها هذه الدراسة فى فصولها حتى الآن ، بل ان كل قضية من هذه القضايا كان المؤلف يحولها الى مجمـــوعة تســـاؤلات عن ملابسات هذه القضية فى مصر ، تقوده بعد ذلك الى فرض يريد التحقق من ثباته أو عدم صحته .

وهذا الفصل — وهو الأخير فى الكتاب — ســـيحاول رسم صـــورة الاطار العام لتخصص المكتبـــات والمعلومات فى مصر بجـــوانبه النظـــرية ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم سمات الانتـــاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وسيسترشد المؤلف بكثير من القضايا التى أثارتها الدراسة فى فصولها السابقة وأيضا بالنتائج التى وصلت اليها وسوف ينتهى هذا الفصل بمجموعة من الأسس التى تكفل قيام بنية أساسية قوية لهذا التخصص فى مصر .

اولا : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر :

١ ــ المفهــوم النظرى :

مفهوم البنية الأساسية ليس من المفاهيم التى يكثر حولها الجــدل حاليا فهى تعنى على وجه الدقة مجموعة المكونات او الركائز المكونة لكيان ما . واول تلك الركائز هى مجموعة الأفكار النظرية والمعتقدات التى تحكم الأنشطة والممارسات داخل كيان اى تخصص ، وبوجه عام فإن كل الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحــال تعد دول مستوردة للأفكار والمعتقــدات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فيما عدا بعض الاجتهادات النظرية الأصلية كالتى من ابرزها رانجانا ثان فى الهند ، وقد قامت اساسا لطبيعة شخصيته وجهوده ومهارته العقلية .

ومجال التأصيل النظــرى فى مصر من المجــالات التى لم يوجه اليها الاهتمام الكافى حتى الآن ، باستثناء اجتهادات الدكتور سعد الهجرسى ، فى بلورة الافكار النظرية وظاهرة الذاكرة الخارجية ووضــع مناهج للضبط البيليوجرافى العربى ، واجتهــادات الدكتور عبدالوهاب ابوالنــور وفتحى عبدالهادى وحشمت قاسم فى وضع فلسفة مصرية وعربية للتصنيف والتحليل الموضوعى والدراسات البيليومترية ، ولم يكن قبل هذه الاجتهــادات التى حدثت كلها فى خلال الفترة القصيرة السابقة الا محاولات الدكتور محمــود الشنيطى والأستاذ محمد المهدى فى ضبط ممارسات للفهرســة الوصفية فى المؤسســات الاختزانيــة فى مصر . والتخصص فى مصر متأثر فى جوهره ومعتقداته بالأسس الانجلو أمريكية لتأثير هذه المعتقدات على التخصص فى العالم كله ، ولأن رواد واساتذة هذا التخصص فى مصر اما انهم تلقــوا تعليمهم فى الولايات المتحدة او انجلترا او تلقوه على يدى متخصصين من الولايات المتحدة وانجلترا وفدوا الى مصر لأغراض شتى خــلال سنوات القرن العشرين .

وليس هناك فروق حقيقية فى وظائف التخصص واهــدافه ومكوناته وعلاقاته بين الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ، الا أن التيــارات التى تحمل الأفكار النظرية تحمل معها ايضا التضارب وعدم الاتفاق حول هذه المفاهيم خاصة وان البنية الأساسية بمكوناتها ليست بصلابة البنية نفسها فى الدول المتقدمة ، بل ان تأثير هذه التيارات قد يكون عاتيا لأنها لم تجد الا اقل القليل من المتخصصين ليتصدوا لها محاولين بلورتها فى ظل الظروف

المحيطـــة ولمصـــالح التخصص فى تلك الدولـــة وليس ادل على ذلك من الانقسامات والتضارب فى الآراء وفى زاوية الرؤية للتخصص التى حدثت فى مصر مع وفود كل من التوثيق فى نهاية العقد الخامس وعلم المعلومات حاليا من تفتت فى مسميات مؤسسات التخصص واخصائية ودعوات الانفصـــال بين اطرافه التى تتميز بالسذاجة فى بعض الأحيان وعدم الفهم فى أحيـــان اخرى .

وعلى ذلك فإن ما سبق وقيل عن موضوع التخصص ووظائفه وهدفه ومكوناته الداخلية وعلاقاته الخارجية فى الفصل الأول ينطبق على مصر كما انطبق على الدول المتقدمة والدول النامية .

٢ ــ الواقع الحالى لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر :

لا يمكن اعتبار موضوع تخصص المكتبـــات والمعلـــومات فى مصر ، والنشاط فى اطاره ظاهرة حديثة ، فالمكتبة ودور المحفـــوظات بالذات من المؤسسات القديمـــة قدم المجتمع المصرى نفســـه وليس ادل على ذلك من مكتبات المعابد الفرعونية او مكتبة الاسكندرية القديمة ومرورا بمكتبـــات المساجد والكنائس وقصور الأمراء والوجهاء فى العصور الوسطى .

الا أن تخصص المكتبات بشكله الحديث لم يتبلور فى شـــكل تخصص الا منذ فترة قصيرة للغاية فى مصر ، ولعل افتتاح قسم المكتبات بجامعـــة القاهرة فى بداية الخمسينيات كا نهو العنصر الجوهرى فى بلورة الموضوع والنشاط الى تخصص . والحقيقة انه يوجد فى مصر الآن كل انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية من مكتبات عامة وقومية ومدرسية ومتخصصة واكاديمية وانتاج فكرى ، بشكل يسمح بوجود اطار متكامل لهذا التخصص ، الا أن التعرف الدقيق على هذه الأنشطة والمؤسسات لم يبدأ الا مع وجود رسائل للماجستير والدكتوراه فى قسم المكتبات اهتمت بشكل كبير بالتعرف علـــى واقع التخصص فى مصر ، ثم جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على الاطار المتكامل لهذا التخصص فى سنواته الأخيرة .

وكان التركيز الاكبر فى الدراسات السابقة على اعـــداد دراســـات مسحية عن واقع بعض المؤسسات الاختزانيـــة الاقتنائية فى مصر ، وعلى سبيل المثال الدراسة التى اعدت عن المكتبات العامة فى القاهرة(١) ، والتى

كشفت عن الخدمات المكتبية العامة القاصرة على فروع الكتب والوثائق القومية — اضيف اليها بعد هذه الدراسة مراكز الثقافة الجماهيرية — وان هذه الفروع غير موزعة جغرافيا توزيعا سليما يتماشى مع عدد السكان فى كل حى ، وان الخدمات تقدم اساسا للطلبة وانها تعانى من سوء اختيار الموقع والاثاث والمجموعات والعمالة المدربة ، والادارة . وان ادوات الاسترجاع بالنسبة لهذه المجموعات تعانى من سلبيات متعددة تجعل وجودها شكلى فى احيان كثيرة . والدراسة التى اعدت على المكتبات المدرسية(٢) والتى خرجت بان هناك عدم تنسب بين المكتبات والأمناء والمجموعات من جانب وبين عدد التلاميذ من جانب آخر ، وضآلة دور المدرسين والموجهين فى تنمية المكتبات المدرسية وخدماتها وخلل المجموعات وبالذات مجموعات المراجع والدوريات الناتج اساسا من عدم توفر الحد الأدنى من الميزانيات وعدم تدريب الأمناء على عمليات الاعداد الببليوجرافى مما ادى الى عدم انتظام تردد التلاميذ على هذه المكتبات . ولم تكن المكتبات العامة والمدرسية فقط هى التى حظيت بالدراسات الأكاديمية المسحية ، بل ان هذه الدراسات قد امتدت الى كافة انواع المؤسسات الاختزانية الأخرى من مراكز توثيق — سيتناول المؤلف هذه الدراسة فى الجزء التالى من هذا الفصل بشىء من التفصيل — والمكتبة القومية — ايضا سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل — والمكتبات المتخصصة والأرشيفات والمكتبات الجامعية . الا ان المؤشرات الحديثة لواقع التخصص الحالى امكن الحصول عليها عن طريق سلسلة الدراسات المسحية فى مشروع شبكة المعلومات القومية(٣) وهذه المؤشرات وان اعطت صورة لم تكن حالكة الظلام ، الا انها ليست براقة ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

١ — المواطن المصرى بمختلف مستوياته لم يتدرب على استخدام المعلومات او التعامل مع مصادرها بسبب النظام التعليمى وعدم وجود برامج لتدريب المستفيدين .

٢ — هناك ضعف فى المجموعات القوية والحديثة رغم امتلاء المؤسسات الاختزانية فى مصر باعداد كبيرة من المجلدات ، الا ان معظمها غير مفيد للقطاع الاكبر من المستفيدين . وتمت عدة تحليلات على اكثر من ٤٠٠ مكتبة ومركز توثيق ومعلومات فى مصر لمعرفة مجموعاتها ومقارنتها ببعض القوائم الأساسية المقننة فى العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة تبين منها ان افضل مجموعة من الطب كانت بمكتبة كلية الطب بجامعة

المنصورة وبلغت ٥٢٫٩٪ من الدوريات والمراجـع الأساسية وفى الزراعة كانت بكلية الزراعة جامعـة طنطا وكان بها ٣٠٪ من الدوريات والمراجـع الاساسية ، أما فى العلوم والهندسة فكانت مكتبـة كلية العلوم بجامعـة القاهرة وكان بها ٦٧٫٨٪ من للدوريات والمراجع الأساسية .

وتعطى الأرقام السابقة مؤشرات واضحة عن خلل بسياسات التزويد وعدم كفاية المخصصات المالية ، رغم تواجد مجموعات قوية فى عدد قليل من المؤسسات مثل الكلية الفنية العسكرية ومكتبة الجامعة الأمريكية .

٣ — الأجهزة المساعدة لتقديم خدمات مثل التليفونات والحاسـبات المصغرة والمنافذ وآلات الاستنساخ وقراءة المصغرات الفيلمية وحتى الأثاث النمطى غير متوفرة .

٤ — الخدمات المقدمة معظمها تقليدى للغاية وتتمثل فى اعارة الوثائق داخليا وخارجيا والارشاد داخل المؤسسة والتصوير ، وان كان هذا لا يمنع من وجود خدمات حديثة فى المراجع والاحاطة الجارية والبحث عن المعلومات فى مصادر داخلية وخارجية فى المركز القـومى للاعـلام والتوثيق ومركز المعلومات بشركة كيما وخدمات للترجمـة والاستخلاص بالمعهـد القـومى للتخطيط .

٥ — مفهوم الشبكات من المفاهيم غير المطبقة بشـكل سليم ، رغم وجود عدة شبكات داخـل الجامعات أو المكتبـات المدرسية أو الثقـافة الجماهيرية أو فروع دار الكتب ، الا أن أطراف هذه الشبكات غير متعاونة فى تبادل المصادر والمجموعات ومختلفه فى تطبيق المعايير والممارسات .

٦ — هناك عجز واضح فى عدد اخصائى المكتبات والمعلومات المؤهلين فى كافة أنواع المؤسسات الاختزانية لقلة عدد ما يتخرج من المؤسسـات الأكاديمية المختصة ، ولهجرة عدد لا يستهان به منهم الى الدول العربيـة فى العقد الماضى .

٣ — مسارات التخصص فى المستقبل فى مصر :

ذهب المؤلف فى الفصل الأول من الكتـاب الى ان هنـاك اثنين من العوامل التى تؤثر اشد التأثير على تخصص المكتبات والمعلومات فى العالم

حاليا ، الأول هو شدة وتنوع الطلب على المعلومات فى اى مجتمع حديث والذى نتج من ارتباط المعلومات بالتنمية واعتبارها ثروة موازية للثروات الطبيعية أو البشرية المجودة فى اى دولة ، وبالتالى اصبحت كل المؤسسات والأفراد فى اى دولة او مجتمع هم مستلهكين للمعلـومات فزادت اهميـة المؤسسات الاختزانية . اما العامل الثانى فهو التكنولوجيا المتاحة من حيث سعة للتخزين ودقة الاسـترجاع وتناقص التكاليف فى وقت واحد ، وهذا العامل مكن المؤسسات الاختزانية من جمع واختزان ونقل المعلـومات باى كمية وباى شكل وعبر اى مسافات جغرافية .

ومن الأمور الجلية ان التخصص فى مصر قد تأثر اعتبـارا من العقد الماضى بالعاملين معا ، وساعدت سياسة الانفتـاح على العـالم فى بروز اهميتـه ودوره الى حد كبير ، والانفتاح الذى يقصـده المؤلف هنا ليس الانفتاح بمعناه الاستيرادى ، بل الانفتاح الفكرى الذى نتج عنه سـهولة الاتصال بالمتخصصين والمؤسسات فى الدول الاخرى وسهولة الحصـول على الانتـاج الفكـرى الحديث ، والانفتـاح ايضا سـاعد على زيادة الاسـتثمارات فى مختلف القطاعات مما تطلب معه ضرورة توفير مصـادر معلومات دقيقة ومنظمة ومتاحة لمساندة خطط التنمية والنشاط الاقتصادى والعلمى المتزايد . يضاف لذلك الزيادة النسبية فى عدد المتخصصين والدعاية التى صاحبت مشروع الشـبكة القومية للمعلـومات وزيادة المسـاعدات الأجنبية فى مجالات التدريب ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات الرخيصة للتى مكنت من اقامة انظمة معلومات حديثة وقوية ، واتصل هذه الانظمة بمصادر المعلومات فى الخارج .

ورغم التطور السريع فى التخصص فى مصر خـلال السنوات الماضية الا أن هناك بعض العوامل السلبية التى تحد من انطلاقه ، اهمها أن قاعدة مستخدمى مصادر المعلومات الموجودة لا تزال ضعيفة لعدم تعود المواطن المصرى على استخدام المعلومات فى حياته ، فعلى سبيل المثال يقدر عـدد المستخدمين لمصادر المعلومات فى المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة بحوالى ٦٠٪ الى ٨٠٪ من عدد السكان(٤) ، بينما يقدر عدد طلاب جامعـة القاهرة الذين استخدموا مكتبات الجامعة ولو لمرة واحدة طوال سـنوات دراستهم الجامعية بطالب واحد من كل ٦½ طالب(٥) ولا يزال عـدم توفر العدد الكافى من أخصائى المعلومات المؤهلين من أهم العقبات التى تقف فى سبيل تطور التخصص رغم زيادة الاقبال على المؤسسات الأكاديمية وتعددها

فى السنوات الأخيرة ، الا أن النسبة الاجمالية لعـدد الاخصائيين فى مصر بالنسبة للعدد الاجمالى للسكان بعيدة كل البعد عن نسبتها فى الدول المتقدمة (كان عدد أخصائى المعلومات فى مصر فى عام ١٩٨٠ حوالى ٣ آلاف اخصائى مكتبات ومعلومات(٦) ، أى أن هناك اخصائى واحد لكـل ١٦٦٦٦ر١٦ من السكان بينما قدر عدد أخصائى المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحـدة بحوالى ٦٤ر١ مليون اخصائى(٧) أى أن هناك اخصائى واحد لكل ١٣٥ من السكان تقريبا) .

الا أن نسبة النمو فى مؤسسات التخصص وعدد المتخصصين واهتمام الدولة والمسئولين فيها ، ووضوح أهمية قضية المعلومات ذاتها فى المجتمع المصرى وظهور أنظمة معلومات حديثة فى السنوات القليلة الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا المتطورة ــ مثل مركز معلومات الأكاديمية الطبية العسكرية ــ ثم زيادة اقبال الأجيال الجديدة على الدراسة والتدريب لوظائف التخصص وخدماته ، والخطوات الهامة التى اتخذت فى سبيل لفت الانتباه الى أهمية وخطورة العمل على ضوء معايير موحدة ، لا شك أنها كلها عوامل ايجابية ومشجعة وتدعو للتفاؤل بشأن تطور هذا التخصص فى مصر ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار أنه من المسـلم به أن نسبة نمو تخصص المكتبات والمعلومات فى الدول النامية بشكل عام تفوق من معدلاتها فى الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة ، بعد تغلبها على كثير من المعـوقات البيئية وانطلاقها فى خطط التنمية .

ثانيا : المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر :

١ ــ المؤسسات الاختزانية :

كما سبق القول فإن التخصص فى مصر توجد به مؤسسات اختزانية من كافة الأنواع وحتى الأنواع الحديثة غير الاقتنائية منها ، الا أن هناك مؤسستان من هذه المؤسسات تتمتعان بوضعا خاصا داخل اطار التخصص من حيث التاريخ والحجم والتأثير وهما دار الكتب والوثائق القومية ، والمركز القومى للاعلام والتوثيق . ويحسن أن نتناولهما بالتفصيل كما فعل المؤلف عند تعرضه لهذا النوع من المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية .

أ ــ دار الكتب والوثائق القومية :

هى أكبر المكتبات الموجودة فى المنطقة من حيث الحجم وعدد العاملين والخدمات المقدمة ، ومن أعرقها من حيث التاريخ والتطورات ، يمكن تتبع هذا التاريخ الى أكثر من قرن من الزمان منذ افتتاحها فى عام ١٨٧٠ بجهود على مبارك وبتدعيم مالى وأدبى من الخديوى اسماعيل ، وظلت تنمو فى الحجم وفى عدد العاملين وفى المبانى وتطورات فى التبعية الادارية ما بين وزارة المعارف ووزارة الثقافة وتوالى على ادارتها أجانب وشخصيات مصرية من كبار المثقفين ، ثم من الفنيين فى أعمال المكتبات والمعلومات ، وتنقلت بين مبنى باب الخلق الى المبنى الجديد ببولاق وبحيث يمكن أن تعد دراسة منفصلة عن هذه التطورات سوف تتسم بالثراء لعراقة الدار وكثرة ما حدث فيها(٨) ، الا أن هذا لا يمثل نقطة التركيز بالنسبة لهذا الجزء من الرسالة بل ما يوده المؤلف ان يتعرض للدار من المنظور الذى تعرض له لمكتبة الكونجرس فى الفصل الثانى .

ان قوة مكتبة الكونجرس تنبع من عدة عناصر اساسية وكما رأينا ، أولها انتمائها الى أكبر هيئة تشريعية فى الولايات المتحدة ثم مجموعاتها ، ثم أدوات تحليل هذه المجموعات من فهارس وأدوات ضبط ، واستغلالها لهذه المجموعات وفهارسها فى تقديم الخدمات على المستوى الأمريكى والدولى ، ولو تناولنا هذه العناصر على دار الكتب والوثائق القومية فسوف

نجد اختلافات ليست بالقليلة . فالدار حاليا ومنذ عام ١٩٧١ تتبع وزارة الثقافة عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب وهى الهيئة الأم التى تتبعها الدار مباشرة ، ولا شك أن اختلاف الأهداف والوظائف بين الهيئة الأم والمؤسسة التابعة قد أضر بالدار خاصة مع تغليب أهداف ونشاط الهيئة فى كثير من الفترات . وبالتالى فإن دار الكتب والوثائق القومية افتقدت الانتماء الذى يميز مكتبة الكونجرس وبالتالى أصبحت قوتها ونفوذها على المستوى القومى وعلى مستوى المهنة فى مصر أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول المتقدمة .

وبالنظر الى مجموعات دار الكتب سوف نجد أن مجموعاتها لا تقل ، بل تزيد فى بعض أنماط الأوعية عن مكتبات متعددة فى الدول النامية والدول المتقدمة ، فمجموعة الدار من الكتب والمخطوطات والبرديات العربية من افضل المجموعات على المستوى العالمى (نحو مليون كتاب عربى وأجنبى فى كل فروع المعرفة وعلى الأخص فى الانسانيات التى تتميز عن غيرها واكثر من ١٠٠ الف مخطوط بعضها نسخ فريدة على مستوى العالم ونحو ١٠ آلاف دورية جارية ومتوقفة غير مجموعات البرديات(٩) ، ولكن تنظيم وتحليل هذه المجموعات يشكل احد أهم العقبات فى سبيل انطلاق الدار نحو الاستفادة المثالية من هذه المجموعات ، فليست كل المجموعات لها أدواتها الاسترجاعية ، والأدوات الاسترجاعية الموجودة ليست على المستوى الأمثل فى مكتبة قومية وتختلف فيها الممارسات والتطبيقات ولا تسلم من سلبيات متعددة حتى فى تطبيق نفس التقنينات علاوة على أن التقنينات ظلت لفترة طويلة متخلفة وغير مسايرة للتقنينات الدولية(١٠) .

ان فهارس المكتبة هى المفتاح لكل المقتنيات الموجودة ، كما انه نقطة الارتكاز فى الخدمات التى تقدم فاذا اختلت هذه النقطة لابد وأن يضعف معها مستوى الخدمات المقدمة ، وخدمات دار الكتب فى مصر لا تزال حتى الآن مقتصرة على الاعارة الداخلية للمترددين ، وارشادهم ، واعداد الببليوجرافية القومية ونشرها ، واعداد بعض القوائم الببليوجرافية فى بعض المناسبات الوطنية والدينية ، والمشاركة فى اقامة معارض لمجموعاتها والاشراف على مكتبات الفروع فى محافظة القاهرة وبعض المكتبات الأخرى التى تتبع مؤسسات خاصة كالاندية والجمعيات ، وكما رأينا ، فان تأثير مكتبة الكونجرس قد نبع من شمول خدماتها ، ولهذا فان تأثير الدار قد تأثر جدا بنوعية الخدمات التى تقدمها ، والتى لا شك تأثرت أيضا من الامكانيات المتاحة لها ومن عدد ومستوى تدريب العاملين فيها .

ومن المعروف أن احد المهام الأساسية لأى مكتبة قومية هى المشـاركة فى وضع وتطوير المعايير والتقنينا ت، أو دراسة التقنينات الدولية ومحاولة تعديلها لتتلاءم مع ممارسات العمل فى الدول النامية . ولا شـك أن دور الدار فى هذا المجال كان ولا يزال اقل من المطلوب ، تماما مثل محاولتها فى مجال التحسيب الذى تعثرت فيـه الدار منذ بدايته فى محـاولات مشروع الفهرس المئوى المحسب ، أو الاستفادة من امكانيات الحاسبات فى ربـط اقسام وادارات ومراقبات الدار وتسهيل وزيادة الخدمات المقدمة خاصة مع زيادة جمهور الرواد المستمرة .

ان تاريخ دار الكتب ، ومجموعاتها وما يتوفر لها من كـوادر بشرية يجعلها ولا شك من افضل مؤسسات التخصص فى مصر ، الا أن تبعيتهـا الادارية وادواتها الاسترجاعية وامكانياتها قد قللت من حجم التاثير المنتظر منها كمكتبة قومية فى مصر وكمكتبة رائدة فى الدول العربية والدول النامية .

ب ــ المركز القومى للاعـلام والتوثيق :

اذا كانت دار الكتب والوثائق القومية هى المكتبة الشاملة فى مصر ، فإن المركز القومى للاعلام والتوثيق يعد المكتبة القومية فى تخصصات العلوم والتكنولوجيا ، وترجع ارهاصات هذا المركز الى الأربعينيات بظهور ما سمى «قسم الوثائق والمخابرات العلمية بمبنى فؤاد الأول الأهلى للبحث العلمى» وسرعان ما تغير اسم المجلس وبالتالى بعد ثـورة ١٩٥٢ ليصبح اسـمه « المركز القومى للاعلام والتوثيق » وهناك اتجاه لتغييره مرة أخرى ليصبح « المركز القومى للمعلومات العلمية والتكنولوجية » .

والمركز يتبع اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيـا ويخدم بصـفة أساسية الباحثين فى مراكز البحوث بالاكاديمية ، ثم الباحثين فى مجـالات العلوم والتكنولوجيا فى مختلف المؤسسات المصرية الأخرى . ولعل افضـل المتعـرف على نشاط المركز هى عرض ملخص لدراسـة تقيميـة جرت مؤخرا)(١١) :

١ ــ يحتل المركز مساحة ممتازة فى وسط مجتمع البحث فى الهيئـة الام ، كما أن المساحات المكاتبية المخصصـة له ملائمـة وكافية ويتمتـع

بتجهيزات فى الأثاث وأجهزة الاستنساخ والمصغرات الفيلمية ، وسهولة استخدامه للحاسبات الألكترونية الموجودة فى معمل أبحاث الالكترونيات بالمركز القومى للبحوث .

٢ — عدد العاملين من المؤهلات العليا فى أنشطته وخدماته يزيد عن ١٣٠ بعضهم حاصل على درجات علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه ومع هذا فان عدد المدربين على العمل فى مراكز المعلومات بالفعل لا يزيد عن ٥٪ من هذا العدد ومنهم من يحمل دبلوم للدراسات العليا فى المكتبات والتوثيق من جامعة القاهرة ، ومنهم من حضر دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة (من ٨ — ١٢ شهر) باتجلترا والمانيا الغربية والشرقية والولايات المتحدة .

٣ — يتمتع المركز باكبر ميزانية لتكوين المجموعات فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية تبلغ ٢٠ الف جنيه مصرى للكتب و ٢٠١ الف للدوريات ، ومع هذا فان تكوين المجموعات ضعيف للغاية بعدما تم قياسها على بعض القوائم الأساسية الدولية ، وبلغت فى الطب ٨ر٩٪ للكتب المراجع و ٩ر١١٪ فى الدوريات وفى الزراعة ٩ر١٠٪ للكتب والمراجع ، ٢٠٪ من الدوريات ، وفى العلوم والهندسة والتكنولوجيا ٩ر٢٤٪ للكتب ، ٥ر١٥٪ للدوريات(١٢) ، وخلل المجموعات هذا نتج اساسا من عدم وجود سياسة تزويد قوية وفعالة للشراء والاشتراكات والتبادل وقبول الهدايا ، فرغم ان المجموعات تبلغ حاليا اكثر من ٣٠ الف كتاب ، وحوالى ٢٤٠٠ دورية الا أن ما يتمشى مع النمط العالمى فى تكوين المجموعات العلمية من هذه المجموعات بالمركز لا يمثل فى احسن الحالات الا اقل من الربع ومظهر آخر من مظاهر اختلال سياسة التزويد وتكوين المجموعات هو تناقص عدد الدوريات عاما بعد عام ، فقد كان فى عام ١٩٧٠ (٣٠١٢) دورية(١٣) ، هبط فى عام ١٩٧٨ الى ١٩٣٩ دورية(١٤) ، اما فى عام ١٩٨٢ فقد كان المنتظم من الدوريات هو ١٠٨١ فقط ، ويرجع هذا الى التأرجح بين الحصول على الدوريات مباشرة أو عن طريق متعهد داخلى أو متعهد خارجى ، وعدم متابعة الدوريات وتغيير الهيئات المتبادل معها باستمرار .

٤ — تنظيم وتحليل هذه المجموعات هو ابرز سلبيات العمل فى المركز ، فلا يوجد الا اخصائى واحد مؤهل للعمل فى التصنيف واكتسب باقى العاملين مهارات العمل من الخبرة والممارسة دون تعليم أو تدريب

ودون الاعتماد على قوائم معيارية فى التحليل الموضوعى لرؤوس الموضوعات ، أو فى الوصف الببليوجرافى ولا توجد فهارس الا للكتب ، ولا توجد أدوات استرجاعية للرسائل الجامعية أو المصغرات الفيلمية ، وفهرس الكتب هو خليط من البطاقات المختلفة والأشكال والممارسات ، وبالتالى فإن المستفيد من مجموعات المركز يجد صعوبة كبيرة فى الوصول الى أحد الأوعية عن طريق الفهرس ، بل يعتمد اساساً على البحث فى الرفوف .

٥ ـ هناك عدد من الخدمات القيمة المتاحة فى المركز ، ابرزها خدمة الاحاطة الجارية فى مجالات العلوم الطبية التى تقوم بها وحدة خاصة وتخدم نحو ٢٠٠ من المتخصصين داخل الأكاديمية وخارجها بامدادهم بقوائم دورية بما صدر فى مجال اهتمامهم ومعتمدة على أدوات الضبط الدولية فى المجال ، وخدمات التصوير والاستنساخ والاستخلاص ـ على نطاق محدود ـ تمثل أيضا عنصراً ايجابياً فى محور الخدمات . أما اذا اقتربنا من خدمات المراجع مثلا فهى تتم بشكل ضعيف للغاية لعدم حداثة أو تكامل مجموعة المراجع من جهة ، وعدم تدريب الأخصائيين على استخدامها من جهة أخرى ، والمركز عن طريق وحدة البث الانتقائى للمعلومات ـ التى انتقلت تبعيتها الى مشروع الشبكة القومية للمعلومات ـ استطاع تقديم خدمات بث على مستوى الباحثين والمؤسسات البحثية فى مصر كلها كما أن تطوير هذه الخدمة يتم بصورة مرضية خاصة بعد اتاحة الاتصال بمراصد المعلومات فى الولايات المتحدة عن طريق الشبكة .

٦ ـ التنظيم الادارى فى المركز يعكس بوضوح خلط المفاهيم وعدم وضوحها لدى أذهان المسئولين عنه ، فهناك فصل تام بين ادارة المكتبة ، وبين ادارة أخرى تسمى ادارة الخدمات الببليوجرافية ، فإدارة المكتبة تتولى وظائف التزويد والتحليل والارشاد والمراجع ، وادارة الخدمات الببليوجرافية تقوم بخدمات الاحاطة الجارية والاستخلاص والتكشيف والبث الانتقائى ، ويعتمد كل هذا على جهد التحليل الذى تقوم به ادارة المكتبة ومع هذا فهناك فصل ادارى تعسفى نتج عن الاعتقاد بأن المكتبات منفصلة عن التوثيق وخدمات المعلومات .

٧ ـ ان مجتمع المستفيدين الذى يقوم المركز بخدمته مجتمع عريض ويشكل قوة البحث الأساسية فى مصر ، ولهذا يتردد على المركز فى المتوسط يوميا ١١٥ مستفيد على المكتبة ويتم اعارة من ٣٠٠ الى ٣٥٠ كتابا فى اليوم

كما أن عدد المستفيدين من خدمات ادارة الخدمات البيليوجرافية يتراوح ربين ٢٠ — ٢٥ في اليوم ، ومع هذا فإن هناك طلب على بعض الخدمات الأساسية التى لا يستطيع المركز توفيرها حاليـا ابرزها خدمة الترجمة ، واعداد قوائم بما هو متاح لديه من أوعية فى موضوع معين ، وتقف سلبيات الفهارس المتعددة عقبة فى سبيل الخدمة الأخيرة .

ان المركز القومى للاعلام والتوثيق فى حاجة الى اعادة تنظيم ادارى وتطبيق سياسة تزويد تضمن استغلال الموارد المتاحة ، واعادة النظر فى اساليب التحليل الفنى لهذه المجموعات لكى يستطيع الوفاء بالتزاماته الكاملة نحو مجتمع البحث العلمى فى مصر .

٢ — المؤسسات المهنيـة :

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة فى المكتبات والمعلومات فى فترة مبكرة نسبيا عن باقى الدول النامية ، وتكونت اول جمعية مهنية فى مصر عام ١٩٤٤ تحت اسم « الجمعية المصرية للمكتبات » وكان انشائها فى ذلك الوقت مواكبا لشعور العاملين خاصة فى دار كتب ومكتبات جامعة القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين فى المكتبات فى مصر ، ولم يقدر لهذه الجمعية أن تعيش طويـلا كما لم يعرف عنها انها كانت ذات نشـاط واسع ، ولكن من المعروف انها كانت احدى القوى الدافعة لانشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة فى جامعة الثقافة الحرة « الجامعة الشعبية » التى كانت موجودة فى ذلك الوقت ، وانها نظمت عدد من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين فى المكتبات الأول بعد الاعدادية ولمـدة عام ، وكان يطلق عليه فتيـان المكتبة ، أو مساعدى امنـاء المكتبات ، والثانى لأمنـاء المكتبات لمدة عام بعد الثانوية العامة(١٥) ، وبعد اختفاء هذه الجمعية ظهرت جمعية اخرى باسم « جمعية مكتبات القاهرة » لم يعرف عنها الكثير سوى نشرها لبعض المطبوعات فى الفترة من ١٩٤٩ — ١٩٥٣(١٦) .

تعد الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات التى انشئت عام ١٩٥٧ هى اقوى الجمعيات المهنية فى مصر حتى الآن ، وكان العامل الأول فى انشائها هو ظهور جيل جديد من المكتبيين الذين تخرجوا من قسم المكتبات ، وشعور قيادات المهنة فى مصر بضرورة وجود جمعية مهنية قوية تجمع شمل العاملين فى المكتبات ، ورغم ضآلة عدد اعضائها ثم قلة امكانياتها المالية ، الا أن

الجمعية كان لها نشاطا بارزا فى عقد اللقاءات بين أعضائهــا والتى كانت تطرح فيها بعض القضايا التى ساهمت فى بلورة افكار الأعضاء ، وكان لها جهودا لا بأس بها فى مجال النشر ، ولا ينبغى اغفال اهتمامها بموضــوع المعايير الموحدة فى الاعداد البيليوجرافى ونشرها ، واستمرت هذه الجمعية فى النشاط فترة طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الجمعيات فى مصر ، وتجمد نشاطها فى نهاية الستينيات .

ويبدو أن التخصص فى مصر قد شهد ظهور جمعية مهنيــة جديدة كل عقد ، فقد ظهرت الجمعية الرابعة فى عام ١٩٦٧ باسم « جمعية المكتبــات المدرسية » ويقتصر نشاطها بالطبــع على هذا النــوع من المؤسســات الاختزانية ، ولهذه الجمعية أغراض محددة تتركز فى رفع المستوى المهنى والفنى لأعضائها والنهــوض بالخدمة المكتبية فى مكتبــات وزارة التربيــة والتعليم والعمل على نشر الوعى القرائى واعداد معارض للكتب واصدار دورية ، علاوة على تعميق وتنمية الصلات الاجتماعية بين أعضائها وتدعيم تعاون الجمعية مع جمعيات المكتبات الأخرى(١٧) ، والجمعية تضم عــدداً كبيراً من الأعضاء ، ومقر ثابت ، ووفــرة نسبية فى الامكانات المــالية ومجموعة قيادات لديهم الحماس الشخصى والمهنى للعمل من أجل ممارسة نشاطها ، وهى بذلك تجمعت لديها كثير من العناصر التى افتقدتها الجمعيات الأخرى ولعل أبرز جهــود الجمعية هو نشرها لدورية ظلت لفترة طويلة هى الدورية الوحيدة المنتظمة فى مصر فى التخصص ، عــلاوة على نشرها بعض الكتب الأساسية فى الجوانب المختلفة لتخصص المكتبات والمعلومات.

وتأسست جمعية أخرى رسميا فى عام ١٩٧٨ باسم « الجمعية المصرية لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف » وكان وراء ذلك حماس مجموعــة من شباب المتخصصين فى ذلك الوقت وللأسف انتهى نشاطها فور تسجيلها ولم تقم لها أى قائمة .

وقد أعقب ذلك مباشرة تأسيس جمعيــة باسم « الجمعيــة المصرية لتكنولوجيا المعلومات » فى عام ١٩٧٩ وكان هدفها المعلن هو التعرف على الاتجاهات العالمية فى تكنولوجيا المعلومات وتشجيع القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات واصدار دورية وتطــوير قدرات أعضائها العلمية والمهنيــة وتسهيل اتصالهم بالجمعيــات والمؤسســات الدولية فى مجال تكنولوجيــا المعلومات(١٨) ، ويقتصر نشاط الجمعيــة فعلياً على انشطة اســتخدام

الحاسبات الالكترونية في كافة المجالات ولا تضم الا عشرات قليلة من الأعضاء ولا توجد لها فلسفة صحيحة او واضحة للاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ؛ كما انها تستغل لأغراض تسويقية لأحد المؤسسات التجارية التى تستضيفها وتمولها . وان كان يذكر للجمعية النجاح فى تنظيم اول مؤتمر دولى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والذى عقد فى ديسمبر عام ١٩٨٢ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٨٥ ، محاولات تأسيس جمعية جديدة « الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف » الا انها تحت التأسيس ولم تمارس اى نشاط بعد .

من العرض السابق نرى ان هناك وجود للجمعيات المهنية فى مصر من حيث الشكل فى اغلب الأحيان خلال العقود الاربعة الماضية ، الا ان استمرارها ونجاحها لم يكتب له توفيق يذكر ، ولم يكن لها اى اثر ملموس على التخصص ليس قياسا على الجمعيات المهنية الموجودة فى الولايات المتحدة او انجلترا مثلا ، بل ببعض الجمعيات المهنية النشيطة فى الدول النامية كالهند وماليزيا ونيجيريا رثلا وهناك اسباب جوهرية ادت الى هذا هى :

١ — ان كل الجمعيات التى ظهرت واختفت او التى لا تزال موجودة باستثناء جمعية المكتبات المدرسية لم تفلح فى الحفاظ على استمرارية حماس مؤسسيها وهم قلة . فكل الجمعيات المهنية فى مصر ظهرت نتيجة لجهود شخصية محددة ، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص او زادت اعبائهم فى انشطة اخرى أو فقد حماس البداية ، انعكس هذا على الفور على نشاط واستمرار الجمعية ، وسرعان ما تختفى أو يتجمد نشاطها .

٢ — قلة الامكانيات المالية ، وقلة عدد الأعضاء ، وعدم وجود مقر ثابت ومنفصل للجمعية وعدم الحصول على اى تدعيم يذكر من المؤسسات المختلفة .

٣ — استغلال الجمعية فى اغراض بعيدة كل البعد عن اهدافها الموضوعة فى تسويق مطبوعات معينة او الحصول على تعاقدات تجارية ؛ والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات هى خير مثال على ذلك حاليا .

٤ — ارتجال التخطيط لنشاط الجمعيات ، وعدم تنفيذ البرامج التى تبدا الجمعية نشاطها على اساسها ، وبالتالى انفضاض الاعضاء لاحساسهم بعدم جدوى الانضمام .

٥ — عدم وضوح الرؤية فى احيان كثيرة خاصة فى وضع اهداف ونشاطات الجمعية وتحديد علاقاتها بمكونات التخصص ومؤسساته ، وجمعية تكنولوجيا المعلومات خير دليل على ذلك أيضا بخلطها بين مؤسسات ومتخصصين من تخصصين مختلفين وهما المكتبات والمعلومات ثم الحاسبات الالكترونية .

٦ — لا ينبغى اغفال الحساسيات الشخصية بين قيادات الجمعيات التى كانت موجودة واختفت والتى كانت السبب الرئيسى فى اختفاء بعضها فى احيان كثيرة .

ان استعراض تاريخ ونشاط الجمعيات المهنية فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر ، يظهر بوضوح أن هذه المنطقة تعد من نقاط الضعف الأساسية فى بنية التخصص ، وان من المتطلبات الضرورية لصالح هذا التخصص ، أن توجد جمعية مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين خاصة مع زيادة عددهم ، وتعمل على ابراز دور ومكانة وجهود هذا التخصص ومؤسساته ومتخصصيه ليحصل على الاعتراف الاجتماعى الكامل له فى المجتمع المصرى ، ولابد ايضا من أن تتولى تمثيل التخصص امام السلطات المختلفة وان تعمل على وضع واختبار ونشر المعايير الموحدة الكافية لدفع الممارسات المختلفة والمتعددة الموجودة حاليا ، وان تكون مركزا لتدريب مساعدى الاخصائيين ، ولامداد المتخصصين القدامى بالمعلومات الحديثة والمتطورة باستمرار .

٣ — المؤسسات التجارية :

لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر نشاطا تجاريا بالمعنى المعروف عالميا باسم صناعة المعلومات الا مع بداية السبعينيات ، هذا اذا استثنينا بالطبع قطاع الطباعة والنشر وتجارة الكتب ، وربما كانت المحاولات الأولى لاستغلال المعلومات تجاريا بعد تنظيمها وتحليلها وتسويقها

هى « الكشاف التحليلى للصحف والمجـلات العربيــة » الذى ظهر فى عام ١٩٦٢ ، ورغم ان هذا الكشاف بدأ وربما لم يكن فى ذهن مبتكرى فكـرته استغلالها تجاريا ، ورغم انه توقف بعد سنوات قليلة لعجزه عن تغطية نفقاته ، الا أن الفكرة ذاتها كان يمكن استغلالها تجاريا لتحقيق الربح .

اما البداية الحقيقية لاستغلال المعلومات فى تحقيق الأرباح فتعود الى عام ١٩٦٩ لسببين : الأول رغبة دار الكتب والوثائق القومية فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى اعداد فهرسها المئوى ، الأمر الذى جذب انتبـاه شركات الحاسبات الالكترونية الى هذا التخصص وتطبيقاته بعد أن ظلت تركز فى عملها على مجالات أخرى كإعداد حســابات المخازن والمرتبـات واحصائيات السكان وما الى ذلك ، والثانى ظهور مركز التنظيم والميكروفيلم فى مؤسسة الأهرام ليعمل على أسس تجارية تامة فى اقامة نظم معلـومات للمؤسسات والشركات ، وبعد هذه البداية تلقى قطاع المؤسسات التجارية فى مصر دفعة قوية مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ ، وشدة الطلب على المعلومات ، ووفرة اجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وظهور رؤوس الأموال المستعدة للدخل الى هذا المجال فوجدت سوقا رائجا لكثرة وتنوع المشروعات الموجودة(١٩) .

ويوجد فى مصر حاليا الانمــاط التالية من المؤسســات التجـارية فى التخصص :

١ — مؤسسات تجارية فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، وعددها حاليا لا يقل عن المائة ، تعمل اساسا فى توريد اجهــزة الحاسبات الالكترونيــة والمصغرات الفيلمية بمختلف انواعها وأحجامها ، ويمكننا ان نميز بين عدة انواع من المؤسسات فى هذا النمط فهناك فروع الشركات الأجنبية ووكلائها فى مصر ، والشركات الوطنية المستوردة والمسوقة لها فى الســوق المحلى ، وأبرز المؤسسات من هذا النمط هى شركة « كمبيولاند » التى يمتلكها المصرف الاسلامى للتنمية .

٢ — المكاتب الاستشارية فى النظم المحسبة ، وقد انتشرت مع رخص اجهزة تكنولوجيا المعلومات ووفرتها وكثرة عملاء هذه النظم ، وعادة ماتكون هذه المكاتب صغيرة الحجم والاستثمارات وقليلة فى عدد العاملين ، وتعتمد على محللى نظم ومخططى برامج مهرة ، وتعتمد فى اجتذاب العملاء اعتماداً

كليا على العلاقات الشخصية بصفة اساسية . وهنـــاك شركات خاصة فى هذا النمط مثل « شركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر » وتقوم بعمليات التحليل والتقييم والتشغيل والتدريب للنظم المحســـبة وبعضها ببليوجرافى التطبيق(٢٠) ، وشركة المهندس للمعلومات ، التى تقوم بنفس الأعمال ، وهناك مؤسسات اكاديمية انشات مراكز استشارية تعمــل على اسس تجارية لاستغلال ارصدتها من الأساتذة والخبراء والأجهزة ، وابرزها معهد الدراسات والبحوث الاحصائيـــة ، ومراكز الحسابات العلميـــة فى جامعات القاهرة والاســكندرية وعين شمس والزقازيق ، وهنـــاك ايضـــا مكاتب استشارية فى مؤسسات حكومية مثل شركة المقاولـــون العرب ومؤسســـة الأهرام والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وأبرز ما تقوم به هذه المؤسسات هو اعداد البرامج واعـــداد دورات تدريبيـــة فى الحاســـبات الالكترونية .

٣ ـــ مؤسسات استشارية شاملة ، وهى مؤســـســـات تتولى تقديم استشارات او تنفيــذ بعض المشروعات لتنظيـــم واســـترجاع المعلـــومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ولأى نوع من الأوعية باســـتخدام النظم اليدوية او المحسبة او الميكروفيلمية . واغلب المؤسســـات العاملة فى هذا النمط مؤسسات قطـــاع خاص صـــغيرة الحجم وراس المـــال لكنها سريعة الحركة واسعة الاتصالات ، وبعضها لا يتوفر له الحـــد الأدنى من الدراية والمعرفة والخبرة والمهـــارة بأسس التخصص ووظائفه وعـــلاقاته ، وابرز شركاته هى « المستشارون العرب » التى تنفـــذ بعض نظم المعلـــومات فى المؤسسات القضائية فى مصر ، وامتد نشاطها الى قطر والعراق ، وشركة « بنك المعلومات العربى » بالاسكندرية التى تركز نشاطها على الدورات التدريبية السريعة لأمناء المكتبات واخصائى الميكروفيلم ، أما اكبرهـــا فهو « مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام » الذى ينفذ حاليا اكثر من ٣٠ مشروعا فى مصر والكويت ويعد اكبر الشركات التجارية فى مصر والعالم العربى اذ يبلغ مجموع تعاقداته حاليا اكثر من ٤ ملايين جنيه ويحقق ربح سنوى نحو مليون جنيه(٢١) ، وقد مر المركز بمرحلتين ، الأولى كانت منـــذ بداية نشاطه وحتى ١٩٨٠ حينما كان يركز انشطته على تنظيم المعلومات يدويا وحفظها على وسائط ميكروفيلمية ، والثانية منـــذ ١٩٨٠ وحتى الآن حيثما ركز نشاطه على تنظيم المعلومات واختزانها واسترجاعها بواسطة الحاسبات الالكترونية المصـــغرة ، ثم الدورات التدريبية المتعـــددة التى يعقدها لمختلف مستويات وانواع اخصائى المعلومات .

٤ ــ موردو أوعية المعلومات ، وهو نمط من المؤسسات ارتبط بالنشر وزاد نشاطه فى الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود استيراد الأوعية وتدبير العملات الصعبة ووجد سوق محلى متعطش لهذه الأوعية خاصة من المكتبات الأكاديمية والمتخصصة . وهناك مؤسسات حكمية متعددة تعمل فى هذا المجال مثل مؤسسة « دار المعارف » و « مؤسسة الاهرام » و « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ومؤسسات خاصة مثل « المكتبة الأكاديمية » .

ان حجم نشاط المؤسسات السابقة والدعاية الواسعة التى تصاحب بعضها والنجاح المحدود الذى حالف بعض العمليات والتعاقدات التى ظفرت بها ومقدار الأرباح التى جنتها قد دفعت كثر من المتطفلين لاستغلال واستثمار أموالهم فى افتتاح شركات ومؤسسات تجارية جديدة فى هذا التخصص ، ولا ينبغى أن نغفل السلبيات المتعددة التى جعلت المؤسسات التجارية فى مصر فى تخصص المكتبات والمعلومات لا تؤدى الوظائف التى ادتها ــ ولا تزال ــ المؤسسات المماثلة فى الدول المتقدمة لعدة اسباب هى :

١ ــ ان كل المؤسسات التجارية فى مصر تدار على اسس غير سليمة وبسياسة قصيرة النظر للمستقبل ، فهى تتبع اسلوبا واحداً يتمثل فى الحصول على اكثر كمية تعاقدات ممكنة ثم تنفيذها باسهل السبل واقل التكاليف وأدنى مستوى من الجودة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة فى اقل وقت ممكن ، وهي سياسة لا يتبعها الا تاجر مبتدىء لأنها ستؤدى حتما الى متاعب شديدة فى المستقبل البعيد عندما يكتشف العملاء مقدار ردائة السلعة التى حصلوا عليها .

٢ ــ ان كل المؤسسات التجارية ــ باستثناء التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام ــ فقيرة فى الامكانات المادية والبشرية والتجهيزية وفى المقر ، الأمر الذى يؤدى الى عدم توفير الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ اى عمليات بشكل طيب او يعرقل تنفيذ بعض العمليات الأخرى اذا تطلبت امكانيات اكثر من المتاحة لهذه المؤسسات .

٣ ــ ان النسبة الغالبة من اصحاب هذه المؤسسات او المسئولين عنها ليس لديهم اى خبرة او دراسة او فهم سابق للتخصص بل ان جانبا كبيراً منهم قد دخل هذا المجال اعتماداً على اجهزة تكنولوجيا المعلومات ومعها ، وهم يستغلون هذه الأجهزة بما تحدثه من تاثير وقتى لدى العملاء

ومتخصصين الجهد الاكبر الذى يسبق التشغيل المحسب فى جمع وتحليل وتنظيم المعلومات ، وبالتالى فإن المفاهيم الأساسية للممارسات المطبقة تكون بعيدة كل البعد عن التنفيذ الصحيح .

٤ ــ اعتماد المؤسسات التجارية على بعض المتعاونين القلائل من المتخصصين وعدم تكوينها اى كوادر بشرية مؤهلة لاقامة انظمة معلومات قوية ، وللرغبة السريعة فى الربح التى تسيطر على الجميع فإن المؤسسات التجارية تحضر اقلهم تكلفة وبالتالى لا يتعامل او يتعاون معها الا النوعيات قليلة الخبرة من المتخصصين ، لأن الخبراء من المتخصصين تكلفتهم فى الأجور عالية للغاية تعجز المؤسسات التجارية ــ او تبخل احيانا ــ عن تدبيرها . ويمكننا أن نلاحظ ذلك بجلاء فى الدورات التدريبية التى تعد اكثر انشطة المؤسسات التجارية فى مصر ، فمن المسلم به ان المحاضرين فى مقررات التخصص وموضوعاته واساليبه هم أكثر المتخصصين علماً وخبرة ، وبالتالى ندرة وتكلفة فى الأجور .

٥ ــ ابتعاد المؤسسات التجارية فى مصر عن اى نشاط بحث او اعداد انتاج فكرى ، مع أن هذا المجال من المجالات الأساسية التى تعمل بها وتنتج فيها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وكان هذا الابتعاد لعدم خبرة ودراسة الجانب الأعظم من المهيمنين على هذه المؤسسات مما جعلها تطبق اساليب بدائية وممارسات عتيقة لا تتناسب بتاتاً مع التقدم الذى حدث فى هذه المجالات بالخارج بسبب انقطاعها عن البحث والتاليف وتتبع الخبرات الخارجية .

٦ ــ انعدام التعاون او التنسيق بين المؤسسات التجارية وبين المؤسسات الاكاديمية ، هذا التعاون الذى اتى بثماره على الجميع فى دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، فمن المعروف ان بعض المؤسسات التجارية تعهد لبعض الجامعات بإجراء بحوث حول نقاط تطبيقية معينة ، الا ان المؤسسات التجارية فى مصر تنظر الى المؤسسات الاكاديمية على انها اعتى منافسيها خاصة مع تصدى المؤسسات الأخيرة لبعض الممارسات الرديئة والخاطئة التى تقوم بها المؤسسات التجارية .

ان انتشار المؤسسات التجارية فى العقدين الماضى والحالى وزيادة ارباحها ونفوذها فى مصر لا ينبغى ان يغفل على الاطلاق انه لم يؤد دوره المنتظر او الصحيح فى اطار التخصص فهو لم يشارك فى تطوير اى ممارسات

او اعداد ای خبرات بشرية او تطــوير الخبرات الموجــودة ، وعلى هذه المؤسسات اعادة النظر فى سياستها وأساليبها واهدافها ونوعيات العاملين فيها وبشكل كامل ، خاصة وان مؤشرات كثيرة تشــير الى أن عدد هذه المؤسسات سوف يتزايد مع شدة الطلب على المعلومات فى مصر ، كما ان التخصص فى حاجة الى مؤسسات تجارية جديدة تدار بواسطة متخصصين فى المكتبات والمعلومات ، لتكون لهم رؤيتهم الواضحة والسليمة والدقيقــة لاطار التخصص ووظائفه ودوره ، ويستطيعون صياغة أهداف المؤسسات التجارية ورغبتها فى الربح مع أهدافهم كمتخصصين فى رقعة شأن التخصص وممارساته .

ثالثا ـ المؤسسات الإكاديمية وإعـداد المتخصصين فى تخصص المكتبـات والمعلومات فى مصر :

١ ـ تطور المؤسسات الاكاديمية وإعداد المتخصصين :

يرتبط الاعداد الرسمى لأخصائى المكتبات والمعلومات فى مصر بإنشاء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، الا ان المحـاولات الأولى للإعداد المهنى سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبيـة التى قامت بها « الجمعية المصرية للمكتبات » منذ عام ١٩٤٦ وكما ذكر من قبل فى هذا الفصل . ورغم ان الاعداد الرسمى لم يبدأ الا منذ عام ١٩٥١ فقط وهو تاريخ حديث نسبياً اذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، او بدول نامية كالهند ، الا انه ايضا لا يعد متاخرا ، فهناك دول متقدمة مثل كندا لم تبدأ فيها الدراسة الرسمية الا فى عام ١٩٣٧(٢٢) ، كمـا ان كل الدول الافريقيـة ومعظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا بدأت فيها الدراسة الرسمية بعد مصر .

ولعل من أهم الوثائق التى صدرت عن قسم المكتبات والوثائق ، تلك الوثيقة التى(٢٣) تتبعت تاريخه وتطوره ، وهى وثيقة كافية بشمولها ودقتها واعتماد من أعدها على المصادر المباشرة ومعاصرة الأحداث ويمكن الاعتماد عليها لتتبع مسارات الاعداد الرسمى لأخصائى المكتبات والمعلومات فى مصر وحتى ظهور هذه الوثيقة ، خاصة وان القسم كان هو الجهة الوحيدة التى تقوم بهذه المهمة وظل كذلك حتى بداية الثمانينات . وكما فعل المؤلف من قبل فإنه ليس من المهم استعراض التاريخ وانما استخلاص النتائج والدلالات من الأحداث ، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه هو :

١ ـ ان الحاجة الى القسم ظهرت فى الفترة التى توسع منها التعليم والتعليم العالى ، وكان ذلك يعنى وجود حركة بحث وتطوير تتطلب مجموعات منظمة فى المكتبات بدلا من مجموعات محفوظة بشكل متحفى لا يساعد على الاستخدام وبالتالى ظهرت الحاجة الى العنصر البشرى المدرب .

٢ ـ ان المشرفين على القسـم فى فترته الأولى قد صبغوا دراسـته بالناحية التاريخية التى لم يستطع ان يتخلص منها لسنوات طويلة ، وذلك بسبب تكوينهم العلمى ودرجاتهم العلمية فى التاريخ واللغويات ، علاوة على

تاثرهم بالنظرة الفرنسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت من ان دراسة الوثائق والكتابة هى الدراسة الأكاديمية الحقيقية ، بينما اساليب ومهارات العمل فى المكتبات هي عمل مهني يمكن اكتسابه بمجموعة محاضرات او تدريبات عملية خارج اطار المؤسسات الأكاديمية ، وقد انعكس هذا علي بناء المقررات الدراسية فى الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٦ حيث كانت مقررات الوثائق والكتابة تنال التركيز الكامل يليها المقررات الثقافية العامة ثم مقررات المكتبات .

٣ — ان وضع دراسة الوثائق داخل القسم ظل غير مستقر منذ بداية افتتاحه فقد كانت الوثائق احدى شعب معهد الوثائق والمكتبات فى عام ١٩٥١ ، وكانت تنقسم الى ثلاثة فروع للتاريخ القديم والاسلامى والحديث. من الناحية الرسمية ثم لم يكن لها وجود رسمى داخل قسم المكتبات لدى افتتاحه فى عام ١٩٥٤ وبقيت دراسة الوثائق كدبلوم فى معهد الوثائق العالى . وبعد اعادة النظر فى قوانين تنظيم الجامعات عام ١٩٥٦ أدخلت بعض مواد الوثائق داخل المقررات الدراسية لقسم المكتبات بكلية الآداب ، وأضيفت دراسة عالية للوثائق مدتها سنة واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى بعد عام ١٩٥٩ ، وأصبح القسم يسمى قسم « الوثائق والمكتبات » واصبح الطلبة الحاصلين علي درجتهم الجامعية الأولى من القسم يستطيعون التسجيل لدرجة الماجستير اما فى تخصص المكتبات أو تخصص الوثائق ، وقد ظل هذا الوضع حتى تغيير اللوائح في عام ١٩٦٨ فالغيت مقررات الوثائق تماما من القسم ما عدا مقرر الكتابة العربية وأصبحت كل المقررات فى المكتبات ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٣ مع تغيير جديد فى اللائحة فاصبح القسم ينقسم الى شعبتين للمكتبات والوثائق ، واصبحت هناك دراسات عليا على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه للوثائق والمكتبات .

ومن هذا يتضح أن دراسة الوثائق قد فصلت وضمت الى دراسة المكتبات عدة مرات ، وقد ظلت فى احيان ليست قليلة تعانى من قلة اقبال الدارسين خاصة فى مرحلة الدراسات العليا بسبب طبيعتها التى تتطلب خلفية تاريخية ولغوية كبيرة .

٤ — ان مقررات المكتبات التى كانت موجودة فى المرحلة الأولى كانت هى بالفعل المقررات الأساسية الموجودة فى المؤسسات الأكاديمية فى الدول الغربية وكانت مدخل الى دراسة المكتبات وتاريخ المكتبات والفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والمراجع والادارة .

٥ — ان القسم وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مقرراته خليطا من المقررات الثقافية العامة ومقررات الوثائق والتاريخ مع مقررات المكتبات وكانت الأخيرة لا تمثل أكثر من ٤٠٪ وهى نسبة قليلة ، وان كانت قد ادخلت مقررات جديدة باستمرار على المقررات السبعة الأولى كالببليوجرافيا والخدمات ومناهج البحث والتدريب العملى .

٦ — من أبرز ايجابيات القسم انه سعى لاعداد دراسات عالية فى الماجستير والدكتوراه فى مرحلة مبكرة من حياته ، وكانت اول ماجستير فى عام ١٩٦١ وأول دكتوراه فى علم ١٩٦٠ ، وهى بدايات هامة اذا وضعنا فى الاعتبار أن بريطانيا بتاريخها الطويل فى التخصص لم تمنح درجات دكتوراه فى التخصص الا منذ ما يقرب من ١٥ عاما(٢٤) ، وان برامج للماجستير فى التخصص فى الجامعات الكندية كانت فى عام ١٩٥١(٢٥) ، ومصر من أول الدول النامية بعد الهند التى تنظم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه .

٧ — جاء تعديل المقررات الذى تم عام ١٩٦٤ افضل جدا من سابقه ، فقد ارتفعت نسبة مقررات التخصص الى حوالى ٥٠٪ وادخلت مقررات جديدة مثل المراجع المتخصصة والمكتبات النوعية ثم جاءت تعديلات عام ١٩٦٨ لتضع المقررات فى شكل اكثر ملاءمة للتطورات فى الخارج فى هذا المجال ، بإدخال مقررات التوثيق والتحسيب وتخلصه من مقررات الوثائق والتاريخ وافتتاح دبلومات المكتبات والتوثيق وقد سمحت هذه الدبلومات لأول مرة بإعداد اخصائى معلمات من خلفيات علمية متعددة كانت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية فى اشد الحاجة اليهم . ثم تعدلت المقررات مرة أخرى فى العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ وسمحت بإدخال مجموعة من المقررات الشقيقة كالاحصاء وعلم النفس وزادت من نسبة المقررات فى التخصص الى ٦٠٪ من جملة مقررات درجة الليسانس .

٨ — من أبرز ايجابيات السنوات الأخيرة بالقسم افتتاح الدبلوم التأهيلى الذى سمح للدارسين من خلفيات علمية متباينة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على الدبلوم التأهيلى ، وبالتالى اجتياز سلبية تكوين متخصصين على مستوى عال من الدراسة الأكاديمية بخلفيات علمية واحدة كما كان يحدث من قبل ، وسوف ينعكس هذا على توفير اعداد من المتخصصين للعمل والتدريس بالقسم وفى خلال سنوات

قليلة وكانت بداية الدراسة فى هذا الدبلوم تتويج مجهود القسم فى تطوير دبلوم المكتبات والتوثيق الذى افتتح عام ١٩٦٨ والتى اشارت تجارب متعددة بمستوى من حصلوا عليها(٢٦) .

٩ — عانى القسم طوال حياته من قلة أعداد المؤهلين للتدريس وعدد الأساتذة العاملين فيه ، كما عانى اشد المعاناة فى السنوات العشرة الأخيرة من نزوح الكوادر البشرية التى أعدها ثم تسربت بعد ذلك الى الدول العربية التى ظهرت فيها أقسام للمكتبات والمعلومات اعتمدت بصفة أساسية على الأساتذة من أبناء القسم .

١٠ — بلغ عدد خريجى القسم منذ افتتاحه ما لا يقل عن ألفين من الخريجين ، منهم ١٠٦٩ حتى عام ١٩٧٦(٢٧) ، ونحو ١٠٠ فى المتوسط بعد ذلك ، علاوة على نحو ٣٠٠ خريج من الدبلومات فإذا وضعنا فى الاعتبار أن نحو نصف هذا العدد على الأقل يعملون فى الدول العربية ، لأدركنا العجز الكبير فى عدد المتخصصين فى مصر .

١١ — ظل قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة هو المؤسسة الوحيدة التى تعد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات على المستوى الأكاديمى فى مصر حتى سنوات خمس مضت عندما افتتح قسم بجامعة الاسكندرية ، تبعه قسم آخر بكلية التربية بجامعة حلوان ، وقسم آخر بكلية الآداب ببنى سويف فى بداية العام الدراسى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، والأخير مقرراته مطابقة للمقررات الموجودة فى قسم جامعة القاهرة ، أما قسم الاسكندرية ورغم ان مقرراته مغايرة الا انها متأثرة أيضا بالمقررات التى طبقت فى قسم جامعة القاهرة فى مراحل تطوره المختلفة ، وتجمع مقررات القسم بجامعة حلوان بين مقررات المكتبات والتربية والمقررات الثقافية لأنه يعد متخصصين فى المكتبات ومراكز الوسائل المدرسية .

١٢ — كان افتتاح معهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة لدراسة رسمية تحت عنوان المعلومات تجسيدا للاضطراب الذى يسود التخصص فى بعض جوانبه فى مصر ، ومحاولات جذب التخصص لضمه الى مؤسسات أخرى غير مؤسساته الأكاديمية الأصلية . ومن الغريب أن هذه المحاولات جاءت من داخل جامعة القاهرة ذاتها من كلية الاعلام ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، وهى كلها محاولات بنيت على فشل الرؤية

الصحيحة لمفهوم وجوهر ووظائف وهدف التخصص ، كما ان هناك اصوات أخرى من أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، فهناك بالفعل دبلوم دراسات عالية فى الحاسبات والمعلومات بها الا أن قلة اقبال الدارسين وقلة عـــدد الحاصلين على هذه الدبلومات قد حدا من نجاحهـــا خاصة مع اكتشـــاف الدارسين فيها ان مقرراتها هى خليط من الادارة والحاسبات الالكترونيـــة والرياضيات .

١٣ — رغم أن اعـــداد اخصائى المعلـــومات فى مصر يتم اساساً فى الجامعـــات الا أن هناك عدد من شركات القطاع التجـــارى تتولى تنظيم دورات تدريبية للاخصـــائيين ومساعديهم مثل مركز التنظيم والميكروفيلم ، وشركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر وشركة بنك المعلومات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية .

٢ — الوضع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين :

كان من الطبيعى أن يعرض المؤلف للوضـــع الحـــالى للمؤسســـات الأكاديمية وبرامجها الحالية فى مصر وأن يتعرف على نفس العناصر التـــى سبق التعرف عليها فى الدول المتقدمة والدول النامية فى الفصل الثالث من الكتاب وهى الدرجات العلمية ومدة الدراسة لكل منها واسماء المؤسســـات ومدلولاتها والمقررات الدراسية الاجبـــارية وتوزيعها على الاطار العـــام للتخصص .

ولمـــا كان هناك عدد محدود للغاية من المؤسسات الأكاديمية للتخصص فى مصر فإن الأمر لا يستدعى اختيار عينـــة كما تم بالنسبة للمؤسســـات والبرامج فى الخارج ولهذا فسوف يقوم المؤلف بالتعرف على برامج شعبة المكتبـــات بقسم الوثائق والمكتبـــات بجامعة القـــاهرة ، وقسم المكتبـــات بجامعة الاسكندرية ، وشعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية فى جامعة حلوان ، ودبلوم نظم المعلومات الادارية والحاسب شعبة التوثيق ، باكاديمية السادات ، ودبلوم المعلومات والحاســـبات الالكترونية بمعهـــد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعـــة القاهرة . ولم تكن هنـــاك حاجة للتعرض لبرنامجى قسم المكتبات والوثائق بجامعة بنى سويف ، والقســـم المقترح بجامعة طنطا لأن المقررات المقترحة بها هى الموجودة بقسم كليـــة الآداب جامعة القاهرة وسيكون الاعتماد فى التعرف على نشاط المؤسسات السابقة مرتكزاً على اللوائح الرسمية المنظمة لنشاطها .

١ ــ الدرجات العلمية :

تتمتع المؤسسات الأكاديمية فى مصر بنظم راسخة فيما يختص بالدرجات الأكاديمية ولكها محددة بقررات ترتكز على سياسة علمة يقررها المجلس الأعلى للجامعات وتنطبق هذه القرارات على تخصص المكتبات والمعلومات كما تنطبق على غيره من التخصصات .

وتنظم المؤسسات الأكاديمية فى التخصص برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (ليسانس الآداب تخصص مكتبات او وثائق من جامعة القاهرة ، وليسانس الآداب تخصص مكتبات من جامعة الاسكندرية ، ودرجة البكالوريوس فى العلوم والتربية فى شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بجامعة حلوان) وتعد هذه الدرجة فى مصر هى الدرجة الأولى فى التخصص خلافا لما كان عليه الوضع فى الدول المتقدمة وقريباً من نمط معظم الدول النامية . وهناك برامج لدرجة دبلوم الدراسات العليا (الدبلوم التأهيلى فى المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية من جامعة القاهرة ايضا ودبلوم الدراسات العليا فى نظم المعلومات الادارية والحاسب من اكاديمية السادات) .

ويمكن للحاصلين على هذه الدبلومات الثلاثة متابعة الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وان كان لم يصل اى دارس على هذا المستوى من الدرجات العلمية بعد ، وينفرد قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة بتنظيم برنامج للماجستير للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فى التخصص بعد اجتياز السنة التمهيدية للماجستير ، وبدأ قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية هذه السنة فى العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ ، وقد منح قسم جامعة القاهرة ٣١ درجة ماجستير ، ١٨ درجة دكتوراه حتى شهر اكتوبر من عام ١٩٨٥ ، ومنح معهد الدراسات والبحوث الاحصائية درجة ماجستير فى الاحصاء مع التطبيق على الدوريات ، وكانت هذه الماجستير الأخيرة قد جاءت مع محاولات المعهد المستمرة فى انتزاع التخصص او جوانب منه حتى لو ادى هذا الى تشتت دراسة التخصص بين اكثر من وحدة اكاديمية داخل جامعة القاهرة ، كما منحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة ماجستير فى الاعلام مع التطبيق على قطاع النشر ، الا أن معهد الاحصاء والجامعة الأمريكية لم يستمرا فى منح درجات فى التخصص لافتقادهما الى الأساتذة المؤهلين فى النشاط الببليوجرافى .

ب — مدة الدراسة :

تخضع مدة الدراسة للحصول على اى درجة اكاديمية فى مصر لقواعد ثابتة وموحدة ، والنظام الاكاديمى فى مصر يتبع نظام السنوات الدراسية ، عدا اكاديمية السادات — ولا يتبع نظام المقررات الدراسية المتبع فى الولايات المتحدة وكندا ويشترط للحصول على درجة الليسانس او البكالوريوس قضاء مدة دراسة لمدة ٤ سنوات اكاديمية ، ولدرجة الدبلوم عامين اكاديميين ، ولدرجة الدكتوراه ٢٤ شهرا على الأقل من تاريخ تسجيل الرسالة .

ويستطيع اكثر من نصف عدد الطلاب الحصول على درجة الليسانس فى اربعة سنوات ، بينما تقل النسبة فى طلبة الدبلوم لعدم تفرغهم ، أما بالنسبة لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، فإن سجلات القيد فى كلية الآداب(٢٨) بجامعة القاهرة وهى التى منحت هذه الدرجات تفيد أن متوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير هى ٧١ شهرا كاملة — يضاف اليها السنة التمهيدية للماجستير — وكانت أقصر مدة ١٥ شهرا واطول مدة ١٥٣ شهرا ، ومتوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الدكتوراه كانت ٦٢ شهرا وكانت اقصر مدة ٢٦ شهرا واطول مدة ١٣٢ شهرا .

ومن الواضح أن الفترة الزمنية التى يستغرقها الحصول على الدرجتين طويل للغاية ، ويتجاوز كل متوسطات المدد الزمنية فى الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك الى :

١ — عدم تفرغ طلاب الدراسات العليا وانشغالهم بالعمل الوظيفى ، أو بالسفر الى الدول العربية يقلل من الوقت الذى يخصصه كل طالب للبحث فى موضوع رسالته ، واكبر دليل على ذلك أن الطلبة غير المصريين الذين حصلوا على درجات علمية حصلوا عليها فى مدة اقل من الطلبة المصريين ، ومن المتوسط العام للحصول على الدرجة ، لأن هؤلاء الطلبة متفرغون للدراسة فى مصر .

٢ — قلة عدد المشرفين وزيادة اعبائهم التدريسية ، وزيادة عدد الرسائل التى يشرف عليها كل منهم عن ٢٠ رسالة فى بعض الأحيان فى وقت واحد .

٣ — ضعف التكوين العلمى لعدد غير قليل من الطلاب ، وقلة مهاراتهم البحثية مثل اللغات والعمل الميدانى وفهم أساسيات المنهج العلمى ومناهج البحث .

جـ — أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمى :

تخضع كل الوحدات الأكاديميـة التى تتولى اعـداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر الى الاشراف المباشر للجامعات — عدا دبلوم أكاديمية السادات التى ينظم العمل فيها لوائح خاصة بها — التى تخضع بدورها للمجلس الأعلى للجامعات ، وبالتالى فإن الوحـدات الأكاديمية فى مصر تتمتع بالوضع الأكاديمى الكامل نتيجة لتبعيتها للمؤسسات الأم .

ويعكس اسم القسم بجامعة القاهرة « قسم المكتبـات والوثائـق » تاريخه الطويل فى الجمع بين الدراستين وتاثير الخلفية العلمية لعدد كبير من أساتذته ورؤسائه السابقين ، وهذا الاسم مستخدم فى الخارج على نطاق ضيق وبالذات فى انجلترا ، أما الاسم الخاص بالدبلـوم « الدبلـوم التأهيلى للمكتبات والمعلومات » فإنه جاء بسبب الاشتراطات الجامعية التى جعلته حلقة تأهيلية لابد أن يجتازها الدارس للوصول الى مرحلة الماجستير والدكتوراه .

أما برامج الدبلوم فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات فهى تعكس نظرة المؤسسة الأم للتخصص فهنـاك تغليب شديد لمقـررات الاحصـاء والرياضيات والحاسبات فى برنامج معهد الاحصاء ، وهذا البرنامج منقول من برنامج مدرسة المعلـومات والحاسبات الالكترونيـة بمعهد جورجيـا للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة سواء فى الاسم او المحتويات كما سيظهر من العنصر القادم ، وهناك تغليب لمقررات الادارة والحاسبات الالكترونية فى برنامج أكاديمية السادات للصبغة الادارية التى تصبغ نشاط الأكاديمية كله .

أما برنامج جامعة حلوان فقد جاءت تسميته أيضا متأثرة بانتمائه الى كلية التربية وهدفه الأساسى إعداد متخصصين للمكتبات التربوية ومراكز الوسائل التعليمية ، ويلاحظ أن الأسماء الستة كلها ابتعدت عن اسـتخدام كلمة « علم واستخدمت اسماء مباشرة للموضوع « مكتبات — وثائق — معلومات — نظم — حاسبات » .

د ـ المقررات الدراسية :

المقررات الإجبارية :

يخلو النظام الأكاديمى المصرى على مستوى درجة البكالوريوس والليسانس من فرض الاختيار للدارسين وكان لهذا أكبر الأثر على افتقاد التنوع فى التخصصات الفرعية للمتخصصين تلبية لميولهم فى دراسة موضوعات ومقررات معينة داخل كل تخصص . وينطبق هذا على برامج الليسانس والبكالوريوس فى جامعة القاهرة والاسكندرية وحلوان ، باستثناء امكانية اختيار الطالب دراسة المكتبات العامة والمدرسية أو المكتبات المتخصصة فى السنة الرابعة بجامعة القاهرة ، ويسمح لدبلوم التأهيلى باختيار الطالب لمراجع ومصادر العلوم الاجتماعية أو العلوم البحتة والتطبيق، وهناك قدر فى فرص الاختيار فى دبلوم معهد الاحصاء(٢٥) وليس هناك أى قدر من الاختيار فى أكاديمية السادات ، فيدرس الطلب ١٢ مقررا اجباريا للحصول على الدبلوم منهم ٦ مقررات متخصصة فى الدبلوم و ٦ مقررات أخرى اجبارية على مستوى الأكاديمية .

المقررات الدراسية وتوزيعها على الاطار العام للتخصص :

المقررات الاطارية :

تمثل هذه المقررات نسبة معقولة فى برنامج جامعة القاهرة لمرحلة الليسانس (٦ر١٤٪) وجامعة الاسكندرية (١ر١١٪) ولا توجد مقررات اطارية فى برنامجى معهد الاحصاء والدبلوم التأهيلى ومقرر واحد فى دبلوم أكاديمية السادات بنسبة (٣ر٨٪) وتبلغ النسبة فى برنامج جامعة حلوان ٩ر١٪ فقط. وهناك ٦ مقررات دراسية فى هذه الفئة هى المدخل التاريخى ، والأسس الحديثة ــ ويسمى مدخل للمكتبات والمعلومات فى الاسكندرية وحلوان ــ وهو أكثر مقررات الفئة تدريسيا ، والنصوص العربية والنصوص الأجنبية والمعايير الموحدة لطلبة الامتياز بقسم جامعة القاهرة والمكتبة والمجتمع .

مقررات الأوعية :

تمثل النسب المئوية لمقررات هذه الفئة قدراً معقولا يماثل الفئة السابقة فى برامج المرحلة الجامعية الأولى فى القاهرة والاسكندرية (٢ر١٢٪

و ٩ر١٣٪ على التوالى) ويرتفع فى الدبلوم التأهيلى الى ٧ر١٦٪ وينخفض فى جامعة حلوان الى ٧ر٧٪ ويبلغ أدنى معدل له فى أكاديمية السادات ٣ر٨٪ ولا توجد مقررات لهذه الفئة فى دبلوم معهد الاحصاء مثل الفئة السابقة ، مما يعزز الفرض القائل بخروج هذا البرنامج عن الاطار الصحيح للتخصص . وهناك ٩ مقررات فى هذه الفئة أكثرها المصادر والمراجع العامة والمتخصصة ثم المواد السمعية والبصرية ومواد الأطفال والمخطوطات والدوريات والمطبوعات الحكومية وتاريخ أوعية المعرفة ومراجع التراث العربى ، ويلاحظ اهتمام برنامج جامعة الاسكندرية بمقررات هذه الفئة على حساب المقررات التشقيقة كما سنرى .

المقررات الوظيفية :

ترتفع نسبة المقررات فى هذه الفئة الى أقصى درجة لها ضمن الفئات الأساسية للمقررات فى كل البرامج الأربعة الأولى ، فتبلغ فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة ٢٢٪ والاسكندرية ٢٥٪ وفى الدبلوم التأهيلى ٦ر٤١٪ وجامعة حلوان ٢ر١٩٪ وتهبط فى اكاديمية السادات الى ٣ر٨٪ ولا توجد أى مقررات وظيفية فى دبلوم معهد الاحصاء مما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف من انحراف ، وكذلك برنامج أكاديمية السادات بدرجة اقل عن التوزيع السليم للمقررات على اطار التخصص ، وتبلغ مقررات هذه الفئة أعلى عدد من المقررات (١١ مقرر) وهى الوصف الببليوجرافى والتصنيف والتحليل الموضوعى والادارة يليها تكوين المجموعات والخدمات والتصنيف المتقدم ثم التحليل الموضوعى المتقدم والوصف الببليوجرافى المتقدم والاجراءات الفنية مكتملة وفهرسة المواد السمعية والبصرية ، ويلاحظ ان متوسط النسبة المئوية لمقررات هذه الفئة فى برامج جامعات القاهرة والاسكندرية وحلوان جاء أعلى من متوسط النسبة فى الدول المتقدمة ، ولكنه اقل منها فى الدول النامية ، وجاء ذلك لعدم وجود مقررات عملية منفصلة فى المقررات الوظيفية ، ودمجها فى المقرر الأساسى خاصة فى الفهرسة والوصف الببليوجرافى والتحليل الموضوعى والتصنيف .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة مقررات المؤسسات فى جامعة القاهرة فى الليسانس الى ٩ر٤٪ وارتفعت الى اقصى حد لها فى جامعة الاسكندرية (٤ر١٩٪) وجاء

ذلك على حساب المقررات الشقيقة والمقررات من خارج التخصص ، ولا توجد مقررات فى هذه الفئة فى برامج جامعة حلوان ومعهد الاحصاء وأكاديمية السادات والدبلوم التاهيلى وان كان الأخير وجامة حلوان لم يخصصا مقررات منفردة للمؤسسات ولكن موضوعات هذه المقررات تغطى فى المقررات الوظيفية خاصة مقرر الخدمات . ويركز برنامج جامعة حلوان على نوع واحد من انواع المؤسسات ، وهناك ٥ مقررات فى هذه الفئة هى الأرشيف والمكتبات النوعية وتدريب عليها والمكتبات العامة وتدريب عليها ومراكز التوثيق .

مقررات المستفيدين :

من الغريب عدم وجود مقرر واحد مخصص لفئة المستفيدين فى كل البرامج ولكن هناك بعض المقررات الخاصة بالأوعية تتناول فى جزء قليل منها فئة أو أكثر من فئات المستفيدين ، مثل مقرر ادب الأطفال فى جامعة القاهرة . وهناك أيضا مقررات مؤسسات تتناول بعض الفئات الأخرى مثل مقرر مراكز التوثيق الذى يتناول للباحثين ، ولكن تغطية جانب المستفيدين من المقررات السابقة لا يمثل الثقل الرئيسى لها .

مقررات النظم والقضايا :

تمثل مقررات هذه الفئة نسبة منخفضة فى برامج الليسانس فى جامعات القاهرة (٩ر٤٪ والاسكندرية (٤ر٨٪) وحلوان (٨ر٣٪) وتزيد فى الدبلوم التاهيلى الى ٧ر١٦٪ وبلغت فى اكاديمية السادات ٣ر٨٪ وكانت أول فئة مقررات تمثل فى برنامج معهد الاحصاء وبلغت ٥ر١٢٪ . وهناك ٦ مقررات فى هذه الفئة أكثرها هو البيليوجرافيا ثم علم المعلومات وتطبيقاته والتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات ، وباستثناء البيليوجرافيا او نظم المعلومات البيليوجرافية ، فإن مقررات هذه الفئة قد دخلت حديثا ومع التعديلات الجديدة فى لوائح المؤسسات .

المقررات الشقيقة :

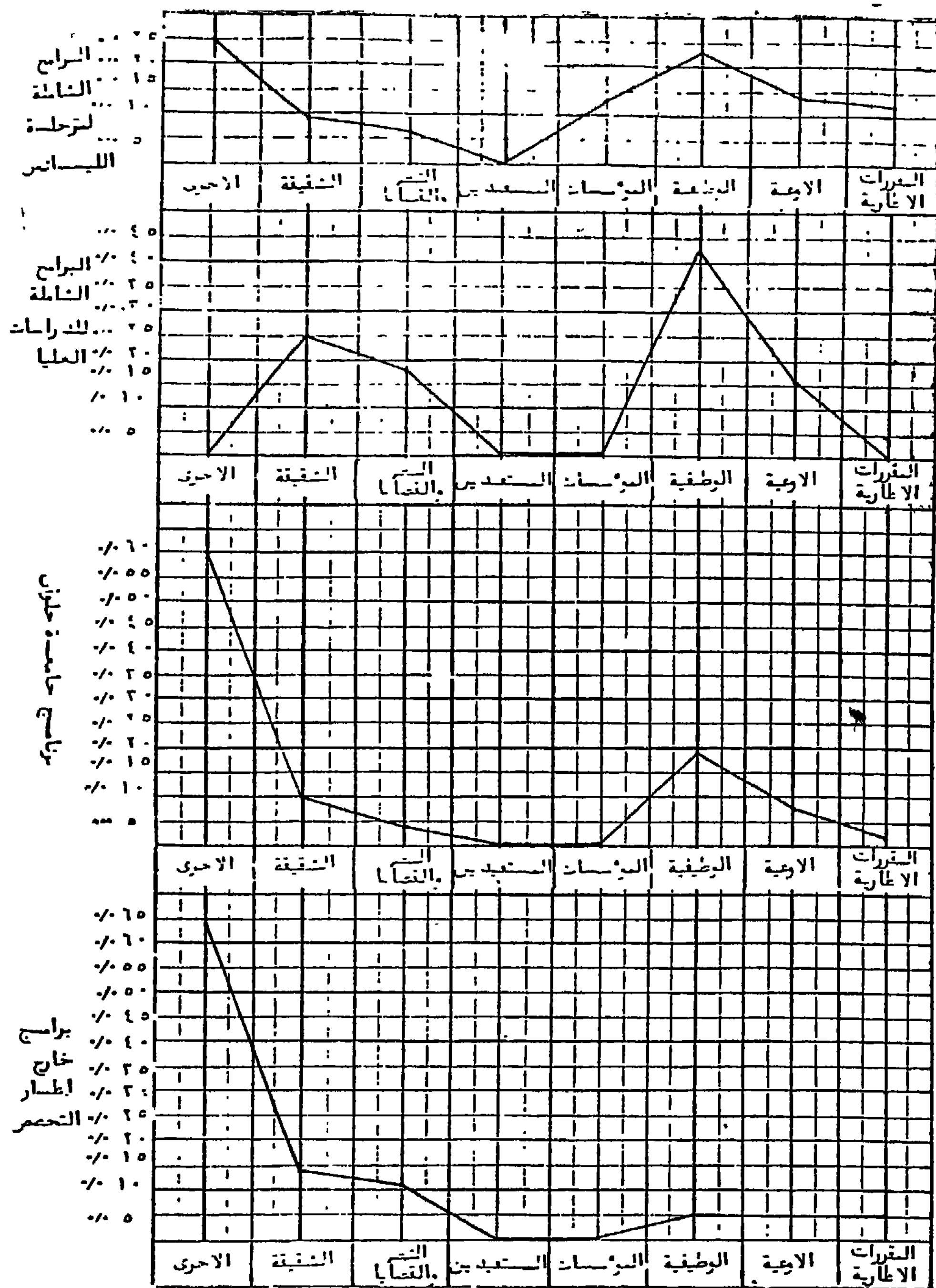
بلغت نسبة هذه المقررات فى قسم المكتبات بجامعة القاهرة ١٢٪ وبالدبلوم التاهيلى ٢٥٪ وفى جامعة الاسكندرية ٨ر٢٪ فقط وهو ادنى حد

فى البرامج المصرية ، وفى جامعة حلوان ٨ر٥٪ وفى اكاديمية السادات ٧ر١٦٪ وفى معهد الاحصاء ٣ر٨٪ . ومقررى الاحصاء ، مدخل الحاسبات الالكترونيه هما اكثر المقررات تدريسا ، يليها النشر واللغويات ثم الاحصاء متقدم والطباعة وهى كلها مقررات تمثل علاقات موجودة بالتخصص وتتفق مع مقررات هذه الفئة فى الدول المتقدمة والنامية كما رأينا فى الفصل الثالث ، وان كانت النسب المئوية لمقررات هذه الفئة فى مرحلة لليسانس بجامعة القاهرة وفى الدبلوم التأهيلى واكاديمية السادات أعلى من المعدلات الموجودة فى الدول المتقدمة وفى الدول النامية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

كان من الطبيعى أن ترتفع نسبة مقررات هذه الفئة فى برامج المرحلة الجامعيــة الأولى وكما جاءت مرتفعة فى هذه البرامج بالخــارج ، فبلغت ٤ر٢٩٪ فى جامعة القاهرة ، ٤ر١٩٪ فقط فى جامعة الاسكندرية وهى أفضل نســبة ، ولا توجد أى مقررات خارجية فى الدبلــوم التأهيلى لتركيزه على مقررات التخصص وعدم وجود قيــود المقررات الاجبارية على مســتوى الجامعة على الدبلوم بوجه عام ، بينمــا بلغت النسبة فى جامعة حلــوان (٦ر٦١٪) ودبلوم معهد الاحصاء (٢ر٧٩٪) أعلى معدل لها فى أى برنامج فى مصر أو الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وان كان هذا منطقيا مع جامعــة حلوان لأن الشعبة تضم تخصصين الا انه فى معهد الاحصاء وأيضا فى أكاديمية السادات (٥٠٪) يدل على انحرافهما الشديد عن اطار التخصص ووظائفــه وعلاقاته الأساسية ، وهناك ٥٦ مقرر دراسى فى هذه الفئــة منها مقررات ثقافيه عامة وفى اللغات والتاريخ ومنها مقــررات فى الحاسبات الالكترونيــة والرياضيات (فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات) . ومقررات فى التربية والوسائل التعليمية (جامعة حلوان) علاوة على مقررت علم النفس العلوم.

والرسم البيانى التالى يوضح مسارات البرامج من الفئات الأربعــة السابقة . مرحلة للدرجة الجامعية الأولى ، والدراسات العليا ، وبرنامج جامعة حلوان والبرامج خارج اطار التخصص فى مصر :



التمثيل النسبي لفئات المقررات الدراسية في البرامج في مصر

ومن مسارات المنحنيات الأربعة السابقة نستطيع ان نلاحظ التشابه بين برامج المرحلة الجامعية الأولى فى مصر ، ونفس البرامج فى الدل المتقدمة والنامية وتشابه برنامج جامعة حلوان مع البرامج الموجهة للعلميين فى الدول المتقدمة ، الا أن منحنيات سير الخط البيانى لجامعة حلوان تقترب من البرامج فى خارج التخصص ، ويلاحظ أيضا تشابه الرسم البيانى للدبلوم التأهيلى مع سير الخط البيانى للبرامج العلمية للدراسات العليا فى الدول النامية ، وتشابه للرسم البيانى للبرامج من خارج التخصص مع نفس البرامج بالدول المتقدمة والنامية ولكن درجة الانحراف فى مصر اكثر وضوحا .

اكثر المقـــررات تدريســـا :

بلغ عدد المقررات الدراسية الموجودة فى البرامج المصرية ٩٩ مقـــررا دراسيا موزعة على الفئات السابقة وكما يلى :

فئة المقــرر	عدد المقررات	النسبة المئية
المقررات الاطاريـــة	٦	١ر٦ ٪
مقررات الأوعيـــة	٩	١ر٩ ٪
المقررات الوظيفيـــة	١١	١ر١١٪
مقررات المؤسســـات	٥	٥ ٪
مقررات المســـتفيدين	—	—
مقررات النظم والقضايا	٦	١ر١٦٪
المقررات الشــقيقة	٦	١ر٦ ٪
المقررات الاخـــرى	٥٦	٥ر٥٦٪
المجمـــوع	**٩٩**	**١٠٠٪**

ومن الواضح قلة النسب المئوية لمقـــررات فئات الأوعية والوظيفيـــة والمؤسسات والمستفيدين على حساب المقـــررات من خارج التخصص عن النمط العالمى .

واعتمادا على توزيع المقررات وعـــدد تكرارها فى البرامج المصرية ، نستطيع تحديد اكثر المقررات الدراسية تدريسا بشكل تنازلى كما يلى :

عنوان المقرر	فئة المقرر	عدد البرامج	النسبة المئوية لعدد البرامج الاجمالى
مدخل الى الحاسبات	شقيقه	٥	٣ر٨٣٪
الأسس الحديثة	اطارى	٤	٧ر٦٦٪
المصادر والمراجع العامة	أوعية	٤	٧ر٦٦٪
المصادر والمراجع المتخصصة	أوعية	٤	٧ر٦٦٪
الوصف الببليوجرافى	وظيفى	٤	٧ر٦٦٪
التصنيف	وظيفى	٤	٧ر٦٦٪
التحليل الموضوعى	وظيفى	٤	٧ر٦٦٪
نظم المعلومات الببلوجرافية	نظم وقضايا	٤	٧ر٦٦٪
الادارة	وظيفى	٤	٧ر٦٦٪

عنوان المقرر	فئة المقرر	عدد البرامج	النسبة المئوية لعدد البرامج الاجمالى
الاحصاء	شقيقه	٤	٧ر٦٦٪
المواد السمعية والبصرية	أوعية	٣	٥٠٪
تكوين المجموعات	وظيفى	٣	٥٠٪
الخدمات	وظيفى	٣	٥٠٪
تصنيف متقدم	وظيفى	٣	٥٠٪
تحسيب المكتبات	نظم وقضايا	٣	٥٠٪
اللغة العربية	اخرى	٣	٥٠٪
اللغة الانجليزية	اخرى	٣	٥٠٪

وهناك تشابه كبير بين المقررات السابقة وبين اكثر المقررات تدريساً فى الدول المتقدمة والنامية وان تأخر ترتيب الادارة عن الخارج ، ولم تظهر مقررات علوم الاتصال ومناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات فى مصر بالنسبة التى ظهرت فيها فى الخارج وان كان المقـرر الأخير اجبـارى فى الدراسات العليا للماجستير بجامعتى القاهرة والاسكندرية .

المؤشرات الاجمالية لتحليل المقـررات الدراسية :

علاوة على المؤشرات التى ظهرت من التحليلات السابقة فإن هنـاك عدداً من المؤشرات الاجمالية التى يمكن الخـروج بها من هذا الجـزء من الرسالة وهى :

١ ــ هناك اختلاف فى توزيع المقـررات الدراسية لفئـات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين التى جاءت اقـل من الخروج وفئـة المقررات من خارج التخصص التى جاءت أعلى ، والحقيقة أن زيادة عـدد المقررات الثانية جاءت من الانحراف الشديد لبرنامجى معهد الاحصـاء ، وأكاديمية السادات وبزيادة عـدد مقررات التربية وعلـم النفس والبرامج الثقافية الثقافية فى جامعة حلوان .

أما أكبر انخفاض فهو الخاص بالمستفيدين ولابد من علاج هذه الفئـة فى المقررات بادخال مقررات مماثلة بالخارج وبالذات دراسـة احتياجات وسلوك المستفيدين ، وثانى أكبر انخفاض جاء فى مقررات الأوعية بسبب تفتيت مقررات هذه الفئة الى مراجع ومصادر الموضوعات المختلفة بالخارج (انسانيات ــ علوم اجتماعية ــ حاسبات الكترونية وهكذا) بينما اقتصر المتخصصة فى تخصص المكتبات والمعلومات فقط فى مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وهو برنامج فريد لا يوجد فى أى برنامج آخر .

٢ ــ هناك ملحوظة هامة فى المقررات المصرية وهى عدم تحديد مجال وموضوعات كل مقرر بشكل يمنع من تداخله فى المقررات الأخرى ، والدليـل على ذلك مقرر التوثيق الذى يتعرض للخدمات والعلاقات الاطارية ، ومقرر الاجراءات الذى يتعرض للتزويد والخدمات ، وموضـوع التكشـيف الذى تتعرض له مقررات التحليل الموضوعى والتوثيق والخدمات .

٣ ـ بدأت بعض المسميات الحديثة تدخل الى اسماء المقررات وبالذات فى برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ، ومن الممكن أن يؤدى هذا الى بعض الاضطراب الذى حدث فى الخارج نتيجة لتغيير المصطلحات ، ومن امثلة ذلك مقرر الفهرسة الذى يطلق عليه الآن الوصف الببليوجرافى والببليوجرافيا ويطلق عليها نظم المعلومات الببليوجرافية ، واستخدام الحاسب فى اعمال المكتبات ويطلق عليه تحسيب المعلومات ، ومن الممكن أن يستمر الاضطراب فترة قصيرة حتى تستقر هذه الأسماء التى تحاول أن تتماشى مع تغيير أسماء المقررات المستمر فى الخارج .

٣ — مؤشرات المستقبل فى النشاط الأكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر :

هناك عدد من المؤشرات الواضحة التى تؤكد ان النشاط الاكاديمى فى مصر سوف يستمر فى الزيادة خلال المستقبل القريب وأول وأهم هذه المؤشرات هى أن قضية المعلومات ومؤسساتها بدأت تحتل المكانة التى غابت طويلا عن خريطة اهتمامات المجتمع المصرى ، فزاد الاهتمام بالمعلومات كمصدر للبحث والتعليم واتخاذ القرارات وبالتالى زادت المؤسسات الاختزانية عدداً ونشاطاً وظهر الطلب بوضوح على أخصائيين للمكتبات والمعلومات للعمل فى هذه المؤسسات ، فظهر معه العجز الكبير فى عدد ونوعية هؤلاء الأخصائيين ، وقد أدى هذا الى تلاحق افتتاح برامج أكاديمية بالجامعات وزيادة عدد الدورات التدريبية بالقطاعين الحكومى والتجارى . الا أن التوسع الشديد الذى ظهر فى السنوات الخمس الأخيرة افتقد معه التخطيط السليم بشكل كامل فأقسام الاسكندرية وحلوان وبنى سويف تفتقد الى الامكانات التجهيزية والمادية والمعامل وقاعات المحاضرات والمكتبات والأهم من ذلك الى المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس المعينين، أما الدورات التدريبية فإن عدم التخطيط لها أو مشاركة المحاضرين الأكفاء يشكك من مقدار الفائدة الحقيقية التى تعود على الدارسين فى هذه الدورات.

ان الأصوات الواعية(٢٩) قد نبهت الى ضرورة وجود سياسة قومية لاعداد المهارات البشرية تراعى أنواع المتدربين ومسئولياتهم وخبراتهم وما ينتظرهم من عمل فى المؤسسات الاختزانية المختلفة ، كما تحدد دور القطاع التجارى والمؤسسات الأكاديمية فى هذا الاعداد ولا يمكن لهذه الخطة أن تنعزل عن سياسة قومية عامة لكل تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر(٣٠) وهذه النظرية قد استمدت وعيها من تجارب الدول النامية الأخرى على وجه الخصوص ، والتى أكدت التجارب بها أن عدم وجود هذه السياسة فى فترة نمو وتطور التخصص تجعل من أمر مساراته المستقبلية عرضة للنمو غير المتجانس والعشوائى ، مما يعرضه فى النهاية الى افتقاد قوة الدفع التى اكتسبها فى النمو والتطور ، ثم الخلود الى السكينة والاستسلام ثم الى التخلف الأبدى والسياسة القومية لاعداد المهارات البشرية فى الدول النامية لابد أن تحدد المؤسسات المختلفة التى تقوم بالتأهيل ودور كل مؤسسة والبرامج والمقررات والمناهج الموجودة بها والفترة الزمنية المطلوبة لاعداد كل نوع من أنواع الأخصائيين على ضوء

الامكانيات المتاحة وحجم الاستثمارات المتوقع علاوة على مستقبل ومسارات التخصص ككل فى أى دولة ، وبالذات واقع ومؤشرات مستقبل المؤسسات الاختزانية المختلفة(٣١) .

ومن أبرز ايجابيات الفترة الماضية التطوير المستمر فى برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذى يمثل المؤسسة الأم فى النشاط الاكاديمى وهناك تطوير فى نظام الدراسة بافتتاح الدبلوم التأهيلى ، وفى تعديل المقررات اعتباراً من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ وسيؤدى هذا الى تحسين وتنوع مستويات الخريجين . ومن الواضح أن محاولات تفتيت التخصص داخل جامعة القاهرة ذاتها بين عدد من الوحدات الاكاديمية(٣٢) قد خفتت الى حد كبير فى السنوات الأخيرة مع ذهاب من نادوا بها من جهة ، وفشل برنامج معهد الاحصاء فى تحقيق أى قدر من النجاح ، وتوسيع رؤية وبرامج ونظم قسم المكتبات والوثائق ، والحقيقة أن تجربة معهد الاحصاء باعداد دراسات منفصلة تعد فاشلة بمقاييس عدم اقبال الدارسين ، وتعثر الدارسين اثناء الدراسة وخليط المقررات الذى يضمه البرنامج والتى تؤدى الى اعداد اخصائى حاسبات الكترونية مهاراته التطبيقية محدودة للغاية خاصة بالأعمال الببليوجرافية ، أو كما قال نصا من خطط له : « لتجاهل مقرراته اى أهداف او وظائف تتم فى بنوك ومراصد المعلومات والمكتبات وتركيز المقررات على نظريات الحاسب وبرمجته(٣٣) » لهذا فإنه من المؤشرات الواضحة فى المستقبل ان دعوات الانفصال ستخف حدتها وسوف تختفى مع مرور الوقت خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار زيادة الوعى لدى المسئولين والدارسين بقضية المعلومات وعلاقاتها المتشابكة ووظائف مؤسساتها .

ومن الواضح أن العجز فى اعداد الاخصائيين سيختفى تدريجيا بفعل زيادة الخريجين وعودة عدد كبير من الاخصائيين من الدول العربية للظروف الاقتصادية التى بدأت تسود هناك بعد انخفاض العوائد البترولية واستمرار المساعدات الأجنبية الأمريكية والبريطانية فى اعداد الكوادر البشرية المصرية فى التخصص الا ان الزيادة لن تؤدى الى الوفرة المطلوبة فى غضون سنوات قليلة ، بل سيظل عدد الاخصائيين أقل من الطلب عليهم .

***

رابعا — سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

كان لابد لاستكمال صورة الأطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر أن يتناول المؤلف السمات النوعية والعددية للانتاج الفكرى المصرى فى التخصص. وكما سبق أن تم بالنسبة للانتاج فى الدول المتقدمة والدول النامية ومن المفيد فى هذا السياق ان ينبه المؤلف الى ما سبق ان ذكره فى الفصل السابق من أن الدراسة الببليومترية الكاملة والمفصلة للانتاج الفكرى تستدعى دراسة تتناول هذا الانتاج ضبطا وتحليلا بالرغم من أن المؤلف قد درس الانتاج الفكرى المصرى بشكل أكثر تفصيلا من الانتــاج الفكرى الخارجى ، لأنه لم تتم عليه اى دراسة مفصلة ولقلة عدده ، والسـهولة النسبية فى حصره .

١ — طرق ومنهج التحليل :

اعتمد المؤلف على عملى(٣٤ ، ٣٥) الدكتور محمد فتحى عبدالهادى فى حصر وضبط الإنتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبــات والمعلومات وقد اعتبر أنهما تغطيان الانتاج الفكرى بشكل يسمح بدراســته ، على الرغم من أن مقدمتى الببليوجرافيتان احتويتا على ما يفيد عدم احكامهما الحصر التام ، ولم يكن قرار المؤلف بالاعتماد عليهما الا لثقته فى شمولهما بالقدر الذى يمكن معه استخلاص السمات الهامة والمميزة لهذا الانتاج ، ولعدم وجود اى حصر بديل يعتمد عليه الطالب ، وللصعوبة البالغة فى حصر هذا الانتاج وضبطه وتحليله معا لأن الأمر يتطلب دراسة اخــرى مفصلة تخصص لذلك ، ثم لثقته فى المجهود ودرجة كفاءة المعد لهما وتتبعه لمـــا يكتب ، وبحيث جعل الببليوجرافيتين من نقــاط القــوة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى .

وكان من الواضـــح أن مجموع الانتاج الفكــرى الذى قام المصريون بكتابته وتم تسجيله يقل على مدى مائة عام من الانتــاج الفكــرى الدولى المسجل فى اى من أدوات الضبط العالمية فى سنة واحدة ، وبالتالى فقــد اخذ المؤلف كل ما كتب من انتاج ولم يعتمد على عينة ، وقام المؤلف بفصل الانتاج الذى كتبه مصريون عن الانتاج الذى كتبه العــرب من جنسيات اخرى ، واستغل معرفته المسبقة بمعظم من قام بالكتــابة ، وبحث وقرا بعض هذا الانتاج ليتأكد من جنسيات من كتبوه والموضوعات الدقيقة التى

تناولوها ، حتى استطاع عزل الانتاج المصرى عن الانتاج العربى ، ثم تم بعد ذلك بتفريغ هذا الانتاج على بطاقات ليتسنى له اجراء التحليلات البيليوجرافية واستخراج المؤشرات الخاصة بلغات وهيئات النشر وشكل الأوعية ومكان النشر والتشتت الموضوعى للانتاج وتوزيعه على جزئيات التخصص ، على قياس انتاجية المؤلف وعدد الترجمات وظاهرة التأليف المشترك والهيئات المنتجة .

ونظرا لأن مجال البيليوجرافية أوسع من مجال التخصص الذى حدده المؤلف فى بداية هذا الكتاب ، فقد حذف الانتاج الفكرى الذى ورد تحت رؤوس الموضوعات الآتية :

١ ــ الكتب الجامعية لأن ما سجل فى البيليوجرافية يتناول قضايا التعليم الجامعى بوجه عام .

٢ ــ الكتب المدرسية لأن ما سجل يتناول فى معظمه تخصص التربية .

٣ ــ حق التأليف لاغراق هذا الانتاج فى الجوانب القانونية .

٤ ــ التأليف ــ اتجاهات ، لأن جانبا كبيراً مما كتب استعراضات لكتب فى تخصصات متعددة ، وقد ضم المؤلف هذه الاستعراضات الى موضوعات الكتب الأصلية .

٥ ــ التراث العربى لاستغراق هذا الانتاج فى تناول موضوعات الحضارة العربية والتاريخ والأدب والدين الاسلامى .

٦ ــ البحث العلمى لانتماء ما كتب فى الموضوع لمناهج وطرق البحث .

كما أن المؤلف أعاد توزيع الانتاج الفكرى الذى جاء تحت موضوع علم المعلومات لأن ما كتب فيه وسجل فى البيليوجرافيتين ينتمى اما الى موضوع الاطار العام للتخصص ــ دراسة النظرية ، او الى موضوع التحسيب فى المكتبات ومراكز المعلومات . وقد تنبه المؤلف الى أن بعض بطاقات الانتاج الفكرى تتكرر تحت رؤوس موضوعات مختلفة لاشتمال العمل على اكثر من موضوع ، ولم يدخل هذا الانتاج الا تحت راس موضوع واحد فقط حتى يتم ضبط الاحصائيات وساعده على ذلك ضبط هذه المكررات فى كشافات البيليوجرافية .

وبلغ مجموع الانتاج الفكرى الذى خضع للتحليل ٢٩٨٩ وعاء فى الفترة من ١٨٨٢ ـ تاريخ أول مقالة ظهرت فى التخصص فى جريدة المقتطف والمسجلة برقم ٣٩٣ ٪ فى البيليوجرافية الأولى — وحتى عام ١٩٨٠ وهذا المجموع هو ما كتبه مصريون بمصر أو الخارج بأى شكل وبأى لغـــة أو الانتاج الذى شاركوا فيه ترجمـــة أو اشرافاً أو عرضـــا أو تقديمـــاً أو مراجعة . وسيقسم الطالب كل تحليلاته وجداوله الى قسمين الأول للفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٧٥ والثانى من ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ليستطيع اســـتخراج مؤشرات تطور الانتاج ومساراته فى السنوات الأخيرة .

٢ ـــ فئـــات وأوعية نشر الانتاج :

يوضح الجدول الآتى شكل الأوعية التى نشر بها الانتاج الفكرى فى التخصص :

شكل الوعـاء	١٨٨٢ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		الاجمالى	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
المقـالات	١١٣١	٥٤ر ٥٪	٥١٦	٥٦ر٤٪	١٦٤٧	٥٥ر ١٪
التقـارير	٢٥٥	١٢ر ٢٪	٦١	٦ر٧ ٪	٣١٦	١٠ر ٦٪
الكتـــب	١٩٤	٩ر ٦ ٪	١٠٧	١١ر٧٪	٣٠١	١٠٪
محاضرات الدورات	١٣٨	٦ر ٧ ٪	١	١ر ٪	١٣٩	٤ر ٧ ٪
فصول الكتب	٨٩	٤ر ٣ ٪	١٢	١ر٣ ٪	١٠١	٣ر ٤ ٪
ابحاث المؤتمرات	٨٨	٤ر ٢ ٪	١٤٥	١٥ر٨٪	٢٣٣	٧ر ٨ ٪
النشرات	٦٩	٣ر ٣ ٪	١٣	١ر٤ ٪	٨٢	٢ر ٧ ٪
الرسائل الجامعية	٣٦	١ر ٧ ٪	٢٧	٣ ٪	٦٣	٢ر ١ ٪
ابحاث التخرج	٢٩	١ر ٤ ٪	٠٠	٠٠	٢٩	١ ٪
القـــوانين	١٧	٨ ر ٪	٣	٣ر ٪	٢٠	٦٧ر ٪
عروض الكتـب	١٤	٦٥ر ٪	٥٤	٢ر٦ ٪	٣٨	١ر ٣ ٪
احصائيـات	١٣	٦ ر ٪	٦	٧ر ٪	١٩	٦ر ٪
جلسات مجلس الشعب	١	٠٥ر ٪	—	—	١	٠٣ر ٪

ومن الواضح ان المقالات تشكل النسبة العظمى من الانتاج مثلما كان عليه الحال في الانتاج العالمى ، كما أن نسبة المقالات ثابتة في الفترتين وان كانت نسبة ما ينشر في مصر في شكل مقالات (١ر٥٥٪) اقل من النمط العالمى (٦ر٨٧٪) لقلة عدد الدوريات في مصر ، ولزيادة نسبة الأوعية الأخرى مثل محاضرات الدورات والتقارير وفصول من مثل هذه الأوعية في الخارج ، والتقارير بالذات جاءت نسبتها عالية عن الانتاج العالمى رغم اعتراف معد الببليوجرافيتين بعدم حصره للتقارير الى الدرجة الكاملة لصعوبة حصرها وقلة توزيعها(٣٦) .

وهناك عدد من أوعية النشر الموجود بها انتاج فكرى مصرى ، وهى نادرة التمثيل في ادوات الضبط العالمية مثل المحاضرات التدريبية والنشرات وابحاث التخرج وجلسات مجلس الشعب ، ويرجع ذلك الى عدم اهتمام الأدوات العالمية بحصر مثل هذه الأوعية لضآلة قيمتها العلمية في الغالب .

الا ان ابرز ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو تضاعف نسبة الرسائل الجامعية واعمال المؤتمرات في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لجملة اسباب اهمها زيادة المؤتمرات التى عقدت في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة حتى ان القسم كما يظهر في تواريخ نشر هذه الرسائل ذ. منح درجة دكتوراه واحدة ، ٤ درجات ماجستير في العشر سنوات الأولى من حياته ، ٥ درجات دكتوراه ، ٩ درجات ماجستير في العشر سنوات الثانية ثم ١٢ درجة دكتوراه ، ١٨ درجة ماجستير في العشر سنوات الثالثة والأخيرة ، يضاف الى ذلك زيادة عدد الدارسين في التخصص في الجامعات البريطانية والأمريكية وهى الزيادة المستمرة بسبب تدفق المنح الأجنبية للدراسة في الخارج .

٣ ــ لغات الانتاج :

يوضح الجدول الآتى اللغات التى يكتب بها الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

اللغة	١٨٨٢ ـ ١٩٧٥ المجموع	النسبة	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ المجموع	النسبة	الاجمالى المجموع	النسبة
العربية	١٩٥٨	٤ ر٩٤٪	٨٢٨	٥ر٩٠٪	٢٧٨٦	٢ ر٩٣٪
الانجليزية	١٠٦	١ ر٥ ٪	٨٢	٩ ٪	١٨٨	٣ ر٦ ٪
الالمانية	٨	٤ ر ٪	٤	٤ر ٪	١٢	٤ ر ٪
الفرنسية	١	٠٥ر ٪	١	١ر ٪	٢	٠٧ر ٪
التشيكية	١	٠٥ر ٪	...	...	١	٠٣ر ٪

ومن الواضح ان اللغة العربية هى التى كتب بها الجزء الأعظم من الانتاج وان اللغة الانجليزية قد زادت من نسبة مشاركتها فى الفترة الثانية لكثرة الدارسين فى الخارج وزيادة مشاركة المصريين فى المؤتمرات الدولية ، ونشر كتاباتهم فى الدوريات التى تنشر خارج مصر ، ومن الواضح ايضا ان الانتاج التشيكى والالمانى سوف يظل ثابتا لأنه يعتمد على حالات فردية ؛ فاللغة التشيكية كتب بها باحث مصرى رسالته عندما كان مبعوثا هناك ؛ والالمانية يكتب بها مصرى يقيم بالمانيا الغربية .

الا أن الملحوظة الهامة هنا هى أن الانتاج الفكرى المصرى باللغة العربية والذى يقترب من ثلاثة آلاف وعاء لم يمثل فى أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية مما يؤكد النتائج التى خرجت بها الدراسات التى تعرضت سابقاً الى تحليل الانتاج الفكرى العربى فى الطب(٣٧) والزراعة(٣٨) من أن الانتاج الفكرى المصرى والعربى فى كل التخصصات غير ممثل فى أدوات الضبط على المستوى العالمى وهذا يلقى الأعباء فى حصره وضبطه واتاحته ما خرج به المؤلف فى الفصل الرابع من أن الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى الدول النامية ، رغم وجوده ووفرته فى أماكن متعددة من العالم ، غير ممثل فى ادوات الضبط العالمية ، ومصر هنا تعد خير دليل وتحليله على الببليوجرافيين المصريين والعرب بصفة اساسية ، كما يؤكد على ذلك .

٤ ـ جغرافية الانتاج :

الجدول التالى يوضح اماكن نشر الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

م	الدولة	١٨٨٢ – ١٩٧٥ مجموع	نسبة	١٩٧٥ – ١٩٨٠ مجموع	نسبة	الإجمالي مجموع	نسبة
١	مصر	١٨٤٦	٨٩٪	٥٨٦	٦٤٪	٢٤٣٢	٨١ر٤٠٪
٢	الكويت	٤٠	١ر٩٢٪	١٩	٢ر١٪	٥٩	٢٪
٣	الولايات المتحدة	٣٦	١ر٧٪	٣٧	٤٪	٧٣	٢ر٤٪
٤	العراق	٣٣	١ر٦٪	٢٢	٢ر٤١٪	٥٥	١ر٨٪
٥	ليبيا	٣٣	١ر٦٪	٦	ر٧٪	٣٩	١ر٣٪
٦	المملكة العربية السعودية	٣١	١ر٥٪	١٨٥	٢٠ر٢٪	٢١٦	٧ر٢٢٪
٧	سوريا	١٠	ر٥٪	—	—	١٠	ر٣٣٪
٨	ألمانيا الغربية	٩	ر٤٣٪	٣	ر٣٣٪	١٢	ر٤٪
٩	فرنسا	٨	ر٤٪	٦	ر٧٪	١٤	ر٥٪
١٠	السودان	٦	ر٣٪	٧	ر٨٪	١٣	ر٤٣٪
١١	قطر	٦	ر٣٠٪	٣	ر٣٣٪	٩	ر٣٪
١٢	لبنان	٥	٢٪	٩	١٪	١٤	ر٥٪
١٣	الاردن	٢	١٪	٦	ر٧٪	٨	ر٣٪
١٤	بريطانيا	٢	١٪	٦	ر٧٪	٨	ر٣٪
١٥	كوريا الجنوبية	١	ر٠٥٪	—	—	١	ر٠٣٪
١٦	الدانمرك	١	ر٠٥٪	—	—	١	ر٠٣٪
١٧	بلجيكا	١	ر٠٥٪	١	ر١٪	٢	ر٠٦٪
١٨	النمسا	١	ر٠٥٪	—	—	١	ر٠٣٪
١٩	تشيكوسلوفاكيا	١	ر٠٩٪	—	—	١	ر٠٣٪
٢٠	كندا	١	ر٠٥٪	—	—	١	ر٠٣٪
٢١	تونس	١	ر٠٥٪	٣	ر٣٣٪	٤	ر١٪
٢٢	المغرب	—	—	٥	ر٥٪	٥	ر٢٪
٢٣	هولندا	—	—	٤	ر٤٪	٤	ر١٪
٢٤	الامارات	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٢٥	غانا	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٢٦	المكسيك	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٢٧	استراليا	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٢٨	الجزائر	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٢٩	أيطاليا	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪
٣٠	ألمانيا الشرقية	—	—	١	ر١٪	١	ر٠٣٪

ولعل انتشار الانتاج الفكرى المصرى فى ٣١ دولة من دول العالم من الظواهر الإيجابية فى نشاط التخصص فى مصر ، كما أن التشتت بهذا الشكل لابد وان يقابله بتقدير لمعد البيليوجرافيتين على جهد تتبع هذا الانتاج فى كل هذه الدول .

وكان من الطبيعى أن تكون مصر هى المكان الأول للنشر ، وان كانت النسبة قد تناقصت فى السنوات الأخيرة بفعـل الهجرة العربية والعالميـة للمصريين المتخصصين فى المجال ، ولزيادة سبل النشر امامهم فى الكـويت والمملكة العربية السعودية فى السنوات العشرة الأخيرة ، حتى ان للدولة الثانية قد تضاعف انتاج المصرين فيها ١٤ ضعفا فى غضون هذه السنوات العشرة . كما انه من الواضح ان الظروف السياسية تحدد الى حد كبير نشر المصريين لأعمالهم فى الدول العربية ، ففى سنوات ما بعد حرب اكتوبر قل انتاج المصريين المنشور فى سوريا وليبيا لضعف العلاقات معهم ، وزاد فى نفس الوقت فى الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن لقوة العلاقات السياسية .

ولو رتبنا اماكن النشر حسب التجمعات الجغرافية فإنها تكون حسب الجدول الآتى :

المنطقـة	النسبة المئوية	المنطقـة	النسبة المئوية
مصـــــر	٤ ر٨١٪	الدول النامية	١ ر٪
الدول العربية	٥ ر١٤٪	اوربا الشرقية	٠٦ر٪
الولايات المتحدة وكندا	٤٧ر٢ ٪	اســــتراليا	٠٣ر٪
اوربا الغربية	٤٤ر١ ٪		

٥ ـ هيئات النشر :

الجدول الآتى يوضح هيئات الانتاج الفكرى المصرى فى التخصص :

هيئات الناشر	١٨٨٢ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠			
	مجموع	نسبة	مجموع	نسبة	مجموع	نسبة
ناشرون تجاريون	٨٥٦	٣ و٤١٪	٣٢٤	٤١ر٣٥٪	١١٨٠	٥ر٣٩٪
منظمات اقليمية	٢٩٤	٢ و١٤٪	١٨٥	٢ و٢٠٪	٤٧٩	١٦٪
هيئات دولية	٢٠٥	٩ و٩ ٪	١٤٥	٨ و١٥٪	٣٥٠	٧١ر١١٪
جامعات ومعاهد	٢٠٤	٨ ر٩ ٪	٨٦	٤٠ ر٩ ٪	٢٩٠	٧ و٩ ٪
جمعيات مهنية	١٧٧	٥ ر٨ ٪	١٠٥	٥ و١١٪	٢٨٢	٤٣ر٩ ٪
مؤسسات اختزانية	١٦٩	١٥ر٨ ٪	٢٩	٢ ر٣ ٪	١٩٨	٦٣ر٦ ٪
هيئات حكومية	١٢٩	٣ ر٦ ٪	٣٢	٥ ر٣ ٪	١٦١	٤ ر٥ ٪
مكاتب استشارية	١٤	٦٨ر ٪	٤	٤٤ر ٪	١٨	٦ ر ٪
مجمع اللغة العربية	٦	٣ ر ٪	٠٠	٠٠	٦	٢ ر ٪
مجلس الشعب	١	٠٥ر ٪	٠٠	٠٠	١	٣ ر ٪
بدون ناشر	١٩	٩٢ر ٪	٥	٥٥ر ٪	٢٤	٨ ر ٪

وتبين من الجدول السابق اختلاف ترتيب مصادر النشر عن الانتـــاج الفكرى العالمى ، فالنشر التجارى يحظى بالمرتبة الأولى ثم المنظمات الاقليمية ثم الهيئات الدولية ، بينما تتراجع هذه المصادر فى الأنتاج العالمى الذى تفرزت فيه الجمعيات المهنية ثم المؤسسات الأكاديمية ثم المؤسسات الاختزانية على التوالى ، وقد اثر دور الجمعيات المهنية فى مصر على نشاطها فى النشر وقلة امكانيات المؤسسات الاكاديميـــة والاختزانية ايضا على نشـــاطها فى هذا المجـــال .

ومن المؤشرات الهامة ايضا قلة مساهمة المكاتب الاستشارية والقطاع التجـــارى فى النشر وهذا ما يؤكد ايضـــا ضعف هذا القطـــاع من قطاعات التخصص فى مصر ، ويلاحظ الزيادة الكبيرة فى عدد الأوعية التى تنشرهـــا المنظمات الدولية والاقليميـــة للمتخصصين المصريين فى العقد الأخير وعما كانت عليه من قبل لكثرة هذه المنظمات فى مصر ، واهتمامها بتنظيم مؤتمرات ونشر دوريات فى التخصص ، ثم اهتمام المصريين فى المشاركة فى انشـــطة هذه المنظمات .

٦ ــ التوزيع الموضوعى للانتـــاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الأكايمى :

قام المؤلف بحصر كل المداخل التى جاءت تحت كل رؤوس الموضوعات التى اعتبرها داخل اطار تخصص المكتبات والمعلومات ، واستبعد ٦٣ مدخلا تحتمل ان تكون تحت اكثر من راس موضوع ونشل فى ان يراها بنفسه ليتاكد من موضوعها الدقيق ، وعلى هذا فقد خضع لقياس التوزيـــع الموضوعى ٢٩١٦ فقط ، والجدول الآتى يوضح نتائج التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى المصرى :

مسلسل	الموضوع	١٨٨٢ ـ ١٩٧٥ العدد	النسبة	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ العدد	النسبة	الاجمالى العدد	النسبة
١	المكتبات المدرسية	٢١٧	١٠ر٨ ٪	٥٣	٨ر٥ ٪	٢٧٠	٣ر٩ ٪
٢	التوثيق والمعلومات	٢٠٩	١٠ر٤ ٪	٦٥	٢ر٧ ٪	٢٧٤	٤ر٩ ٪
٣	النشـــــر	١٨٥	٢٢ر٩ ٪	٢٥	٨ر٢ ٪	٢١٠	٢ر٧ ٪
٤	الأرشـــيف	١١٠	٤٧ر٥ ٪	٤٢	٦ر٤ ٪	١٥٢	٢ر٥ ٪
٥	التصـــنيف	٧٤	٧ر٣ ٪	٢٣	٥ر٢ ٪	٩٧	٣ر٣ ٪
٦	المراجــــع	٧٤	٧ر٣ ٪	٢٤	٦٤ر٢ ٪	٩٨	٤ر٣ ٪
٧	الفهرســة	٧٠	٤٨ر٣ ٪	٢٩	٢ر٣ ٪	٩٩	٤ر٣ ٪
٨	المكتبات الاكاديمية	٧٠	٤٨ر٣ ٪	١٤	٥ر١ ٪	٨٤	٩ر٢ ٪
٩	عادات القــراءة	٦٩	٤٣ر٣ ٪	٣٢	٤ر٢ ٪	٩١	١ر٣ ٪
١٠	تاريخ المكتبـــات	٦٧	٣٤ر٣ ٪	١٣	٤ر١ ٪	٨٠	٧ر٢ ٪
١١	الكتـــاب كوعـاء	٦٦	٣ر٣ ٪	٢٣	٥ر٢ ٪	٨٩	٣ ٪
١٢	التعليم فى المكتبات	٦٤	٢ر٣ ٪	١٧	٩ر١ ٪	٨١	٨ر٢ ٪
١٣	المكتبات العامة	٦٠	٣ ٪	٣٥	٨ر٣ ٪	٩٥	٣ر٣ ٪
١٤	المدخل والاطار العـــام	٥٩	٩٤ر٢ ٪	٥١	٦ر٥ ٪	١١٠	٨ر٣ ٪
١٥	البيليوجرافيـــا	٥٨	٩ر٢ ٪	٣٢	٥ر٣ ٪	٩٠	١ر٣ ٪
١٦	المكتبـــات القوميـــة	٥٤	٧ر٢ ٪	٣٩	٢ر٤ ٪	٩٣	٢ر٣ ٪
١٧	الاختيـــار والتزويد	٥٤	٧ر٢ ٪	١٨	٢ ٪	٧٢	٥ر٢ ٪
١٨	المخطـــوطات	٤٨	٤ر٢ ٪	٢٠	٢ر٢ ٪	٦٨	٣ر٢ ٪
١٩	مكتبـــات الاطـــــال	٤٨	٤ر٢ ٪	٥٦	٢ر٦ ٪	١٠٤	٦ر٣ ٪
٢٠	المكتبات المتخصصة	٣٣	٦٣ر١ ٪	٣٩	٣ر٤ ٪	٧٢	٥ر٢ ٪
٢١	تحســـيب المكتبـــات	٣٣	٦٣ر١ ٪	٤٩	٤ر٥ ٪	٨٢	٨ر٢ ٪
٢٢	المكتبـــات المقـــارنة	٣١	٥ر١ ٪	٢	٢٢ر ٪	٣٣	١ر١ ٪
٢٣	الاجراءات الفنيـــة	٢٩	٤٤ر١ ٪	١٣	٤ر١ ٪	٤٢	٤ر١ ٪
٢٤	جمعيـات المكتبـــات	٢٨	٤ر١ ٪	١٠	٣ر١ ٪	٣٨	٣ر١ ٪
٢٥	الخـــدمات	٢١	٤ر١ ٪	١٥	٧ر١ ٪	٣٦	٢ر١ ٪
٢٦	تراجـم المكتبيـن	٢٠	١ ٪	١	١ر ٪	٢١	٧٢ر ٪
٢٧	المصـغرات الفيلميـــة	١٩	٩٤٪	١٩	١ر٢ ٪	٣٨	١ر١ ٪

٢٨	الفهرسة الموضوعية	١٨	٩ر ٪	١٩	١ر٢ ٪	٣٧	٣ر١ ٪
٢٩	دراسة استخدام المكتبة	١٧	٨٥ر ٪	٤	٤٤ر ٪	٢١	٧٢ر ٪
٣٠	المكتبات الريفية	١٣	٦٤ر ٪	٢	٢٢ر ٪	١٥	٥ر ٪
٣١	الإنتاج الفكرى للتخصص	١١	٣ر٢٥ ٪	٢٤	٢ر٦٤ ٪	٣٥	٢ر١ ٪
٣٢	الإدارة	٨	٤ر ٪	٦	٧ر ٪	١٤	٥ر ٪
٣٣	الدوريات	٨	٤ر ٪	١١	٢ر١ ٪	١٩	٧ر ٪
٣٤	مكتبات الأفراد	٧	٣٤ر ٪	٢	٢٢ر ٪	٩	٣ر ٪
٣٥	المعايير الموحدة	٧	٣٤ر ٪	٨	٩ر ٪	١٥	٥ر ٪
٣٦	الرقابة على المطبوعات	٦	٣ر ٪	٠٠	٠٠	٦	٢ر ٪
٣٧	الاطروحات كوعاء	٦	٣ر ٪	١	١ر ٪	٧	٢ر ٪
٣٨	المؤسسات الدولية للتخصص	٥	٢٥ر ٪	٣	٣٣ر ٪	٨	٣ر ٪
٣٩	الاكتشيف	٥	٢٥ر ٪	١١	٢ر١ ٪	١٦	٥ر ٪
٤٠	الشبكات والنظم القومية	٤	٢ر ٪	٢٧	٣ ٪	٣١	١ ٪
٤١	حفظ وصيانة الأوعية	٤	٢ر ٪	٠٠	٠٠	٤	١ر ٪
٤٢	الاستخلاص	٤	٢ر ٪	٣	٣٣ر ٪	٦	٢ر ٪
٤٣	مناهج وطرق البحث فى التخصص	٢	١٥ر ٪	٠٠	٠٠	٣	١ر ٪
٤٤	براءات الاختراع	٢	١ر ٪	٢	٣٣ر ٪	٥	٢ر ٪
٤٥	الترجمة	٢	١ر ٪	٨	٩ر ٪	١٠	٣ر ٪
٤٦	مكتبات وخدمات المعوقين	٢	١ر ٪	٠٠	٠٠	٢	١ر ٪
٤٧	المرأة كأمين مكتبة	٢	١ر ٪	٢	٢٢ر ٪	٤	١ر ٪
٤٨	بحوث العمليات فى التخصص	١	٠٥ر ٪	٠٠	٠٠	١	٠٣ر ٪
٤٩	المبانى	١	٠٥ر ٪	٢	٣٣ر ٪	٤	١ر ٪
٥٠	المطبوعات الحكومية	١	٠٥ر ٪	٠٠	٠٠	١	٠٣ر ٪
٥١	مكتبات السجون	١	٠٥ر ٪	١	١ر ٪	٢	١ر ٪
٥٢	مراصد وبنوك المعلومات	٠٠	٠٠	٩	١ر ٪	٩	٣ر ٪
٥٣	علوم الاتصال	٠٠	٠٠	٥	٦ر ٪	٥	٢ر ٪
٥٤	الخط والكتابة	٠٠	٠٠	٤	٤٤ر ٪	٤	١ر ٪
٥٥	اللغويات	٠٠	٠٠	٢	٢٢ر ٪	٢	١ر ٪
٥٦	تدريب المستفيدين	٠٠	٠٠	٢	٢٢ر ٪	٢	١ر ٪

وهناك عدد من المؤشرات التى يكشف عنها التحليل المعروض فى الجدول السابق وهى :

١ — ان هناك فروقا واضحة بين نقاط القوة والتركيز فى الموضوعات التى يكتب فيها الانتاج المصرى عن الانتاج العالمى ، وكما سبق عرضها فى الفصل الرابع من الكتاب ، فالانتاج المصرى ، ضعيف للغاية فيما يختص بالخدمات (٢ر١٪ مقابل ٥ر١٨٪) والتكشيف (٥ر٪ مقابل ٦ر٪) والادارة (٧ر٪ مقابل ١ر٦٪) والاختيار والتزويد (٥ر٢٪ مقابل ٢ر٨٪) وضعيف فى الفهرسة والتصنيف (٧ر٦٪ مقابل ٢ر٩٪) ، ومن ناحية اخرى فالانتاج المصرى يتفوق على الانتاج للعالمى فى موضوعات المكتبات المدرسية (٣ر٩٪ مقابل ٣ر٤٪) والمكتبات العامة والقومية (٥ر٦٪ مقابل ٥ر٣٪) وتاريخ المكتبات والمخطوطات (٥ر٢٪ مقابل اقل من ٥٪) ، ويتساوى تقريبا الانتاج فى بقية الموضوعات ، وهو مؤشر له دلالته للكتاب المصريين فى ضرورة سد الفجوات الموجودة فى الانتاج الفكرى للتخصص خاصة وان الموضوعات التى يقل فيها الانتاج من اهم موضوعات التخصص ومجالاته .

٢ — هناك موضوعات زاد فيها الانتاج جدا عما كان عليه قبل العقد السابع من هذا القرن ، وهى على سبيل التحديد المكتبات العامة والمدخل والاطار العام والبيليوجرافيا والمكتبات القومية ومكتبات وكتب الأطفال والمكتبات المتخصصة والتحسيب والمصغرات الفيلمية والفهرسة الموضوعية والدوريات والشبكات والنظم القومية والترجمة والمعايير الموحدة . وكل الموضوعات السابقة اما حديثة او حدثت بها تغييرات جوهرية تستدعى البحث والكتابة ، بدليل ان نفس الموضوعات تقريبا زاد فيها الانتاج على مستوى العالم ، وكما ظهر فى الفصل الرابع ، وفى هذا دليل على عدم انعزال الانتاج الفكرى المصرى عن التيارات والقضايا الحديثة فى التخصص.

٣ — على الطرف الآخر هناك موضوعات قل فيها الانتاج المصرى فى نفس الفترة الزمنية وهى المكتبات المدرسية والنشر والتصنيف والمكتبات الأكاديمية وتاريخ المكتبات والمكتبات المقارنة وتراجم المكتبيين والحفظ والصيانة ومناهج البحث .

٤ — هناك موضوعات لم يكن بها انتاج فكرى قبل عشر سنوات وهى اللغويات فى التخصص وتدريب المستفيدين وبنوك ومراصد المعلومات وعلوم الاتصال وكلها موضوعات لم تدخل حيز الانتاج الفكرى الدولى الا فى نفس الفترة التى دخلت فيها الى الانتاج المصرى او سبقتها بقليل .

٥ — بتوزيع الموضوعات السابقة باستخدام خطة توزيع المقررات الدراسية وكما سبق ان تم بالنسبة للانتاج الفكرى العالمى ، سيكون التوزيع حسب الجدول التالى :

فئة المقرر	الموضوعات التى تنتمى اليـــه	العـدد	النسبة
الموضوعات الاطارية	المدخل العام – التعليم فى المكتبات الجمعيات – المكتبات المقـارنة – الانتاج الفكرى للتخصص – تراجم المكتبين – المعايير الموحدة – المؤسسات الدولية – مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات •	٤٢٤	١٤ر٥٤٪
موضوعات الاوعية	الكتاب – المراجع – المخطوطات – المصغرات – الدوريات – الاطروحات – براءات الاختراع – الحفظ وصيانة الاوعية – المطبوعات الحكومية •	٣٢٤	١١ر١١٪
الموضوعات الوظيفية	الفهرسة والتصنيف والاختيار والتزويد والاجراءات والفهرسة الموضوعية والخـدمات والادارة والتكشيف والترجمة والاستخلاص والمبانى •	٤٣٨	١٥٪
موضوعات المؤسسات	المكتبات المدرسية والعامة والقـومية والاكاديمية والمتخصصة والريفية والسـجون والافراد ومراكز التوثيق والمعلومات والارشيف كمؤسسة •	٩١٤	٣١ر٣٪
موضوعات المستفيدين	مكتبات وكتب الاطفال – عادات القراءة – دراســـة استخدام المكتبة – تدريب المستفيدين – المعوقون •	٢٢٠	٧ر٥٤٪
موضوعات النظم والقضايا	الببليوجرافيا – تحسيب المكتبات – الشبكات والنظم القومية – مراصد وبنوك المعلومات المراة كامين مكتبة • •	٢١٦	٧ر٤١٪
الموضوعات الشقيقة	النشر والارشيف كموضوع – الاتصال – اللغويات •	٣٦٩	١٢ر٧٪
موضوعات اخرى	الخط والكتابة وبحوث العمليات وقوانين الرقابة •	١١	٤ر٪

ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

١ — هناك زيادة فى الانتـــاج الفكرى المصرى عن الانتـــاج الأجنبى العالمى فيما يتعلق بالموضوعات الاطارية (٤ر١٤٪ مقابل ٢ر١٠٪) وموضوعات المؤسسات (٣ر٣١٪ مقابل ٥ر٩٪) والنظم والقضايا (٤١ر٧٪ مقابل ٢ر٣٪) والمقررات الشقيقة (٧ر١٢٪ مقابل ٥ر٨٪) والأوعية (١١ر١١٪ مقابل ٥ر٩٪) والمستفيدين (٥٤ر٧٪ مقابل ٤ر١٪) .

٢ — فى المقابل هناك نقص فى الانتاج الفكرى المصرى فيما يتعلـــق بالموضوعات الوظيفية (١٥٪ مقابل ٦ر٥٧٪) وهذه النتيجة مفاجأة الى حــد كبير لأن هناك اتهاما تقليديا للتخصص فى مصر بانغماســـه فى الأســـاليب الوظيفية وبالذات الفهرســـة والتصنيف على حســـاب الخـــدمات المباشرة والمستفيدين ، بينما هذه التحليلات تثبت عكس ذلك ، ولكن ينبغى مراعاة ان الخدمات هى احد الوظائف ، كما انها كثيرا فى الانتاج المصرى بالـــذات ما تتداخل فى الوعاء الواحد مع عناصر يمكـــن ان تدخـــل فى موضـــوعات المؤسسات ، وموضوعات المستفيدين .

٣ — الملاحظ ان نسبة النمو فى الموضوعات الوظيفية وموضـــوعات المســـتفيدين غالية فى السنوات العشر الأخيرة وايضا فى موضوعات النظـــم والقضايا ، بينما هناك انخفاض فى الموضـــوعات الشـــقيقة وموضوعات المؤسسات .

٤ — اذا ما تم مقارنة توزيع الموضوعات التى يكتب فيها الانتـــاج الفكرى المصرى ، وفى نفس الوقت توزيع المقررات الدراســـية فى البرامج الأكاديمية فى ضوء خطة التقسيم ، ستكون النتيجة كما يلى :

الموضـــــوع	نسبة الانتاج الفكرى	نسبة المقررات
موضوعات اطاريـــة	٥٤ر١٤٪	١ ر٦ ٪
موضوعات الأوعيـة	١١ر١١٪	١ ر٩ ٪
موضوعات وظيفيـــة	١٥٪	١ ر١١٪
موضوعات المؤسســـات	٣ ر٣١٪	٥ ٪
موضوعات المستفيدين	٥٤ر٧ ٪	..
موضوعات النظم والقضايا	٤١ر٧ ٪	١ ر٦ ٪
الموضوعات الشـقيقة	٧ ر١٢٪	١ ر٦ ٪

وتدل الأرقام الاحصائية لتوزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى على الفئات السابقة على أن معامل الارتباط بينها هو ١١ر ويسمى هذا احصائيا « ارتباط طردى ضعيف » وبمقارنته بمعامل الارتبـــاط بين توزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى فى الخارج يتبين أن تماسك جزئية النشاط الأكاديمى ، وجزئية الانتاج الفكـــرى فى مصر اقل منها عن تماسكها على المستوى الدولى .

٧ ـ انتاجية المؤلفين :

تم حصر عدد المؤلفين ومؤلفات كل منهم اعتماداً على كشاف المؤلفين الموجود فى كل من البيليوجرافيتين ، وقد جاء نتيجـــة الحصر كما يوضحـــه الجدول الآتى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	العدد التركيمى للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيمى للمؤلفين	العدد التركيمى للمؤلفات
١	١٢٨	١	١٢٨	٢	٢٠	٢٣	١١٠١
١	٨٨	٢	٢١٦	٣	١٩	٢٦	١١٣٩
١	٧٦	٣	٢٩٢	١	١٨	٢٧	١١٥٧
١	٧١	٤	٣٦٣	٣	١٧	٣٠	١٢٠٨
١	٧٠	٥	٤٣٣	٣	١٥	٣٣	١٢٥٣
١	٥٩	٦	٤٩٢	٣	١٣	٣٦	١٢٩٢
١	٥٨	٧	٥٥٠	٤	١٢	٤٠	١٣٤٠
١	٥٢	٨	٦٠٢	١	١١	٤١	١٣٥١
١	٤٥	٩	٦٤٧	٤	١٠	٤٥	١٣٩١
٢	٤٣	١١	٧٣٣	٨	٩	٥٣	١٤٦٣
١	٤٢	١٢	٧٧٥	١٠	٨	٦٣	١٥٤٣
١	٣٨	١٣	٨١٣	٩	٧	٧٢	١٦٠٦
٢	٣٥	١٥	٨٨٣	٨	٦	٨٠	١٦٥٤
١	٣٠	١٦	٩١٣	١٦	٥	٩٦	١٧٣٤
١	٢٩	١٧	٩٤٢	٣١	٤	١٢٧	١٨٥٨
١	٢٧	١٨	٩٦٩	٤٢	٣	١٦٩	١٩٨٤
١	٢٦	١٩	٩٩٥	٨٧	٢	٢٥٦	٢١٥٨
١	٢٣	٢٠	١٠١٨	٤٤٣	١	٦٩٩	٢٦٠١
١	٢٢	٢١	١٠٤٠				
١	٢١	٢٢	١٠٦١				

ومن الجدول السابق نستطيع أن نخرج بما يلى :

١ - من الصعب حصر انتاجية المؤلف فى السنة الواحدة لمقارنتها بانتاجية المؤلف على مستوى العالم ، لأن اداتى الضبط المصريتين يغطيان الانتاج على امتداد ما يقرب من ١٠ سنة ، وبالتالى فانه يصعب ايضا تحديد طبقة كبار الكتاب لسنة واحدة فقط ، ولكننا يمكن ان نحدد طبقة كبار الكتاب على مدار حياة تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر وهم كل من ساهم بعشرة كتابات او أكثر وهم :

مسلسل	الاســـم	حتى 1975	من 1976 - 1980	اجمالى
١	شعبان خليفة	٣٤	٩٤	١٢٨
٢	سعد الهجرسى	٦٠	٢٨	٨٨
٣	انور عمر	٦٥	١١	٧٦
٤	محمد محمد الزادى	٣٢	٣٩	٧١
٥	محمد نتحى عبدالهادى	٣٤	٣٦	٧٠
٦	احمد بدر	٣٧	٢٢	٥٩
٧	عوض توفيق · عوض (مترجم)	٢٠	٣٨	٥٨
٨	محمد امين البنهاوى	١٢	٤٠	٥٢
٩	مدحت كاظم	٢٨	١٧	٤٥
١٠	حبيب سلامة	٤٣	٠٠	٤٣
١١	حشمت قاسم	١٨	٢٥	٤٣
١٢	عبدالوهاب ابوالنور	٢٦	١٦	٤٢
١٣	احمد كابش	٣٤	٤	٣٨
١٤	عبدالستار الحلوجى	١٨	١٧	٣٥
١٥	محمود الشنيطى	٣٣	٢	٣٥
١٦	عبدالمنعم الصاوى	٢٣	٧	٣٠
١٧	محمد محمد أمان	٢٠	٩	٢٩
١٨	فرحات توما (مترجم)	١٧	١٠	١٧
١٩	حسن رشاد	٢٢	٤	٣٦
٢٠	محمد المهدى حنفى	٢٣	٠٠	٢٣
٢١	محمود عباس حمودة	١٤	٨	٢٢
٢٢	احمد عيسى	٢٠	١	٢١

مسلسل	الاســـم	حتى 1975	من 1976 - 1980	اجمالى
٢٣	سيد حسب الله	٧	١٣	٢٠
٢٤	عبداللطيف ابراهيم	١٧	٣	٢٠
٢٥	عبدالمنعم عمر	١٣	٦	١٩
٢٦	مارى عزمى (مترجم)	١٠	٩	١٩
٢٧	احمد حلمى هلال	١٤	٤	١٨
٢٨	ابو الفتوح عودة	١٥	٢	١٧
٢٩	السعيد شلبى	٦	١١	١٧
٣٠	جورج امين (مترجم)	١٣	٤	١٧
٣١	احمد نجيب	٨	٧	١٥
٣٢	حسن عبدالشافى	٩	٦	١٥
٣٣	محمد خيرى حربى	١٣	٢	١٥
٣٤	السيد محمد السيد	١٠	١٣	١٣
٣٥	جمال الخولى	١٢	١	١٣
٣٦	عبدالمنعم موسى	١١	٢	١٣
٣٧	شوقى سالم	٦	٦	١٢
٣٨	محمد توفيق خفاجى	١٢	٠٠	١٢
٣٩	محمد احمد حسين	١٢	٠٠	١٢
٤٠	ابوالسعود ابراهيم	١	١١	١٢
٤١	مصطفى سعدالله (مترجم)	١٠	١	١١
٤٢	صلاح الدين المنجد	٤	٦	١٠
٤٣	محمد عبدالخالق مدكور	٣	٧	١٠
٤٤	محمد كفافى	١٠	٠٠	١٠
٤٥	نفيسة جوهر	٧	٣	١٠

ويلاحظ وجود ثلاثة أجيال من المؤلفين ، جيل الرواد وجيل الأساتذة وجيل زملاء المؤلف ، وتعد الطبقة الأولى هى اغزر المنتجين فى المجموع ، وبدأت تنافسها بشدة منذ مطلع الثمانينات طبقة الأساتذة ، ودخل جيل الزملاء على استحياء حتى الآن .

٢ ـ من الواضح ان الإنتاج الفكرى المصرى ، والإنتاج العالمى على طرفى النقيض فيما يتعلق بمقدار مساهمة المؤلفين ومساهمة الهيئات ، وذلك ان ٦٣٪ من الانتاج العالمى أعدته هيئات ومؤسسات ، بينما هذه النسبة لم تزيد عن ٩٫٧٪ فى مصر فقط ، والجدول التالى يوضح الهيئات المنتجة فى مصر :

مسلسل	الهيئـــة	حتى 1975	1976 ـ 1980	اجمالى
١	وزارة التربية والتعليم	٥٣	٠٠	٥٣
٢	المركز القومى للبحوث التربوية	٤٦	٢	٤٨
٣	دار الكتب	٢٤	٢	٢٦
٤	جامعة القاهرة	٢١	٢	٢٣
٥	وزارة الثقافة	١٨	١	١٩
٦	الاهرام للتنظيم والميكروفيلم	١٢	٢	١٤
٧	الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء	٧	٥	١٢
٨	جمعية المكتبات المصرية	١٠	٠٠	١٠
٩	جامعة الازهر	٩	٠٠	٩
١٠	معهد التخطيط القومى	٦	٠٠	٦
١١	جامعة عين شمس	٤	٢	٦
١٢	الجمعية المصرية للوثائق والمكتبـات	٥	٠٠	٥
١٣	المركز القومى للاستشارات الاداريـــة	٠٠	١	١
١٤	الجهاز المركزى للتنظيم والادارة	٠٠	١	١
١٥	الهيئة العامة للتامين والمعاشات	٠٠	١	١
١٦	الهيئة العامة للكتاب	٠٠	١	١
١٧	اتحاد الصناعات	١	٠٠	١
١٨	الاتحاد القومى	١	٠٠	١
١٩	جمعية المهندسين	١	٠٠	١
٢٠	لجنة التاليف والترجمة	١	٠٠	١
٢١	مجلس الامـة	١	٠٠	١
٢٢	المجلس الاعلى للجامعات	١	٠٠	١
٢٣	المجلس الاعلى للعلوم	١	٠٠	١
٢٤	جمعية مكتبات القاهرة	٦	٠٠	٦
٢٥	جمعية المكتبات المدرسية	٦	٠٠	٦
٢٦	جمعية ثقافة الطفـل	٠٠	١	١
٢٧	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية	٠٠	١	١

مسلسل	الرئيسية	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٠	اجمالى
٢٨	الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات	٠٠	٤	٤
٢٩	وزارة البحث العلمى	٣	٠٠	٣
٣٠	جامعة الاسكندرية	٢	١	٣
٣١	الجامعة الامريكية	٢	٠٠	٢
٣٢	وزارة الأوقاف	٢	٠٠	٢
٣٣	الهيئة المصرية للتاليف والنشر	٢	٠٠	٢
٣٤	المركز القومى للبحوث والادارة	٢	٠٠	٢
٣٥	وزارة الزراعة	١	١	٢
٣٦	جامعة اسيوط	٠٠	١	١
٣٧	الجمعية المصرية للمكتبات والأرشيف	٠٠	١	١
٣٨	شركة خدمات نظم المعلومات	٠٠	١	١
٣٩	مركز الأهرام للترجمة العلمية	٠٠	١	١
٤٠	مجمع اللغة العربية	١	٠٠	١
٤١	المكز القومى للبحوث	١	٠٠	١
٤٢	مجلس الوزراء	١	٠٠	١
٤٣	وزارة الاقتصاد	١	٠٠	١
٤٤	وزارة الداخلية	١	٠٠	١
٤٥	وزارة الحربية	١	٠٠	١
٤٦	وزارة العدل	١	٠٠	١
٤٧	مصلحة الكفاية الانتاجية	١	٠٠	١
٤٨	المعهد القومى للادارة	١	٠٠	١
٤٩	معهد الادارة العامة	١	٠٠	١
٥٠	الهيئة العامة لاستصلاح الأراضى	١	٠٠	١

وعدد الهيئات قليل للغاية لم يتجاوز ٥٠ هيئة ، ولعل هذا هو ما أغرى عدد كبير من المؤلفين على الكتابة ، فمن الواضح ان انتاجية المؤلفين المصريين بالمقارنة الى سنوات ازدهار حياتهم التأليفية تعد عالية جدا بالمقارنة بانتاجية المؤلفين فى الدول الأخرى ، الا اننا لابد ان نضع فى الاعتبار أن عدداً غير قليل من مفردات الانتاج المصرى قليل الاهمية ومعاد ومكرر بأشكال مختلفة ومقالات فى صفحة واحدة أو أقل فى الدوريات الأخبارية ، وموجهة اساسا الى قارىء هذه الدوريات وليس الى القارىء أو الباحث المتخصص .

٨ — الانتاج المترجم :

من الطبيعى ان الانتاج المترجم هو ظاهرة خاصة بمصر وبعض الدول النامية اذ يندر ان يترجم أى انتاج فكرى لمؤلف من لغته الأصلية الى أحد لغات النشر الرئيسية فى التخصص ، وحركة الترجمة من الانتاج الفكرى التخصص قليلة لعزوف الدول المتقدمة عن ترجمة انتاج الدول النامية لما تعتقده من قلة قيمته العلمية ولأن جزءاً لا يستهان به من انتاج الدول النامية يكتب باللغة الانجليزية التى تعد لغة الانتاج الأولى بحيث أن من يتقنها — ويتقنها عددا لا يستهان به من المتخصصين فى الدول النامية — قد يستغنى عن أى حركة ترجمة . وقد اراد المؤلف أن يتعرف على حجم الانتاج الذى ترجم من لغات اخرى الى اللغة العربية فتبين له ما يأتى :

من ١٨٨٢ — ١٩٧٥		من ١٩٧٦ — ١٩٨٠		الاجمالى	
عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج
٢٠٣	٩٫٨	١٤٤	١٥٫٧٪	٣٤٧	١١٫٦٪

وحجم الانتاج المترجم لا بأس به ، كما أنه يزداد ، ومن الطبيعى أن اللغة الانجليزية هى اللغة الاولى التى يترجم منها .

٩ ـ الانتاج المشترك :

دوافع اشتراك اكثر من متخصص فى انتاج فكـرى واحد معـروفة ومتعددة ، وتزيد اهميتها فى الدول النامية التى يقل فيها عدد المتخصصين الكتاب ولا تتميز خبراتهم بالموسوعية فى التاليف فى كل جزئيات التخصص ، ومع هذا جاءت نسبة الانتاج المشـترك التاليفى فى مصر قليلة كما يتبين من الجدول الآتى :

١٨٨٢ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		الاجمالى	
عدد	النسبة من الانتاج الكلى	عـدد	النسبة من الانتاج الكلى	عـدد	النسبة من الانتاج الكلى
٣٦	٧ر١٪	٣٥	٨ر٣٪	٧١	٤ر٢٪

ورغم قلة الانتاج الا انه تضاعف فى الفترة الثانية ولعل هذا يكـون مؤشرا نحو مزيد من التعاون بين كتاب التخصص فى مصر للاشتراك فى فرق بحث وتاليف مشتركة اتت ثمارها فى كثير من مفردات الانتاج الفكـرى فى التخصص فى الخارج .

١٠ ـ معامل ارتباط جزئيات التخصص فى مصر بجزئياته فى الدول المتقدمة والنامية

تبين من استخدام اسلوب معامل الارتباط ، ان العلاقة بين النشاط الاكاديمى والانتاج الفكرى فى مصر والخارج ضعيفة احصائيا ، وان كانت فى مصر اشد ضعفاً ، وقد أراد الطالب أن يكشف بين ارتباط كل من الانتـاج الفكرى فى مصر والخارج ، والنشاط الأكاديمى فى مصر والخارج أيضا ليكشف مقـدار اقتراب او ابتعـاد التخصص فى مصر عن مسـارات التخصص فى الخارج ، فجاءت النتيجة كما يلى :

أ ـ معامل ارتباط توزيع المقررات الدراسية على الاطار العام للتخصص فى مصر والخارج .

(فئات المقررات بالخارج ـــ الوسط الحسابى لفئات المقررات بالخارج) (فئات المقررات بمصر ـــ الوسط الحسابى)

عدد فئات المقررات × الانحراف المعيارى فى الخارج × الانحراف المعيارى فى مصر

معامل الارتباط = ٥ر ارتباط طردى متوسط .

وبالتالى فإن مسارات توزيع المقررات على الاطار العام للتخصص فى مصر غير مرتبطة ارتباطاً قوياً بتوزيع فئات المقررات فى الخارج .

ب ـــ معامل ارتباط توزيع الانتاج الفكرى على الاطار العام للتخصص فى مصر والخارج

(فئات الموضوعات بالخارج ـــ الوسط الحسابى لفئات الموضوعات بالخارج) (فئات الموضوعات بمصر ـــ الوسط الحسابى)

عدد فئات الانتاج × الانحراف المعيارى فى الخارج × الانحراف المعيارى فى مصر

معامل الارتباط = ١ر ارتباط طردى ضعيف

وبالتالى فإن الانتاج الفكرى فى مصر ايضا غير متماشى فى توزيعه على الاطار العام للتخصص مع الانتاج العالمى وبدرجة اكبر من ابتعاد وتوزيع المقررات الدراسية بين مصر والخارج .

خامسا — نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر :

كان هدف المؤلف من هذا الفصل ، أن يتم التعرف الدقيق على خمسة من المكونات الأساسية التى تشكل الاطار العام للتخصص فى مصر ، وهى اطاره النظرى ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم الانتاج الفكرى ، وقد كشفت عمليات التعرف السابقة عن جوانب ايجابية ، وجوانب أخرى سلبية فى كل من المكونات السابقة . ونظراً لحيوية القضيه التى يوليها التخصص عنايته ، وهى أوعية المعلومات التى تشكل الذاكرة الخارجية للانسان ضبطاً وحصراً واختياراً ، واقتناء وتنظيماً فنيا وتحليلا وخدمة واسترجاعا لجمهور من المستفيدين له اهتماماته وحاجته المحددة ، خاصة بالنسبه للمجتمع المصرى فى مرحلة تطوره الراهنة ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات لن يقبع ساكنا بحال من الأحوال بل سيتطور بفعل عوامل التغيير المحيطة به ، الا أن هذا التطور قد يكون عشوائيا اذا لم تكن هناك نظرة موضوعية وواعية بمسارات التخصص فى الخارج .

ان بعض القضايا فى التخصص من الناحية النظرية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع تخصصات الحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس تحتاج فى مصر حاليا الى تحديد دقيق لخطوط الاتصال والتلاقى ومناطق التداخل بين هذه التخصصات وبين تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أن كثيرا مما يقال ويكتب فى التخصصات السابقة يحتاج الى دراسة لكشف دوافعه وأهدافه وحقيقته ، وتجاهل تطور التخصص فى الدول المتقدمة والمعرفة المتعمقة لحلقاته وظروف تطوره لن تؤدى الا لمسارات وقفزات عشوائية للتخصص فى مصر ، ولابد هنا من اطلاق صيحة تحذير شديدة الى هؤلاء الذين يفضلون استيراد بعض القضايا من الخارج ، واستيراد المشاكل التى اثارتها هذه القضايا معها ، بدون النظر الى أوضاع التخصص فى مصر ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المحيطة بها ، ثم لمشاكل هذا التخصص ومعوقاته التى تكفيه دون تحمل اعباء المشاكل التى اثيرت بالخارج فى الفترة الأخيرة نتيجة لهذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتفتيت التخصص بين مكتبات وتوثيق وعلم معلومات وبالتالى تفتيت مؤسساته ومتخصصيه ، واذا كانت هذه المرحلة قد عاشت فترتها الذهبية فى الفترة الماضية فى السبعينيات ، الا انها بدأت تتلاشى فى السنوات القليلة الماضية ، فكثير من الكتابات التى ظهرت على المستوى الدولى حاربت التفتيت والانقسامات ، بحيث اصبحت فى السنوات الثلاثة الماضية

هى الأصوات الأعلى عدداً والأعمق اقناعاً ، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بدأت رحلة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فإن التخصص فى مصر اجـدر اذن أن يتخطى مرحلة العقدين اللذين شهدا هذه الانقسامات فى الداخـل والخارج ، الى مرحلة توحيد جهوده ومؤسساته ومتخصصين من اجـل زيادة تاثير خدماته فى المجتمع المصرى .

تبين أن أحد سلبيات وضعف البنيـة الأساسية للتخصص فى مصر هو عدم وجود جمعية أو عدة جمعيات مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين، وتقوم بابراز دور التخصص ومؤسساته ، وتعمل على تطويره وقيادته واعداد معايير عمله ومؤسساته ، ان وجود جمعية مهنية قوية لابد وأن ينبع من رغبة واهتمام المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر انفسهم ، كما ان المحافظة على وجودها لابد أن يكون هدفاً فى حد ذاته حتى لا تتعثر كما حدث فى الجمعيات السابقة .

ان غياب الـدور السـليم للقطاع التجـارى فى تخصص المكتبـات والمعلومات فى مصر علامة سلبية ثانية فى بنيته الأساسية ، وغياب دوره السليم هو نتيجة طبيعيـة لافتقاده الرؤية الصحيحـة للتخصص وهدفه وعلاقاته ووظائفه ، وضعف كـوادره البشرية ، وهذا القطـاع فى امس الحاجة الى نـوع من الميثاق الأخلاقى الذى يجعل نشـاطه لا يتجاهـل تطبيق الممارسات الصحيحة ، مع اهتمامه بالربح المادى السريع والكبير.

ولا شك أن الأوضاع الادارية فى ربط أحد المؤسسات الاختزانية باحد الهيئات البعيدة عن نشاطها ، أو بناء هيكلها الادارى بشكل يخالف طبيعة نشاط التخصص ووظائفه يؤثر على هذه المؤسسـات ، كما ان غيـاب المعايير والتقنينات قد سبب لهذه المؤسسات مشاكل كانت فى غنى عنها ولم يمكنها من الانطلاق فى تبادل المعلومات على المسـتوى الدولى ، أو الاستفادة من مصادر المعلومات الدولية بالخارج ، ولا ينبغى اغفال تاثير غياب الكوادر البشرية المدربة على الأخص فى عمليات التنظيم الفنى والتحليل للعجز الموجود فيها أصلا ، وتسرب جزء آخر منها الى الدول العربية ، فى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من المجموعات والمقتنيات الموجودة .

ان العبء الأكبر فى اعداد اخصائيى المكتبات والمعلومات لا يـزال يقع على عاتق جامعة القاهرة باعتبارها المؤسسـة الأم التى يتوفر بها

الخبرة فى ممارسة النشاط الاكاديمى ، ثم الأساتذة والمحاضرين لكل المؤسسات التى افتتحت حديثا فى الاسكندرية وحلوان وبنى سويف ، ثم طنطا فى العام المقبل وجامعة القاهرة بجناحيها فى كلية الآداب ، ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية فى حاجة الى سياسة واضحة لدور كل منهما فى إعداد المهارات البشرية حتى لا تختلط الأهداف والممارسات تحت لافتات تحمل مسميات جديدة ، كما ان تفتيت التخصص داخل الجامعة لن يؤدى الا الى تخبط أجنحته وتصارعها فى وقت يتطلب تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر تضافر كل الجهود من أجل دفعه الى الأمام ، ولا شك أن البرامج التى تحمل اسم المعلومات فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات فى حاجة شديدة الى مراجعة برامجها لانحراف المقررات عن هدف التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية كما بينت هذه الرسالة احصائيا ، وبالرسوم البيانية ، الى أن تبنى سياسات معهد الاحصاء وأكاديمية السادات وهدفيهما ليكون اعداد اخصائيين الحاسبات الالكترونية بدلا من خلط المسميات والمفاهيم .

· ان قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ادى ولا يزال يؤدى الدور المطلوب منه فى اعداد المتخصصين ، كما أن القسم قد اثبت قدرته المستمرة على التطوير فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة الا ان القسم فى حاجة الى تدعيم بشرى ومعنوى ، وتحديد العلاقة بين شعبتيه اما اما بفصلهما لتباعد برامجهما حاليا أو اعادة بناء مقررات شعبة الوثائق لتناول أوعية المعلومات بدلا من المفهوم التاريخى فى تناولها كما يحدث الآن ، كما أن القسم عليه ان يراقب بيئة المعلومات الجديدة فى المجتمع المصرى والتغييرات السريعة التى تحدث فيه ، من دخول مؤسسات تجارية وتكنولوجية حديثة تقدم المعلومات للمستفيدين ، مثل المكاتب الاستشارية وشبكة المعلومات القومية والأكاديمية الطبية العسكرية مما يستدعى معه مواصلة تطوير مقرراته ومحتوياتها باستمرار لتطوير مهارات الدارسين لتتلاءم مع هذه الأحداث الجديدة ، وهو أمر تم حتى الآن فى القسم بشكل ايجابى الى حد كبير ، والقسم فى حاجة الى تناول موضوعات المستفيدين بشكل اكثر استقلالية عما هو عليه الآن ، وبحيث يفرغ لهذه الموضوعات مقرر مستقل او أكثر ، كما أن القسم فى حاجة الى تحديد دقيق لمحتويات كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى ، حتى لا تختلط الموضوعات معا كما حدث فى سنوات سابقة واللائحة الحديثة التى اخذت مكانها فى التطبيق منذ العام الدراسى ١٩٨٤/١٩٨٥ راعت ببناء مقرراتها هذه النقطة الى حد

كبير ، ولا شك أيضا أن سياسة التوسع فى الدراسات العليا بنظامها الحالى المتمثل فى الدبلوم التأهيلى الذى يقبل دارسيه بخلفيات علمية متباينة ، والسماح لهم بمتابعة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه ، هى سياسة ستؤتى ثمارها فى اعداد اخصائيى معلومات متفاوتى المهارات والخلفيات ، وفى توفير مهارات بشرية قادرة على التدريس .

ولابد هنا من الاشارة أيضا الى أن افتتاح اقسام جديدة للمكتبات والمعلومات فى جامعات الاسكندرية وحلوان وبنى سويف وطنطا هو أمر مبشر من الناحية العددية ومن ناحية مساهمتها فى اعداد المتخصصين ولكنه ينبغى أن يقابل بحذر فى ضوء امكانات هذه الأقسام بالنسبة لهيئات التدريس بها ، ولابد أيضاً من التحذير فى أن التوسع العشوائى فى انشاء مؤسسات اكاديمية فى تخصص معين قد يضر هذا التخصص أكثر مما ينفعه ، وتخصص الطب فى مصر ، دليل حى على التوسع العشوائى الذى ادى الى وفرة عددية فى الأطباء لا يقابلها زيادة فى اعداد هيئة التدريس أو استيعاب للأطباء الجدد فى المؤسسات الطبية والصحية ، والى انخفاض شديد فى مستواهم العلمى .

وبعد التحليلات الاحصائية على بناء البرامج فى مصر والخارج ، وتوزيع مقررات هذه البرامج على اطار العام للتخصص ، وجدت فروق ليست بالقليلة كشف عنها معامل الارتباط الاحصائى وقدرها بنسبة متوسطة ، ولهذا فإن متابعة البرامج الدراسية بالخارج والتحليلات و برامجها لابد وأن يكون أحد الأهداف الأساسية للتخصص فى مصر ، ولكن ينبغى الحذر من اختلاف الثقافات ومستويات الممارسة فى مؤسسات التخصص ، واختلاف النظم الأكاديمية التى تؤدى الى بناء المقررات بشكل مختلف بين الدول فى كثير من الأحيان .

ولو انتقلنا الى الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر فسنجد نقاط ايجابية متعددة ، اهمها وجود وعى وجهد بأهمية ضبطه وتنظيمه والزيادة المستمرة فى السنوات الأخيرة فى هذا الانتاج ، وبعدد موضوعاته وشموله لكل جوانب التخصص ، الا أن بعض هذه الموضوعات لم يكتب فيها بالقدر الكافى أو حسب النمط العالمى فى توزيع الموضوعات فى السنوات الأخيرة ، فى الخدمات والتكشيف والادارة والاعداد الببليوجرافى

والتزويد ، وبحيث كان معامل الارتباط بين توزيع الانتاج المصرى ، وتوزيع الانتاج الأجنبى ضـــعيف أيضا . كما أن هذا الضعف ظل ملازما لتوزيـــع الانتاج عند مقارنته بتوزيع المقررات الدراسية فى مصر من أن تزيد الهيئات والمؤسسات بمختلف أنواعها فى التخصص من مقدار مساهمتها فى الانتـــاج الفكرى تاليفا ونشراً وتوزيعاً ، ذلك لأن انتاج الهيئات حتى الآن أقل من الحد المقبول عددياً ونوعياً .

ان أهم ما يمكن أن يؤدى الى تحسين الوضع القائم للتخصص فى مصر هو وجود هيئة قومية لرعايته كتخصص بمؤسساته ومتخصصيه ، ولقد كان من المأمول أن تقوم شبكة المعلومات القومية فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بهـــذا الدور ، خاصة بعد انتمائهـــا الى هذه المؤسســـة ، والامكانات والدعاية التى توفرت لها ، الا أن تعثر اقامة الشبكة بشـــكل كامل حتى الآن ، وقصر الدور الذى تؤديه بالفعل على أن يكون وسيط بين مصادر المعلومات الخارجية والمستفيد المصرى ، وعدم شمولها لنشاط القومى بمختلف مؤسساته وتخصصاته ، يجعل من أمر الشبكة فى مركز اقل بكثير من الهيئة المقترحة ، التى لابد أن تكـــون على مستوى قومى شـــامل لكل قطاعات المؤسسات ولكل فروع التخصصات ، وأن تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجعلها فى موقف يمكنها من متابعة الاستراتيجيات التى تضعها .

ان المجتمع المصرى يعيش فترة تحول ضخمة حاليا فى كافة جوانبـــه ولابد من أن يلاحق تخصص المكتبات والمعلومات هذا التطـــور ، كما أن النهضة التى يشهدها والاهتمام بقضية المعلومات تنظيمـــاً واتاحة لابد من استثمارها لصالح التخصص حتى لا يفقد موقعه العلمى والاجتماعى والأدبى .

مصادر ومراجــع الفصـــل الخامس

١ — محمد ابو الفتح سيد نصار . تقييم الخدمات المكتبية العامة فى محافظة القاهرة . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٢ . ص ص ٣٨١ — ٣٩٢ . « اطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كليـــة الآداب — جامعة القاهرة » .

٢ — حسنى عبدالرحمن الشيمى . المكتبة فى المدرسة المصرية ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٦ . ص ص ٣٦٢ — ٣٦٧ . « اطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

3 — A. The Egyptian National System for scientific and technical information ; Alternative for library collections development. Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.

B. Information service in Egypt. prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.

C. Slamecka, Vladimir. Manpower development for Egyptian STI Services. Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.

4 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counselloer in : New trends in Documentation and information, Proccedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28 september 1978. PP. 485-492.

5 — Information services in Egypt. Op. Cit. P. 8.

6 — Slamecka, Vladimir. p. Cit. P. 10+11.

7 — Debons, Anthony. An occupational survey of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of Association of library Schools. Washington D.C., Jan. 30 Feb. 1 1981, P. 19.

٨ — تتبعت مقالة ظهرت أخيرا هذا التاريخ هى :

شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ اكتوبر ١٩٨٣ ، ص ص ٦ — ٨١ .

٩ — دار الكتب والوثائق القومية — مراقبة التزويد — قسم التسجيل سجلات الرصيد بالدار . متعدد المجلدات ، ١٩٨٥ .

١٠ — سدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الناحيتين الوصفية والموضوعية ، اشراف احمد أنور عمر ، ١٩٧٩ ، صفحات متعددة ، « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

١١ — المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز القومى للاعلام والتوثيق ، القاهرة اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ملحق الدراسة ١٨ ص .

12 — Analysis of alternative configiration for national information resources in Egypt. Georgia Institue of Technology, 1981. Varis Pagination.

١٣ — حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد أنور عمر ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٣ « اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق .

١٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات دليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى . اعداد محمد المصرى ، ١٩٧٨ . ص ١٠٧ .

١٥ــ محمد مجاهد يوسف . الاعــداد المهنى لأمنــاء المكتبــات العامة فى الجمهورية العربية المتحدة . افراف احمد أنور عمر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٣٨٠ ص . أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ــ كلية الآداب ــ قسم المكتبات والوثائق .

١٦ــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ ادارة التوثيق والاعلام . الدليل البيليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة : المنظمة ١٩٧٦ . ص ٩٨ .

١٧ــ جمعية المكتبات المدرسية . تعــريف بجمعية المكتبــات المدرسية . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٦٨ . ص ٤+٥ .

١٨ــ الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الأساسى . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٧٩ . ص ٢+٣ .

١٩ــ سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز الدراسات والمعلومات البيليوجرافية . جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨١ . ص ٢ .

٢٠ــ خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ١+٤ .

٢١ــ مؤسسة الأهرام ــ مركز التنظيم والميكروفيلم ، التقرير السنوى عن انشطة وتعاقدات المركز ــ القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ ــ ١٦ .

22 — Bassam, Bertha : Education of Library is put in historical prespective. Candian library Journal, Vol. 36, No., 3, June, 1979. PP. 77. 86.

٢٣ــ جامعة القاهرة ــ كلية الآداب ــ قسم الوثائق والمكتبــات . عرض تاريخى لدراسة علوم الوثائق والمكتبات فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ ــ ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدى ومراجعة محمد حمدى البكرى . القاهرة ، ١٩٦٤ . ٥٢ ص .

24 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britan. Journal of library and information science (Tawian) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

25 — Bassam, Bertha. Ibid.

26 — Slamacka, Vladimir. Op. Cit., P. 14.

٢٧— محمد مجاهد يوسف . المصدر السابق . ص ٣٠٠ .

٢٨— جامعة القاهرة ، كلية الآداب — مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . متعدد الترقيم .

١٩— سعد محمد الهجرسى . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية فى تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمخطوطات . جامعة القاهرة، كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ٥١ ص .
« مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

30 — Slamecka, Vladimir. Op. Cit., P. 30.

31 — National Information Manpower development Policty in : Seminar on library and information Manpower development; Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, The documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

٣٣— سعد محمد الهجرسى . قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

33 — Slameska, Vladimir. Op. Cit., P. 13.

٣٤— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات الدليل البيليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق المصدر السابق .

٣٥ـــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـــ ادارة التوثيق والمعلومات الدليل الببليوغرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . تونس ١٩٨٣ . ٢٣١ ص .

٣٦ـــ محمد فتحى عبدالهـــادى . الاســـهام الخليجى فى مجـــال المكتبـــات والمعلمات ، دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية ، عالم المكتبات ، مج٣ ، ع٤ ، يناير ـــ فبراير ١٩٨٣ . ص ص ٥٤٥ ـــ ٥٦٥ .

٣٧ـــ محمد المصرى عثمان . الانتـــاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريـــات الطبية ، دراسة للضبط الببليوجرافى والاستخدام ، اشراف سعد محمد الهجرسى . ١٩٨٢ . « اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كليـــة الآداب ـــ قسم المكتبات والوثائق » .

٣٨ـــ فتحى عثمان ابوالنجـــا ، وضع نظـــام عربى لاختزان واســـترجاع المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى . ١٩٨٤ « اطروحة دكتوراه ـــ جامعة القاهرة ـــ كيلة الآداب ـــ قسم المكتبات والوثائق .

المصادرَ والمراجعَ :

١ ـ المصادر والمراجع العربيـة :

١ ـ الاتصال أساس النشاط الانساني . عرض وتحليل حشمت محمد علي قاسم ، المجلة العربية لمعلومات ، مج٣ ، ع٥ ، ديسمبر عام ١٩٨٠ ص.ص ١٨٧ ـ ١٨٩ .

٢ ـ احمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ٤١١ ص .

٣ ـ الأصول الحديثة في عالم الكتاب . عالم الكتاب ، ع٤ ، اكتوبر/ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ . ص ص ١٨ ـ ١٩ .

٤ ـ جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ـ قسم الوثائق والمكتبات ، عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥١ ـ ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدى ، مراجعة محمد حمدى البكرى. جامعة القاهرة . ١٩٦٤ . ٥٢ ص .

٥ ـ جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ـ مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق . جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، متعدد الترقيم .

٦ ـ جانكايا ، ليمان ، تعليم فن المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ع١٩ ، مايو ـ يوليو

٧ ـ الجمعية المصرية لتكنولجيا المعلومات . النظام الأساسي . القاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، ١٩٧٩ ، ٩ ص .

٨ ـ جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٦٨ . ٣١ ص .

٩ ـ حسني عبدالرحمن الشيمي . المكتبة في المدرسة المصرية . اشراف احمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ٣٧٨ ص + ملاحق . « اطروحة ماجستير ، قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

١٠ــ حشمت محمد على قاسم . الاتحاد الدولى للتوثيق والدور العربى فى نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٤ ، ع١ ، يناير عام ١٩٨٤ ، ص ص ٥ ــ ٣٤ .

١١ــ حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ . ٥٠٧ + ٣٤ ص . « اطروحة ماجستير ــ قسم المكتبات والوثائق ــ كلية الآداب ــ جامعة القاهرة » .

١٢ــ حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية . المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، س١ ، ع١ ، يناير عام ١٩٨١ ص ص ٥ ــ ٣٦ .

١٣ــ خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ٥ ص .

١٤ــ دار الكتب والوثائق القومية ــ مراقبة التزويد ــ قسم التسجيل ــ قسم التسجيل ــ سجلات الرصيد بالدار ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٨٥ . متعدد المجلدات .

١٥ــ زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الأهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ ، ص ١٣ .

١٦ــ سراسفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات بأمريكا اللاتينية . ترجمة درية على كرار ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ع٣ ، ٤ ، مايو ــ يوليو ١٩٧٨ . ص ص ٣٦ ــ ٥٠ .

١٧ــ سعد محمد الهجرسى . الاطار العام للمكتبات والمعلومات او نظرية الذاكرة الخارجية ، القاهرة . مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ، ٥٧ ص .

١٨ــ سعد محمد الهجرسى . تقرير استاذ زائر ، الكويت جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ص ٤ ــ ١٢ .

١٩ـ سعد محمد الهجرسى . الجمعية الثانية والاربعون للاتحاد الدولى للجمعيات المكتبات ، اوسلو من ٢١ ـ ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ . الثقافة العربية ، ع٤ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٩٧ ـ ٣٠٢ .

٢٠ـ سعد محمد الهجرسى . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية فى تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمخطوطات . جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ، ١٩٨١ . ١٥ ص . « مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

٢١ـ سعد محمد الهجرسى . دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربى ، الأطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ . ١٤٨ ص .

٢٢ـ سعد محمد الهجرسى ، قضايا المكتبات والمعلومات فى الجامعة المصرية . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ٣٠ ص .

٢٣ـ سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز للدراسات والمعلومات الببليوجرافية . جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ـ قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٨١ . ٣ ص .

٢٤ـ سعد محمد الهجرسى . المؤتمر السنوى للجمعية الامريكية للمكتبات ، سان فرانسيسكو ٢٩ يونيو ـ ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ، ع٤ ، ١٩٧٦ . ص ص ٢٨٤ ـ ٢٩٦ .

٢٥ـ سيدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الناحيتين الوصفية والموضوعية . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، ٥٩٥ ص . « اطروحة ماجستير ـ جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ـ قسم المكتبات والوثائق » .

٢٦ـ شابلن ، ا. التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٣ ، ع١٠ ، فبراير عام ١٩٧٣ ، ص ص ٦ ـ ١٥ .

٢٧ـ شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ ، اكتوبر عام ١٩٨٣ ، ص ص ٦ ـ ٨١ .

٢٨ـ شو ، نرومج نى . الاعلام العلمى والتكنولوجى الصينى ، الحالة الحاضرة وتوقعات المستقبل . ترجمة عبدالمنعم محمد موس . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٢ ، فبراير / ابريل ١٩٨١ ، ص ص ٤ ـ ٨ .

٢٩ـ صنويل ، هنرى . علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل الوراقية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ ـ ٨١ .

٣٠ـ عبدالباقى البدالى . مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ، تونس ، ١٩٨١ . « بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ ، ٣٨ ص » .

٣١ـ عبيدى ، س . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق افريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو ، يوليو ١٩٨١ . ص ص ١٨ ـ ٣٥ .

٣٢ـ عوض مختار هلودة . قضية مراكز البحوث والتطوير . القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ . ١٨٠ ص + اشكال وجداول .

٣٣ـ فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى ، ١٩٨٤ . « اطروحة دكتوراه ـ جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق » .

٣٤ـ ماكلين ، هـ و ويلى ، د . جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه المكتبيين ، ترجمة محمد المهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١ ، ع٤ ، اغسطس ١٩٧١ ، ص ص ٥٤ ـ ٦٥ .

٣٥ــ ماركو ، جوى . آفاق جديدة فى المقررات الدراسية فى معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية . ترجمة حشمت محمد على قاسم . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، ع٣٤ ، فبراير ــ ابريل ١٩٧٩ ، ص ص ٦ ــ ١٣ .

٣٦ــ ماركو ، جوى. الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات فى شمال امريكا واماكن اخرى . ترجمة عايدة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات، س١١ ، ع٤٣ ، مايو ــ يوليو ١٩٨١ ، ص ص ٦٦ ــ ٧٤ .

٣٧ــ مانجلا ، براموده . دراسة فن المكتبات فى ايران . ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ع١٥ ، مايو ــ يوليو ١٩٧٤ ، ص ص ١٢ ــ ٢١ .

٣٨ــ محمد ابوالفتح سيد نصار . تقييم الخدمات المكتبية العامة فى محافظة القاهرة ، إشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٢ ، ٤٠٢ ص + ملاحق . « اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ــ قسم المكتبات والوثائق .

٣٩ــ محمد فتحى عبدالهادى . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات والمعلومات دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية . عالم المكتبات ، مج٣ ، ع٤ . يناير ــ فبراير ١٩٨٣ ص ص ٥٤٥ ــ ٥٦٥ .

٤٠ــ محمد فتحى عبدالهادى . مقدمة فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٣ ، ٣١٨ ص .

٤١ــ محمد مجاهد يوسف . الاعداد المهنى لأمناء المكتبات العامة ، الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد انور عمر . القاهرة . ١٩٧٨ . ٢ مج متعدد الترقيم . « اطروحة ماجستير ــ جامعة القاهرة ، كلية الآداب . قسم الوثائق والمكتبات » .

٤٢ــ المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز القومى للاعلام والتوثيق . القاهرة ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ٨٦ ص + ملاحق .

٤٣— محمد المصرى عثمان . الانتاج الفكري للأطباء العرب فى الدوريات الطبية ، دراسة للضبط البيبليوجرافى والاستخدام . اشراف سعد محمد الهجرسى ١٩٨٢ . «أطروحة دكتوراه — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

٤٤— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات. الدليل البيبليوجرافى للانتاج الفكري العربى في مجال المكتبات والتوثيق، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٩٤ ص .

٤٥— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة المعلومات . الدليل البيبليوجرافى للانتاج الفكرى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ ص .

٤٦— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات دليل لمراكز التوثيق فى الوطن العربى ، اعداد محمد المصرى عثمان ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٣٤ ص .

٤٧— مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم — التقرير السنوى عن انشطة وتعاقدات المركز . القاهرة ، ١٩٨٤ ، ٦٧ ص .

٤٨— نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غامبيا ، ترجمة مارى عزمى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف . س ١١ ، ع ٤١ ؛ نوفمبر ١٩٨٠ — يناير عام ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

٤٩— ويليمز ، هارفارد . تاريخ الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات . ترجمة مارى عزمى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٨ ، ع٣١ ، مايو — يوليو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٣٧ .

٢ ـ المصادر والمراجع الاجنبية :

1 — The American Library Association Start a new decade with a new direction. Chicago, ALA, 1981. 6 P.

2 — The American Sociaty of information Science, about ASIS. Washington D.C., ASIS, 1981. 11 P.

3 — Analysis of alternative configiration for national information resources in Egypt. Georgia, Geogrgia Inst. of Tech., 1981. 73 P.

4 — Artandi, Susan. Tde relevance of information science to Library school curricula in : Belzer, Jack (ed.). Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.

5 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1 No. 1, 1981. P. 1.

6 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6, August 1980.

7 — Atherton. Pauline. Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. 15. P. "Paper presented at the U.S., Egyptian workshop on planning a national. STI system. Cairo, 9, november, 1975".

8 — Bassam, Bertha. Education of librarians is put in historical perspective. Candian Library Journal, Vol. 36, No. 3, June 1979. PP. 77-86.

9 — Belzer, Jack and others. Curricula in Information science ; four years program report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.

10 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, spring 1978 ; PP. 315-323.

11 — Borko, H. Information science, what it is. American Documentation, Jan. 1968. PP. 3-5.

12 — Borko, H. Trends in library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.

13 — Brooks, B.C. The foundation of information science ; Part 1 ; philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980. PP. 125-133.

14 — Brooks, B.C. The fundemental equation of information science in : information science, its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 115-130 (FID study committee in research on the theoritical basis of information, Mosco 24-26 April 1974.

15 — Brooks, B.C. Theory of Bradford faw. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977, PP. 138-167.

16 — Buckley, Barbara. The caverge of library-information science periodicals in abstracting and indexing services IFLA Journal, Vol. 8, No. 1982. PP. 379-387.

17 — Chartrand, Rober Lee. Our China adventure. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 12-14.

18 — Chen, Ching chich. Education and training in information science in the People's Republic of China. Bulletin of ASIS, Vol., 6, No. 4, April 1980. PP. 16-18.

19 — Chen, Ching Chich. Recent developments in Library and information, science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 10-11.

20 — Close the card Catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4, Feb. 1980, PP. 25-27.

21 — Cole, John. for congress and Nation; a chronological history of the library of congress. Washington D.C. Library of Congress, 1979. 196 P.

22 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditations. Self study; a guide to the preparation of a report for committee o naccreditation. Chicago, ALA, 1979. 35 P.

23 — The Council of the American Library Association. Standards for accreditation; 1972. Chicago, ALA, 1972. 12 P.

24 — Cudra, Carlos. Introducation to the ADI. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 1, 1966. PP. 1-14.

25 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellar in : New trends in Documentation and Information; Proceddings of the 39th FID Congress, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 485-492.

26 — Debons, Anthony. An occupational survery of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of the American Association of Library Schools. Washington D.C., Jan. 30-Feb. 1, 1981. 21 P.

27 — Dean, John. Planning library education Programmes. London, André Deutsch, 1972. 137 P.

28 — Dowell, Ariene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 324-334.

29 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective Library. Library Journal, November 1, 1980. PP. 2265-2270.

30 — Dunko, Donald. Library Association in West and South West Africa. Wales, College of Librarianswip Wales, 1981. 49 P. "Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements".

31 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. quartly Journal of library of Congress, Vol. 33, No. 4, October 1976, PP. 383-421.

32 — The Egyptian National System for Scientific and Technical Information ; alternatives for Library Collections developmenis. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.

33 — Foskett, D.J. Preliminary survery of educational training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. 149 P.

34 — Galvin, Thomas. libraries to serve the information sociaty. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.

35 — Guide to reference books ; compiled by Eugene Sheehy. 9th ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.

36 — Gleans, Edwin. Library education ; Issues for eighties. Journal of education for librarianship, Vol. 4, Spring 1982. PP. 260-273.

37 — Goffman, William. On the dynamics of Communication in : Weis, Edward (ed.) The many faces of information science Colorado, Westview press, 1977. PP. 7-17.

38 — Greer, Roger. Information transfer ; a conceptual model for librarianship information science and information management with implications for library education. California, University of Southern California, 1979. 12 P. + 3 Appendixes.

39 — Griffith, Belver. What kind of science information science should be. Paper presented to the international research forum in information science, London 29-31 July 1975. 12 P.

40 — Grosch, Audrey and Hendrish, constance. The development of a profession ; information science. S.T. Paul, University of Minesota Library system, 1981. 47 P.

41 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1 October 1982. PP. 40-41.

42 — Hayes, Robert. Information science education in : World encyclopedia of library and information services, Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.

43 — Heilprin, Laurence. Education for information Science ; review and Orientation in : Proceedings of the Symposium on education fo rinformation science. Virgnia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.

44 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education. N.Y. Syracuse University, 1973. 57 P. Educational & Curriculum series, No. 1.

45 — Houser, L. and Schrader Alin The search for a scientific profession. Metuchen, (N.Y.) Scarecraw, 1978. 180 P.

46 — Important and necessary motes Library Association Record, Vol. 82, No. 3, March, 1980. P. 98.

47 — Information servies in Egypt. Prepared by Usama E. Mahaoud Aly. airo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.

48 — Introduction to information science. Compiled by Tefko Seracevic. N.Y. Bowker, 1970. 751. P.

47 — Issac, K.A. need for new trends in library education. Journal of library and infromation science (Delhi) Vol. 1, No. 1, June 1976. PP. 21-32.

50 — Kaula, P.N. Education and training of library personal; the Indian programmes. in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tel Aviv, 29, August-3 September 1971. Tel Aviv, the Israel sociaty of special libraries and information centres, 1971. PP. 491-509.

51 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use Vol, No. 1, March 1981. PP. 11-15.

52 — Koening, Michael. Librarians the untapped resources. Data Mation, September, 1983. PP. 243-244.

53 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 285-294.

54 — Lewis, Dennis. Big changes at ASLIB, London, July 1982, 5 P.

— The Library of Congress 1984 : a brief summary of the major activities for the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C. 1985. 34 P.

57 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and information science education in India. Journal of Library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.

58 — Meadow, Charles. The information world ; an overview in : Spirack, Jane. Carears in information N.J. knowledge industry publications, 1982. PP. 7-23.

59 — Mikhailov, A. and others structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 93-73 (FID, study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974).

60 — Murray, Kay. The structure of MLS programs in American library schools. Journal of education for librarianswip, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.

61 — Nasri, William. Education in library and information science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science, N.Y. Marcell Deckeer, 1972. Vol. 7, PP. 414-465.

62 — National information manpower development policy in : Seminar on library and information manpower development ; regional and international aspects. Bangalor, 6-10 Dec. 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

63 — Neadom, Mado. The National library of Gambia ; its collection and servives. Wales College of Librarianship Wales 1982, 31 P. Paper presented in the fulflment of the Diploma requirements.

64 — Network advisory committee meats to discuss the information economy ; a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No 5. Feb. 4, 1985. PP. 21-24.

65 — O'Neil Ed., 1981 student paper content and Doctoral Forum. Waswington D.C. ASIS, 1981. 6 P.

66 — OCLC Issues 1982-1983 annual report. OCLC newsletter, No. 150, Feb. 1984. P. 12.

67 — Oppenheim, Charles. The institute's new criteria for information science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP. 229-234.

68 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library Science, 1983. 63 P.

69 — Pryhterch, Ray. Sources of information in librarianship and information science. Willshire, Gower, 1983. 189 P.

70 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its Facets. Bombay Asia Publishing House, 1963. 631 P.

71 — Ranganthan, S.R. Library Manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. 415. P.

72 — Rodriquez, G. Forcasting the curricula for education and training for information and documentation in developing countries

in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congress Edinburgh, Edinburgh University, 25-28 September, 1978, PP. 438-474.

73 — Rohboch, Peter. Find automation at the library of congress. Washington D.C.; L.C., 1985. 26 P.

74 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C., L.C., 1978. 141 P,

75 — Saracevic, T. and Laurence, A. Asiertaining activities in subject area through bibliomatric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973. PP. 120-134.

76 — Saracevic, Tefko. An eassay on the past and the future of information science education. Information processing and management: Vol. 15, No. 1, 1979. PP. 1-15.

77 — Schur, Herbert ; Education and training of information specialists for the 1970's Paris, OECD, 1972. 114 P.

78 — Seminar on library and information manpower development on national Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalare, the Documentation research and training center, 1976. 153 P.

79 — Sharif, Abdulla. Education for librarianship in the Arab Countries. Trapoli, University of Al-Fatah, 1980, 152 P.

80 — Shera, J. Documentation into information science. American Libraries, Vol. 3, July 1972. PP. 785-790.

81 — Shera, J. Education for librarianship ; an assessment and perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979, PP. 310-316.

82. — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., Becker and Hayes, 1972, 421 P.

83 — Shera, J. and Cleveland, D. History and Foundation of information science in : Williams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.

84 — Slamecka, Vlademir. The Egyptian National system for scientific and technical information; design study Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981-131 P.

85 — Slamecka, Vlademir. Manpower development for Egyptian STI services. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.

86 — Slamecka, Vlademir and Persons, Charles; The partent of signs and symbols in : Weiss Edward (ed.) The many faces of information science. Colorado, Westview press, 1977. PP. 105-128.

87 — Smith, Mona. Professional association in the information profession; oppening address in a Joint seminar on professional asosciations, ASIS, Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., the Catholic University of American, 21 Feb. 1981.

88 — Starch, Helena. Entrepeneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information N.Y. Knowledge industry Publication, 1982. PP. 73-10.

89 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science, N.Y. syracuse University, 1973. 28 P. Educational and Curiculum series, No., 1.

90 — Taylor, Robert. Reminissing about the future. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

91 — Vance, Kenneth. Future of library education. Journal of education for librarianship Vol. 22, No. 4, 1982. PP. 3-17.

92 — Vilentchuk, Ludia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's. : conference on information science. Tel. Aviv, 29 August-3 September, 1971. Tel Aviv, the 'Israel sociaty of spescial libraries and information centers, 1971 ; PP. 481-490.

93 — Unesco Designing of library and information science curriculum. Paris, Unesco, 1976. 12 P.

94 — Wasserman, Paul. The new Librarianship, a challenge for change N.Y. Bowker, 1972. 287 P.

95 — White, Herbert Definning basic comptencies. American libraries, September 1983. PP. 519-525.

96 — White, Herbert. Education of information professional in : Spiraik, Jean. Careers in information, N.Y. Knowledge industry Publications., 1982. PP. 135-156.

97 — Whitebeck, George, Education of library and information science in Great Bretain. Journal of Library and information science (Taiwan) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

98 — Williams, James and Kin, Chain, opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS, Vol. 26. Jan. 1975. PP. 3-8.

99 — Yovits, M.C. A theoritical framework for the development of information science : in Information science its scope, objects of research and Problems ; a collection of papers... Mosco, 1974. PP. 90-114. (FID study committee in research on theortical basis of information, Mosco, 24-26 April. 1974).

100 — Yovits, M.C. Information science, toward the development of a true scientific discipline. American Documentation Vol. 24, No. 4, October, 1969. PP. 369-376.

101 — Zunde, Prans and Gehl, John. The Empirical foundation of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Tecwnology, Vol. 14, 1979. PP. 67-92

رقم الايـــداع بـــدار الكتب القومية

٧٢١٩ / ٨٦

الترقيم الـــدولى

٩٧٧ — ٤٦٠ — ٠٠٨ — ٩

طبع هذا الكتاب
بمطابع دار الاشعاع

١٤ شارع عبد الحميد ـــ جنينة قاميش
السيدة زينب ـــ القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩

The fourth chapter is assign to the literature in librarianship and information, where 4 indixing and abstracting servies were examined, then a complete analysis to the 1982's literature (as a sample) covered by LISA and LL was done to identifiy the total productation per year, types of materials, languages, subject, and geographical distribution, sources of publishing and the correlation between both the academic activities and the literature features.

The fifth chapter is assigned to the different components of the discipline of Librarianship and information in Egypt, where the infrastructure is identified. The developments, recent trends, professional, commercial and academic institutes where the programs of Cairo, Alexandria, Hellwan Universities were examined, and also the post graduate programs at Sadat Academy of Administration and the Institute of Statistical Research at Cairo University, and also the future and prospects of that field are studied, then a complet profile of the Egyptian literature with al lits characteristics is done, via a bibliomateric study to the Bibliographic guide to the Aarbic Literature in Librarianship and Information Science and the correlation between the Egyptian and the international parts of the discipline. Some critical elements and recommendations to enhance the field in Egypt are given.

The basic conclusion are that the scientific foundations of the discipline of Librarianship and information is not yet enough to build up a solid science, but a notable progress is achieved in the last decade. The professional association and the information industry institutes have a remarcable role in the field nowadays specially in the developed countries. A rapid change is happening in the area of manpower education, in programes, courses and, curricula, where the Egyptian academia mentains the changes carefully in the last fifteen years. A rapid groth is notable also in the literature in both Egypt and abroad, but the correlation between the Egyptian components of the discipline of Librarianship and Information is more feable than the developed countries, but in the same level with the developing countries, and more stronger in some components specially the academic and literature.

The second chapter is assign to the Institutes in the discipline, specially the major libraries and information centers, scociaties, and some of the institutes in the growing information industry. The chapter tackels the Library of Congres as a mile stone in the development of information resources, services, standards, automation activities; and also in the process of cooperation between the different institutes in the field, then a comparative study was done between the Library of Congress in one side, and the Center of Scientific and Technical Information of China, and the National Library of Gambia as a sample from the developing countries to study the difference between libraries and information centers in the developed and in the developing countries, and the effect of environment on the discipline. The chapter then moves to the area of societies in the international and national levels to define their contribution, via the analysis of the activites of FID, IFLA, ALA, ASIS, LA, Chainees Library Association and the Association of the Nigerian librarians. At last the chapter dissects the information industry sector and its role in the field with some parameters of its steps in the future.

The third chapter is assign to the preparation of librarians and informaton specialists. A historical survery to the development of the library education in the developed and developing countries was done, then a detailed analysis was done to the current state of the academic curracula of 53 programs from 50 different institutes in United States, Canada, Great Britain, France, Holland, Israel, Poland Japan Soviet Uniony Czechoslovakia Hungary and Yugoslavia from the developed countries, and Argentina, Brazil, Mexico, Iran, Turkey, Saudi Arabia; China, Kuwit, India, South Africa, Uganda, Senegal and Moroco from the devloping countries. In all the programs, the analysis covered names of the programs and its objects, certificates, courses and its distribution in the all activities of the information work. The core courses were defined as, library and information administration, classifcation, Intrduction to information work, reference sources, Information technology. All the programs were selected from the last 10 years.

English Summary

That book was originaly a Ph.D. dissertation presented to Cairo University in December 1985. Some modetication has been done in the thesis to be suitable as a book.

The prime aim of that book is to define the existed framework of the discipline of librarianship and information in the last fifteen years in the developed, developing countries and Egypt. Two factors affected that disceipline strongly during the past period, the demand for information by almost every one in the modern society, and the computer technology, both causes a serious change in the theoritical framework, curricula for the preparation of the information professionals, literature, and the relation between librarianship, documentation and information scinece in one hand, and the discipline as a whole with the other disciplines. So the book is a specultion to the current state of the discipline of librarianship and information in the eighties, with a comparative analysis to its infrastructure in the developed, developing countries, and in Egypt.

The book contains an introduction, and five chapters, the first chapter is assign to the theoretical foundation of the discipline such as, the function and the main objects, which define as «collecting, organizing, storging, retriving and dissemenating of information in order to facilitate the information flow in the sociaty". Then a careful analyses was done to the relation between librarianship documentation, information science, and the nrelatio beteen all of them as one discipline and other fields specially computer science, administration and psychology. The chapter also deals with the scientific foundations of librarianship and information to evaluate the last trends to set up a real and solid science. Also a projection to the near future of librarianship and information was done depending on some of the recent literature.

LIBRARY AND INFORMATION IN THE DEVELOPED AND DEVELOPING COUNTRIES TRENDS, RELATION, INSTITUTES LITERATURE



BY

Dr. *Usama El-Said Mahmoud Aly* (P.H.D.)

Dept. of Librarianship and Archives

Faculty of Arts

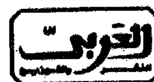
Cairo University

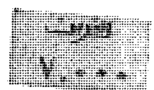
1987

al-arabi

PUBLISHING & DISTRIBUTION

60 EL-kasr EL-Ainy St. Opposite
Rose EL - Yousef CAIRO
Tel. : 3547566 — 3554529





٦٠ شارع القصر العيني — أمام روزاليوسف — القاهرة
تليفون : ٣٥٤٧٥٦٦ — ٣٥٥٤٥٢٩